الفكر الإقتصادي في نهج البلاغة

الدكتور محسن باقر الموسوي

دار الهادي

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٥٥٠٤٨٧/٠١ - ٨٩٦٣٢٩/٠٣ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - ص.ب: ٢٨٦/٢٥ غبيري - بيروت - لبنان
Tel.:03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199- P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

الفكر الاقتصادي

في

نهج البلاغة

الدكتور محسن باقر الموسوي

دار الهادي

للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

إذا استوعبنا أطروحة نهج البلاغة وما يتضمن هذا السّفر الخالد من رؤى وأفكار لاستطعنا أن نبدأ الخطوة الأولى من عمليّة استنباط الفكر الاقتصادي من النصوص الواردة في هذا الكتاب الجامع لقسم كبير من خُطب ورسائل وحكم أمير المؤمنين عليه السلام.

من المعقول أن ننطلق في رحلتنا مع كتاب أمير المؤمنين عليه السلام بطرح هذا السؤال:

هل في نهج البلاغة فكر اقتصادي؟

الإجابة على هذا السؤال يجب أن يأتي بعد التعرف على ماهيّة نهج البلاغة، وما يتضمن بين دفتيه من نصوص متنوّعة. والإجابة على السؤال تقطع لنا نصف الطريق، ويبقى علينا أن نسير النّصف الآخر لنصل إلى آخر نبتة في مشاتل النّهج.

نهج البلاغة هو في الواقع مجموعة مختارة من كلمات أمير

المؤمنين عليه السلام، تشتمل على الخُطب والرَّسائل والكلمات القصار، وقد قالها الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في مناسبات مختلفة وفي أوقات متباينة.

ولما كانت خطبه ورسائله وكلماته لا تنفصل عن منهج الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في تغيير أوضاع الأمة الإسلاميّة وتحقيق السّعادة المنشودة لها، فقد جاءت هذه النصوص بصورة وثائق سياسية تحكي مسار الدّولة الإسلامية وأساليب إدارتها، وطرق حل مشاكلها، والفنون السياسية المتبعة فيها.

والإمام أمير المؤمنين عليه السلام كان يعالج مشاكل الأمّة وقضايا الدولة بموقف عملي ونظري في آنٍ واحد، فمن زاوية كان يُوجّه أنظار النَّاس والولاة وكلّ المعنيين إلى المشكلة ذاتها، ثمَّ يُبيّن الطرق ويضع الحلول المناسبة لها.

ولما كان الاقتصاد غير منفصل عن حياة النَّاس، فكان من الطّبيعي أن يتضمن نهج البلاغة موضوعات اقتصاديّة تتعلّق بمختلف شؤون الدولة والحياة.

وبنظرة واحدة إلى خطب الإمام ورسائله وكلماته سنلاحظ اننا أمام حشد كبير من النصوص الّتي تتضمن أفكاراً اقتصادية، وهي بحاجة إلى عملية تعدين واستخراج ثمَّ وضعها في نسق منتظم لتصبح بصورة نظريّة متكاملة.

وتتم العملية بخطوات ثلاث هي:

أولاً: استخراج النصوص الاقتصادية، والنصوص الّتي تتضمن استخدامات في مختلف الأنشطة الاقتصاديّة.

ثانيا: تصنيف هذه النصوص إلى أربع دوائر.

١ ــ نظرة عامة للاقتصاد الإسلامي من خلال هذه النصوص.

٢ ــ السياسات الاقتصادية.

٣ ـ الفقر أسبابه وعلاجه.

٤ ـ التنمية الشاملة في نهج البلاغة.

وهذه الموضوعات هي عناوين كبيرة تشتمل على موضوعات فرعيّة سنذكرها في فصولها.

وبعد أن تجمع شتات النظرية الاقتصادية من النصوص المبعثرة نرصد ما ورد في نهج البلاغة من المصطلحات الاقتصادية وهي خطوة مكملة للعمل العلمي الّذي نقوم به في استنطاق نصوص نهج البلاغة واستخراج الفكر الاقتصادي منها، لأنَّ المصطلح يلعب دوراً كبيراً في ترصيف المفاهيم وتعبيد الأفكار في أيّ علم من العلوم. يبقى أن نذكر شيئاً هاماً عن المصادر الرئيسيّة الّتي استقينا منها نصوص الكتاب. فمن المعلوم أنَّ نهج البلاغة لا يضم بين دفتيه إلاَّ جزءاً من خُطب ورسائل وكلمات أمير المؤمنين عليه السلام الّتي حظيت بقبول الشّريف الرّضي (قدس سره) الّذي كان مهتماً بالنّاحية البلاغية والإبداعية في كلمات أمير المؤمنين عليه السلام. وقد أضاف جمعٌ من المتأخّرين والمتقدّمين نصوصاً أخرى إلى نهج البلاغة أخرجوها في كُتب مستقلة، وبعض هذه النصوص لا زالت مختبئة في كُتب التراث وهي بحاجة إلى التنقيب والاستخدام الهادف.

من هنا كان لا بُدَّ من التنويه إلى ما تعنيه عبارة نهج البلاغة، فتارة تطلق هذه العبارة على ما ورد في الكتاب الّذي جمعه الشريف الرّضي وطوراً يُطلق على كلّ ما ورد عن الإمام من أقوال سواء كانت واردة في كتاب الشريف الرّضي، أو لم ترد، وهي تشتمل على الرّسائل والكلمات والمحاورات، وهي لا تختلف في الإبداع البلاغي عن مختارات الشريف الرّضي.

وهذا ما عنينا به من هذه العبارة، فنصوص هذا الكتاب ليست حصراً على مختارات الشريف الرّضي، بل هي تشتمل على ما ورد عن الإمام عليه السلام، وما دوّنته كُتب الحديث والتاريخ والفقه.

منهج البحث:

هناك منهجان في الدّراسات المقارنة:

المنهج الأوّل: تبويب النصوص الإسلاميّة على ضوء الدّراسات الحديثة أي دخول الباحث إلى الموضوع من خلال ما توصّل إليه العلم الحديث من موضوعات ونتائج.

فائدة هذا المنهج تكاد تنحصر في جانب واحد هو الاستدلال على مجاراة النصوص الإسلاميّة للعلوم الحديثة وتطورات نتائجها، فهذا المنهج لا يؤسّس معرفة إسلاميّة ولا يحقّق ما تريده الأمّة وهو التغذية الفكريّة من منابع الفكر الإسلامي.

المنهج الثّاني: هو الدخول إلى الحياة من زاوية النصوص الإسلامية وتبويبها على ضوء حياتها، وليس على ضوء معطيات العلم الحديث.

هذا المنهج من شأنه أن يؤسّس علوماً إسلاميّة لا تشوبها شائبة الحداثة، ولا تجرفها عوامل التعرية.

أمّا دور العلوم الحديثة فهو فتح آفاق أرحب أمام النص الإسلامي يشق طريقه إلى الحياة كمنهج شامل لا يشوبه النقص، وهو المنهج الّذي أخذنا به، في هذه الدراسة المقتضبة.

* * *

الفصل الأول

الاقتصاد بصورة عامة

- الاقتصاد والقاعدة العقيدية
- المسؤولية
- المزارع المحترف
- رعاية الفلاحين
- المرأة والعمل
- العدالة
- الثروة
- الطبيعة
- الانتاج
- الاستثمار
- التوزيع
- المشكلة الاقتصادية

الاقتصاد بصورة عامة

معنى الاقتصاد:

الاقتصاد: مأخوذ من لفظ قَصَدَ ويعني استقامة الطريق، يُقال قَصَدت قَصْدهُ أي نحوتُ نحْوهُ.

«والاقتصاد في اللّغة على ضربين: أحدهما محمودٌ على الإطلاق وذلك فيما له طَرَفان إفراطٌ وتفريطٌ كالجودِ فإنّه بين الإسراف والبُخل، وكالشّجاعة فإنّها بين التّهور والجُبن ونحو ذلك، وعلى هذا قول ﴿وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ﴾[1] والثّاني يُكنى به عمّا يتردد بين المحمود والمذموم وهو فيما يقع بين محمود ومذموم كالواقع بين العَدْل والجور، والقريب والبعيد، وعلى ذلك قوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[2].

وقوله: ﴿وَسَفَرًا قَاصِدًا﴾[3] أي سفراً متوسطاً غير متناهي البُعد، ربّما فسّرَ بقريب»[4].

---

(١) سورة لقمان: آية ١٩.

(٢) سورة فاطر: آية ٣٢.

(٣) سورة التوبة: آية ٤٢.

(٤) الراغب الاصفهاني: مفردات، ص٤٠٤.

وفي الاصطلاح نعني بالاقتصاد حالة بين الإفراط والتقتير[1].

وقد ورد هذا المعنى في القرآن الكريم بدون لفظ الاقتصاد. يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[2].

وورد هذا المعنى بلفظ الاقتصاد في كلام أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**ما عال من اقتصد**»[3]

وفي رسالته إلى زياد يقول الإمام: «**فدع الإسراف مقتصداً**»[4]

فيتبيّن أنَّ القصد هو الطريق المعقول والسّبيل الحكيم وهو بين الإفراط والتّفريط، وعلى هذا المعنى جاءت استعمالات اللفظ ومشتقاته المختلفة في نهج البلاغة.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**لن يهلك مَن اقتصد**»[5].

ويقول أيضاً: «**من اقتصد خفّت عليه المؤن**»[6].

ويقول أيضاً: «**العقل أنّك تقتصد فلا تسرف**»[7].

وإذا انتقلنا من هذا المعنى الّذي يُشير إلى حالة من الإفراط والتّفريط يمضي بنا كلام أمير المؤمنين عليه السلام إلى استعمالات عامّة تشتمل على المعنى المطلوب فيقول: «**خذ القصد في الأمور، فمن أخذ القصد خفّت عليه المؤن**»[8].

---

(١) الراغب الاصفهاني: مفردات: ص٤٠٤.
(٢) سورة الفرقان: آية ٦٧.
(٣) قصار الكلمات: ١٤٠.
(٤) رسائل: ٢١.
(٥) غرر الحكم: ٨٠٧٢.
(٦) المصدر نفسه: ٨٠٦٥.
(٧) المصدر نفسه: ٤٧٠.
(٨) غرر الحكم: ٨٠٦٤.

وهو الحالة السويّة بين الإفراط والتّفريط في كُلّ شيء، وهو يشمل الأخلاق والتفكير ويضمّ أيضاً: «الاقتصاد بما اصطلح عليه».

«عليكم بالقصد في المطاعم»[1].

«ومَن أراد السلامة فَعَليْهِ بالقصد»[2].

وقد ورد لفظ الاقتصاد بالمعنى المتداول كثيراً في نهج البلاغة ليعطي المضمون المتطور نفسه لهذا المصطلح.

يقول الإمام عليه السلام: **«لا هلاك مع اقتصاد»**[3].

يقول أيضاً: **«الاقتصاد يُنمي القليل»**[4].

ويقول أيضاً: **«الاقتصاد نصف المؤنة»**[5].

ويصل الإمام عليه السلام بمفهوم الاقتصاد ليصبح عنده برنامج لحياة الفرد والأمّة، فيقول: **«إذا أراد الله بعبد خيراً ألهمه الاقتصاد»**[6]. ثمّ يُبيّن نتيجة نبذ الاقتصاد.

«من لم يُحسن الاقتصاد أهلكه الإسراف»[7].

ثمّ يوسّع الإمام عليه السلام من مفهوم الاقتصاد، فيربط بينه وبين الأبعاد الأُخرى لحياة الإنسان فيقول: **«إذا رغبت في صلاح نفسك فعليك بالاقتصاد والقنوع والتّقلل»**[8].

---

(١) غرر الحكم: ٨٠٦٦.
(٢) غرر الحكم: ٨٠٦٩.
(٣) غرر الحكم: ٨٠٧٥.
(٤) غرر الحكم: ٨٠٦٢.
(٥) غرر الحكم: ٨٠٥١.
(٦) غرر الحكم: ٨٠٥٧.
(٧) غرر الحكم: ٨٠٧٤
(٨) غرر الحكم: ٤٧٦٦.

وكان اليونانيون يسمون الاقتصاد بـ(ايكوس نوموس) ومعناه تدبير البيت[1].

ويعرفه جان مارشال جيفيني بأنّه العلم الّذي يدرس كيفية تكوين وتوزيع وإنفاق الثروة[2].

ويعرفه لودويك بأَنَّهُ علمٌ يعتني بعلاقة الإنسان مع احتياجاته المادية المتوفرة في الطبيعة بصورة مجانيّة[3].

وقد حاول المفكّرون الإسلاميّون الفصل بين ما يُسمى بعلم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي: فالنبهاني يعتبر الاقتصاد هو تدبير شؤون المال، بتكثيره وتأمين إيجاده، ويقول: ويبحث فيه علم الاقتصاد، أمّا كيفيّة توزيعه ويبحث فيه النظام الاقتصادي[4]، وعلى هذه المقولة فإنَّ تدبير المال علمٌ، وأنَّ توزيعه فكرٌ، واستناداً لهذا التقسيم وعلى ضوء ما جاء في نهج البلاغة نجد أنَّ كلمات الإمام أمير المؤمنين عليه السلام تضمنت الجانبين جانب تدبير المال وجانب توزيعه. أي أنّه يتضمّن مبادىء وفنون علم الاقتصاد وأسس ومقومات المذهب الاقتصادي، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلُّ على اهتمام الإسلام بكلا الأمرين. ومن الخطأ الظن بأنَّ المذهب الاقتصادي هو وحده من اختصاص الإسلام كما ذهب البعض، فقد اعتنى الإسلام بالشؤون المتعلّقة بالانتاج وفنونه أيضاً. وعندما نقف عند كلام أمير المؤمنين عليه السلام حول الجرادة:

«وإن شئت قُلت في الجرادة... إلى أن يقول: **وجَعَلَ لها الحسَّ القوي**

---

(١) جيفرنس: الاقتصاد السياسي، ص٧.
(٢) جيفيني: أصول علم الاقتصاد، ص١.
(٣) لودويك: تعريف بعلم الاقتصاد، ص١١ [بالفارسية].
(٤) النبهاني: النظام الاقتصادي، ص٤٢.

ونابين بهما تَقرضُ، ومنجلين بهما تقبضُ، يرهبها الزُّراع في زرعهم، ولا يستطيعون ذبّها، ولو أجلبُوا بجمعهم حتَّى ترد الحرث في نزواتها، وتقضي منه شهواتها، وخَلْقَها كُلُّه لا يكونُ إصبعاً مستدقّةً»[1].

فهل يعدُّ هذا ترفاً مِن الكلام، أو أنَّ هناك مغزى لا يفهمه إلاّ ذوي الحاجة، وذوي الاختصاص. فالوصف التّشريحي والبيولوجي للجرادة الَّتي يُقدّمها الإمام أمير المؤمنين عليه السلام له هدفٌ واضح وهو لفت الأنظار إلى هذا الكائن المخرِّب للاقتصاد وكيفيّة مواجهته، وأوّل الطريق إلى مكافحته هو التّعرف عليه بصورة دقيقة وهذا نموذج من المعلومات المفيدة الَّتي يقدمها الإمام عليه السلام لذوي الاهتمام بالزراعة، وتنبيههم إلى وجود هذه المشكلة.

* * *

---

(١) باب الخطبة: ١٨٥.

الاقتصاد والقاعدة العقيدية

يقوم الإسلام على صرح قويم وثابت هو الاعتقاد بأنَّ لهذا الكون خالقاً ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾(١) وهو الَّذي خلق الإنسان أيضاً ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾(٢).

وقد خلق الله كُلّ شيء من أجل الإنسان ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾(٣).

وإنَّ كل شيء خَلَقَه ضمن معايير وأحجام ومقاسات تبطن الحكمة والعدل الإلهي.

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾(٤).

فكلّ ما في الكون هو مخلوقٌ بقدرٍ معيّن، فقد أوجد في الأرض الاستعداد الكامل لاحتضان البذور، وخلق في البذور الاستعداد الكامل لأن

(١) سورة الزمر، آية: ٣٨، لقمان، آية: ٢٥.

(٢) سورة الفرقان، آية: ٥٤.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٩.

(٤) سورة الفرقان، آية: ٢.

تصبح شجرة مُثمرة، وأرسل المياه لكي تُساعد البذور لأن تكبر وتنمو لتصبح شجرة تُعطي أكلها كل حين، يبقى من مسؤوليّة الإنسان أن يقوم بجمع البذور ووضعها في باطن التربة، ومن ثمَّ سقيها لتصبح شجرة، ثمَّ ليستفيد هو وغيره من ثمارها.

يقول تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[1]. وترى الآيات لتحمّل الإنسان مسؤوليّة هذا الكون ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾[2].

ويقول أيضاً: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾[3].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[4].

وفي مكان آخر يصف القرآن الكريم، الإنسان بالخليفة فيقول: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[5].

يقول الشهيد الصدر في تفسيره لمعنى الخلافة هنا: «والخلافة الَّتي تتحدث عنها الآيات الشريفة المذكورة ليست استخلافاً لشخص آدم عليه السلام بل للجنس البشري كلّه»[6].

---

(١) سورة الملك، آية: ٢.

(٢) سورة الحديد، آية: ٢٥.

(٣) سورة الأنبياء، آية: ٧٣.

(٤) سورة النحل، آية: ٩٠.

(٥) سورة البقرة، آية: ٣٠.

(٦) الصدر: الإسلام يقود الحياة، ١٣٣.

وقد تحمّل الإنسان أعباء هذه المسؤوليّة بعد أن عجزت السَّموَات والأرض عن ذلك وأشفقت عنه.

﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[1].

«واستخلاف الله تعالى خليفة في الأرض لا يعني استخلافه إلى الأرض فحسب بل يشمل هذا الاستخلاف كلّ ما للمستخلف سبحانه وتعالى من أشياء يعودُ إليه والله ربّ الأرض وخيرات الأرض وربّ الإنسان والحيوان وكلّ دابّة تنتشر في أرجاء الكون الفسيح، وهذا يعني أنَّ خليفة الله في الأرض مستخلفٌ على كلّ هذه الأشياء»[2].

وقد سبق وذكرنا أنَّ الله سبحانه وتعالى أودع في الأرض عوامل الحياة والآن على الإنسان أن يتحرّك نحو هذه العوامل ليقومها تقويماً صالحاً، وليجعلها في خدمته وخدمة بني جنسه حينذاك يكون قد أدى أمانة الخلافة الّتي تحملها، وتعاهد عليها بعد أن أشفقت الجبال والسَّمٰوات عن حملها.

وعلى نسق هذه الآيات مضى أمير المؤمنين عليه السلام في وصفه للقدرة الإلّهيّة المُبدعة ونعمهِ الّتي لا تُحصى في الوجود، يقول الإمام:

«الحمدُ لله لا يَفِرُهُ[3] المَنْعُ والجُمودُ، ولا يُكدِيه الإعطاءُ والجُودُ، إذ كُلُّ مُعطٍ منتقصٌ سِوَاه، وكُلُّ مانِعٍ مذمومٌ ما خلاهُ وهو المنّان بفوائِدِ النّعم، وعَوائِدِ المزيد والقِسم، عيالهُ الخلائِقُ، ضَمِنَ أرزاقَهُمْ، وَقدَّر أوقاتَهُمْ، وَنَهَجَ سَبيلَ الرَّاغِبينَ إليهِ، والطَّالبين ما لديهِ»[4].

---

(١) سورة الأحزاب، آية: ٧٢.

(٢) المصدر: ١٣٤.

(٣) لا يفره: لا يزيد ما عنده من البخل والجمود وهو أشدّ البخل.

(٤) خطبة: ٩١.

ثم يقول: «**قَدَّرَ مَا خَلَقَ فَأَحْكَمَ تقديرَهُ، دَبَّرَهُ فَأَلْطَفَ تَدبيرَهُ، وَوَجَّهَهُ لِوجهته فَلَمْ يتعَدَّ حُدود منزلته، ولم يقصُر دُون الانتهاء إلى غايته، ولم يستصعب إذ أمرَ بالمُضي على إرادته، فكيف وإنَّما صَدَرَت الأُمُور عن مشيئته**».

وفي خطبة أُخرى يقولُ الإمام عليه السلام:

«**كلّ شيء خاشِعٌ لَهُ وكُلُّ شيء قائمٌ به، غنى كُلِّ فقير، وَعِزُّ كلّ ذليل، وقوّةُ كُلِّ ضعيفٍ ومفزَعُ كُلِّ ملهُوفٍ**»[1].

فهو الّذي خلق الأكوان فلم يتركها دون أن ينظّمها مُقدّراً كلّ شيءٍ بقدره وهو الّذي خلق الإنسان، ولم يتركهُ يموت جوعاً، إذ قسم له رزقه، «**قسّم أرزاقهم، وأحصى آثارهم وأعمالهمُ، وإله الخلق ورازقهُ**»[2].

لكن طلب من الإنسان أن يسعى لحيازة رزقه، ولما لم يخلق الإنسان فرداً بل خلقه جماعات، فقد طالبه أن يضرب في الأرض وأن يسعى من أجل قوته وقوت الآخرين.

وعلى هذه القاعدة العقيدية المتينة أرسى أمير المؤمنين عليه السلام رؤيته في الاقتصاد عندما حمّل الإنسان مسؤولية البلاد والعباد. «**اتقوا الله في عباده وبلاده، فإنكم مسؤولون حتَّى عن البقاع والبهائم، أطيعوا الله ولا تعصوه وإذا رأيتم الخير فخذوا به، وإذا رأيتم الشرّ فأعرضوا عنه**»[3].

وهنا تلتقي نعم الله بعمل الإنسان لتكون النتيجة هو الرزق المقسوم فالله سبحانه أودع كلّ شيء في هذه الأرض.

---

(١) خطبة: ١٠٩.

(٢) خطبة: ٩٠.

(٣) خطبة: ١٦٧.

أودع الخصب وكان من مسؤولية الإنسان أن يزرع. وأودع المعادن فكان من مسؤولية الإنسان أن يستخرجها، وأودع الماء والهواء وكل شيء، لكنّه أودعها بقدر، وكان على الإنسان أن يأتي ليستفيد وليعمل وليحوّل نِعم الله وهي خام إلى طيبات من الرزق.

نلاحظ في عبارة الإمام ـ أمير المؤمنين عليه السلام، **«فإنّكم مسؤولون عن البقاع والبهائم»** و(البقاع) هي الأراضي المتروكة غير المحياة، والبهائم هي الحيوانات.

إنَّ مسؤولية الإنسان المؤمن لا تحدّ بحدود، فكلّما وجد أرض ميتة فهو مسؤول عن إحيائها، ليشمر ساعد الجدّ من أجل البناء. وعندما يكون الإنسان أمام مسؤولية كبيرة هي مسؤولية العباد والبلاد يصبح على أهبة الاستعداد الدائم للقيام بواجباته المتنوعة، وفي الواجبات الّتي توضع في إطار الخلافة في الأرض، فالإنسان باعتباره خليفة فهو مسؤول وإنَّ مسؤوليته لا تتوقف إلاّ عندما تعمّر الأرض وتسعد البشرية ويرتاح الفقراء والمستضعفون من عناء الظلم والقسوة.

فهي إذن مسؤولية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ومن هذه النظرة الشاملة ينطلق الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في إرساء نظريته في عمارة البلاد وإسعاد العباد، تلك النظرية الّتي تقوم على أصلين ثابتين، وهما ركنان أساسيان في الاقتصاد، الطبيعة وما تدخره من نِعم، والمسؤولية وما تتضمنه من عمل الخير. لكن قبل أن نفصّل في هذين الركنين، دعنا نتفهم فكرة المسؤولية عند الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، خصائصها وميزاتها والفروق بينها وبين قاعدة الملكية الّتي تبناها بعض المفكرين الإسلاميين كمنطلق للنظام الاقتصادي الإسلامي.

* * *

المسؤولية

الركن الأول: المسؤولية:

على ضفاف هذه القاعدة يقوم الفكر الاقتصادي للإمام أمير المؤمنين عليه السلام فالإنسان مسؤول عن العباد والبلاد، ومسؤوليته تمتد حتَّى إلى البقاع البعيدة، وحتَّى إلى البهائم.

فهو مسؤول عن الفقراء، من أجل أن يزيل عنهم الفقر.

وهو مسؤول عن كل قطعة أرض غير مزروعة، من أجل أن تُزرع لتنتج فتسدّ جوع الإنسان.

وعلى قاعدة المسؤولية يقوم مبدأ الجد، وهو العمل المثمر المنتج، لأنَّ المسؤولية ملازمة للعمل، إذ بدون العمل لا يتحمل أحد المسؤولية، والعمل هو أحد أركان الاقتصاد الإسلامي.

وثمرة العمل هو الانتاج، وثمرة الملكية هو الاستثمار، وكلاهما ركنان من أركان التوزيع، وهذا هو الهيكل العام للمدرسة الاقتصادية الإسلامية كما هو وارد في نهج البلاغة، والَّذي سنفصل فيه بعد أن ندرج بعض الملاحظات المهمة:

توهم البعض ممَّن كتب في الاقتصاد الإسلامي، أنَّ الملكية هي المنطلق والمدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، فعلى رأي هذا الفريق أنَّ الإسلام يحترم الرغبات الفطرية في الإنسان، وعلى رأس هذه الرغبات حبّ التملك، فيندفع الإنسان نتيجةً لهذه الحاجة الفطرية إلى امتلاك الأشياء مقررين مبدءاً مفاده، أنَّ الملكية ركن أساس من أركان النظام الاقتصادي الإسلامي(١).

فكان لا بُدَّ من تصحيح هذه النظرة قبل البدء في الحديث عن أركان الاقتصاد الإسلامي على ضوء كلمات أمير المؤمنين عليه السلام.

أولاً: نظرية الملكية لا تنسجم مع المبدأ القائل بأنَّ المالك هو الله تبارك وتعالى، وأنَّ دور الإنسان هو الأمانة والحفاظ على ما أودع الله تبارك وتعالى، يقول تعالى ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(٢) وأيضاً الآية الكريمة ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾(٣) فالملكية الإلهية هي الملكية الحقيقية، أمَّا ملكية الإنسان فهي ملكية اعتبارية، ولما كانت بهذا الضعف، فلا تُشكل مدخلاً للمذهب الاقتصادي الإسلامي. إذ من الخطل أن نشيّد اقتصاداً على قاعدة اعتبارية ومستعارة.

ثانياً: نظرية الملكية هي نظرية رأسمالية، والَّذين قالوا بها تأثروا بالفكر الرأسمالي الَّذي يلتقي بالنظام الاقتصادي الإسلامي ببعض السمات، وأغلب من قال بهذه النظرية قالها نتيجة رد فعل للمد الاشتراكي الَّذي كان يسود البلاد الإسلامية، والَّذي يرفض أيّ شكل من أشكال الملكية.

صحيح أنَّ الإسلام يقرّ بالملكية لكن بشكل محدود، وبصور اعتبارية لا يمكننا أن نتخذها منطلقاً لبناء النظام الاقتصادي الإسلامي.

---

(١) كما ذهب النبهاني في كتاب الاقتصاد الإسلامي، ص٥٨.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٠٧.

(٣) سورة النور، آية: ٣٣.

ثالثاً: إذا قلنا بالملكية فلا بُدَّ أن نقول بالحرية الاقتصادية، لأنَّ من يملك هو حرّ في التصرف بماله، وهذا بداية الانزلاق نحو الفكر الرأسمالي، الَّذي يبني نظرية التوزيع على أساس الملكية، والملكية على أساس الحرية. صحيح أنَّ الإسلام يمنح الحرية ويحترمها لكن بقدر وحدود وهو ينفصل عن الفكر الرأسمالي في هذه النقطة بالذات. فبينما الحرية تحت ظل الرأسمالية لا حدود لها نجدها في الإسلام محدودة بحدود وضمن الأحكام الشرعيّة.

إذن لماذا لا نقول بالنظام الرأسمالي، أليس هو التعبير الأدق لما يقوله البعض عن الاقتصاد الإسلامي، فهم يلصقون مفاهيم رأسمالية بالإسلام.

وهنا نأتي لنقول: إنَّ الإسلام يعطي للإنسان الحقّ في التصرف بماله ضمن نظام شامل.

رابعاً: لا تستقيم نظرية الملكية إذا جعلناها بداية لحركة الإنسان في دنيا الاقتصاد مع مبدأ الخلافة الَّتي جاء بها الإسلام. فالإنسان هو خليفة الله في الأرض وإنَّه ينطلق من كونه أميناً ومسؤولاً عن الأمانة الَّتي جعلها الله في عنقه، وهي أمانة البلاد والعباد. فالملكية لا تثر شيئاً في الإنسان سوى المزيد من التملك، وبالتالي المزيد من الزيغان حسب المنطق القرآني: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ باستثناء الحالات الإيمانية، وهي محدودة.

خامساً: لا تستقيم نظرية الملكية بالكيفيّة الَّتي ذكرناها مع منظومة القيم والأفكار والمفاهيم الإسلامية، ولا تنسجم مع الجوانب الأخرى من الحياة الإنسانية، فالإنسان لا يحيا بالاقتصاد فقط، فهناك الحياة الاجتماعية وهناك المهمات السياسية الَّتي تنتظره. ولما كان الإسلام شيئاً واحداً وأنَّ أجزاء منظومته متداخلة فكان من الصعب جداً استعارة فكر أجنبي وجعله محوراً لجزء كبير من الحياة الإسلامية، وهي الحياة الاقتصادية.

سادساً: لا تستقيم النظرية منطقياً وتاريخياً، فعندما نقول بالملكية يرد

علينا سؤال هو، كيف دخل هذا المال في ملك هذا الإنسان؟ هل دخله باستخدامه القوّة، أو بالإرث، فالَّذي كان قبله، كيف دخل المال في ملكه؟ فتاريخياً لا يمكننا أن نتبين شيئاً واضحاً عن أسباب ودوافع الملكية، لكن ما يمكننا أن ندركه منطقياً أنَّ الملكية جاءت نتيجة العمل، فإذا قال أصحاب نظرية الملكية بهذه النتيجة فقد أقروا بمبدأ العمل وليس الملكية وجعلوه هو الأصل في الملكية. ليست القضية شبيهة بقضية (البيضة والدجاجة) لأنَّ هناك بداية مقطوعة عمَّا قبلها في نظرية الملكية.

سابعاً: لا تنسجم النظرية مع التطور الاقتصادي المطلوب، فالملكية ليست حافزاً قوياً على العمل، بل بالعكس قد تتحول إلى حافز يميل بالإنسان إلى الكسل والجمود، فكثير من أصحاب الأملاك لا يعملون شيئاً بل يعيشون ممَّا تدرّه أموالهم في مجالات الربا أو الإجارة، بينما نظرية المسؤولية العالمية هي حافز قوي جداً لبعث النشاط والانطلاق داخل الإنسان للاستفادة من كل طاقاته المتاحة في تحقيق مسؤولياته الكبيرة، وهي مسؤوليات لا تحد بحدود لأنَّها مسؤولية عن العالم كلّه.

لم نرد بهذه المناقشة لأصحاب نظرية (الملكية) سوى إبراز نظرية المسؤولية الَّتي قال بها الإمام أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ طالبين من أصحاب تلك النظرية الاسترشاد بهدي هذا الإمام الَّذي لم يفهمه أهل زمانه، ولا زال حتَّى اليوم لم نفهمه الفهم الكامل.

* * *

العمل

الركن الثاني: العمل

ذكرنا سلفاً أنَّ الدورة الاقتصادية تتم بحلقتين الأولى: الطبيعة وما فيها من ذخائر والمسؤولية وما تمثله من عمل بناء هادف، فكان لا بُدَّ من الإحاطة بهذين الركنين.

ليس في الحياة شيء أقدس من العمل، فلولا العمل لظلت الحياة كما كانت من عهد نبينا آدم عليه السلام فبالعمل استطاع الإنسان أن يحوّل التراب إلى مدن، والبذور الصغيرة إلى أشجار وغابات وبساتين، فبالعمل وحده استطاع الإنسان أنْ يُرسي قواعد الحضارة على الكرة الأرضيّة، وجاء الإسلام ليحث الإنسان على العمل، وليبارك للعامل العرق الَّذي يتصبب من عروقه أثناء العمل لأنّه بالعمل وحده يشاد صرح الأمم والحضارات.

يقول تعالى: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[1]. وقال أيضاً: ﴿فَمَن كَانَ

(١) سورة غافر، آية: ٤٠.

﴿يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا﴾[1].

والعمل الصالح هو مطلق العمل الّذي ينتفع به الإنسان في دنياه وآخرته، أمّا العمل الاقتصادي وهو كسب المعاش فقد دعا القرآن الكريم الإنسان أن يمشي في مناكب الأرض بحثاً عن الرزق ﴿فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾[2] فالرزق لا يتأتى للإنسان إلاّ بالعمل والله سبحانه خلق الإنسان وضمن له الحياة الرغيدة شرط العمل والكفاح، يقول تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴿٣٣﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ ﴿٣٤﴾ لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾[3]. فالعمل هو السبيل لنيل هذه النعم والظفر بتلك الخيرات الّتي وصفها الله سبحانه وتعالى في الأرض، وعلى هدي القرآن الكريم سار الرّسول الأكرم ﷺ حيث يقول: **«لئن يأخذ أحدكم حبله، فيذهب به إلى الجبل فيحتطب ثمّ يأتي به فيحمله على ظهره خير له من أن يسأل النّاس»**...[4] وعلى هدي القرآن الكريم والسنّة النبوية سار أمير المؤمنين عليه السلام في توجيه الأمّة الإسلامية إلى العمل.

أولاً: دروس من علم الحيوان:

عندما يصف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام النملة لا يريد بهذا الوصف أن يستدر خيال أصحابه، أو يحكي لهم قصصاً عن الحيوانات يملأ بها فراغهم بل كل كلمة قالها فيها عبرة ودرس.

انظروا إلى وصفه للنملة: **«انظروا إلى النملة في صغر جثتها ولطافة هيئتها، لا تكاد تنال بلحظ البصر ولا بمستدرك الفكر كيف دبت على أرضها،**

---

(١) سورة الكهف، آية: ١١٠.

(٢) سورة الملك، آية: ١٥.

(٣) سورة يس، آيات: ٣٣ ـ ٣٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الزكاة حديث ١٢٧٧، بحار الأنوار، ٩٦/١٠٨/ رواية ٣٧.

وصبت على رزقها تنقل الحبة إلى جحرها وتعدها في مستقرها، تجمع في حرّها لبردها، وفي وردها لصدرها»[1].

فهذه النملة على صغر حجمها وتفاهة وزنها فهي تكد وتعمل وتسعى من أجل رزقها، وتجمع قوتها في الصيف لتخزنه إلى فصل الشتاء، فهي تعلمنا السعي والادخار، فإذا كان هذا حال النملة فكيف بالإنسان العامل القادر على العمل؟ ويعطينا الإمام أمير المؤمنين عليه السلام نموذجاً آخر من صور الحياة الَّتي بيننا وهذه المرّة عن الخفاش: يتبعها الإمام وهي تطلب رزقها فيقول: **«فهي مُسدلَة الجفون بالنَّهار على أحداقها، وجاعلة اللَّيل سِراجاً تستدلّ به في التماس أرزاقها، فلا يُردُّ أبصارها إسداف ظُلمته، ولا تمتنع من المُضيّ فيه لغسق دُجته، فإذا ألقتِ الشَّمسُ قناعَها، وبدت أوضاح نهارها، ودخل من إشراق نورها على الضباب في وِجارها، أطبقت الأجفان على مآقيها وتبلّغَتَ بما اكتسته من المعاش في ظُلم لياليها فسبحان من جعل اللَّيل لها نهاراً ومعاشاً والنَّهار سكناً وقراراً»[2].**

وإذا كانت النملة النموذج الصالح للكائن الحيّ الَّذي حول السنة إلى فصلين، فصل للعمل وفصل للراحة يدخر فيه ما يحتاجه من القوت فإنَّ الخفاش النموذج الآخر للكائن الحيّ الَّذي يسعى في اللَّيل ويرتاح في النَّهار، وكلّ هذه النماذج تمثل الحقائق عن الحياة كان لا بُدَّ من لفت أنظار الإنسان إليها ليأخذ منها الدروس والعبر، درس في العمل ودرس في تقسيم الوقت، ودرس في الادخار، ودرس في التفكير بالمستقبل.

ثانياً: دروس من حياة الأنبياء:

ويسرد الإمام قصصاً من حياة الأنبياء، لتصبح حياتهم وجهادهم درساً

---

(١) خطبة: ١٨٥.

(٢) خطبة: ١٥٥.

وعبرة للجميع، فهذا نبي الله داود عليه السلام صاحب المزامير وقارىء أهل الجنّة كان يأكل من بيت المال فلامه ربّه قائلاً ـ كما ورد في نهج البلاغة ـ يا داود إنّك نعم العبد لولا أنّك تأكل من بيت المال ولا تعمل بيدك شيئاً، قال فبكى داود أربعين صباحاً فأوحى الله إلى الحديد أن ألن لعبدي داود فلان له الحديد فكان يعمل في كلّ يوم درعاً[1].

ثمّ يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«وإن شئت ثلثتُ بداوُدَ عليه السلام صاحب المزامير وقارىء أهل الجنَّة، فلقد كان يعمل سفائف الخوص بيده ويقول لجُلسائه أيُكم يكفيني بيعها، ويأكل قرص الشعير من ثمنها»[2].

فكان داود عليه السلام يعمل سفائف الخوص ويبيعها وكان يفتخر بأنّه يأكل من كدّ يمينه.

ثالثاً: دروس من حياة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

قرن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام الفعل بالقول، فكان أشد النّاس التصاقاً بالعمل لا يعجز ولا يتبرّم، وحتّى في أيّام إمامته لم يترك نهجه في مواصلة العمل في حرث الأرض وحفر الآبار والزراعة. لقي رجل أمير المؤمنين عليه السلام وتحته وسق[3] من نوى، فقال له: ما هذا يا أبا الحسن تحتك؟ فقال: **«مائة ألف عذق إن شاء الله»** قال: **«فغرسه فلم يغادر منه نواة واحدة»**[4].

وكان يخرج ومعه أحمال النوى فيُقال له: يا أبا الحسن ما هذا معك؟

(١) الكليني: الكافي، ٥/ ٧٥/ ٥.
(٢) خطبة: ١٦٠، والسفائف ـ جمع سفيفة ـ وصف ـ من سفّ الخوص إذا نسجه، أي منسوجات الخوص.
(٣) الوسق: مكيالٌ يسع ستين صاعاً.
(٤) الكليني: الكافي، ٥/ ٧٤.

فيقول: «نخل إن شاء الله» فيغرسه فما يغادر منه واحدة. وبسبب عمله الدؤوب كان أثرى إنسان في زمانه، فقد ذكر أنّه أعتق ألف مملوك من كدّ يديه[1].
وعلى رغم مشاغله الكثيرة وعمله المضني في الحقل والمجتمع والدولة إلاّ أنّه لم ينس وظيفته الأدبية داخل أسرته الكريمة فكان يساعد أهله في أعمال المنزل فذُكر أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يحتطب ويستقي ويكنس[2].

فإذا كان هذا حال أمير المؤمنين عليه السلام إلى جانب أعماله الكثيرة في إدارة شؤون الدولة، لا ينسى واجبه في كسب قوت عياله، وهو القادر على تأمين ما يحتاجه من بيت المال. إلاّ أنّه يختار دائماً الطريق الأصعب والأسلوب الشاق حتّى يمنح الأجيال الدرس الّذي يجب أن لا ينسوه طيلة حياتهم. كان أمير المؤمنين عليه السلام يحب العمل وكان يقول: **«إنَّ الله يحب المحترف الأمين»**[3].

وهو القائل: **«الداعي بلا عمل كالرامي بلا وتر، أن تتعب في البرّ فإنَّ التعب يزول والبرُّ يبقى»**[4].

وبالرغم من جهده الكبير وتعبه في العمل تراه كأنّه لم يفعل شيئاً، فكان شعار أمير المؤمنين عليه السلام: **«إذا فعلت كلّ شيء فكن كمن لم يفعل شيئاً»**[5].

أي أنّه يبدأ من نهاية الطريق الشوط الثاني والثالث، وهذا منتهى الشغف والحب الّذي يكنّه الإنسان للعمل، ولم لا طالما كان عمل الإنسان في

---

(١) الكليني: الكافي، ٥/ ٧٤/ ٤.
(٢) الصدوق: الفقيه، ٣/ ١٠٤/ ٤٥٧.
(٣) الصدوق: الفقيه، ٣/ ٩٥.
(٤) ابن أبي الحديد: شرح النهج، ٢٠/ ٨١٠/ ٣٣٢.
(٥) المصدر نفسه: ١٩/ ٢٥٨٠.

مصاف الحسب، بل هو أعلى مرتبة منه لأنَّه: «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه»[1].

أنواع العمل:

تناول الإسلام أنواع العمل الناجم عن طبيعة العلاقة بين وسائل الانتاج المتنوعة فذكر من أنواع العمل: إحياء الموات وهو جعل الأرض صالحة للانتفاع بها بعد ما كانت معطلة، وذلك بجلب الماء لها إن كانت خالية من الماء أو بتجفيفها بعدما كانت مغمورة بالماء، أو بإصلاح سبخها إنْ كانت سبخة، وغير ذلك من الأمور الَّتي توجب الانتفاع بها بعدما كانت غير صالحة للنفع. والمزارعة هي صيغة مفاعلة، ومصدر المفاعلة لا بُدَّ أن يقع بين اثنين، فكان هناك طرفان في المزارعة طرف هو العامل، وهو الَّذي يقوم بالحرث والسقي والبذر ونحو ذلك والطرف الآخر هو المالك، مالك الأرض والمال والآلات الَّتي يزرعها، وهي معاملة الأرض بحصة من حاصلها[2].

والمساقاة: وهي مشتقة من السقي، وهي استعمال شخص من نخيل أو كروم أو غيرها لإصلاحها على سهم معلوم من غلتها[3].

وهي معاملة على أصول ثابتة[4].

والمضاربة: هي أنْ يكون المال من شخص والتجارة والمكسب بذلك المال من شخص آخر، والربح بينهما حسب ما يتفقان عليه[5].

---

(١) قصار الكلمات: ٢٣.
(٢) المحقّق الحلّي: شرائع الإسلام، ص٣٩١.
(٣) الفقه على المذاهب الأربعة: ٢٦/٣.
(٤) شرائع الإسلام: ٣٥٥/٢.
(٥) هامش الشرائع: ٣٨١/٢.

والشركة: وهي اجتماع الملاّك في الشيء الواحد، على سبيل الشياع[1].

وهي كأرض مشتركة (منفعة) كما لو استأجر اثنان معاً داراً فهما مشتركان في منفعة الدَّار (حقاً)، والرهن المشترك[2].

والإجارة: وهي تمليك المنفعة بعوض معلوم[3] كأنَّ يقول الإنسان أعرتك سكن هذه الدَّار سنة (بمائة دينار) (لتحقيق القصد إلى المنفعة) وبقرينة (سكنى هذه الدَّار) في ملكتك وبقرينة (بمئة دينار) في (أعرتك) فإنَّهما قرينتان على أنَّ المراد بـ(ملّكتك) الإجارة وبـ(أعرتك) الإجارة.

والجعالة: وهو كأنَّ يقول، من ردّ عبدي، أو ضالتي، أو فعل كذا فله كذا ولا يفتقر إلى قبول[4].

وهذه مجموعة عقود أو إيقاعات تقع بين طرفين أو أطراف عديدة للقيام بنشاط اقتصادي، ولا يختلف شكل هذا النشاط سواء كان في الزراعة أو الصناعة أو التجارة، وقد أورد العلماء هذا التقسيم في كتبهم الفقهية وفصّلوه تفصيلاً كاملاً، أمّا ما نذهب إليه فهو تقسيم العمل على أساس الشكل وليس على أساس العلاقة، فيصبح لدينا هذه الأنواع المختلفة:

١ ـ الزراعة ٢ ـ الرعي ٣ ـ الصناعة ٤ ـ التجارة ٥ ـ الخدمات

---

(١) شرائع الإسلام: ٢/ ٣٧٤.
(٢) هامش شرائع الإسلام: ٢/ ٣٧٤.
(٣) شرائع الإسلام: ٢/٤١٣.
(٤) شرائع الإسلام: ٣/٧٠٦.

الزراعة

أولى الإسلام الزراعة أهمية خاصة لأنّها الأساس في توفير وسائل العيش من الطعام واللّباس والفراش.

وبعد أن كانت الزراعة من الأعمال المشينة عند أهل مكّة جاء النبي ﷺ لكي يزيل عنهم تلك الأغلال الفكرية المضللة الّتي كانت تقيدهم عن الحركة فجاء ليقول للعالم: **«لا يغرس المسلم غرساً ولا يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان أو دابة، ولا شيء إلاّ كانت له صدقة»**(١).

والحديث يفتح الطريق أمام مختلف أنواع النشاط الزراعي من الحرث والغرس والتسميد ورش المبيدات الحشريّة، وكل عمل يدخل في صنف الزراعة والّذي هدفه الأساس هو تهيئة وسائل العيش للإنسان والحيوان. وقد احترم الإسلام الفلاح كونه يعمل في الأرض وسُموا بكنوز الأرض.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«الزرّاعون كنوز الله في أرضه، وما**

---

(١) صحيح البخاري: كتاب المزارعة حديث/ ٢١٥٢.

لذلك غلاّتهم، أو أجحف العطش أي ذهب بمادة الغذاء من الأرض فلم تنبت، فعليك عند الشكوى أن تحقق عنهم»[1].

وذهب محمد جواد مغنية في شرحه للنص، أنَّ المقصود بالضمير هو الرعية قاطبة[2] وهو رأي لا يتفق مع ما جاء في النص من كوارث ومشكلات لا يعاني منها إلاَّ المزارعون، والنص برمته يتحدث عن أهل الخراج وهم الَّذين يعملون في الأرض من المزارعين وغيرهم والَّذين عليهم دفع ضريبة الخراج. والَّذي ذهب إليه محمَّد عبده أقرب إلى الصواب.

وتتضمن الوصية على النقاط التالية:

١ ـ تسديد ديون المزارعين لأنَّ انتظارهم للمحصول يجعلهم في دين مستمر، والأفضل إقراضهم من صندوق خاص وهذا ما دلّ عليه لفظ ثقل.

٢ ـ مكافحة الحشرات والأمراض الضارة بالنباتات وهذا ما دلّ عليه لفظ (علّته).

٣ ـ توفيروسائل السقي وإيصال المياه إلى أماكن الزراعة.

٤ ـ الاستعداد لمواجهة الحوادث الطبيعية القاسية كالفيضانات والتصحّر وما شابه ذلك، وظل الإمام يوصي ولاته بالفلاحين.

وكان يوصي بالفلاحين خيراً وهم الأكّارون[3]، والأكارون هم الَّذين يحرثون الأرض.

* * *

(١) محمد عبده: شرح نهج البلاغة، ص٦٩٢.

(٢) مغنية: تفسير الكاشف، ٤/ ٨٧.

(٣) الكليني: الكافي، ٥/ ٢١٤.

رعاية الفلاحين:

لم ينس أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ عندما كتب إلى مالك الأشتر أن يوصيه بالفلاحين وهم أهل الخراج، وهم الَّذين يعملون في الأرض العائدة إلى الدولة.

يقول الإمام عليه السلام: «وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فإنَّ في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلاَّ بهم لأنَّ النَّاس كلهم عيال على الخراج وأهله، وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأنَّ ذلك لا يدرك إلاَّ بالعمارة؛ ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلاَّ قليلاً، فإن شكوا ثقلاً أو علة أو انقطاع شرب أو بالّة أو إحالة أرض اغتمرها غَرَق أو أجحف بها عطش خففتَ عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم، ولا يثقلنَّ عليك شيءٌ خففت به المؤنة عنهم، فإنَّهُ ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك»[1].

مجموعة وصايا يوصي بها أمير المؤمنين واليه برعاية شؤون المزارعين في شرحه فيقول: «إذا شكوا ثقل المضروب من مال الخراج أو نزول علة سماوية بزروعهم أضرّت بثمراته، أو انقطاع شرب (بالكسر) أي ماء في بلاد تسقى بالأنهار. أو انقطاع بالّة (أي ما يبل الأرض من ندى ومطر فيما يسقى بالمطر) أو إحالة أرض (بكسر همزة إحالة أي تحويلها البذر إلى فساد بالتعفن) لما اغتمرها أي عمّها من الغرق فصارت غمقة ـ كفرحة ـ أي غلب عليها الندى والرطوبة حتَّى صار البذر فيها غمقاً ـ ككتف ـ أي له رائحة خمة وفساد، ونقصت

---

(١) من عهد له عليه السلام كتبه للأشتر النخعي لما ولاّه على مصر وأعمالها (٥٣).

لذلك غلاّتهم، أو أجحف العطش أي ذهب بمادة الغذاء من الأرض فلم تنبت، فعليك عند الشكوى أن تحقق عنهم»[1].

وذهب محمد جواد مغنية في شرحه للنص، أنَّ المقصود بالضمير هو الرعية قاطبة[2] وهو رأي لا يتفق مع ما جاء في النص من كوارث ومشكلات لا يعاني منها إلاّ المزارعون، والنص برمته يتحدث عن أهل الخراج وهم الّذين يعملون في الأرض من المزارعين وغيرهم والّذين عليهم دفع ضريبة الخراج. والّذي ذهب إليه محمّد عبده أقرب إلى الصواب.

وتتضمن الوصية على النقاط التالية:

١ ـ تسديد ديون المزارعين لأنَّ انتظارهم للمحصول يجعلهم في دين مستمر، والأفضل إقراضهم من صندوق خاص وهذا ما دلّ عليه لفظ ثقل.

٢ ـ مكافحة الحشرات والأمراض الضارة بالنباتات وهذا ما دلّ عليه لفظ (علّته).

٣ ـ توفيروسائل السقي وإيصال المياه إلى أماكن الزراعة.

٤ ـ الاستعداد لمواجهة الحوادث الطبيعية القاسية كالفيضانات والتصحّر وما شابه ذلك، وظل الإمام يوصي ولاته بالفلاحين.

وكان يوصي بالفلاحين خيراً وهم الأكّارون[3]، والأكارون هم الّذين يحرثون الأرض.

* * *

(١) محمد عبده: شرح نهج البلاغة، ص٦٩٢.

(٢) مغنية: تفسير الكاشف، ٤/ ٨٧.

(٣) الكليني: الكافي، ٥/ ٢١٤.

الرعي

وهي في صف الزراعة من حيث الأهمية، وكانت منتشرة في بادية الجزيرة العربية وكان رسول الله ﷺ في صباه يرعى الغنم، وعندما جاء الإسلام وفتحت بلدان زراعية لتضاف إلى الدولة الإسلامية قل الاهتمام بالرعي بالصيغة الّتي كانت سائدة في الجزيرة العربية، إذ أصبح بعد فتح العراق ومصر والري كل عائلة ـ تملك أرضاً زراعية تدر عليها أموالاً طائلة تغنيها عن الرعي ومشاقه، فلم يعد هناك من هو على استعداد لصرف وقته في شؤون الرعي الّتي لم تعد تدر أرباحاً كبيرة كالزراعة.

من هناك جاءت الدعوة إلى تغيير نظام الرعي، ويقوم هذا النظام كما ورد في تعاليم أمير المؤمنين عليه السلام على تربية الماشية داخل المزرعة، وداخل البيت بدلاً من الذهاب بها إلى البادية. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**من كانت في منزله شاة قدّست عليه الملائكة**»[1].

فبواسطة نظام الرعي الجديد تحققت الغاية، وهي الحفاظ على عادة

---

(١) عبّاس القمي: سفينة البحار، ٢/ ٧١٩.

تربية المواشي ومنعها من الانقراض بسبب التطور الاقتصادي الهائل الَّذي شهده العالم الإسلامي نتيجة الفتوحات الإسلامية والَّذي رافقه اقتناء النَّاس للأراضي الزراعية والعمل فيها.

وبهذا الأسلوب حافظ أمير المؤمنين عليه السلام على هذا النشاط الاقتصادي من الانقراض.

* * *

الصناعة

كان العرب ينفرون من الصناعة ويعتبرونها عملاً ذليلاً لا يقوم به إلاّ الواطئون اجتماعياً، ويعلل ابن خلدون ذلك «والسبب في ذلك أنَّه أعرق في البدو وأبعد عن العمران الحضري، وما يدعون إليه من الصنائع وغيرها»(١) فكانت أغلب الصنائع منتشرة في بلاد فارس وبلاد الروم حيث كانوا أكثر تحضراً من العرب البدو، لكن مع مجيء الإسلام تغير خط الحياة في الجزيرة العربية، وبدأ الانقلاب الاجتماعي في حياة النَّاس من البداوة إلى الحضارة الإسلامية، وكان من خصائص الحياة الجديدة الأخذ بالأنشطة الاقتصادية الجديدة، فدعا النبي - ﷺ - إلى الأخذ بهذا الخط من العمل وكانت ضرورات المواجهة العسكرية مع قريش تحتم على المسلمين صناعة السيوف والرِّماح والسهام، وكان ذلك بداية انهيار العقبة النفسية الَّتي كانت تحول دون القيام بهذه الأنشطة الَّتي كانت محرمة اجتماعياً. ومن بين أساليب التشجيع على ممارسة المهن الصناعية، ضرب الأمثلة من حياة الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام. وهذا ما قام به أمير المؤمنين عليه السلام فكان يخبر أصحابه أنَّ

(١) ابن خلدون: المقدمة، ص٤٠٤.

داود عليه السلام كان يعمل في صناعة الدروع، ولما كانت هذه الصناعة محدودة بظروف الحرب فكان لداود حسب الظاهر عملاً آخر هو ما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام في إحدى خطبه وهو صناعة سفائف الخوص الَّتي كان يستفاد منها في فرش الأرض أو في صنع الأوعية لحمل الثمار من مكان إلى آخر. بالطبع لم تكن الصناعة في العهد الإسلامي الأول بتلك الصورة الواسعة الَّتي كانت عليها الزراعة، فالصناعة كانت محدودة، وظيفتها هي سد الحاجات الضرورية فقط، لأنَّ النشاط الزراعي كان يغطي على جميع الأنشطة الأخرى، والموارد الَّتي كانت تجبى من زراعة الأرض كانت تفيض عن حاجة النَّاس بحيث لم يكن أحد يتوجه إلى الأنشطة المحدودة في إيراداتها، والمحدودة النطاق اجتماعياً.

رعاية ذوي الصناعات:

في رسالة أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر: «**ثمَّ استوصِ بالتجار وذوي الصناعات، وأوصِ بهم خيراً: المقيم منهم والمضطرب بماله، والمترفق ببدنه فإنَّهم مواد المغانم وأسباب المرافق**»(١).

والمترفق ببدنه هم الصنّاع الَّذين لم يكن لهم دور يذكر في الاقتصاد الإسلامي، لكن بالرغم من ذلك فإنَّ الإمام يوصي واليه برعايتهم لأهمية هذا النشاط، وفعلاً أثبتت الأعوام صحة نظرية الإمام إلى ذوي الصناعات بأنَّهم مواد المنافع فلم يمض وقت طويل حتَّى أصبحت الصناعة رائدة الأنشطة الاقتصادية، بل إنَّ تقدم أو تأخر أية دولة يُقاس بمعدلات الناتج الصناعي فيها، وحتَّى الزراعة تمكنت فيها الصناعة فحولتها إلى زراعة متطورة في حجم الانتاج، والكيفية، وذلك بفضل الآلة والمكننة.

* * *

---

(١) باب الرسائل: ٥٣

التجارة

أتقن العرب قبل الإسلام فن التجارة وإلى ذلك تشير سورة قريش ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ۝٢﴾[1].

وعندما جاء رسول الله ﷺ إلى المدينة المنوّرة كان اليهود يزاولون هذه المهنة بينما كان أهل يثرب حرفيين يعملون في الزراعة، وكان برفقة رسول الله ﷺ عدد من المهاجرين الّذين كانوا أصحاب خبرة في التجارة، فلمّا آخى رسول الله ﷺ بينهم وبين الأنصار سيطر المسلمون على اقتصاديات المدينة إذ كان الأنصار يعملون في الأرض بينما المهاجرون يتاجرون بها، من هنا جاءت معاداة اليهود للرّسول ﷺ فهو قد هدد حياتهم الاقتصادية في الصميم، وتقدمت التجارة أشواطاً كبيرة عندما اتسعت رقعة البلاد الإسلامية، وعندما تراكمت أموال طائلة بأيدي المسلمين. فشجع الإسلام الحركة التجارية لتحقيق غايتين:

الأولى: دفع هذه الأموال إلى الاستثمار في الأماكن الصحيحة وعدم تجميدها.

(١) سورة قريش، آيتان: ١، ٢.

الثاني: حمل مهمة الدعوة إلى الإسلام إلى البلدان الأُخرى الَّتي لم يصلها الدِّين الإسلامي، فكثيرٌ من البلدان الإسلامية اليوم كأندونيسيا أصبحت مسلمة بواسطة هؤلاء التجار.

وعلى هذا الأساس اهتمّ الإسلام بالتجارة وأعطاها صفة التبليغ بالإضافة إلى الصفة الاقتصادية، والأمران (الاقتصادية والتبليغية) يشكلان حلقتين متداخلتين لا يمكن الفصل بينهما، فالتجارة بحاجة إلى روابط اجتماعية في البلدان الَّتي تتم التجارة معهم، فإسلامهم في الواقع يعني كسب أرضية اقتصادية في تلك البلدان.

من هنا جاء أثر التبليغ على التجارة، أمَّا أثر التجارة على التبليغ فهو أمر واضح لقد أدرك رسول الله ﷺ أهمية هذا النشاط منذ الوهلة الأولى سيَّما وأنَّه يمتلك تجربة ذاتية في مجال التجارة خاضها قبل أن يُبعث رسولاً، على أثره جاء اهتمام أمير المؤمنين عليه السلام فقد شجع المسلمين على التجارة فقال **«تعرضوا للتجارة فإنَّ فيها غنى لكم عمَّا في أيدي النَّاس»**[١].

وكان يدفع بالمسلمين من غير العرب إلى التجارة لأنَّهم يمتلكون خصوصية العيش في بلدان مختلفة وتسمح أوضاعهم بممارسة هذه المهنة فكان يقول للموالي من المسلمين: اتجروا بارك الله لكم، فإنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«الرزق عشرة أجزاء تسعة أجزاء في التجارة، وواحد في غيرها»**[٢].

ثمَّ إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام يذكر أصحابه بجمال عمل التجارة، وكيف أنَّ التاجر سيركب البحر من أجل هذا العمل، فيلفت الأنظار إلى هذه السياحة الممتعة: **«ما أجمل في الطلب من ركب البحر للتجارة»**[٣].

---

(١) الكليني: الكافي، ٥/١٤٩/٩.

(٢) المصدر نفسه: ٥/٣١٨/٥٩.

(٣) المصدر نفسه: ٥/٥٦/٢.

رعاية شؤون التجار:

رعاية شؤون التجار وذوي الصناعة أمر واحد يجب أن تقوم به الدولة لأنَّ عمل الاثنين متداخل، فالتاجر سيستفيد من البضاعة المصنعة سواء في نقلها إلى بلد آخر، أو بيعها في مكانها.

ولمَّا كان التجار عرضة دائماً لأخطار المهنة فكانوا بحاجة إلى رعاية خاصة من قبل الدولة، سيَّما وأنَّ عملهم في نقل السلع من مكان لآخر لا يقدر عليه كل أحد، كما وأنَّ بقاء السلعة بيد المنتج فترة من الزمن سيتسبب في تلفها. كما ويتعذر على البلد المنتج والمستهلك الاجتماع في مكان واحد للبيع والشراء، وهذا ما أراد به الإمام عليه السلام: **«فإنَّهم موادُ المنافع وأسباب المرافق وجلاّبها من المباعد والمطارح، في برِّك وبحرك، وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم النَّاس لمواضعها ولا يجترئون عليها»**[1].

ولمَّا كان بأيدي التجار أقوات النَّاس فإنَّهم عرضة للأعمال المشينة المخالفة للحس الإنساني، فكان لا بُدَّ للوالي: **«وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك مع ذلك، واعلم أنَّ في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرّة للعامة وعيب على الولاة»**[2].

والضيق هو عسر المعاملة، والشح هو البخل، والاحتكار هو حبس الطعام، ولهذه المظاهر آثار وخيمة على المجتمع فكان لا بُدَّ من التصدي لها واجتثاثها من أصولها وذلك بتفقد أمر التجار باستمرار، وتقديم النصح لهم على الدوام.

* * *

---

(١) باب الرَّسائل: ٥٣.

(٢) باب الرَّسائل: ٥٣.

الخدمات

وهناك أنشطة تعتبر ثانوية نسبة إلى ما ذكرنا من الأنشطة الأصلية مثل الحياكة والخياطة والخطابة والحجامة وما شابه ذلك، وهي أنشطة يشملها العمل الصالح إذا كان فيه خدمة للنّاس ولم تتلوث في الحرام فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه كان يحتطب ويستقي ويكنس[1] والظاهر أنّه كان يؤدي هذه الأعمال في البيت خصوصاً الكنس لكن هذا لا يمنع أنّه كان يذهب إلى الصحراء للاحتطاب سواء كان هذا الحطب لنفسه أو من أجل بيعه والاستفادة من ثمنه.

* * *

(١) الصدوق: الفقيه، ٣/ ١٠٤/ ٤٢٧.

المرأة والعمل

لا يخفى أنَّ للمرأة دور هام في التاريخ الإسلامي فكانت تقوم بالأعمال الاجتماعية والاقتصادية وقد ذكر لنا التاريخ أسماء نساء كنَّ يعملن في العطارة كزينب العطّارة، فقد ذكر أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«إذا بعت فأحسني، ولا تغشّي فإنَّه أتقى لله وأبقى للمال»**.

ويذكر لنا المؤرخون أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يشجّع المرأة على الغزل، وكان يعتبره أحلّ الكسب فعن أم الحسن النخعية قالت: مرّ بي أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام فقال: **«أي شيء تصنعين يا أم الحسن»** قالت: أغزل، قالت: فقال: **«أمّا أنّهُ أحل الكسب»**[1].

وفي رواية ابراهيم النخعي أنَّه مرّ على امرأة وهي جالسة على باب دارها بكرةً وكان يُقال لها أم بكر وفي يدها مغزل تغزل به فقال لها: **«يا أم بكر أما آن لك أن تضعي هذا المغزل؟»** فقالت: وكيف أضعه وقد سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: **«هو من طيبات الكسب»**[2].

---

(١) الصدوق: التهذيب، ٦/ ٣٨٢/ ١١٢٦.

(٢) تفسير العيّاشي: ١/ ١٥٠/ ٤٩٤.

ويبدو أنَّ هذه النسوة كُنَّ يقمن بعملهن خارج البيت وأنَّ عملهنَّ لم يكن للتسلية بل كان عملهنَّ مصدر لرزقهنَّ بحيث يصف أمير المؤمنين عليه السلام هذا العمل بأحل الكسب أو طيبات الكسب.

ومن مجمل ما يفهم من هذه الرّوايات أنَّ الإسلام أجاز للمرأة العمل لكسب المعاش لتغطية نفقاتها في ظروف معينة، وحتّى في الظروف العادية إذا استحصلت على إجازة الزوج، حين ذلك من حقها ممارسة أي عمل يناسبها ويقرّه الشرع.

* * *

الملكية

كثر الكلام في الملكية، وموقف الإسلام منها بما لا يدع مجالاً لتكراره والغوص في المناقشات الّتي لا نجد ضرورة لها طالما سلمنا بمبدأ أنَّ المالك الحقيقي هو الله سبحانه وتعالى وأنَّ دور الإنسان هو دور الأمين على تلك الأموال، فلا يحق له التصرف بها إلاَّ ضمن ما يريد الله سبحانه.

ومن يتبحر قليلاً في المناقشات والتحليلات الّتي يعرضها أصحاب نظرية الملكية يجد أنَّ المشكلة الرئيسية عند هؤلاء أنَّهم أرادوا أن يفهموا الاقتصاد الإسلامي من خلال الاقتصاد الرأسمالي والماركسي، وكان الأجدر بهم أن لا يعطوا هذه الأهمية للملكية حتَّى لا يقعوا في المطبات الّتي سقطوا فيها. وكان الأولى أن يعالجوا قضية الملكية من خلال النظرة الإسلامية إلى التملك والملكية وأنَّها ليست للإنسان إلاَّ بالاعتبار، فالتسليم بهذا المبدأ ينقذنا من التورط في الجدل العقيم، ومن اللّف والدوران في الفراغ، فكان لا بُدَّ من إعادة النظر إلى الملكية، وبالتالي إلى المذهب الاقتصادي الإسلامي.

هناك قضية يتفق عليها الاقتصاديون الإسلاميون، وهي أنَّ الملكية تقوم على مصادر منها العمل، فالعمل يصنع الثروة وهي إمَّا أن تكون بضاعة أو آلة

أو مالاً يشتري به عقار. ولمّا كانت الملكية اعتبارية فلا يحق لصاحبها التصرف بها كيفما يشاء، فهناك حدود عليه أن لا يتجاوزها، فإذا تجاوزها فهو مخالف للشريعة ويحاسب حساب المذنبين، كما وأنَّ عليه واجباً أن يدفعه من ماله إذا فاض عن مؤنة سنته، ومن حق الدولة إجباره على تسديد الضريبة الشرعية المحددة لأرباح سنته، وهنا يختلف الإسلام مع من ذهب إلى قاعدة الملكية، حقّ مشروع لصاحبه، فقد نشأ عن هذه القاعدة إقرار الحق الكامل للمتملك بالتصرف في ماله كيفما يحلو له سواء أراد أن يصرفه في أمور واقعية أو غير واقعية كالتبذير، أو أراد أن يحبس ماله ويجعله في صندوق، ويقفل الصندوق إلى الأبد، وهو البخل والاكتناز، أو أن يستفيد منه في الاقتراض إلى أجل مقابل مبلغ من المال وهو الربا.

إنَّ تصور المال على أنّه ملك اعتباري يفتح الطريق أمام الشارع الإسلامي ليتحكم بهذه الأموال، وليقول لصاحب المال لك الحق في التصرف بمالك بما أبيحه لك، وما لا أبيحه لك لا حق لك في التصرف بمالك فيه. وعلى نسق هذه الفكرة قامت مناهج التربية على أصل هو أنَّ المال ليس لك، بل إنَّك خازن للمال وأمين عليه، والمشكلة القائمة اليوم هي في اعتقاد الإنسان الخاطىء بأنَّ المال ماله فمن حقه أن يتصرف به كما يشاء، من حقه أن يحرق هذا المال أو أن ينشىء به مصنعاً للخمور أو ما شابه ذلك.

إنَّ العلاقة الَّتي يبنيها الإسلام بين الفرد وماله هي علاقة ديناميكية فالمال في الأصل ليس له، لكن الَّذي أعطاه هذا المال هو الله سبحانه وتعالى، لذلك أعطاه حق التصرف بحدود، وأعطى لنفسه (هو الله تبارك وتعالى) الحق في جزء من أرباح هذا المال، فهذه الفكرة جعلت من المال مادة متحركة في المجتمع، بينما كان يمكن أن تصبح مادة مجمدة أو تذهب هدراً لو كُنّا نقول لصاحب المال هذا المال لك.

يقول الإمام عليه السلام في ترجمة هذه الفكرة: **«فمن آتاه الله مالاً فليصل به**

القرابة، وليحسن منه الضيافة، وليفك به الأسير والعاني وليعطِ منه الفقير والغارم، وليصبر نفسه على الحقوق والنوائب ابتغاء الثواب، فإنَّ فوزاً بهذه الخصال شرف مكارم الدُّنيا، ودرك فضائل الآخرة إن شاء الله»[1].

أمَّا عندما يتعامل الإنسان على أساس أنَّ المال ماله، فإنَّ ذلك طريق الطغيان، لأنَّه سيصرف المال في طريق الملذات، لأنَّ المال مادة الشهوات كما يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

وهنا يقف الإمام ليحلل أسباب طغيان الأمراء المنحرفين فيكتب إلى مالك الأشتر:

«ولكنَّني آسى أن يلي أمر هذه الأمَّة سفهاؤها وفجارها، فيتخذوا مال الله دولاً، وعباده خولاً»[2].

والذي يجمع المال سيتركه للآخرين، ولن يكون له نصيب منه: **«كثرة مال الميت تسلي ورثته عنه»**[3].

فضرر المال سيكون وراءه حتَّى بعد موته. **«يا ابن آدم، ما كسبت فوق قوتك فأنت فيه خازن لغيرك»**[4].

فلن يكون له نصيباً من ماله، بل سيكون المال سبباً لهلاكه في الدُّنيا عندما يكون عبداً للمال. فكم من أصحاب الأموال صرعوا عند سماعهم بأخبار محزنة عن تجاراتهم الخاسرة. وهذه وصية الإمام إلى كميل: **«هلك خزان الأموال وهم أحياء»**[5].

---

(١) خطبة: ١٤٢.

(٢) رسائل: ٦٢.

(٣) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٢٧ حديث ٧٤.

(٤) قصار الكلمات: ١٩٢.

(٥) قصار الكلمات: ١٤٧.

والمال يؤدي دورين فقد يكون طريقاً للهلاك، وقد يصبح طريقاً للسعادة إذا أحسن الإنسان استثماره. وقد ورد نصّ للإمام نسبه إليه ابن أبي الحديد هو آية في الاقتصاد يقول فيه: **«الملك كالنهر العظيم تستمدّ منه الجداول: فإن كان عذباً عذبت وإنْ كان ملحاً ملحت»**[1].

فما أروع هذا التشبيه، فالملكية الصالحة هي الّتي تتحرك ولا تتوقف لأنّها إنْ توقفت فستكون آسنة، فالمال كالماء الّذي يغذي الأشجار فهو يغذي جذور المجتمع بإقامة المشاريع والأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

ولا تكون الملكية عذبة إلاّ عندما يجمعها صاحبها من الحلال حينذاك تصبح جداولها عذبة أيضاً. فالمال يدخل في عروق المجتمع ليزرع فيه الحياة، أمّا عندما تكون الملكية مالحة أي جمعت من طرق غير مشروعة فإنَّ جداولها ستكون مالحة أيضاً، وعندما تصب هذه الأموال في المجتمع فسوف تكون ثمارها ملح أُجاج.

فما أروع هذا البيان الّذي يوصل المعنى إلى السامع بأقل الألفاظ، وكيف لا يكون أمير المؤمنين كذلك وهو سيِّد البلغاء وإمام البيان. والأعظم من ذلك أنَّ بيانه ما هو إلاّ وسيلة لإيصال المعرفة والنصيحة إلى النّاس وخلاصة القول ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام: **«إنَّ لله عباداً يختصهم الله بالنعم لمنافع العباد فيقرها في أيديهم ما بذلوها فإذا منعوها نزعها منهم ثمَّ حوّلها إلى غيرهم»**[2].

* * *

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٧٩ حديث ٢١٢.

(٢) قصار الكلمات: ٤٢٥.

الثـروة

يعرفها الاقتصاديون بأنّها شيء مادي فيه منفعة للإنسان[1] فقد حصروا الثروة بالأمر المادي ليخرجوا منها القدرات المعنوية الّتي يمتلكها الإنسان. يقول العالم الاقتصادي «جيفرسون» لقد سمعنا غير مرة أنّ الأرض رأسمال والذكاء رأسمال وهلم جرا، وهو خطأ واضح لأنّ إطلاق رأسمال على الأرض والذكاء إلى آخره لا معنى له إلاّ أنّ بعض النّاس يسترزقون من الأرض أو ممّا يستخدمون فيه ذكاءهم كما يعيش غيرهم من فائدة رأسمالهم[2].

ونستغرب حقاً من هذا الكلام، فإذا كانت الأرض مورد انتفاع للإنسان فكيف لا يمكننا اعتبارها ثروة ورأسمال.

نلاحظ من مفهوم الاقتصاديين للثروة أنّهم يشترطون أموراً منها:

أولاً: أن تكون أمراً مادياً ليخرجوا الذكاء وما شابه ذلك من الثروة.

---

(١) أحمد برادر: الملكية في الإسلام، ص٦. (بالفارسية).

(٢) المصدر نفسه: ص٨١.

ثانياً: أن تكون ذات منفعة ليخرجوا منها ما لا يمكن الانتفاع منه كالصحارى والحيوانات الضارة غير المفيدة.

ثالثاً: أن تكون نادرة ليخرجوا منها الهواء وماء المحيطات لأنَّها مادة ونافعة لكنَّها متوفرة بشكل كبير فلا تحسب كثروة.

ويؤخذ على هذه النظرية النقاط التالية:

أولاً: أنَّها لم تعتنِ بالكفاءات غير المادية، فالخبرة والتجربة أمر غير مادي لكنَّها نافعة ويمكن الاستفادة منها، فهي تعتبر ثروة إلى جانب الأشياء المادية الأخرى، كذلك الذكاء ليس أمراً مادياً لكنَّه يمكن الانتفاع به، فإذن هو ثروة.

ثانياً: إنَّ هذا التصور عن الثروة ملازم لفترة زمنية ومكان معينين فقد تكون أشياء غير نافعة اليوم، لكنَّها ستكون نافعة بعد فترة من الزمن، كالأراضي الصحراوية، أو تكون أموراً غير نافعة في بلد وهي نافعة في بلد آخر كالجرذان والقطط الَّتي يمكن الاستفادة منها في التجارب في بلدان أخرى.

وإذا أضفنا إلى هذه الرؤية الموقف الإسلامي من الثروة فإنَّنا سنأخذ على التصور السابق ملاحظة ثالثة هي:

ثالثاً: ليس كل انتفاع هو منفعة حقيقية، فهناك أشياء كثيرة يعتقد بأنَّها نافعة لكن ليس فيها سوى الضرر كالخمور مثلاً فهي تدر أرباحاً كبيرة على منتجيها لكنَّها في الوقت نفسه تضرّ المجتمع، فالمحصلة النهائية هي المضرة وليس المنفعة.

من هنا كان يجب أن ينظروا إلى المنفعة من جوانبها المختلفة، فهناك أشياء ليس فيها منفعة مادية كإنشاء المدارس للأطفال وهي تعتبر ثروة. أو

أشياء يعتقد بأنَّ فيها منفعة لكن مضارها أكثر من نفعها كالمخدرات وما شابه ذلك.

يجب أن يضاف إلى عبارة الانتفاع عبارة العقل والشرع لينتظم المعنى هكذا: كل ما يمكن الانتفاع به عقلاً وشرعاً، وهذا هو رأي الإسلام في الثروة. فالإسلام لا يشترط أن يكون الرأسمال شيئاً مادياً، ولا يشترط المنفعة المادية، بل يشترط أن تكون المنفعة خاضعة للأحكام الشرعيّة، وما قال به العقل قال به الشرع، والآن لنرى ماذا يقول أمير المؤمنين عليه السلام عن الثروة:

«لا مال أعود من العقل»[١].

أعود: أي أنَّ العقل هو أكبر ثروة ورأسمال للإنسان، لأنَّه بواسطته يستطيع الإنسان أن يكسب الأموال الطائلة، ومن لا عقل له لا يستطيع ذلك، وفي هذا النطاق يقول الإمام عليه السلام أيضاً:

«لا غنى كالعقل، ولا فقر كالجهل»[٢].

والكلام أيضاً ثروة ورأسمال لأنَّه جزء من طاقة الإنسان.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«احسبوا كلامكم من أعمالكم، وأقلوه إلاَّ في الخير»**[٣].

فالخطابة هي ثروة، وهي تجلب المنفعة لصاحبها بالرغم من أنَّها ليست شيئاً مادياً، لأنَّها تقوم على (رأسمال الكلام).

من هنا نجد أنَّ نظرة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى الثروة هي أبعد بكثير من نظرة الاقتصاديين، وسعة هذه النظرة ذات أثر في الحياة الاقتصادية،

---

(١) قصار الكلمات: ١١٣ عبده: ص٦٨٢.

(٢) قصار الكلمات: ٥٤.

(٣) شرح نهج البلاغة ٢٠/٢٦٣ حديث ٨١.

فإذا أردنا أن نحسب ثروة أمّة بمنظار الاقتصاديين سنضطر إلى درج كلّ شيء مادي نلمس نفعه مباشرة، ولو أردنا قياس نتائج هذا الحساب على ضوء كلام أمير المؤمنين عليه السلام نتج لدينا أنَّ ثروة الأمم على هذا الحساب ستكون كبيرة جداً.

مفهوم المنفعة:

يحصر الاقتصاديون كما عرفنا مفهوم المنفعة على الجانب المادي فقط، فكان لا بُدَّ من تعديل هذا المعنى على ضوء النظرة الشمولية الَّتي ينظر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من خلالها إلى الثروة.

فكلّ ما هو خير للمجتمع والفرد هو منفعة، لكن هناك صفات معينة لو وجدت تحققت بها المنفعة، وعند غيابها لا نفع في هذا المال، من هذه الصفات المروءة، وهي من صفات الرجولة المتكاملة، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**المال بلا مروءة كالكلب الَّذي يجتنب عقراً ولم يعقر**»[1] فكما أنَّ الكلب لا فائدة منه كذلك المال بلا مروءة.

ومن هذه الصفات أيضاً التدبير، وهو تنظيم شأن المال من حيث الاستثمار والانفاق، فإذا فقد صاحب المال التدبير فلا فائدة في ماله، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**ولا مال لمن لا تدبير له**»[2].

فالمال النافع هو الَّذي يجلب الفائدة لصاحبه وللمجتمع، وقد تنحصر الفائدة المادية للمجتمع فقط كأموال الصدقة والأوقاف، ولا يكون لصاحبه أية منفعة مادية، فهل نستطيع نفي المنفعة عن أموال الصدقات والموقوفات، مع قليل من الدقة نستطيع أن نلاحظ أنَّ المنافع المعنوية الَّتي سيحصل صاحب

---

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/ ٣٠٤ حديث ٤٨٢.

(٢) ابن أبي الحديد: ٢٠/ ٣١٧ حديث ٦٣٨.

الصدقات والموقوفات ليست بقليلة إزاء المنافع المادية الَّتي كان من الممكن الحصول عليها لو استثمر ماله في أمور اقتصادية.

* * *

الطبيعة

لم يترك الله سبحانه وتعالى شيئاً يحتاجه البشر إلاَّ وأودعه في أرضه وسمائه. فقد خلق المعادن بمختلف أنواعها، وجعلها في باطن أرضه، وفي أعماق جباله حتَّى يسعى الإنسان من أجل الحصول عليها.

فقد وهب الإنسان «**ما تنفست عنه معادن الجبال وضحكت عنه أصداف البحار من فلز اللجين والعقيان ونثارة الدر وحصيد المرجان**»[1].

يقول محمد عبده عن هذه العبارة: «أبدع الإمام في تسمية انفلاق المعادن عن الجواهر تنفساً فإنَّ أغلب ما يكون من ذلك، بل كلّه عن تحرك المواد الملتهبة في جوف الأرض إلى الخارج، وهي في تبخرها أشبه بالنفس، كما أبدع في تسمية انفتاح الصدف عن الدرر ضحكاً»[2].

«**ثمَّ أرسل المياه الَّتي جعلها مصدراً للحياة**».

فلمَّا سكن هيج الماء من تحت أكنافها وحمل شواهق الجبال الشّمخ

---

(١) خطبة الأشباح: ٩١.

(٢) عبده: شرح نهج البلاغة، ص٢١٢.

البذخ على أكتافها فجر ينابيع العيون من عرانين أنوفها وفرّقها في سُهُوبِ بيدها وأخاديدها، وعدل حركاتها بالرّاسيات من جلاميدها وذوات الشناخيب الشمّ من صياخيدها».

لا يمكننا أن نتجاهل دور الهواء في حياة البشرية.

«وأعدّ الهواء متنسماً لساكنها»

ثمَّ فجّر العيون في الروابي لتمدّ الإنسان بأهم وسيلة للزراعة.

«ثمَّ لم يَدَعْ جُرُزَ الأرضِ الَّتي تقصُرُ مياه العُيون عن روابيها ولا تجدُ جداوِلُ الأنهار ذريعةً إلى بُلوُغها حتَّى أنشأ لها ناشئةَ سحاب تحيي مواتها وتستخرج نباتها».

ثمَّ يعطي الإمام وصفاً لدورة المياه في الطبيعة وأثرها في دورة الحياة:

«فلمَّا ألقتِ السَّحابُ بَرْكَ بِوانيهَا، وبَعاعَ ما استقلَّت به من العبء المحمُولِ عليها أخرج به من هوامِدِ الأرض النباتَ ومَنْ زُعْرِ الجبالِ الأعشابَ، فهِيَ تَبهجُ بزينة رياضِها وتزدهي بما ألبسته من رَيْطِ أزاهيرِها وحِليةِ ما سُمِطَتْ بِه من ناضرِ أنوارها وجعل ذلك بلاغاً للأنَام ورزقاً للأنعام»[1].

فما أروع هذا الوصف الَّذي يحاول أن يجمع بين الحقيقة العلمية والوصف الأدبي، بين الفائدة الحياتية من الأنهار والعيون والأعشاب والأشجار وبين الفائدة النفسية جراء المناظر الخلابة الَّتي تنسجها الطبيعة.

فهذه السحاب المحملة بالمياه تبرك كما تبرك الناقة، فتتدلى قطع السحاب منها كما تتدلى الثدي فتدر منها الأمطار كما يدرّ الحليب من ثدي الناقة.

---

(١) خطبة: ٩١.

فتسيل الأمطار في الأودية صانعة الجداول والأنهار الصغيرة هنا وهناك.

وما هي إلاّ فترة وجيزة حتّى تتحول هذه الأرض الهامدة إلى أرض تعطر بالحياة.

فترتفع الأشجار في السهول والأعشاب في الجبال ليستفيد منها الإنسان والحيوان. وما هي إلاّ لحظات يقف الإنسان ليتأمل هذا المنظر الخلاب، الرّياض تملأ الأرض، والأزهار تحتضن قطرات المطر، والمياه بلونها الرقراق قد غطت الأودية، كأنَّ الطبيعة قد ارتدت حليّة زاهية نسجت من نبات وماء وتراب، فاختلط اللون الأخضر بالأزرق وبالأصفر فيا له من منظر خلاب ورائع، كلّ ذلك لتنعم البشرية، ولتجذبهم الطبيعة إلى أحضانها من أجل أن يعملوا فيها، ويأخذوا منها رزقهم.

هكذا يساهم اللون وتشترك الصورة في دفع الإنسان إلى العمل والكسب ليمضي أحلى الساعات في أحضان هذه المناظر الخلابة وهو يستخرج معدناً من الأرض، أو يحرث أرضاً، أو يشق نهراً، أو يزرع نبتاً.

السؤال بعد كلّ ذلك هو، هل هذه الموارد كافية للإنسان؟

ماذا يقول أمير المؤمنين عليه السلام عن ذلك؟

فبعد أن يسرد الإمام عليه السلام نعم الله على عباده واحدة بعد أخرى يقول بعد ذلك: «**ما أثّر ذلك في جُوده، ولا أنفَدَ سَعَة ما عنده، ولكان عنده من ذخائر الأنعام ما لا تُنفدُه مطالب الأنام لأنّه الجواد الّذي لا يغيضه سؤال السائلين ولا يبخله إلحاح الملحِّين**».

فسبحانه: نعمه لا تحصى ولا نفاد لها حتّى لو تكرر السؤال والإلحاح.

أولاً: ملكية ثروات الطبيعة:

من الموضوعات الّتي يختلف فيها الإسلام عن الأنظمة الأخرى مسألة ملكية الثروات الطبيعيّة، فبينما تعتقد الرأسمالية أنّها ملكاً خاصاً لمن كانت في

ملكه، ترى الاشتراكية أنّها ملك المجتمع، ولمّا كانت الدولة هي الممثلة عن المجتمع فهي إذن مالكة لها.

أمّا في الإسلام فهناك تفصيل ذكره الشهيد الصدر في كتابه اقتصادنا، فقد قسم الثروات الطبيعية إلى ثلاث أقسام:

١ ـ الأرض ٢ ـ المعادن ٣ ـ المياه.

ثمّ أنّ الأرض تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الأرض الّتي دخلها الإسلام بالفتح.

ثانياً: الأرض الّتي دخلها الإسلام بالدعوة.

ثالثاً: الأرض الّتي تمّ الصلح مع أهلها.

والأرض الّتي دخلها الإسلام بالفتح تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الأرض الموات وهي ملك للدولة أو في الاصطلاح الفقهي (ملك الإمام) وهي من الأنفال الّتي ورد ذكرها في بداية سورة الأنفال: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ﴾[1].

وقد فسّر أمير المؤمنين عليه السلام هذه الآية:

«إنّ للقائم بأمور المسلمين الأنفال الّتي كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله قال عزّ وجلّ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ﴾، فما كان للّه ولرسوله فهو للإمام».

وقد سمحت الشريعة للأفراد بممارسة العمل في الأرض الميتة بقصد إحيائها وإعمارها، فهو يكتسب حقاً في الأرض نتيجة الإحياء، فلا يحق لغيره

---

(١) سورة الأنفال، آية: ١.

مزاحمته في هذه الأرض، لكن تظل ملكية الأرض تابعة للدولة، وهو رأي الشيخ الطوسي في المبسوط.

«فأمّا الموات فإنّها لا تغنم، وهي للإمام خاصة، فإنّ أحياها أحدٌ من المسلمين كان أولى بالتصرف فيها، ويكون للإمام طسقها»[١].

لكن هناك رأي للمحقق الحلّي يسمح بملكية أرض الموات للأشخاص مع وجود إذن الإمام، يقول في ذلك: «ولو قيل: يملكه مع إذن الإمام عليه السلام كان حسناً»[٢] وفي حالة عدم وجود الإمام فعند الشهيد الثاني يجوز تملكها يقول في ذلك: «أمّا في غيبته فيملكها المحيي»[٣].

أمّا إذا تركها فهي تخرج من حقه أو ملكه على رأي المحقق الحلّي.

وقد استند الفقهاء في حكم الأرض المحيّاة إلى كلام أمير المؤمنين عليه السلام:

«من أحيا أرضاً ميتة من المسلمين فليعمرها، وليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي، وله ما أكل منها، فإن تركها أو أضرَّ بها، فأخذها رجلٌ من المسلمين من بعده فعمرها وأحياها فهو أحقُّ بها من الّذي تركها فليؤدِ خراجها إلى الإمام»[٤].

أمّا القسم الثاني: من الأراضي المفتوحة فهي الأراضي العامرة، وهي ملك للأمّة الإسلامية دون أي امتياز لمسلم على آخر، في هذه الملكية يقول المحقّق الحلي: والأرض المفتوحة عنوة للمسلمين قاطبة، لا يملك أحد رقبتها، ولا يصح بيعها ولا رهنها[٥].

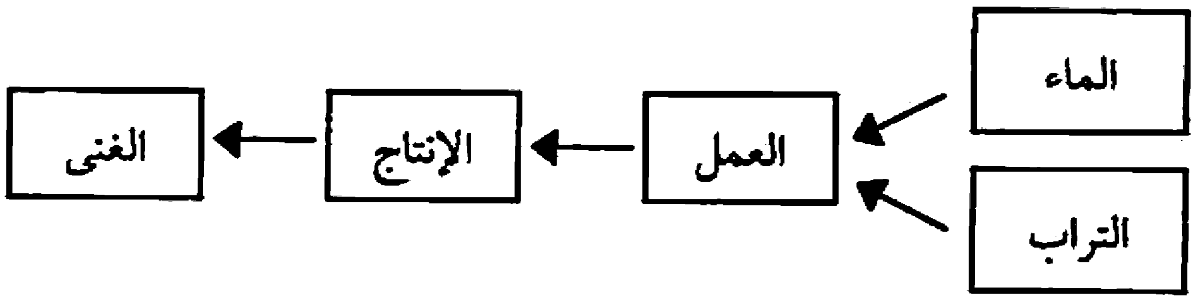
---

(١) الطوسي: المبسوط، ٢/٢٩.
(٢) المحقّق الحلي: شرائع الإسلام، ٤/ ٧٩٢.
(٣) الشهيد الثّاني: الروضة البهيّة، ٢/٢٠٣.
(٤) الحر العاملي: وسائل الشيعة، ٢/١٤٣.
(٥) شرائع الإسلام: ٢/ ٧٩١.

طبعاً يقصد بها الأرض العامرة وليس الأرض الميتة الَّتي ذكرناها فيما تقدم. يقول الشهيد الثاني: «إذ عامرها حال الفتح للمسلمين قاطبة»[1].

ويقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام توكيداً على مبدأ الإحياء **«من وجد ماءً وتراباً ثمَّ افتقر فأبعده الله»**[2].

ولفظ التراب يشمل هنا الأرض العامرة وغير العامرة، لكن العامرة أقرب للمضمون لأنَّ عملية الانتاج فيها أسرع، ودفع الفقر بها أسهل، وكأنَّ الإمام يريد أن يقول لنا: إنَّ الغنى قريب من الإنسان فهو لا يحتاج إلى أكثر من وجود الماء والتراب ليبدأ بهما دورة الانتاج في هذه الأرض.



النوع الثاني: الأرض الَّتي دخل أهلها الإسلام عن طريق الدعوة، فهي أيضاً على قسمين أرض موات حكمها كالسابق وأرض عامرة وهي لأهلها الَّذين أسلموا طوعاً ولا خراج عليهم.

النوع الثالث: الأرض الَّتي صالح المسلمون أهلها وتكون بالطبع خاضعة لقررات الصلح إلاَّ القسم الميت من الأرض فهي للإمام، أي أنَّها ملك للدولة وأحكامها كما ذكرنا في النوع الأول من الأرض.

ثانياً: المعدن

والمعدن على شكلين «ظاهرة وهي الَّتي لا يحتاج تحصيلها إلى الطلب

---

(١) الروضة البهية: ٢/ ٢٥٣.

(٢) قرب الإسناد: ص٢٥، والحر العاملي: وسائل الشيعة، ١٧/ ٤١.

كالياقوت والبرام والقير والنفط والملح والكبريت وأحجار الرحا وطين الغُسل، وباطنة وهي المتوقف ظهورها على العمل كالذهب والحديد والنحاس والرصاص والبلور والفيروزج»[1].

فالمعادن الظاهرة هي لجميع المسلمين ـ يقول الصدر:

«من المشتركات العامة بين كلّ الناس، فلا يعترف الإسلام لأحد بالاختصاص بها وتملكها ملكية خاصة، لأنّها مندرجة عنده ضمن نطاق الملكية العامّة وخاضعة لهذا المبدأ، وإنّما يسمح للأفراد بالحصول على قدر حاجتهم من تلك الثروة المعدنية، دون أن يستأثروا بها، أو يمتلكوا ينابيعها الطبيعية» ويستندون في هذا الرأي لقول أمير المؤمنين عليه السلام[2] الّذي يتجلى فيه الحكمة والرؤية الاقتصادية العميقة. يقول عليه السلام: **«لا يحل منع الملح والماء»**[3].

والملح مصداق عن المعادن السطحية والّتي تشمل النفط والكبريت والّتي بها تتولد الطاقة، فهذه هي من المشتركات بين النّاس لا يحق لأية سلطة مهما كانت منع النّاس عنها لأنّها تعتبر الوسائل الأولى الّتي يتمكن الإنسان عبرها أن يوجد مقومات حياته. فالمعدن بحاجة إلى الطاقة والاثنان عنصران هامان في الصناعة.

أمّا القسم الثاني من المعدن: فهو المعادن الباطنة وهي تُملّك بالإحياء[4] لأنّها في الأصل ملك للإمام لأنّها من الأنفال. فما ورد من أحكام في إحياء الموات يجري عليها أيضاً.

---

(١) الروضة: ٢/ ٢٦٢.

(٢) الصدر: اقتصادنا، ٤٩٦.

(٣) الكافي: ٥/ ٣٠٨/ ٢٩.

(٤) الروضة: ٢/ ٢٦٣.

من هنا كان بمقدور الفرد المسلم أو أية جماعة مسلمة من الاشتراك في مؤسسة أو شركة أن تمتلك منجماً من الذهب أو الحديد لو قام هذا الفرد أو تلك الجماعة بعملية الاستكشاف، ومن ثمَّ الحفر ومن بعده الاستخراج، لكن ملكية الفرد والجماعة ليست لتمام المعدن الممتد في أعماق الأرض، بل بمقدار ما اكتشفه.

يقول الصدر: «فملكية المعدن الَّتي يظفر بها المكتشف ـ على هذا الرأي ـ لا تمتد في أعماق الأرض إلى عروق المادة المعدنية وجذورها»[1].

وهذا يعني السماح لشخص آخر أو جماعة أخرى بالقيام بعملية الحفر لاستخراج مقدار آخر من المعدن، وهناك رأي يناقض رأي الشهيد الصدر وهو رأي الشهيد الثاني، حيث ذكر: وحيث يملك المعدن يملك حريمه، وهو منتهى عروقه عادة ومطرح ترابه وطريقه، وما يتوقف عليه عمله أنَّ عمله عنده»[2].

ثالثاً: المياه:

وهي على قسمين: مياه مكشوفة كمياه الأنهار والبحار والعيون، والطبيعية الموجودة على سطح الأرض وهي من المشتركات بين النَّاس لا حق لأحد بتملكها لأنَّ تملكها سيتسبب ضرراً اقتصادياً للآخرين.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام **«من وجد ماءً وتراباً ثمَّ افتقر فأبعده الله»**[3].

والظاهر أنَّ الإمام بهذه القاعدة الَّتي ذكرها يريد أن يضمن الحد الأدنى

---

(١) الصدر: اقتصادنا، ص٥٠٣.

(٢) الروضة: ٢/٢٦٣.

(٣) وسائل الشيعة: ١٧/٤١.

من الحاجات الَّتي تكفل معيشة كريمة للإنسان. لذا كان الماء والأرض الصالحة للزراعة هما أقل ما يمكن توفيره للإنسان العادي حتَّى لو لم يك متعلماً. فكان من المحتم أن يكون الماء والأرض ملكية عامَّة حَتَّى يستطيع الجميع الاستفادة منها. . . إلاً «أنَّ من سبق إلى اغتراف شيء منها فهو أولى به، ويملكه مع نية التملك»[1].

أمَّا القسم الثاني من المياه الجوفية: الَّتي بحاجة إلى الآلة لاستخراجها فهي تجري مجرى الأرض الميتة الَّتي تملك بالإحياء «فمن أجرى عيناً بأن أخرجها من الأرض وأجراها على وجهها يملكها مع نية التملك، ولا يصح لغيره أخذ شيء من مائها إلاً بإذنه، ولو كان المجري جماعة ملكوه على نسبة عملهم لا على نسبة خرجهم»[2].

وتكمن الحكمة في هذا التشريع أنَّ الوسائل الضرورية للانتاج كالماء والأرض والمعادن عندما تكون في متناول أيدي الجميع فهي ملك مشاع، للجميع الحق في الاستفادة منها لتأمين حياتهم المعيشية، أمَّا من يريد الاستثمار بصورة أوسع فإنَّ الشارع يعطيه فرصة تملك الأرض الميتة أو المياه الجوفية، أو المعادن المغمورة في الأعماق، فهو يكون مالكاً لها ولا يحقّ للغير فيها بشرط إحيائها وعدم تركها فهي ستكون له، ويستطيع استثمارها بشكل أفضل.

* * *

---

(١) الروضة: ٢/ ٢٦١.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٢٦١.

الانتاج

ينطلق الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من الآية الكريمة: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾[1]، وذلك ليوصل حرث الدُّنيا بحرث الآخرة. فإذا كان عمل الإنسان مقتصراً على الدُّنيا فقط فإنَّه سيبدد أتعابه في لا شيء، وإذا كان هدفه من عمل الدُّنيا هو ثواب الآخرة فقد حصل على الثمرتين، ثمرة الدُّنيا والآخرة.

يصف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العاملين من أجل الدُّنيا بهذا القول: **«وانَّ من أبغض الرِّجال إلى الله تعالى لعبداً وكَلَه الله إلى نفسه جائراً عن قصد السبيل، سائراً بغير دليل، إن دُعي إلى حرث الدُّنيا عَمِلَ، وإنْ دُعِيَ إلى حَرثِ الآخرة كَسِلَ، كأنَّ ما عمل له واجبٌ عليه وكأنَّ ما ونى فيه ساقط عنه»**[2].

وفي مكان آخر يصف الإمام عليه السلام المسلم السوي الَّذي يجمع حرث الدُّنيا والآخرة فيقول: وكذلك المرء المسلم البريءُ من الخيانة ينتظر من الله إحدى الحسنين: **«إمَّا داعي الله فما عند الله خير له، وإمَّا رزق الله فإذا هو ذو**

---

(١) سورة القصص، آية: ٧٧.

(٢) خطبة: ١٠٣.

أهل ومال، ومعه دينه وحسبه، وإنَّ المال والبنين حَرْث الدُّنيا، والعمل الصالح حرث الآخرة، وقد يجمعهما الله تعالى لأقوام»[1] فالانتاج عندما يكون في طريق الله يكون إحدى الحسنيين، وهو يعملُ في الدُّنيا من أجل الآخرة، فناتج الدُّنيا هو المال والبنين، وهما الوسيلتان اللَّتان يستخدمهما لحرث الآخرة، فبواسطة المال، وجهد الأبناء يبني ويُعمّر لخير البشرية، يزرع الأرض المتروكة، وينشىء المصانع، ويقيم المؤسسات هدفه من ذلك هو رضا الله عندها يجمع الله له الحرثين حرث الدُّنيا وحرث الآخرة. فالمال وحده لا قيمة له. والأبناء وحدهم لا فائدة منهم. فعندما يلتقيان بالهدف الأسمى يكون العمل الصالح، وهو الانتاج الحقيقي الَّذي يريده مِنَّا القرآن الكريم في آيات كثيرة لا مجال لذكرها، ويؤكّده لنا أمير المؤمنين عليه السلام.

* * *

(١) خطبة له وتشتمل على تهذيب الفقراء بالزُّهد، وتأديب الأغنياء بالشفقة، خ. ٢٣.

الاستثمار

هناك جانبان أبدى فيهما الإسلام موقفاً واضحاً من عملية الاستثمار.

الجانب الأول: هو اكتناز الأموال.

الجانب الثاني: هو استثمار الأموال.

فقد أقرّ الإسلام حرمة الاكتناز لأنّها عملية حبس للأموال الّتي يجب أن تصرف في الموارد الصحيحة. فالاكتناز سيحرم المجتمع مقداراً من الأموال الّتي من المفترض أن تجد طريقها إلى المجتمع يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1].

وعلى هذا النسق كافح أمير المؤمنين عليه السلام ظاهرة اكتناز الأموال أشد مكافحة، فاعتبر الكانزين من الهالكين عندما ذكرهم لكميل بن زياد «**هلك خزّان الأموال وهم أحياء**»[2]. هذا هلاكهم في الآخرة، أمّا في الدُّنيا فهم من الهالكين أيضاً يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**الشحّ أضرّ على الإنسان من الفقر، لأنَّ الفقير إذا وجد اتسع والشحيح لا يتسع وإن وجد**»[3].

(١) سورة التوبة، آية: ٣٤.

(٢) قصار الكلمات: ١٤٧.

(٣) ابن أبي الحديد: ٢٠/ ٣٣٥/ح٨٤٤.

فالفقير إذا وجد المال استفاد منه، أمّا الشحيح فالمال موجود عنده ولا يصرف منه شيئاً.

فإذا حرّم الإسلام اكتناز الأموال فماذا يصنع الإنسان بأمواله: هنا يأتي دور الاستفادة من هذه الأموال، فهناك ثلاثة طرق لاستثمار أمواله في خير المجتمع.

أولاً: الانفاق على الفقراء والمستضعفين، فتزيد القوّة الشرائية عند هذه الطبقة فتسارع وتائر الاقتصاد من خلال عملية البيع والشراء، فتكون الحصيلة استفادة الجميع من حركة السوق. والسؤال ماذا سيكون عائد أصحاب المال من هذه العملية؟!

العائد الأول: ثواب الله سبحانه وتعالى.

العائد الثاني: تحريك عجلة السوق، بإضافة كمية من المال إلى السوق فينتفع الجميع، وصاحب المال سيكون من المنتفعين أيضاً لأنّ حركة السوق ستُزيد من أرباحه، بينما لو كانت أمواله مكدّسة فهذا يعني تجميد جزء من طاقة السوق، ولهذا الأمر عواقب وخيمة على الاقتصاد تظهر نتائجه بعد فترة من الزّمن.

وقد حثّ القرآن الكريم على الانفاق: يقول تعالى:

﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾[1].

﴿وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ﴾[2].

﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾[3].

وعلى نسق القرآن الكريم توجّه أمير المؤمنين عليه السلام إلى أصحاب

---

(١) سورة سبأ، آية: ٣٩.

(٢) سورة فاطر، آية: ٢٩.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٧٢.

الأموال طالباً منهم الانفاق «**طوبىٰ لِمن ذَلَّ في نفسه، وطابَ كَسْبُهُ، وصلُحت سريرتُهُ [سيرته] وحَسُنت خليقَتُهُ، وأنفقَ الفضلَ مِن مالِه**»(١).

والفضل هو الزيادة؛ أي أنفق ما يزيد عن كفايته.

ويقول أيضاً: «**والمال تُنقصُه النفقة**»(٢)، فلا يكتمل المال إلاّ بالانفاق، فإذا أنفق الإنسان من ماله أصبح ماله في طريق النمو. وهنا لا بُدَّ من الالتفات إلى أنَّ الانفاق في الإسلام يُعتبر نوع مِن الاستثمار لأنَّ عائدهُ سيكون لصاحب المال بالدرجة الأولى بخلاف ما تذهب إليه الرأسماليّة حيث تعتبر الانفاق هلاك للرأسمال. أي عكس ما يقوله أمير المؤمنين عليه السلام: «**المالُ تَنقصُه النفقة**» وليس تُنقصه، فتاء تنقصه الأولى مضمومة، بينما التاء في الثانية مفتوحة، وهناك فرقٌ بينهما. وكان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يترجم كلماته إلى واقع، إذ كان يتصدّق بماله ويجعلُه في النفع العام، فقد تصدّق بدارٍ له في المدينة في بني زريق فكتب: هذا ما تصدّق بهِ علي بن أبي طالب وهو حيٌّ سوي، تصدّق بداره الّتي في بني زريق صدقة لا تُباع ولا تُوهب حتّى يرثها الله الّذي يرث السّموات والأرضين وأسكن هذه الصّدقة ملأ ما عشن وعاش عقبهما، فإذا انقرضوا فهي لذي الحاجة من المسلمين(٣).

ثانياً: الاقتراض: يستطيع صاحب المال أن يُقرض ماله للمحتاج كي يباشر عملاً مِن الأنشطة الاقتصاديّة. فهناك دائماً أُناسٌ يمتلكون القدرة على العمل لكن يُنقصهم المال، فعندما يجدون المال فإنّهم سيكونوا قادرين على الانتاج لذا حثَّ الإسلام كثيراً على إعطاء القروض للنّاس.

يقول تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾(٤).

---

(١) قصار الكلمات: ١٢٣.

(٢) قصار الكلمات: ١٤٧.

(٣) التهذيب: ٦/١٣١/ح٩/٧٠٩.

(٤) سورة الحديد، آية: ١١.

ويقول أيضاً: ﴿إِن تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾[١].

فهناك وعدٌ إلّهي بأنَّ المانحين للقروض لا يخسرون شيئاً بل ستعاد لهم أموالهم أضعافاً مُضاعفة.

ويعقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على آية ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ فيقول: «**ولم يستقرضكم مِن قُلٍّ، استنصركُمْ وله خزائن السَّمٰوات والأرض وهو الغني الحميد**»[٢].

وبصوت عالٍ يقول لأصحاب الغنى والثروة: «**الله آباؤكم، فقدمُوا بعضاً يكن لكم قرضاً، ولا تخلفوا كلاً فيكون فرضاً عليكم**»[٣].

والأفضل إنشاء صناديق لقرض الحسنة تضع أموال القرض تحت تصرف المستثمرين الَّذين لا يجدون مالاً من أجل الاستثمار، وهذا ما يشجعهم على الاستثمار، وهنا لا بأس أن ننوّه إلى تقرير أعدته مديرة بنك نشنال في كندا السيِّدة دوميناك لاسكي، تضمن التقرير زيادة في الناتج القومي خلال الأشهر الأخيرة، وأرجعت الباحثة هذا النمو إلى انخفاض معدلات الفائدة الأمر الَّذي شجع المستثمرين على الاستثمار[٤].

فلو افترضنا أنَّ القروض الممنوحة كانت بلا فائدة بالتأكيد ستكون معدلات النمو أكثر بكثير ممَّا كان يتصور.

إنَّ الإسلام بإشاعة مبدأ القرض بين المسلمين أوجد أرضية قوية للاستثمار خصوصاً لأولئك الَّذين لا يجدون مالاً يستثمرون به جهودهم وخبراتهم. أضف إلى ذلك أنَّ القروض ستزيد في القوَّة الشرائية لطبقة الفقراء

---

(١) سورة التغابن، آية: ١٧.

(٢) خطبة: ١٨٣.

(٣) خطبة: ٢٠٣.

(٤) إذاعة راديو كندا العالمي بتاريخ ٦/٨/ ١٩٩٦م.

ممَّا سيحسن الحالة الاقتصادية، وهذا ما تفعله الدول الكبرى حالياً، فهي تشجع الدول الصغيرة على الاستدانة لزيادة القوَّة الشرائية عند هذه الدول الصغيرة، فيعود عائدها الرئيسي إلى الدول الكبرى المانحة للديون والبائعة للمنتوجات الصناعية.

ثالثاً: الاستثمار المباشر: وهو صرف المال في مجالات اقتصادية فيها خدمة للمجتمع، وفائدة الاستثمار أنَّه ينمّي الأموال بمرور الوقت وأنَّه يفتح مجالات للعمل لم تك محسوبة، بل كانت مغلقة، وأنَّه سيعمل على تشغيل أيادٍ عاملة ممَّا سيقلل من معدلات البطالة.

والإنسان مجبول على حب الاستثمار لأنَّ فائدته لا تنحصر في نطاق واحد بل فيه فوائد جمّة. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن الدوافع الكامنة الَّتي تعتمل عند بعض النَّاس نحو الاستثمار: «**وبعضهم يحب تثمير المال ويكره انثلام الحال**»[(١)] ومعنى ذلك أنَّه يحب إنماء المال بالأرباح ويكره تناقصه، وهذا النص يؤكّد لنا بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ الاستثمار كان معروفاً في الحياة الاقتصادية الإسلامية، بل أنَّ الكلمة نفسها كانت معروفة أيضاً وهذا ما يؤكّد سعة النظرة الإسلامية نحو الاقتصاد، وبالأخص سعة المفهوم الاقتصادي الشمولي عند أمير المؤمنين عليه السلام، ولربَّما كانت عملية الاستثمار من أكثر ما يعول عليها الاقتصاديون في النشاط الاقتصادي الحديث، وكان على هؤلاء أن يدركوا أنَّ هذه الممارسة كانت قائمة في زمن أمير المؤمنين عليه السلام بأفضل ممَّا عليه الآن، وكانت تلقى تشجيعاً من لدن الحاكم الإسلامي لما فيها من فوائد اقتصادية واجتماعية.

* * *

(١) قصار الكلمات: ٩٣.

التوزيع

بعد أن تناولنا الملكية والعمل والموارد الطبيعية، وكيفية التفاعل بين هذه العناصر الثلاثة من خلال عملية الانتاج، أو عملية الاستثمار كان علينا أن نكمل أجزاء الصورة عن الاقتصاد الإسلامي بفكرة التوزيع والّتي تعتبر المحك في المذاهب الاقتصادية. إذ تعتبر الطريقة الّتي يتم بها التوزيع هو المعيار الشاهد على إنسانية النظام الاقتصادي. فبينما راحت الرأسمالية توزع الناتج الاقتصادي على شكل حصص متناسبة مع وسائل الانتاج وهي الرأسمال والمواد الأولية والعمل المنظّم فإنَّ النظام الاشتراكي اتخذ من الحاجة أساساً لتوزيع الناتج.

ذهب الإسلام إلى الحل الوسط فهو أخذ وسائل الانتاج بنظر الاعتبار مع شيء من التهذيب على ما موجود في الرأسمالية، كذلك لم ينس أهمية الحاجة في التوزيع.

فالقاعدة الأساسية في التوزيع لدى المذهب الإسلامي يقوم على ركنين.

الأول: العمل.

والثاني: الحاجة.

أمّا وسائل الانتاج فهي على شكلين أمّا بالمال الّذي يشترك مع العامل في الانتاج فله حصة من الربح والخسارة، ويجري ذلك في سياق المضاربة ولا حق لصاحب المال اشتراط بقاء ماله؛ عند ذلك سيكون هذا الشرط ضمان من العامل لصاحب المال، وفي حالة الضمان لا حق لصاحب المال بالربح أيضاً حيث يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«من ضمن تاجراً فليس له إلاّ رأس ماله»**(١) أمّا وسائل الانتاج الأخرى مثل الأرض والأدوات الّتي تستخدم في الزراعة أو الصناعة فلا تجري مجرى المضاربة بل من حق مالكها الأجرة فقط، فيستأجر الفلاح الأرض من المالك في مقابل مبلغ من المال، أمّا المضاربة أي أن تكون الأرض من المالك والعمل من الفلاح، فهذا غير مقبول شرعاً إلاّ إذا تضمن تقديم الأرض تقديم البذور أيضاً، عند ذلك يصح عقد المزارعة.

يبقى العمل هو السيّد في قائمة التوزيع. وعلى أساس هذه الفكرة جاء اتهام أمير المؤمنين عليه السلام للأغنياء بأنّه ما جاع فقير إلاّ بما متع به غني. فالكثير من الأغنياء كسبوا أموالهم من جهود الفقراء. فعندما يكون الغني مالكاً للأرض، ويعمل في الأرض عدد من العمال فإنَّ الناتج هو من حق الفلاحين، وليس لمالك الأرض إلاّ الأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار، أو أجرة المثل، بينما الواقع المشاهد: أنَّ الأغنياء يعطون لأنفسهم الحق في الاستيلاء على المحصول كلّه بينما لا يدفعون للفلاح إلاّ ما يستطيع به سد رمقه، فالأموال الّتي كسبها هي في الواقع أموال هؤلاء الفقراء، وهكذا نجد هذا الواقع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

من هنا جاءت مقولة أمير المؤمنين عليه السلام **«ما جاع فقير إلاّ بما متّع به غني»**

---

(١) وسائل الشيعة: ١٣/١٨٦/ج١.

إذن هناك ركنان للتوزيع هما:

أولاً: العمل وقد تحدثنا عنه في بداية الموضوع وستحدث أيضاً عند مناقشة موضوع الفقر.

ثانياً: الحاجة: فالإسلام مسؤول عن تأمين حاجات النَّاس حتَّى العاطلين عن العمل والعاجزين عنه، وهو حق مشروع سنتناوله في موضوع الضمان الاجتماعي، لكن ما نُريد قوله هنا هو مسؤولية الشارع الإسلامي في توجيه حاجات النَّاس، لأنَّه بدوْن هذا التوجيه ستثقل الميزانية العامَّة بالطلبات الكثيرة والحاجات المتضاعفة.

من هذهِ التوجيهات ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام:

«**مَن أجمل في الطلب أتاهُ رزقهُ من حيث لا يحتسب**»[1].

ويقول أيضاً: «**لا تألف المسألة فيألفك المنع**»[2].

وذلك لدفع المحتاج إلى العمل وحتَّى لا تتحول المطالبة عنده إلى عادة متأصلة ويقول أيضاً: «**الغنى الأكبر اليأس عمَّا في أيدي النَّاس**»[3].

* * *

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٢٦ حديث ٥٦٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠/٣٢١ حديث ٦٨٠.

(٣) قصار الكلمات: ٣٤٢.

العدالة

ويتم التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي في إطار العدالة، وهو في الوقت نفسه غاية أساسية مِن الغايات الَّتي يسعى مِن أجلها النظام الاقتصادي الإسلامي، ومعنى العدالة أن يعيش جميع أبناء المجتمع في سعادة ورفاه، تزول من بينهم الفوارق والاختلافات الطبقية الفائقة.

ومبدأ العدالة الإسلامية يختلف عن مبدأ اشتراكية التوزيع في النظام الاشتراكي فهذا النظام لا يحسب حساب التفاوت الطبيعي القائم بين الأفراد، ولا نوعية العمل الَّذي يقومون به.

وأمامنا خطبة رائعة للإمام أمير المؤمنين عليه السلام يصف فيها النَّاس، هي معلم من معالم علم الاجتماع يقولُ في جزءٍ من الخطبة: **«ومنهم مَنْ يطلُبُ الدُّنيا بعَمل الآخرة ولا يطلبُ الآخرة بعمل الدُّنيا قد طامَنَ من شخصه، وقارب من خطوِهِ، وشمَّر من ثوبِهِ، وزخرفَ من نفسه للأمانة واتخَذَ ستْر الله ذريعةً إلى المعصية، ومنهُم مَن أبعدهُ عن طَلَب المُلْكِ ضؤُولةُ نفسه وانقطاعُ سببِه. فقصرتْهُ الحالُ على حالِهِ فتحلَّى باسم القناعة وتزيَّن بلباسِ أهلِ الزَّهادة»**[1].

---

(١) خطبة: ٣٢.

وفي وصيته لمالك الأشتر، يفصل له هذا الأمر فيقول له:

«واعلم أنَّ الرعية طبقات لا يَصْلُحُ بعضُها إلاَّ ببعض، ولا غِنَى ببعضها عن بعض، فمِنْهَا جنُودُ الله، ومنها كتابُ العامَّة والخاصَّة، ومنها قضاةُ العدل، ومنها عمالُ الإنصاف والرفقِ، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة النَّاس، ومنها التُجارُ وأهلُ الصناعات ومنها الطبقة السفلى مِن ذوي الحاجة والمسكنة وكُلاً قد سَمَّى الله له سهمه»[1].

سهمه يعني نصيبه من الحقّ.

مِن هذين النصين نذكر بأنَّ الإسلام يقرُّ بوجود الاختلاف في الكفاءات فهناك الضعيف (الضؤول)، وهناك القوي، وهناك المتعلم، وهناك الجاهل، هنالك مَن يصلح للوزارة، وهناك مَن يصلح للتجارة، وهناك مَن ينفع في الزراعة وهكذا. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ في الحياة. وهذا التفاوت بالتأكيد سيرافقه تفاوتٌ في الدخل لأنّه مِن غير المعقول أن تعطي العامل أجرة مساوية للمهندس. فهنالك اعتبارات خاصة لكلّ مهنة ولولا هذه الاعتبارات لما تقدَّم لها الأفراد، ولاختار الجميع الأعمال غير الشاقة والّتي لا تكلفهم شيئاً من الدراسة والجهد.

لذا نجد أمير المؤمنين عليه السلام يوصي مالكاً بمراعاة القضاة من الناحية المادية لخصوصية هذه المهنة فيقول له: **«وافسح له في البذل ما يُزيل علّته وتقل معهُ حاجتهُ إلى النَّاس»**[2].

فإذا كان الدخل متفاوتاً بالنسبة إلى الأفراد حسب كفاءاتهم وأعمالهم فإذن أين تُطبق العدالة الإسلامية؟

---

(١) الرّسائل: ٥٣.

(٢) الرّسائل: ٥٣.

نصلُ هنا إلى الحدود الفاصلة بين الشيوعية والإسلام. فالشيوعية لا تقرُّ بهذا التفاوت الموجود بين الأشخاص وتعتبر ذلك نتيجة الظروف الاقتصادية وليس العوامل الذاتية في الإنسان، ولا يترتب على هذا التفاوت أي أثرٍ مهم، فتقول بالمساواة في توزيع الدخل على الجميع، فيكون أجر العامل والمهندس على حدٍ سواء.

أمّا في الإسلام فإنَّ الأجور تتفاوت بحسب العوامل الَّتي بيّناها لكن بإزالة التفاوت في أجر المعيشة. فالإسلام يُريد أن يعيش جميع أبناء المجتمع في حدود الاكتفاء المعيشي فمن كان دخلهُ أقل مِن مستوى الانفاق السنوي فإنَّ فارق الدخل يأخذهُ مِن المجتمع والدولة، وهذه هي العدالة بأجمل صورها. العدالة الَّتي تحفظ لكلّ صاحب حقّ حقه، والَّتي لا تبخس حقّ الطبيب فتساوي بينه وبين العامل لكنَّها في الوقت نفسه لا تدع العامل يعاني من شظف العيش بسبب دخله المتواضع. بل يجب توفير ما يستطيع به اللُحاق بركب المجتمع حتَّى يحسَّ بأنّهُ والطبيب على حدٍ واحد من المكانة الإنسانية فلا يحسُّ بالدونية. ومهما أردنا أن نمتدح هذه العدالة لعجز القلم عن ذلك، ونظرة خاطفة إلى التاريخ الإسلامي تكشف لنا عظمة العدالة الإسلامية وكيف استطاعت الدولة الإسلامية استئصال شأفة الفقر والفاقة وجعلت النَّاس يحسون بكرامتهم.

أمَّا كيف يحقق الإسلام العدالة في حياة المجتمع الإسلامي؟

الجواب: هناك منهاجٌ متكاملٌ يسيرُ عليه الإسلام في تطبيق أحكامه للوصول إلى العدالة بجميع أقسامها، ويقوم هذا المنهاج على الخطوات التالية:

أولاً: فرض الضرائب على أموال الأغنياء.

ثانياً: المساواة وتكافؤ الفُرص.

ثالثاً: الضمان الاجتماعي.

أولاً: فرض الضرائب:

وهي بالطبع الفريضة الَّتي عيَّنها الشارع الإسلامي في أموال الأغنياء من الزكاة والخُمس والَّتي يدفعها المسلم عن طيب خاطر وصدق نية.

ويذكر لنا آدم متز في كتابه الحضارة الإسلامية صوراً رائعة عن إعطاء الزكاة وهي تُبرز مدى ما بلغهُ هذا المجتمع مِن التراحم والتكافُل والتعاضُد.

يقول آدم متز: ويحكى عن أبي عبد الله بن أبي ذهل الضبي الهروي (ت ٣٧٨) أنَّه كانت تُضرب له الدنانير، وزن الدُّنيا فيها مثقالٌ ونصف أو أكثر: فيتصدق بها، ويقول: إنِّي لأفرح إذا ناولت فقيراً كاغداً فيتوهم أنَّهُ فضة: فإذا فتحهُ ورأى صُفرتَهُ فَرِحَ، ثمَّ إذا وزنَه ما زاد على المثقال فرح أيضاً، وكانت لهذا الرجلُ غُلة كثيرة لا يدخلُ داره إلاَّ دون عُشرِها والباقي يُفرقهُ على المستورين وسائر المستحقين.

ويُحكى عن دعلج بن أحمد بن دعلج أبي محمد السجزي، وكان تاجراً غنياً وعالماً (ت ٣٥١هـ) أنَّه بعث بالمسند إلى ابن عُقدة لينظر فيه وجعلَ في الأجزاء في كُلّ ورقتين ديناراً.

وكان لأحد الكُتَّاب أمٌّ صالحة، فعوَّدتهُ منذُ وُلِدَ أن تجعل تحت رأسه عند نومِه في كُلِّ ليلة رغيفاً، فيهِ رطل، فإذا كان الصباح تصدقت بهِ، فظل ابنها يفعل ذلك طول حياته.

وكان في بلاد كرمان نخيلٌ كثيرٌ وكان لأهلها سُنة حسنة فكانوا لا يرفعون مِن تمورهم ما أسقطته الريح، فيأخذهُ غير أربابِهِ، وربَّما كثرت الرِّياح، فيصير إلى الضعفاء والمساكين من التمور في إسقاطهم أكثر ممَّا يصيرُ إلى أربابه[١].

بالطبع إعطاء الخُمس والزكاة بالدرجة الأُولى هو لإغناء الفقير وإيصاله

---

(١) آدم متز: الحضارة الإسلامية، ٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤.

إلى مرتبة الأغنياء، وردَ عن الإمام عليه السلام عن أبي بصير أنَّهُ سَأل الإمام عن رجُلٍ له ثمانمائة درهم، وهو رجلٌ خفاف، وله عيال كثير، أله أن يأخذ من الزكاة؟ فقال له الإمام عليه السلام: **«يا أبا محمد أيربح من دراهمه ما يقوتُ به عياله ويفضل»**؟ فقال أبو بصير: نعم، فقال الإمام عليه السلام: **«إنْ كان يفضل من قوته مقدار نصف القوت، فلا يأخذ الزكاة، وإنْ كان أقل من نصف القوت أخذ الزكاة، وما أخذهُ منها فضَّه على عياله حتَّى يلحقهُم بالنَّاس»**[1].

إذن الهدف كما جاء في كلام أمير المؤمنين عليه السلام حتَّى يلحق بالنَّاس أي حتَّى يصبح الجميع أغنياء، فلا وجود للفقر في المجتمع الإسلامي.

فكان الهدف من تشريع الخمس والزكاة هو تحطيم أسطورة الفقر في المجتمع حتَّى يصبح المجتمع مجتمعاً متعادلاً متوازناً.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«ما في الزكاة من صَرْفِ ثمرات الأرض وغير ذلك، إلى أهل المسكنة والفقر»**[2].

لذا كان الإمام يُردد: **«إنَّ الله سبحانهُ فرضَ في أموال الأغنياء أقوات الفقراء»**[3].

وقد لاحظنا في كتاب الحضارة الإسلامية كيف يتسابق الأغنياء إلى إغناء الفقراء وإدخال السرور إلى قلوبهم تمثلاً بكلام أمير المؤمنين عليه السلام نعم النَّاس عيشاً مَن عاش في عيشِهِ غيرهُ.

ثانياً: المساواة وتكافؤ الفُرص:

ينطلق الإسلام مِن مبدأ المساواة في جميع تشريعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فلا فرق بين حاكم ومحكوم، بين راعٍ ورعية

(١) وسائل الشيعة ج٩/٢٣٢/١١٩٠٨، ونقله الصدر في اقتصادنا، ص٧١٠.

(٢) الخطبة المسماة بالقاصعة ١٩٢.

(٣) قصار الكلمات: ٣٢٨.

فالكل سواسية كأسنان المشط، ويقوم هذا المبدأ على قاعدة النَّاس من آدم، وآدم من تُراب، فلا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود، وقد عانت المجتمعات الإسلامية بعد رحيل الرّسول الأعظم إلى الرفيق الأعلى مِن معضلة التفاوت حتّى حُكْم أمير المؤمنين عليه السلام. فكان أول إعلانٍ أعلنه هو المساواة. يقول عن الأموال الّتي تصرف بها الخليفة الثالث:

«والله لو وجدتهُ قد تزوج به النِّساء، وملكَ به الإماء لرددته فإنَّ في العدل سعةً، ومن ضاق عليه العَدْلُ فالجورُ عليه أضيقُ»[1].

ومن جانبٍ آخر جاهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أن يوجد في الأُمة مشاعر الأخوّة الصادقة لتكون أساساً للمساواة فيقول عليه السلام لمالك: **«النَّاس صنفان إمَّا أخٌ لك في الدِّين وإمَّا نظيرٌ لك في الخلق»**[2].

ولم يكتف الإسلام بالوعظ والنصيحة بل أجرى مبدأ المساواة في التطبيق العملي أيضاً، مساواة أمام الأحكام وأمام القضاء، ومساواة في الاقتصاد وهو ما نصطلحَ عليه بمبدأ تكافؤ الفُرص، فقد جعلَ الإسلام مِن خلال تشريعاته فُرص متساوية للجميع للاستفادة مِن موارد الطبيعة، ومن مياهها، فالنَّاس شركاء في الماء والنَّار والكلأ[3] كما ورد في الخبر عن النَّبيِّ صلى الله عليه وآله. وعلى أساس تكافؤ الفرص من حق الجميع العمل، ومن حق الجميع نيل حاجاته الضرورية مِن مأكلٍ أو ملبسٍ وصولاً للعدالة الاجتماعية الكاملة. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«ألا وإنَّ حقَّ مَنْ قبلكَ وقبلنا مِن المسلمين في قسمةِ هذا الفيء سواءٌ»**[4] هذا مجال القسمة، أمَّا في الأمور الحياتية الأخرى، فيقول

(١) خُطبة: ١٥.

(٢) وسائل: ٥٣.

(٣) وسائل الشيعة: ١٧/ ٣٣١/ ٣٢٢٣٥٤.

(٤) كتابه إلى مصقلة: ٤٣.

الإمام عليه السلام في كتابٍ له إلى الأسود بن قطنة صاحب جُند حلوان: «**فليكُنْ أمرُ النَّاس عِندَك في الحقِّ سواءً**»[1].

وفي عهده إلى محمد بن أبي بكر: «**وآسِ بينهم في اللحظة، والنظرة حتَّى لا يطمعَ العظماء في حيفك لهمُ، ولا ييأس الضعفاء من عدلك عليهم**»[2] ثمَّ يكرر العبارة نفسها في كتابٍ له إلى بعض ولاته.

«**وآسِ بينهُم في اللحظة والنظرة، والإشارة والتحية**»[3].

ثالثاً: الضمان الاجتماعي:

من حديث أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام نستطيع أن نضع حداً أدنى لمستوى المعيشة لدى رب العائلة في المجتمع الإسلامي، وهو أن يحصل قوت سنته ويُضاف إليه نصف القوت. فإذا افترضنا أنَّ المؤنة السنوية لعائلة هي (١٠٠٠) دينار فإنَّ متوسط مستوى المعيشة لهذهِ العائلة هو ١٥٠٠ دينار، فإذا كان وارد هذه العائلة أقل مِن هذا المبلغ فإنَّه يُعتبر فقيراً ويلزم إعطاءه مِن الموارد المخصصة للانفاق العام حتَّى يبلغ الحدود العادية من المعيشة فإذا لم تستطع الموارد الَّتي ذكرناها مِن إيصال الفرد إلى هذا المستوى فإنَّ مِن واجب الدولة أن تُسدد لربُّ هذه العائلة بقية المبلغ وصولاً إلى ١٥٠٠ دينار، وهذا ما نسميه بالضمان الاجتماعي. وهو أرقى ما أنتجه النظام الاقتصادي الإسلامي.

وفي الوقت الَّذي يُسحق فيه الفقراء والمساكين في طواحين الحضارة الغربية نجد أنَّ الإسلام يرأف بحال هؤلاء الضعفاء، فهو يُريد منهم أن يعيشوا، ولا يحتاجوا إلى أحد، بل أكثر من ذلك يُريد لهؤلاء الفقراء أن

(١) كتابه: ٥٩.
(٢) الرّسائل: ٢٧.
(٣) الرّسائل: ٤٦.

يعيشوا عيشة الأغنياء حتّى لا يحسوا بالحاجة فتكدر نفوسهم ويتعقد أطفالهم، فيخرجوا إلى الحياة أُناس معقدين.

إنَّ أكثر أسباب الأُمية والجهل والجريمة في العالم الغربي هو نتيجة الفاقة والفقر. فالفقر هو نافذة واسعة لكل ريح شريرة تعصف بالمجتمع. وجاء الإسلام وأغلق هذه النافذة إلى النهاية، واستطاع أن يقلع جذور الحاجة وأن يُعيد بناء المجتمع على أساس مِن العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتضافر مساعي الأغنياء وبالحثّ على استثمار مصادر الثروة، وبجهود الدولة ممثلة ببيت المال.

يقول الإمام عليه السلام لواليه مالك الأشتر:

«**واجعل لهم قِسماً من بيت مالك**» وفي رسالته إلى قثم بن العبّاس وهو عامله على مكة قال: «**وانظر إلى ما اجتمع عندكَ مِن مال الله فاصرفهُ إلى مَن قِبَلَكَ من ذوي العيال والمجاعة، مُصيباً به مواضِعَ الفاقة والخلاّت وما فضل عن ذلك فاحمِلهُ إلينا لنقسمهُ فيمن قِبَلَنَا**»[1] وهي الجرعة الأخيرة الّتي يصفها الشارع الإسلامي إذا لم تفلح الأساليب الّتي تَقَدَّم الحديث عنها.

وهكذا نجد أنَّ الإسلام طوّق التفاوت الاقتصادي والفقر الفاحش من كل الجهات، فإذا لم تستطع جبهة الصدقات من القضاء على هذه الظاهرة فتتحرك جبهة بيت المال لمواجهة أية حالة تدني في المعيشة تطرأ على المجتمع الإسلامي طبعاً لن تتحقق هذه الغاية السامية إلاّ بتضافر كلّ المساعي الخيرة في المجتمع الإسلامي المبتنى أساساً على قاعدة الخير وفعل الخيرات.

* * *

(١) الرسائل: ٦٧.

المشكلة الاقتصادية

بعد كُلِّ ما تقدَّم مِن المعارف الاقتصادية حان الوقت لنضع أيدينا على الجرح ولنقول أين تكمن المشكلة الاقتصادية؟

هناك ثلاثة آراء تتنافس على الساحة العالمية.

الرأي الأول: هو الَّذي يقول بنظرية النُدرة ويعتقد بأنَّ موارد الكُرة الأرضية موارد نادرة وأنَّ المشكلة في تزايد مع تزايد السكان، أمَّا الفريق الآخر فيعتقد بأنَّ المشكلة تكمن في العلاقات الانتاجية الَّتي تفرزها طبيعة وشكل الانتاج، فانتقال الانتاج من الرعي إلى الزراعة أوجد طبقة الإقطاع؛ وانتقال الانتاج مِن الزراعة إلى الصناعة أوجد طبقة الرأسمالية، وهاتان الطبقتان على رأي هذا الفريق هما اللَّتان تتحملان القسط الأكبر مِن مشاكل البشرية.

أمَّا الفريق الثالث: فهو يرى المشكلة لا في علاقات الانتاج ولا في مصادره بل يعتقد بأنَّ المشكلة في طبيعة الإنسان، فهناك دائماً بشرٌ يتحملون مسؤولياتهم، وآخرون لا يتحملون هذهِ المسؤوليات.

وهذا هو موقف القرآن الكريم، يقولُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ

﴿الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (٣٢) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (٣٣) وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ (٣٤)﴾[1].

وفي آية أخرى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا (٧٢)﴾[2].

فالمشكلة بناءً على الرؤية القرآنية هي في الإنسان، فمرةً وصمهُ بالظُلم والكُفر وأُخرى بالظلم والجهل، والظُلم هو التجاوز، وهو يشملُ تجاوز الإنسان على الطبيعة، وتجاوزه على نفسهِ، وتجاوزه على المجتمع فمرةً يكون هذا التجاوز بسبب الكُفر وهو أن يكون الإنسان بعيداً عن حظيرة الإيمان والإسلام فيفعل ما يُريد، وهو ما نشاهده اليوم في العالم الغربي حيث التجاوز الصريح، وحيث حولّوا الكثير مِن نعم الله إلى وسائل للهدم والخراب، فصنعوا القنابل وآخر مبتكرات الموت مِن هذه الطبيعة الّتي أنعم بها الله على الإنسان، وكان الأولى بهم أن يستثمروها لصالح الإنسانية. ومرةً أخرى يكون التجاوز نتيجة الجهل بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، وهو ما يخصُّ عالمنا الإسلامي الّذي يعتقد بأنَّ ما وهبه الله للإنسان، ما هي إلاَّ نعم أراد منه أن يستثمرها لخيره، لكنَّهُ جهل مسؤوليته إزاء نفسهِ أو إزاء مجتمعهِ أو إزاء الطبيعة نفسها. وهذهِ النتيجة تتفق تماماً مع نظرة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى الاقتصاد.

لا ريب أنَّ الاقتصاد الإسلامي على رأي الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يقوم على قاعدة «**إنكم مسؤولون عن البقاع وعن البهائم**».

وهي مسؤولية تبدأ مِن توجّه الإنسان نحو الأرض لغرض استثمارها ومن ثمّ مسؤوليته نحو نفسهِ بتركه اللهو والمجونِ؛ ومن ثمّ مسؤوليته إزاء المجتمع

---

(١) سورة ابراهيم، آيات: ٣٢ ـ ٣٤.

(٢) سورة الأحزاب، آية: ٧٢.

بالتصدق على الفقراء والترحم على الضعفاء، وعندما تختل هذه المسؤولية فتحدث المشكلة، وهنا يأتي الدور للمعالج لمواجهة المشكلة.

وقد رسم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام علاقة معقولة بين الإنسان وهذه الأطراف الثلاثة (الطبيعة، نفسه، المجتمع) ليضمن الحالة السوية الَّتي يصبح فيها كلّ شيء وهو يسير سيراً طبيعيّاً.

أولاً: المسؤولية إزاء الطبيعة: حثّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على استثمار موارد الطبيعة بأقصى ما يمكن، وقد ذكرنا نصُوصاً عديدة في مجال إحياء الأرض نُعيد ذكرها للتعرف على دلالتها في تأسيس العلاقة الإيجابية بين الإنسان والطبيعة.

«ومن أحيى أرضاً ميتة من المسلمين فليعمرها، وليؤدِ خراجها إلى الإمام من أهل بيتي وله ما أكل منها»[1].

وهي دعوة إلى الزحف نحو الأراضي الميتة الَّتي تعود ملكيتها إلى الإمام، أو الدعوة بقصد إحيائها، وإذا تمَّ له ما أراد فإنَّ الأرض ستكون له طالما ظلت في حالة الحياة، وإلاَّ فإنَّها ستنتقل إلى شخصٍ آخر، وهي دعوة قوية إلى استثمار آخر شبرٍ مِن الأرض الميتة، وهل كان تشجيع على استثمار الأرض أكثر من أن تُعطى هذه الأرض لمحييها؟

لا نجد في جميع الأنظمة الَّتي سادت الأرض من عهدِ آدم مَن له هذا الموقف النبيل من الفلاح الَّذي بذل عرقه على تراب هذه الأرض الَّتي لم تكُن صالحة للزراعة في يومٍ من الأيَّام.

ويقول الإمام عليه السلام أيضاً: **«من وجد ماءً وتراباً ثمَّ افتقر فأبعده الله»**[2].

فالماء هو رمز الحياة، والتراب سواءٌ كان أرضاً أو معدناً هو رمز الانتاج.

---

(١) الحر العاملي: وسائل الشيعة، ١٣/ ٨٦.

(٢) قُرب الإسناد: ص٥٥.

وبالماء والتراب يشيد الإنسان الحضارات، فبالماء تزدهر الحقول وتلبس الأرض حلتها الخضراء الجميلة، وتعلو صروح الأشجار وتتسارع الطيور لتبني أوكارها، وتخرج قطعان الماشية لتنال من الطبيعة حصتها من الحشائش الخضراء.

وبالماء والتراب تُشاد المصانع الكبيرة، مصانع الحديد والنحاس والألمنيوم.

وتشقُّ في بطون الأرض مناجم الفحم والذهب وتحفر آبار النفط.

فمن وجد الماء والتراب لا حجة له بعد اليوم، فإذا افتقر فهو المسؤول لا الطبيعة، لأنّها وفّرت له كل ما يحتاج إليه من سُبل الحياة السعيدة.

ثانياً: مسؤوليته إزاء نفسه: قد نجد أفراداً تحمّلوا مسؤولياتهم إزاء الطبيعة خير قيام فبادروا باستثمار ما أنعم الله عليهم من الثروات فبنوا المعامل وأنشأوا الحقول الزراعية، لكن هناك ضعفاً في نفوسهم جعلهم غير قادرين على توجيه هذه الطاقات إلى ما أراد الله لهم.

فهناك أشخاص يُبتلون بالبخل فيكدّسون الأموال على الأموال فتتسرب الثروة من الطبيعة للتكدّس في بيوتهم، فيكون سبباً لجلب الضرر للمجتمع من ناحيتين: الناحية الأولى عندما حاز على ثروة المجتمع في الطبيعة، وأخذ حصة كبيرة من هذه الثروة الّتي كان بالإمكان تقديمها لأشخاص آخرين. ومن ناحية أخرى عندما كدّس الأموال الحاصلة من هذه الثروة الطبيعيّة والّتي فيها جهد العامل وعرق الفلاح كدّسها دون عائد، ودون أية فائدة تذكر للمجتمع لذا نجد أنَّ الإسلام كافح هذا اللون من الأمراض الاجتماعية بلا هوادة، ورمى أمير المؤمنين عليه السلام بكلّ ثقله من أجل مواجهة مواطن الضعف في النفس الإنسانية الّتي قد تُخل بمنظومة العلاقة بينه وبين المال، وبينه وبين الطبيعة.

«يابن آدم ما كسبت فوق قوتك فأنت فيه خازنٌ لغيرك»[١].

«البُخل جامعٌ لمساوي العيوب، وهو زمام يقاد به إلى كلّ سوء»[٢].

«الشحّ أضرُّ على الإنسان مِن الفقر، لأنَّ الفقير إذا وجد اتسع والشحيح لا يتسع وإن وجد»[٣].

ويسعى الإسلام إلى بناء الإنسان المُنتج المتصدق، فلا يكفي كونه منتجاً، كذلك لا بُدَّ وأن يكون متصدقاً يعّود نفسه على العطاء، ولا يبخل بمالهِ.

صحيح أنَّ سعة المال هو لونٌ من ألوان السعادة، لكن هناك ما هو أسعد للإنسان من المال. يحاول أمير المؤمنين عليه السلام من خلال التنمية أن يضع أمام الإنسان قيمة أثمن من المال، فيقول في مجال التربية لأصحاب الأموال: **«ألا وإنَّ مِن النعم سعة المال، وأفضل مِن سعة المال صحة البدن وأفضل من صحة البدن تقوى القلب»**[٤].

فما فائدة المال لو كان الإنسان مريضاً سقيم البدن، فكان مِن الأولى أن يعتني الإنسان بنفسه أولاً، ولا يبخل بماله على حياته لأنَّه لو مرض ثمَّ مات لا ينفعهُ المال بل سيذهب إلى غيره، وبالإضافة إلى اغتناء صاحب المال بنفسه عليه مسؤولية أخرى هي تقوية النوازع الإيمانية في أعماقه ليصبح في جمع المتقين.

فهناك جانبان مِن كيانه لا بُدَّ وأن يعدّ لهما العُدة الكافية: جانب البدن وجانب الرُّوح. والمال هو وسيلة جيدة لتقوية البدن وتقوية الرُّوح، فالبدن يقوى بالطعام الجيد المفيد، والرُّوح تقوى بالعطاء الكثير بالتصدق على الفقراء

---

(١) قصار الكلمات: ١٩٢.

(٢) قصار الكلمات: ٣٧٨.

(٣) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٣٥/ح٨٤٤.

(٤) ابن أبي الحديد شرح النهج ١٩ / ٢٢٧ ح٣٩٤.

والمستضعفين. هذهِ هي مسؤولية الإنسان إزاء نفسه، ودور المال في تحقيق هذه المسؤولية.

وليس البُخل وحصر المال، وعدم صرفه هو المشكلة الوحيدة، بل تبذير المال وصرفه في غير محله هو أيضاً مشكلة بل هو رأس الكثير مِن المشاكل. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«إعطاء المال في غير حقهِ تبذيرٌ وإسرافٌ»**[1].

ويُخاطب أصحاب الأموال: **«كن سمحاً ولا تكُن مُبذراً»**[2] فالتبذير آفة كما أنَّ البخل آفة». في الحالة الأولى تذهب الأموال دون فائدة يُرجى منها، وفي الحالة الثانية تحبس الأموال بدون أن يستفيد منها أحد.

ثالثاً: مسؤوليته إزاء المجتمع: فالموارد الَّتي استثمرها الإنسان وبنى بواسطتها ثروته هي ملكٌ للمجموع، فللمجتمع حصة في هذه الثروة كان عليه أن يدفعها للمجتمع حتَّى لا يشعر بالاحتياج إليها. فالإسلام يرى التقدم من خلال المجتمع، وليس من خلال الفرد. فلا فائدة من وجود إنسان غني في مجتمع الفقراء، فالَّذي يُريدهُ الإسلام هو أن يتقدم الفرد ويكون تقدمهُ سبباً لتقدم الآخرين.

فالمجتمع هو الَّذي يتقدم ويسير بخطى ثابتة وأفراده هم الَّذين يسيرونه بخطواتهم الَّتي يُكمّل الواحد منهم الآخر. أمّا لو تناقضت اتجاهات المسير أو تباينت في السرعة فإنَّ النتيجة النهائية هي تلكؤ المجتمع عن السير وتباطؤ في اللّحاق بركب المجتمعات الأخرى. لذا كان على الفرد أن يُلاحظ مَن حوله أثناء سيره، لأنَّ الإنسان لا يحيا لوحده في هذه الحياة، ولأنَّ ضريبة التقدم تُجبره على مدّ يده إلى الفقراء والمستضعفين لأنَّ وجود مستضعفٍ واحد في المجتمع يهدد هذا المجتمع بالانهيار فالكفر وكلّ رذيلة تدخل من نافذة الفقر،

---

(١) خطبة: ١٢٦.

(٢) قصار الكلمات: ٣٣.

كما أنّهما يدخلان من نافذة الغنى أيضاً يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام : **«شر الدُّنيا في خصلتين الفقر والفجور»**[1] فإذا رافق الفقرَ الفجورُ أيضاً فإنَّ الدُّنيا ستنقلب على رؤوس أصحابها حتَّى الأغنياء منهم.

من هنا فإنَّ مكافحة العوز والحاجة هي من مسؤولية الأغنياء أولاً وقبل كلِّ شيء، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام :

«إنَّ الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاعَ فقير إلاَّ بما مُتّع به غني»[2].

ثم يطلب الإمام من الغنيّ الإسراع في تقديم ما يحتاجهُ الفقير، وعدم تأخير ذلك إلى الغد لأنّهُ قد تطرأ أمور قد لا يمكن تداركها.

«لا تؤخّر إنالة المحتاج إلى غدٍ، فإنَّك لا تعرفُ ما يعرض في غدٍ»[3].

وممَّا يخاف منه هو ثورة الجياع الَّتي ستقلب ظهر المجن على الأغنياء إذا ما اتّسع فقرهم وأصبح غير قابل للتحمّل، وربَّما كان مقصود الإمام عليه السلام من الشجاعة هنا هو هذه النتيجة الَّتي قد تحدث بسبب الفقر. يقول الإمام عليه السلام : **«العدلُ أفضلُ مِن الشجاعة لأنَّ النَّاس لو استعملوا العدل عموماً في جميعهم لاستغنوا عن الشجاعة»**[4].

فغياب العدل سيؤدّي إلى اضطراب النَّاس، وسينتهي إلى الثورة على الظَّالمين. فكان العدل مفتاح كلّ سكينة.

* * *

---

(١) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٠/ ٣٠٤/ح٤٤٦.
(٢) قصار الكلمات: ٣٢٨.
(٣) ابن أبي الحديد: ٢٠/ ٣٣٢/ح٨٠٩.
(٤) ابن أبي الحديد: ٢٠/ ٣٣٣/ح٨١٦.

الفصل الثاني

السياسات الاقتصادية

- مبدأ تدخل الدولة
- أهداف السياسة الاقتصادية
- السياسة المالية
- السياسة الضريبية
- سياسة المراقبة
- السياسة النقدية
- السياسة التسعيرية
- سياسة الإعانات
- السياسة الإنفاقية
- السياسة الانتاجية

السياسات الاقتصادية

السياسات الاقتصادية: هي الإجراءات العملية الَّتي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية، وللسياسة مدلولات كثيرة، فهي تعني الأهداف المطلوب تحقيقها كما أنَّها تعني أيضاً، الأساليب المتبعة لتحقيق الأهداف، فهي تشمل كُلاً مِن الوسائل والأهداف المطلوب تحقيقها[1].

فإذن السياسات الاقتصادية هي الطرق المتبعة للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية للدولة والمجتمع، وهذه الأهداف برأي المفكر الاقتصادي هي:

١ ـ النمو والتنمية الاقتصادية.

٢ ـ الاستقرار الاقتصادي.

٣ ـ تحقيق التوزيع العادل للموارد.

٤ ـ المحافظة على الحرية الاقتصادية.

٥ ـ توزيع أفضل للدخل.

تستخدم الدول والمجتمعات أدوات لتنفيذ هذه السياسات هي الضرائب والإعانات والقروض.

---

(١) السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات: ص١١.

بعد هذا التوضيح نقف لنتساءل؛ هل كان للإمام أمير المؤمنين عليه السلام سياسة اقتصادية واضحة، وقبل أن ندلو بدلونا نذكر رأي أحد الاقتصاديين الإسلاميين هو عوض محمود الكفراوي حيث وصف كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر.

«ينطوي على كثير من الأسس والمبادىء العامّة للمالية الحديثة، قد ربط بين الضريبة (الخراج) والإنفاق الاستثماري بالتنمية الاقتصادية فأوضح أنَّ الانفاق على إصلاح المرافق وصيانتها يؤدّي إلى التنمية الاقتصادية، كما يؤدّي إلى زيادة الحصيلة مستقبلاً، وأنَّ ضغط الانفاق في هذه الناحية وزيادة الحصيلة يفوت على الدولة غرضها إن لم يكن عاجلاً فآجلاً»[1] ولما كانت السياسة الاقتصادية تقوم بالأساس على مبدأ تدخل الدولة فكان لا بُدَّ مِن تناول هذا المبدأ وإقرارهُ قبل الشروع في رسم السياسة الاقتصادية.

* * *

(١) الكفراوي: سياسة الانفاق العام، ص٧٩.

مبدأ تدخل الدولة

هناك فريقان: الفريق الأول يؤمن بالاقتصاد الحُر، وهو يرفض تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ويطالب بأن يكون الأفراد أحراراً في ممارسة نشاطهم الاقتصادي دون قيد وشرط. وهذا الفريق هو الّذي يتخذ مِن الرأسمالية نظاماً اقتصادياً له.

أمّا الفريق الثاني فهو الذي يؤمن بالاقتصاد المخطط وهو يرمي بالمسؤولية الاقتصادية على كتف الدولة، وهذا الفريق هُم الاشتراكيون، وإلى جانب هذين الفريقين؛ هناك فريقٌ ثالث يؤمن بالاقتصاد المختلط وهو المتكون مِن القطاع العام وقطاع الدولة فليس مِن المعقول تغييب دور الدولة في الاقتصاد، ولنا شواهد محسوسة على دور الدولة في الاقتصاد.

أولاً: تقدم أوروبا يقومُ أساساً على تدخل الدولة، فبدون هذا التدخل لم تشهد الدول الصناعية هذه القفزة الهائلة. يقول المفكر الاقتصادي الإيراني اقتداري: التاريخ الاقتصادي في الدول المتقدِّمة يُرينا أثر تدخل الدولة في التقدم الاقتصادي[١].

---

(١) اقتداري: التنمية في الدول النامية، ص١٦٨ (بالفارسية).

ثانياً: لا تتم التنمية الاقتصادية إلاَّ بوجود إرادة قادرة على تحريك عملية الاقتصاد، يقول اقتداري: أغلب علماء الاقتصاد يعتقدون بأنَّ التنمية الاقتصادية بحاجة إلى عمل الدولة، لأنَّ مشكلات هذه المجتمعات مِن الكثرة بحيث لا يمكن حلها إلاَّ بوجود الدولة، ويقول محمَّد زكي شافعي: تستوجب التنمية الاقتصادية تدخُل الدولة في الحياة الاقتصادية على نطاق واسع فعّال(١).

أمّا في الاقتصاد الإسلامي فلا جدال أنَّ للدولة أثرٌ كبير وواسع يقول الدكتور إبراهيم دسوقي أباظة: «الدولة في الاقتصاد الإسلامي هي الموجّه فقط لهذا الاقتصاد، وفقاً لمقاييس معينة اختطتها الشريعة الإسلامية، ولا يمكن لها أن تتدخل إلاَّ في الحدود وبالقدر الَّذي تستلزمه هذه المقاييس»(٢).

وظائف الدولة:

يرى آدم سميث: أنَّ دور الدولة يتجلَّى في التنمية الَّتي تحدد وظائفها وفق الأهداف الَّتي تتبناها، فهو يرى وظيفة الدولة في النمو الاقتصادي هي:

١ ـ وضع القوانين

٢ ـ ضمان الاستقرار والأمن

٣ ـ كسب الدخل من خلال الضرائب

ويرى الاقتصادي اقتداري أنَّ وظائف الدولة هي:

١ ـ إيجاد المؤسسات والتنظيمات لغرض التبادل الاقتصادي للحفاظ على التوازن.

٢ ـ الاستثمار المباشر.

---

(١) محمَّد زكي: التنمية الاقتصادية، ١/ ٨٣.

(٢) دسوقي: الاقتصاد الإسلامي، ص١٠٣.

٣ ـ تشخيص مواطن الاستثمار، ودفع النّاس نحوها.

٤ ـ تنظيم وضبط الأمور الاقتصادية، واتخاذ التدابير المناسبة لتشجيع الاستثمار الخصوصي[١]. وبرأي «بيتر بائر» إنَّ للدولة هذه الوظائف:

١ ـ وضع القوانين

٢ ـ حفظ النظام

٣ ـ الإنفاق على الخدمات

٤ ـ توزيع الثروة

٥ ـ إجراء الإصلاحات في القوانين والأنظمة

٦ ـ إجراء الإصلاحات في الأراضي

٧ ـ تنظيم الزراعة الموحدة

٨ ـ القضاء على التكدّس وإيجاد الفرص المتكافئة للجميع

٩ ـ مواجهة المخاطر والتعويض عنها[٢].

أمّا وظائف الدولة في منظومة الاقتصاد الإسلامي فيعددها محمَّد عبد المنعم عفر.

١ ـ تنظيم قطاعات الاقتصاد بما يمكن من تيسير عمليات تنميتها.

٢ ـ المحافظة على نظام المجتمع.

٣ ـ المحافظة على الملكية الخاصة.

٤ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية.

٥ ـ تحقيق السلام والأمن الاجتماعي وإقرار الأمن.

---

(١) اقتداري: التنمية في الدول النامية، ص١٦٨ (بالفارسية).

(٢) بيتر بائر: اقتصاديات الدول النامية، ص١٧٩.

٦ ـ إقرار سياسات التعليم والتدريب والرعاية الصحية.

٧ ـ توظيف مختلف موارد الدولة.

٨ ـ دعم المشروع الخاص وتشجيع المبادرات الفردية.

٩ ـ تكملة النشاط الخاص لتوفير احتياجات المجتمع.

١٠ ـ توفير فرص العمل المناسب لعمل القوّة البشرية القادرة على العمل في المجتمع.

١١ ـ القيام بمشروعات رأس المال الاجتماعي[١].

والّذين استنبطوا هذه الوظائف ذكروها من خلال الممارسات التاريخيّة للحكم الإسلامي، وكان الأولى بهؤلاء الاستعانة بنهج البلاغة فقد ضمَّ أيضاً بين دفتيه وظائف كاملة للدولة الإسلامية. وهناك نصٌّ في نهج البلاغة يُغنينا عن كلّ النصوص في هذا المضمار لما يتضمنه من أفكار ثرية ومن رؤى اقتصادية، فإذا ما تمعنا في الوظائف الأساسية للدولة؛ وهي جباية الخراج وجهاد الأعداء واستصلاح الأمّة وعمارة البلاد لوجدنا أنَّ ثلاثاً منها مرتبطة بالحياة الاقتصادية.

وهذه هي القاعدة الأولى في وظائف الدولة، ثمَّ يأمر واليه مالك أن يوازن بين الضرائب الّتي يجبيها وبين الانتاج، ويأمره بأن يهتم بالانتاج أولاً لأنَّهُ هو السبيل إلى زيادة الخراج.

أمّا في حقل الانتاج فيربط بين قوام جماعات المجتمع بالتجار وذوي الصناعات فيأمره أن يرعى شؤونهم، ويدعم مواقفهم، ويحل مشكلاتهم.

ويأمرهُ أيضاً أن يمنعهم من الاحتكار والتلاعب بالأسعار لرفع الضرر عن العامّة.

ثمَّ يأمره أن يتولى تدبير شؤون المحتاجين بأن يخصص قسماً من بيت

(١) محمّد عبد المنعم: التنمية والتخطيط، ص٢١٩.

المال لهؤلاء الفقراء، ثمَّ يأمرهُ أن يرفق بأهل الخراج عند أخذ الضريبة منهم، ثمَّ يأمره بإقامة الأمن ويحثّهُ على طلب الصلح حتّى مع أعدائه.

وهذا النص يقدم لنا وثيقة اقتصادية ومهمة في تحديد وظائف الدول هي:

١ ــ القيام بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

٢ ــ جمع الضرائب.

٣ ــ مكافحة الفقر والعوز.

٤ ــ دعم التجارة بنوعيها الخارجية والداخلية.

٥ ــ تشجيع ذوي الصناعات على القيام بأعمالهم الحرفية.

٦ ــ دعم الانتاج وإعطاءه الأولوية حتّى لو اقتضى ذلك الامتناع عن أخذ الخراج.

٧ ــ حفظ الأمن والنظام.

٨ ــ توطيد الاستقرار الاقتصادي.

٩ ــ إخضاع التسعيرة لقاعدة الرُضا.

١٠ ــ منع ما يمكن أن يسبب تكديس الأموال مثل الاحتكار وما شابه ذلك.

هذه هي أهم الوظائف الّتي يمكننا استخلاصها مِن نص ولاية أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر. وهذا ما يؤكّد لنا صحة نظرية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.

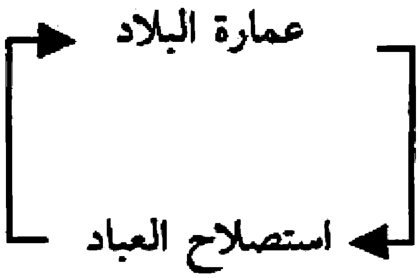
أهداف السياسة الاقتصادية

يضع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام هدفين للسياسات الاقتصادية للبلاد الإسلامية وهما:

أولاً: استصلاح العباد.

ثانياً: عمارة البلاد.

وهناك علاقة متينة بين الاثنين، فلا عمارة بدون استصلاح العباد ولا استصلاح للعباد بدون عمارة فهما يشكلان دائرة مغلقة.



فالمجتمع المريض لا يستطيع من الانتاج (العمارة) بينما المجتمع المعافى الَّذي يتسامى على المشكلات، ويعلو فوق العقبات هو المجتمع القادر على حفر الأرض بأيديه لاستخراج طعامِهِ وملبسه وما يحتاج إليه، كما وأنَّ الانتاج ووفرّة السلع والأموال يُساعد كثيراً على استصلاح العباد.

وكيف يتم تحقيق هذين الهدفين؟ أو ما هي الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك؟

الجواب: باتباع هذه السياسات:

أولاً: السياسة المالية.

ثانياً: السياسة الانتاجية.

ثالثاً: سياسة المحاسبة الشديدة.

أولاً: السياسة المالية:

تعتبر هذه السياسة مِن الوسائل الرئيسيّة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية. لذا فإنَّ الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامَّة والتأثير في التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاستقرار والعدالة الاجتماعية وقد قامت هذه السياسة على النظام المالي الَّذي اختطه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام والَّذي أُقيم على هذه البنود:

١ ـ سياسة الإمام أمير المؤمنين (ع) في العطاء:

اعتمد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام سياسة المساواة في العطاء، ففي كلام له لمَّا عُوتب على التسوية في العطاء: «**لو كان المالُ لي لسويتُ بينهم، فكيف وإنَّما المالُ مالُ الله**»[1]. وقد اقتدى بهذه السياسة برسول الله صلى الله عليه وآله، وقد قال في ذلك للخوارج: «**وقد علمتم أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله... وقطع السارق وجلَدَ الزاني غير المحصن، ثمَّ قَسَمَ عليهما من الفيء**»[2].

---

(١) خطبة: ١٢٦.

(٢) خطبة: ١٢٧.

ثمَّ عندما اعترض عليه طلحة والزُبير قال عليه السلام لهما: «**وأمَّا ما ذكرتما مِن أمر الأسوة فإنَّ ذلك أمرٌ لم أحكُم أنا فيه برأيي، ولا وليتهُ هَوًى منيِّ، بل وجدت أنا وأنتما ماجاءَ بهِ رسول الله صلى الله عليه وآله قد فُرغ منه**»[1].

وقد مارس هذه السياسة لمواجهة التفاوت الكبير الَّذي أحدثه الخليفة عثمان بن عفان، ومن قبله الخليفة عمر بن الخطاب عندما استحدثا نظاماً لتقسيم بيت المال على أساس مكانة الشخص ومنزلته. وقد أدّى ذلك إلى تجمع الأموال عند البعض وضمورها عند البعض الآخر.

٢ ـ السياسة الضريبية:

قامت سياسة الإمام في أخذ الضريبة على قاعدة إنسانية مُثلى قلما نجد لها نظيراً، ونتلمس عدَّة أبعاد لهذه السياسة.

أ ـ استخدام اللين والرفق أثناء جمع الضرائب:

فقد جاء في إحدى وصاياه لمن استعمله في الصدقات: «**انطلق على تقوى الله وحدهُ لا شريك له، ولا تُروعَنَّ مُسلماً، ولا تجتازنَّ عليه كارِهاً ولا تأخُذَنَّ منه أكثر مِن حقِّ الله في ماله، فإذا قدمت على الحيِّ فانزل بمائِهم من غير أن تخالط أبياتهم ثم امضِ إليهم بالسكينة والوقار، حتَّى تقومَ بينهم فتُسلم عليهم ولا تخدج بالتحية لهم، ثمَّ تقول: عباد الله أرسلني إليكُمْ وليِّ الله وخليفته**»[2].

ب ـ عدم التجاوز عن الحد المطلوب من الضريبة:

فقد عرف التاريخ صوراً بشعة عن هذه التجاوزات الَّتي كان يمارسها

---

(١) خطبة: ٢٠٥.

(٢) تكملة: «لآخذ منكم حقَّ الله في أموالكم، فهل لله في أموالكم من حقٍّ فتؤدوه إلى وليه؟ فإن قال قائل: لا، فلا تُراجعهُ، وإن أنعم لك مُنعم فانطلق معه من غير أن تخيفهُ، أو توعِدهُ أو تُعسفه أو تُرهقُه، فخذْ ما أعطاك من ذهبٍ أو فضة». (رسائله: ٢٥).

المتصدون للضرائب، فكانوا يأخذون أكثر مِن المقدار المُقرر، حيث كان عامل الضرائب يأخُذ حصة له مِن الضريبة مُضافاً إليها حصة الرئيس أو الملك، بينما في نهج الإمام علي عليه السلام نجد الأمر مختلفاً تماماً.

ففي كتاب له إلى زياد ابن أبيه وقد استخلفه لعبد الله بن عباس على فارس وأعمالها نهاهُ فيه عن زيادة الخراج: «**استعمل العدل، واحذر العَسفَ والحيف، فإنَّ العسفُ يُعودُ بالجلاء** (أي التفرق) **والحيف يدعو إلى السيف**»[1].

ويقول في وصيته لآخر استعمله على الصدقات: «**ولا تأخذن منه أكثر من حق الله في ماله**»[2].

ج ـ الإعفاء عن الضريبة في حالات العوز:

مَن يدرس التاريخ يجد صوراً مُرعبة عن الطرق الَّتي كانت تمارس عند أخذ الأتاوات [الضرائب].

وفي حالة عجز الفلاح عن دفع الضريبة كان المأمورون يستولون على ممتلكاته الأخرى فيبيعونها ليسددوا بها مقدار الضريبة، وعندما لم تكُن لديه حتَّى الحاجيات الَّتي يستطيعون بيعها كانوا يأخذون أولاده وزوجته قسراً ليبيعونهم لهذا الغرض. أمَّا الإسلام فقد جاء بنظامٍ يرقى إلى مستوى الإنسانية المثالية في الخلق والعطف على الآخرين.

نلمس هذه المناقبية في كلام أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر وهو يدعوه إلى التخفيف من غلواء الضريبة على شعبه عند الحالات الصعبة:

«**فإن شكوا ثقلاً أو علةً أو انقطاع شِرب أو بالة** (أي مطر) **أو إحالة أرض**

---

(١) قصار الكلمات: ٤٧٦.

(٢) الرسائل: ٢٥.

اغتمرها غَرَقٌ أو أجحف بها عطشٌ خففت عنهُم، بما ترجو أن يَصْلح به أمرُهُم، ولا يثقُلَنَّ عليك شيء خففت به المؤنة عنهم فإنَّه ذخرٌ يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك»[1].

ويشمل هذه القاعدة حتَّى أهل الكتاب، يقول الإمام عليه السلام في ذلك: **«ولا تمسُّنَّ مال أحدٍ من النَّاس مُصَلٍّ ولا معاهدٍ»**[2].

د ـ المساواة في أخذ الضريبة:

ففي الماضي كان الأغنياء والشخصيات المعروفة وذات المنزلة معفيين عن دفع الضرائب، بينما كانت الطبقات الفقيرة من الفلاحين هم الَّذين يدفعون الضرائب، وقد جاء الإسلام ليعكس هذه الحالة وليقرر الضريبة التصاعديّة، فكلما زادت الأموال ازدادت الضريبة.

تبعاً لذلك يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لزياد ابن أبيه: **«استعمل العدل، واحذر العسف والحيف»**[3]، ومن العدل التساوي في دفع الضريبة.

٣ ـ السياسة النقدية:

وهي مجموعة الإجراءات الَّتي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامَّة للاقتصاد، وتهدف الدولة مِن ذلك إلى تحقيق عدَّة أهداف أهمها الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكّم في التقلبات، بالمحافظة على ثبات الأسعار واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد وسعر صرفها في التعامل الخارجي[4].

---

(١) الرسائل: ٥٣.

(٢) الرسائل: ٥١.

(٣) قصار الحكم: ٤٧٦.

(٤) عفر: السياسات الاقتصادية، ص٣٨١.

وقد أجاز الإمام أمير المؤمنين عليه السلام السفتجة، وهو أن يدفع التاجر مالاً في وطنه لشخص ثان ليكتب في مقابل ماله ورقة يأخذ بموجبها ماله في مكان ثانٍ عند شخص ثالث. وبهذه الخطوة الرائدة عمّم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حركة النقود بصورة جيدة مِن مكانٍ لآخر، في الوقت نفسه حافظ على الأمن الاقتصادي، كذلك دلّل على صحة التعامل بالسندات المالية الّتي لها قيمة المال نفسه، وكان هذا العمل فاتحة خير في علم الاقتصاد الإسلامي.

٤ ـ سياسة التسعيرة:

الأسعار لها أثرٌ كبير في النظام الاقتصادي، فهي السبب المباشر للركود والفقر والتفاوت الطبقي، ولما كانت الأسعار تخضع لميزان العرض والطلب فهي تبقى في حالة مضطربة مسببة تقلبات اقتصادية في سوق المستهلكين والتجار.

يقول الدكتور محمّد عبد المنعم عفر: تتمدد الأسعار في الأسواق الإسلامية على أساس التفاعل الحُرّ لقوى العرض والطلب بدون تدخُل أو تأثير على طرفي التعامل في السوق حتّى يتسنى لهما الاختيار كاملاً ويتم تحديد الثمن وفقاً لظروف السلعة والسوق وبتراضٍ تام عن التبادل والقيمة التبادلية للسلعة[1].

والنص الّذي يرسم أبعاد السياسة السعرية هو: وليكُن البيع بيعاً سمحاً بموازين عَدْلٍ واسعاً لا تُجحف بالفريقين من البائع والمبتاع».

فليسامح البائع المشتري في جزءٍ من الربح، وليكن معيار التسعيرة هو ميزان العدل، وهو ما يحدّدُه الوضع العام للسوق ونظام العرض والطلب.

---

(١) المصدر نفسه: ص٩٢.

لكن لا يُترك الأمر دائماً إلى هذا النظام، وهو ما يُسمى عند الاقتصاديين بقوانين السوق. فقوانين السوق تصبح مقبولة في حالتين:

الأولى: عندما تكون هذه القوانين قائمة على موازين العدل.

والثانية: أن لا يكون في السعر إجحاف لأحد الطرفين. والإجحاف هو الضرار فيجب أن لا يتضرر البائع ولا المشتري.

وبهذين الشرطين استطعنا أن نهذب قوانين السوق ونجعلها قوانين إنسانية، وليس قوانين الغابة كما نشاهد ذلك في الكثير مِن دول العالم.

٥ ـ سياسة الإعانات:

وهي على شكل منح نقدية، ومنح عينية كالأرض وما شابه ذلك. والمعروف عن النظام الاقتصادي الإسلامي أنّه نظامٌ يقوم على إعانة الآخرين. وأمامنا نصوص كثيرة في هذا المضمار.

قال الإمام عليه السلام لكميل بن زياد النخعي: «**يا كميل مُر أهلك أن يروحُوا في كسب المكارم ويُدلجوا في حاجةَ من هو نائم، فوالّذي وسع سمعهُ الأصوات، ما من أحدٍ أودع قلباً سروراً إلاّ وخلق الله له من ذلك السرور لطفاً**»[(١)].

ويقول أيضاً عليه السلام: «**من كفارات الذنوب العظام إغاثة الملهوف والتنفيس عن المكروب**»[(٢)].

هذه النصوص تحمل دعوة عامّة للإعانة، وهناك وصايا خاصّة للإمام عليه السلام يوصي بها لإعانة بعض طبقات المجتمع الّتي تتعرض إلى الضائقة المالية.

فوصى مالك الأشتر بالتجار وذوي الصناعات، يقول في ذلك:

---

(١) الكلمات القصار: ٢٥٧.

(٢) الكلمات القصار: ٢٤.

«**وأوْصي بهم خيراً. المُقيم منهم والمُضطرب بماله والمُترفِّق ببدنِه**» ويطالبه بإعانة الفقراء مِن الطبقة السفلى: «**ثمَّ الله في الطبقة السفلى مِن الَّذين لا حيلة لهم مِن المساكين والمحتاجين وأهل البؤس والزَّمنى**» (أي أصحاب العاهات).

ثمَّ يقول له: «**واجعل لذوي الحاجات مِنْكَ قِسماً تُفرِّغ لهم فيه شخصك وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الَّذي خلقك وتقعدَ عنهُمْ جُندك وأعوانك من أحراسِكَ وشُرطِكَ حتَّى يُكلمك متكلمهم غير متتعتع**».

وفي مجال منح الأراضي: فقد أقرَّ الإسلام قانون إحياء الأراضي، وأكَّدَ أمير المؤمنين عليه السلام على ذلك من خلال هذا النص: «**من أحيى أرضاً ميتةً فهي له**» ويعتبر هذا القانون أرقى ما يمكن أن يصلهُ نظام اقتصادي في تقديم الإعانات للمنضوين تحت رايته.

٦ ـ سياسة الانفاق:

وهي مجموعة الإجراءات الَّتي تقوم بها الدولة والمجتمع لتوفير السيولة المطلوبة وتتجلى هذه السياسة في الأركان التالية:

أ ـ **الدعوة إلى الإنفاق**: يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**مَن يُعطِ باليد القصيرة يُعطَ باليد الطويلة**»[١] أي ما يُنفقهُ المرء مِن ماله في سبيل الخير وإن كان يسيراً فإنَّ الله تعالى يجعل الجزاء عليه عظيماً.

وأيضاً يقول الإمام: «**مَن أيقنَ بالخلف جادَ بالعطية**»[٢].

وأيضاً: «**طوبى لمن ذلَّ في نفسه... وأنفق الفضلَ من ماله**»[٣].

---

(١) الكلمات القصار: ٢٣٢.

(٢) الكلمات القصار: ١٣٨.

(٣) الكلمات القصار: ١٢٣.

ب ـ **لا بُدَّ من تقنين الإنفاق بين التقتير والتبذير**: يقول الإمام عليه السلام: «**كُن سمحاً ولا تكن مُبذراً، وكُن مقدِّراً ولا تكُن مُقتراً**»[1].

ج ـ **ولا بُدَّ من انتهاج سياسة الأولوية في الإنفاق**: يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**فمن آتاه الله مالاً فليصل به القرابة، وليحسِن منه الضيافة، وليفك به الأسير والعاني، وليعط منه الفقير والغارم، وليصبر نفسُهُ على الحقوق والنوائب ابتغاء الثواب**»[2].

فالإنفاق بالمال يُكوِّن السيولة في المجتمع، لكن هذه السيولة إذا زادت فإنّها تضرُّ أكثر ممَّا تنفع، من هنا جاءت دعوة الإمام إلى انتهاج سياسة دقيقة للحيلولة دون وقوع الاضرار الناشئة عن السيولة المتدفقة. فالإسراف محرم لأنَّه ضياعٌ للمال أولاً ولأنَّهُ يتسبب في التضخم الناشئة عن زيادة السيولة مع قلة العرض، فترتفع الأسعار. ففي النصوص المتقدمة العلاج الناجع لمشكلة التضخم.

فالإنفاق يجب أن يكون بقدر الضرورة لا يتجاوزها. يقول أمير المؤمنين عليه السلام إلى زياد ابن أبيه: «**فدع الإسراف مقتصداً واذكُر في اليوم غداً وامسِك مِن المال بقدر ضرورتك وقدم الفضل ليوم حاجتك**»[3].

جميع هذه السياسات تُشكل السياسة المالية للدولة الإسلامية، وكلّ مفردة منها تُشكل منظومة بحد ذاتها، ومجموع هذه المنظومات، هو النظام المالي للدولة الإسلامية.

* * *

(١) الكلمات القصار: ٣٣.

(٢) خطبة: ١٤٢.

(٣) من كتاب له عليه السلام إلى زياد ابن أبيه (٢١).

ثانياً: سياسة الانتاج:

وهي الإجراءات الَّتي تقوم بها الدُول لدعم مسيرة الانتاج، وتقوم هذه السياسة على عدَّة أنشطة ضرورية هي:

١ ـ **تشجيع الانتاج**: فقد دعا القرآن الكريم إلى الانتاج حيث جاء فيه التأكيد على السعي، وأنَّ الإنسان سيرى نتيجة سعيه. وعلى مسار القرآن الكريم جاء تأكيد قادة الإسلام على الانتاج وأهميته. فهذا أمير المؤمنين عليه السلام يدعو المسلمين كافة إلى العمل والانتاج. «**لا يُدرك الحقُّ إلاَّ بالجد**»[١] ويقول أيضاً: «**والحرفة مع العفةِ، خيرٌ من الغنى مع الفجور**»[٢] ويقول أيضاً: «**لا يعدمُ الصبور الظفر وإن طال به الزَّمان**»[٣].

ولا يكتفي الإمام بدعوة المسلمين، بل يدعو ولاته إلى انتهاج هذا الطريق، فيقول لواليه على مصر مالك الأشتر:

«**وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج**»[٤].

فالأولوية يجب أن تُعطى للانتاج، وعلى الدولة الإسلامية أن تؤمِّن مواردها مِن الانتاج قبل الضرائب الَّتي تضعها على المنتجين لأنَّهُ من طلب الخراج بغير عمارة خرَّب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلاَّ قليلاً.

٢ ـ **دعم المُنتجين**: فالمزارع منتج والصناعي مُنتج، والتاجر مُنتج، وهؤلاء جميعاً بحاجة إلى مؤازرة مِن قبل الدولة، لأنَّهم يتعرضون إلى مشاكل مالية كما يتعرضون إلى مشاكل نفسية أيضاً، فلا بُدَّ من رعاية شؤونهم وتفقد

(١) خطبة: ٢٩.
(٢) الرسائل: ٣١.
(٣) الكلمات القصار: ١٥٣.
(٤) الرسائل: ٥٣.

أحوالهم باستمرار حتَّى تظل حركة الانتاج مستمرة دون انقطاع. وهذا ما ورد في وصية الإمام إلى مالك الأشتر عندما وصاه برعاية شؤون أهل الخراج والتجّار وذوي الصناعات ولا مجال للذكر لكثرة تكرار النص.

٣ ـ **حماية الانتاج من ضغوطات رأس المال**: وذلك بمنع أخذ الفائدة على رأس المال وتوفير كمية المال اللازمة عبر صندوق قرض الحسنة الَّذي يدفع ما يحتاجه المُنتج من المال دون أية فائدة.

٤ ـ تشريع العقود الَّتي تُوَفر المال وتُوَفر فرص العمل: مثل عقد المضاربة والمساقاة والمُزارعة إلى آخره وهي عقود تؤدّي وظيفة كبيرة في الانتاج لأنَّها توفر جميع مستلزماته ضمن لوائح قانونية، تُشكل هذه العهود منظومة قانونية مهمتها تحريك عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

وقد جاء موقف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من هذه الأمور واضحاً وثابتاً في تحريمه للربا وفي تأكيده على تنفيذ العقود الاقتصادية، فكان بنفسه المُبادر الأول في اتباع هذه العقود.

* * *

ثالثاً: سياسة المحاسبة الشديدة:

كثيرٌ من النظريات الاقتصادية الجادة تتعرض للإخفاق بسبب سوء التطبيق فبدون المراقبة الحازمة من قبل السلطات لا يمكن لأية سياسة اقتصادية أن تجد طريقها إلى التنفيذ العملي. وكان أمير المؤمنين عليه السلام شديداً في هذا المضمار، فقد مارس هذه السياسة بنفسه وعبر ولاته، ومن خلال محاسبته لعماله.

١ ـ عبر نفسه كان يتفقد أوضاع السوق ليكون على بيّنة بما يجري فيها، كما أنّه كان يُراقب الأسعار، ويُراقب صفقات البيع الَّتي كانت تجري بين المُشتري والبائع. فعن مختار التمّار وكانَ رجُلاً من أهل البصرة قال: كنتُ

أبيتُ في مسجد الكوفة، وأبول في الرحبة وآخذُ الخُبز مِن البقال، فخرجتُ ذات يوم أُريدُ بعض أسواقها فإذا بصوت بي فقال: **«يا هذا ارفع إزارك فإنَّهُ أنقى لثوبك، وأتقى لربّك»**، قلتُ: من هذا؟ قيل لي: هذا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيْتُلاِ: فخرجتُ أتبعهُ وهومتوجّه إلى سوق الإبل فلمّا أتاها وقف في وسط السوق فقال عَلَيْتَلاِ: **«يا معشر التجّار إيّاكم واليمين الفاجرة فإنَّها تنفق السلعة وتمحقُ البركة»**. ثمّ أتى سوق الكرابيس فإذا هو برجُلٍ وسيم. فقال عَلَيْتَلاِ: **«يا هذا عندك ثوبان بخمسة دراهم؟»** فوثب الرجل فقال: نعم يا أمير المؤمنين فلما عرفه مضى عنه وتركهُ، فوقف على غلامٍ فقال له: **«يا غلام عندك ثوبان بخمسة دراهم؟»** قال: نعم عندي ثوبان أحدهمّا أخير مِن الآخر واحد بثلاثة والآخر بدرهمين، قال: **«هلّبهما»** فقال: **«يا قنبر خذ الّذي بثلاثة»**[(1)].

وعن أبي جعفر عَلَيْتَلاِ: كان علي عَلَيْتَلاِ كلّ بكرة يطوف في أسواق الكوفة سوقاً سوقاً ومعهُ الدرة على عاتقه، وكان لها طرفان، وكانت تُسمى السبيبة فيقف على سوق سوق فيُنادي: **«يا معشر التجّار قدموا الاستخارة وتبركوا بالسهولة، واقتربوا من المبتاعين، وتزينوا بالحلم، وتناهوا عن الكذب، واليمين، وتجافوا عن الظُلم، وأنصفوا المظلومين، ولا تقربوا الرِّبا، وأوفوا الكيل والميزان، ولا تبخسوا النّاس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين»**، يطوفُ في جميع أسواق الكوفة فيقول هذا ثمَّ يقول:

تُفنى اللذائذ فمن نال صفوتها ... من الحرام ويبقى الإثم والعار
تبقى عواقب سوء في مغبتها ... لا خير في لذةٍ من بعدها النّارُ[(2)]

وعن النعمان بن سور عن علي عَلَيْتَلاِ قال: كان يخرجُ إلى السوق ومعهُ الدرة فيقول: **«إني أعوذ بك مِن الفسوق ومن شرِّ هذه السوق»**[(3)].

---

(1) الثقفي: الغارات، ص٦٥، دار الكتب الإسلامية.

(2) الصدوق: الأمالي، ص٤٩٧.

(3) المجلسي: بحار الأنوار، ١٠٠/١٠٢.

٢ ـ وكان شديداً في محاسبة ولاته، فكان يحاسبهم على الدرهم الواحد، وعلى أقل عملٍ، أنبَّ ابن حُنيف لأنّه دُعي إلى مأدبة لأحد الأغنياء فأسرف في الطعام فبعث إليه برسالة تأنيب جاء فيها: «**فاتق الله يا ابن حنيف. ولتكفك أقراصك، ليكُون من النّار خلاصُك**»[١].

وكتب إلى زياد ابن أبيه: «**فدع الإسراف مقتصداً واذكر في اليوم غداً، وأمسك من المال بقدرِ ضرورتك، وقدم الفضل ليوم حاجتك. أترجو أن يعطيك الله أجرَ المتواضعين وأنت عِنْدَهُ من المتكبرين وتطمعُ وأنت متمرغ في النعيم تمنعه الضعيف والأرملة أن يوجِب لك ثواب المتصدقين**»[٢].

وكتب إلى زياد ابن أبيه أيضاً: «**وإني أقسمُ بالله قسماً صادقاً، لئن بلغني أنّك خُنتَ مِنْ فيِء المُسلمين شيئاً صغيراً أو كبيراً، لأشُدّن عليك شدةً تدعُكَ قليلَ الوَفرِ، ثقيلَ الظَهرِ، ضئيل الأمرِ والسلام**»[٣].

ومن كلامٍ له إلى العلاء بن زياد الحارثي لمَّا رأى سعة داره: «**ما كنت تصنَعُ بسعة هذا الدَّارِ في الدُّنيا؟ وأنت إليها في الآخرة كنت أحوج**»[٤].

وكتب إلى بعض عماله: «**أما بعدُ، فقد بلغني عنك أمرٌ، إن كُنت فعلتهُ فقد أسخطت ربَّكَ، وعصيت إمامك، وأخزيت أمانتك بلغني أنّكَ جرَّدت الأرض، فأخذت ما تحت قدميك، وأكلت ما تحت يديك، فارفع إليَّ حسابَكَ، واعلم أنَّ حساب الله أعظمُ مِن حساب النّاس والسلام**»[٥].

هكذا كان أمير المؤمنين عليه السلام في محاسبة ولاته على الصغيرة والكبيرة

(١) الرسائل: ٤٥.
(٢) الرسائل: ٢١.
(٣) الرسائل: ٢٠.
(٤) خطبة: ٢٠٩.
(٥) الرسائل: ٤٠.

فكانوا مُقيدين بوصاياه لا يميلون عن تعاليمه قيد أُنملة، وبسبب هذه المعاملة ظفر أمير المؤمنين عليه السلام بولاةٍ قل نظيرهم كانوا عوناً له في عمله الشاق.

وبلا شك فإنَّ وجود إدارة منضبطة ومُدراء منضبطين له أثرٌ كبير في تنفيذ السياسات الاقتصادية فمثلهم مثل ضباط الأركان الّذين يقودون المعركة إلى النصر، فقد تعثر السياسة الاقتصادية نتيجةً لعدم وجود كوادر إدارية ملتزمة وواعية، ومُدركة لأهمية هذه السياسة، ولعلَّ أحد أسباب فشل السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في العالم الثالث هو ضعف الكادر الإداري، وعدم تقيده بالتعليمات، بل وعدم انضباطه، وتسببه في القيام بالممارسات المعاكسة لهذه السياسة والبرامج.

الفصل الثالث

الفقر والغنى

- معنى الفقر والفقير
- خطورة ظاهرة الفقر
- أسباب الفقر
- علاج الفقر
- الوقاية من الفقر

الفقر في نهج البلاغة

أسبابه ـ علاجه ـ الوقاية منه:

الفقر، هو أسوء ما يُصاب به الإنسان من الكوارث في حياته، وقد تعاضدت محاولات البشر على طول التأريخ لقلع هذه الآفة لكنها ظلت مستمرة على رغم الجهود المبذولة، وظلت تفتك بطبقات مستضعفة من البشرية حتَّى يومنا هذا.

وقد بعث الله سبحانه وتعالى الأنبياء والرُّسل، وبعث معهم البيِّنات، وهي تحمل علاج هذه الرذيلة الاجتماعية، لكن في كُلِّ مرة كان هؤلاء الرُّسُل والأنبياء يصطدمون بدسائس الأغنياء، الَّذين كانوا في أكثر الأوقات رأس الحربة المعادية للأنبياء ولرسالاتهم.

والإسلام ـ الَّذي هو آخر رسالات السَّماء إلى أهل الأرض ـ جاء بمنهج قويم للحياة يكفل حل كلّ المشكلات البشرية وعلى رأسها بالطبع الفقر، فقد وضع الأسس الصحيحة لبناء نظام اقتصادي تتوفر فيه كلّ وسائل السعادة والرخاء والازدهار، وفي الوقت نفسه وضع في مَواجهة الأخطار الكوابح الكفيلة لمنع تسري الأمراض والأوبئة الاقتصادية إلى المجتمع

المسلم، والّتي منشؤها الأصلي الاستئثار بالمال والتبذير والبُخل والربا والاحتكار وما إلى ذلك مِن الأمراض الاقتصادية الّتي لها منشأ نفسيٌ، أو اجتماعي.

والإمام علي أمير المؤمنين عليه السلام جاء إلى الحكم في عهدٍ كان فيه الفقر قد بلغ أوجه نتيجة لعوامل تركيز الثروة عند طبقة بني أُميّة في عهد الخليفة عثمان بن عفان وقد قاد ذلك إلى ظهور التفاوت الكبير بين طبقتي الأغنياء والفقراء فكان على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مسؤولية فادحة في استئصال شأفة هذا الداء الوبيل، فبذل قصارى جهده للبلوغ بالمجتمع الإسلامي إلى مستويات العدالة الإسلامية الّتي كانت على عهد النَّبِيّ محمَّد صلى الله عليه وآله فتراه قد جنّد نفسه في القول والعمل لمكافحة أسباب الفقر، ووضع منهجاً خالداً لإقامة مجتمع العدالة الّتي يتساوى فيها الفقير مع الغني، فينزل الغني تواضعاً لمستوى الفقير، ويصعد الفقير عزّاً لمستوى الغنيّ، وعليه فإنَّ مجال المعالجة تكمن في العمل الميداني، وفي الأوامر والنواهي والمواعظ والنصائح الّتي قدّمها الإمام للأمّة الإسلامية بغية تجنيبها مكاره الفقر والفاقة.

ولأنَّ دراستنا تدور حول كلام أمير المؤمنين عليه السلام، فقد آلينا على أنفسنا تجاوز المعالجة الميدانية والاقتصار على المعالجة الكلامية، وهي قد تناولت مشكلة الفقر من الزوايا التالية:

أولاً: خطورة ظاهرة الفقر.

ثانياً: أسباب الفقر.

ثالثاً: معالجة ـ الفقر، وينقسم إلى موضوعين، المعالجة الأخلاقية والمعالجة الاقتصادية.

رابعاً: كيفية الوقاية من الفقر.

لكن قبل كلّ شيء علينا أن نتعرف على ماهية الفقر ومن هو الفقير؟

معنى الفقر والفقير:

المعنى اللغوي للفقير مأخوذ مِن الفقار وهو عظام الظهر، والفقير كما ورد في الصحاح هو المكسور فَقَار الظَهر[١] للدلالة على ما يحمله الفقير على ظهره من المصائب بسبب فقره.

أمّا المعنى الاصطلاحي للفقير، فقد ذكرت الموسوعات الفقير؛ الَّذي لا يستطيع أن يعيش نفسه وعياله[٢] وهو الَّذي يطلب من النَّاس الحاجة.

أمّا الاصطلاح الفقهي: فالفقير هو الَّذي يقصر حاله عن مؤنة سنته، وقيل من يقصر ماله عن أحد النصب الزكوية[٣] والمؤنة، يعني المصرف لنفسه وذوي نفقته الواجبة: أكلاً ولباساً ومسكناً وسفراً وتداوياً للمرض وهدايا إذا كانت لازمة.

أمّا النصب الزكوية فهي: عن عشرين ديناراً، أو عن مائتي درهم، أو عن أربعين شاة، أو عن خمسة أوسق مِن الغلات.

وأكّد - السيوري - في كنز العرفان المعنى الأول الَّذي أخذ به المحقق الحلي وهو عدم امتلاك مؤنة سنة له ولعياله[٤].

خطورة ظاهرة الفقر:

الفقر في كلام أمير المؤمنين عليه السلام ظاهرة اجتماعية سيئة، فقد وصفها الإمام بأرذل الأوصاف، وهي أوصاف حقيقيّة تعكس ماهية الفقر وأبعادها السيئة على البشرية، فلنتأمل كلمات أمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) الجوهري: الصحاح، ٢/ ٧٨٣ (فقر).

(٢) فريد وجدي، محمّد: دائرة معارف القرن العشرين، ٣/ ١٤٣١ (الفقر).

(٣) المحقّق الحلي: شرائع الإسلام، ١/ ١١٢، كتاب الزكاة.

(٤) السيوري: كنز العرفان في فقه القرآن، ١/ ٢٣٤.

١ ـ «الفقر الموت الأكبر»[١].

ليس من باب التشبيه؛ بل من باب الحقيقة؛ فالفقر هو الموت بعينه، لأنّه لا معنى لحياة الإنسان إذا كان فقيراً، إذ خلق الله الإنسان ليسعد في هذه الحياة لا ليشقى فيها، وفي هذا المعنى قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً: **«والقبرُ خيرٌ من الفقر»**[٢].

٢ ـ «والفقر يُخرِسُ الفطنَ عن حاجَتِهِ»[٣].

يتسبب الفقر في سلب القدرة على التعامل الاجتماعي، فيفقد الفقير الجرأة على الأخذ والعطاء فيصبح إنساناً مسلوب الإرادة غير قادر على الحركة حتّى لو كان معافى جسدياً لأنّه سقيمُ النفس والرُّوح، وهذا هو الموت الأكبر الّذي تحدث عنه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في كلمته الأولى.

وقد ذُكر الحديث بشكل آخر هو: **«والفقر يخرس الفطن عن حجته»**[٤].

فالفقر يسلب من الإنسان الجرأة الأدبية حتّى لو كان الفقير عالماً مملوءاً بالمعرفة، حيث يجعله منكمشاً على نفسه، منطوياً في داخله غير قادر على إبداء رأيه وإطلاق حجته، فالفقر يسلبُ مِن الإنسان الشجاعة الّتي يحتاجها في حياته الاجتماعية والعلمية.

٣ ـ «يا بُني إنّي أخاف عليك الفقر، فاستعذ باللّهِ منه، فإنَّ الفقر منقصةٌ للدِّين، مُدْهشةٌ للعقل داعيةٌ للمقت»[٥].

فالفقر لا يترك أثره على السلوك الاجتماعي للإنسان الفقير وحسب بل له

---

(١) من الكلمات القصار: رقم ١٦٣ ـ راجع ابن أبي الحديد في ١٨/٣٨٦.

(٢) ابن شعبة الحراني: تحف العقول، ص٦٣.

(٣) قصار الكلمات: رقم٣، ابن أبي الحديد: ١٨/٨٧.

(٤) شرح نهج البلاغة: محمّد عبده، ص٦٥٩.

(٥) قصار الكلمات: رقم ٣١٩، ابن أبي الحديد، ١٩/٢٢٧.

آثار وخيمة على دين الإنسان وعلى عقله. فإذا سُلب منه هذان الركنان المهمان فإنّه سيسقط اجتماعياً، ويصبح عنصراً مكروهاً منبوذاً في المجتمع.

والفقر هو خطوة متقدّمة نحو الكفر، لأنَّ الفقير سيفقد توازنه بسبب الحاجة فيتناقص من دينه، ويتناقص من عقله حتّى يصبح عُرضة للسقوط في هاوية الضلال، وكلّما ازداد فقراً ازداد قُرباً إلى النهاية المأساوية؛ وهي الكُفر.

هذا هو ـ الفقر ـ بنظر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فهو أخطر ما يواجه المجتمع من الأوبئة الفتاكة. فهو رذيلة اجتماعية، وكفرٌ ونقص في الإنسان يهون كلّ شيء في قباله، فلم يترك الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كلمة نابية إلاّ وألصقها بهذه الظاهرة الاجتماعية. لذا وجدناه منذ اليوم الأول مِن استلامه للحكم في الدولة الإسلامية مشمراً عن سواعد الجد للقضاء على ظاهرة الفقر. هذا بخلاف ما يتصوره علماء الغرب ومن قلدهم في الشرق؛ أنَّ الدِّين يحثُّ الإنسان على الفقر.

يقول العالم الغربي «توفيكو» في كتابه الأكاذيب المصطلح عليها في المدنية الحاضرة. «ومهما كانت بُشرى رجال الدِّين للفقراء بمنازل الآخرة يصلوا إلى تحبب الفقر للنّاس»(١).

فمن قال: بأنَّ الدِّين يحبب للنّاس الفقر؟ فإذا كان هذا هو واقع المسيحية فإنَّ الإسلام بريءٌ من هذه التهمة؟. وهذه خطب أمير المؤمنين عليه السلام شاهدٌ على ذلك. نعم هناك أحاديث وأقوال تصبّر الفقير حتّى لا يخرج عن حالته السوية، لكنّها لا تطلب منه أن يبقى فقيراً، بل بالعكس تطلب منه وبإلحاح أن يتحرك نحو الغنى.

* * *

---

(١) توفيكو: الأكاذيب، ص٢١١.

أسباب الفقر

هناك ثلاثةُ آراء في أسباب الفقر، الرأيُ الأوّل؛ يعتقد بأنَّ الموارد الطبيعيّة محدودة لأنَّ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وحجم الثروات المعدنية، وحجم الثروة الحيوانية محدودٌ أيضاً، فلا يمكن أن نزيد في مساحة الأراضي الّتي نعيش عليها، ولا نتمكن مِن إضافة ثروات أخرى إلى الحجم المحدود، ولهذا السبب كان حجم الثروة الحيوانية محدودٌ أيضاً ولا يقبل الزيادة، ويستخلص أصحاب هذا الرأي:

أنَّ الطبيعة عاجزة عن تلبية حاجيات كلّ النّاس، فقسمٌ من البشر سيحرمون من الثروة وهم الفقراء، فالفقر هو ظاهرة حتمية عند هؤلاء، وهذه هي عقيدة الرأسماليين، وعلاجهم للفقر يكمن في الطرِق الاستئصالية غير المقنعة، فمثلاً:

دعا «مالتوس» إلى تحديد النسل انطلاقاً من فكرة التباين بين الزيادة الكامنة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وسنناقش هذا الرأي في مكان آخر من هذه الدراسة.

وهناك رأيٌ آخر؛ يرى أنَّ الفقر ناشيءٌ عن التناقُض بين شكل الانتاج

وعلاقات التوزيع، ويعتقد هؤلاء ـ وهم الماركسيون ـ متى تمّ الوفاق بين شكل الانتاج والعلاقات التوزيعية ساد الاستقرار في المجتمع.

ما هو رأي أمير المؤمنين عليه السلام؟

إذا ما عرضنا رأي الرأسماليين على نهج البلاغة لوجدنا الخلاف تماماً، إذ جاء في الخطبة ٩١:

«وَهُوَ المنَّانُ بفوائِدِ النِّعَم، وعوائِدِ المزيد والقِسَم، عِيالُهُ الخلائقُ، ضَمِنَ أرزاقَهُم، وقدَّرَ أقواتهُمْ، ونَهَجَ سَبيلَ الراغبينَ إليهِ، والطَّالبينَ ما لَدَيْهِ، ولَيسَ بما سُئِل بأجوَدَ منهُ بما لم يُسألْ».

ثُمَّ ذَكَر ما في الأرض والبحار من الثروات: **«ولو وهبَ ما تنفست عنهُ معادِنُ الجِبالِ وَضَحِكَتْ عَنْهُ أصدافُ البِحارِ مِن فِلزِ اللُّجَيْنِ[(١)] والعِقيانِ[(٢)] ونثارةِ الدُرِّ[(٣)] وحصيدِ المرجانِ[(٤)] ما أثَّر ذلِكَ في جودهِ، ولا أنْفَدَ سَعَةَ مَا عِنْدَهُ، ولكان عِنْدَهُ مِن ذَخائِرِ الإنْعَامِ مَا لاَ تُنْفِدُهُ مَطالِبُ الأنامِ لأنَّهُ الجوادُ الَّذِي لاَ يُغيضُهُ سؤال السائلينَ، ولاَ يُبْخِلُهُ إلحَاحُ المُلِحِّينَ».**

ثُمَّ يُبيّن الإمام نعم الله سبحانه وتعالى في الأرض: **«فلمَّا ألقت السَحابُ بَرْكَ بوانيها[(٥)] وبعَاع[(٦)] ما استَقَلَّتْ به مِنَ العِبء[(٧)] المحمُولِ (الثقيل) عليها، أخرَجَ به مِنْ هوامِدِ[(٨)] الأرضِ النبات، ومِنْ زُعْرِ[(٩)] الجبال الأعشاب فهي**

---

(١) اللجين: الفضة الخالصة.
(٢) العقيان: الذهب.
(٣) نثارة الدُر: خلاصة الدّر.
(٤) حصيد المرجان: محصوده يُشير إلى أنّ المرجان نبات.
(٥) البواني: أضلاع الزور، وقد شبه السحاب بالناقة إذا بركت وضربت بعنقها على الأرض.
(٦) بَعَاع: شكل السحاب. يُقال: ألقى السحاب بعاعه: أمطر كلّ ما فيه.
(٧) العبء: الحمل.
(٨) هوامد الأرض: ما لم يكن بها نبات.
(٩) زعر: موضع قليل النبات.

تبهَج[1] بزينة رياضها، وتزدهِي بما أُلبِسَتْهُ مِن رَيط[2] أزاهيرهَا وحليَةِ ما سُمطَتْ[3] به مِن ناضِرِ أنوارِهَا، وَجَعَلَ ذٰلِكَ بَلاَغاً للأنام، ورزقاً للأنعامِ، وَخَرقَ الفِجَاجَ في آفاقِهَا وأقامَ المنارَ للسالكينَ على جَوَادِّ طُرُقِهَا».

ويأتي دور التوزيع: «وقَدَّر الأرزاق فكثَّرها وقلَّلها، وقسَّمها على الضِّيق والسَّعَة فَعَدل فيها ليَبتَلِي مَن أراد بميسورها ومعسُورِها، وليختبِرَ بذٰلِكَ الشُّكرَ والصَّبرَ مِن غنيها فقيرَهَا»[4].

يؤكد هذا النص الرائع على الأفكار التالية:

١ ـ الخلائق كلهم عيالُ الله سبحانه وتعالى، وأنَّه قد ضمن رزقهم.

٢ ـ أودع الله سبحانه وتعالى في الأرض نعمه في البر والبحر وهي لا تحصى.

٣ ـ الله سبحانه وتعالى هو المسؤول عن تقسيم الأرزاق بين عباده، فيُكثر هنا ويقُلل هناك وذلك لامتحان عباده.

٤ ـ عمل الإنسان هو المعيار في الرزق، وبالتالي فهو مسؤول عن فقره وغناه.

وينطلق الإمام في هذا النص من الآية القرآنية الَّتي وضعت النقاط على الحروف، يقول تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ

---

(١) تبهج: تفرح.

(٢) ريط: جمع ريطة بالفتح وهي كل ثوب رقيق لين.

(٣) سمطت: سمط من سمط الشيء علق عليه السموط وهي الخيوط تنظم فيها القلادة.

(٤) خطبة ٩١: ـ في المعجم، وفي شرح محمَّد عبده، ص٢١٢، وهي تُعرف بخطبة الأشباح وهي من جلائل خطبه عليه السلام وكان سأله سائل أن يصِفَ الله حتَّى كأنَّه يراه عياناً، فغضب عليه السلام لذلك.

وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾﴾[1].

فالآية الكريمة تقرر: أنَّ الله تعالى قد حشد للإنسان في هذا الكون الفسيح كل مصالحه ومنافعه، ووفّر له الموارد الكافية لإمدادِه بحياته وحاجاته المادية. ولكن الإنسان هو الَّذي ضيّع على نفسه هذه الفُرصة الَّتي منحها الله لهُ، بظلمه وكفرانه، فظُلم الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الإلٰهية، هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية في حياة الإنسان[2].

فالمشكلة إذن لا تكمن في قلة الموارد أو ما شابه كما قالت الرأسمالية العالمية.

أمّا رأي الماركسيين فهو أيضاً مخالفٌ لرأي الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فلا علاقة بين الفقر وبين ما يقوله الماركسيون بأنَّ الفقر سببهُ التناقض بين شكل الانتاج وعلاقة التوزيع.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«إنَّ الله سبحانه فَرَضَ في أموالِ الأغنياء أقوات الفقراءِ: فما جاع فقيرٌ إلاَّ بما مُتّع به غنيٌ، والله تعالى سائلهم عن ذلك»**[3].

ومعنى قول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

١ ـ الأغنياء هم المسؤولون عن قوت الفقراء إذ فَرض الله في أموالهم حقوقاً للفقراء لا بُدَّ مِن أدائها.

٢ ـ عندما يمنع الأغنياء هذا الحق من الوصول إلى مستحقه يكون الفقر.

---

(١) سورة إبراهيم، آيات: ٣٣ ـ ٣٥.

(٢) الصدر، محمد باقر: اقتصادنا، ص٣٤٧.

(٣) قصار الكلمات: رقم ٣٢٨، في المعجم.

ويلاحظ في هذا النص؛ أنَّ سوء التوزيع هو سبب مهم من أسباب الفقر لكنَّه بالكيفية الَّتي قالها أمير المؤمنين عليه السلام لا بالكيفية الَّتي قالتها الماركسية لأنَّ ما ذكرته الماركسية يتناقض والحقيقة، ففي ظل النظام الاشتراكي الَّذي شهد نهاية التناقض بين شكل الانتاج وعلاقاته كان من المفترض أن تنتهِ ظاهرة الفقر، لكنَّنا وجدنا الفقر ينخر في عظام الشعب السوفياتي، ليعطِ دليلاً آخر على فشل النظرية الماركسية.

يبقى علينا بعد كل ما تقدم أن نستنتج أسباب الفقر من كلمات أمير المؤمنين عليه السلام

السبب الأول: تمركز الثروة عند الأغنياء: نكرر في هذا المجال الحكمة الَّتي أطلقها أمير المؤمنين عليه السلام: **«ما جاع فقيرٌ إلاَّ بما متع به غني»**، ومن طبيعة الملك الاستئثار: من ملك استأثر، ومنع الثروة عن الآخرين، ويبرز هذا السبب جلياً في الأنظمة الرأسمالية الحاكمة في العالم الغربي حيث نلاحظ الاستئثار بالثروة على أبشع صوره تحت نير الفقر والفاقة، وكانت نتيجة ذلك أن خُمس سكان الأرض يستهلكون ثُلثي الانتاج العالمي، بينما لا يبقى للثلثين إلاَّ الشيء الضئيل[1].

السبب الثاني: حصر مصادر الثروة بطبقة خاصة من النَّاس، وهو ما نشاهده في دول العالم الثالث حيث نجد أنَّ وسائل الانتاج وفرص العمل متمركزة في أيدي عدَّة من النَّاس يترابطون بالولاء القبلي أو الحزبي أو ما شابه. ويرافق هذه الظاهرة انعدام فرص العمل أمام الآخرين. الأمر الَّذي يجعلهم في فقر مُدقع، وقد ورث الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حكماً قائماً على ظاهرة الاستئثار حيث كان بنو أميَّة وبطانتهم يتقاسمون ثروات البلاد.

يقول المسعودي عن والي عثمان بن عفان في العراق سعيد بن العاص

(١) شافعي، محمّد زكي: التنمية الاقتصادية، ١/ ٢.

أنّه استبدّ بالأموال، وقال في بعض الأيّام: إنّما هذا السواد (يعني أرض العراق) قطينٌ لقُريش، فأجابه الأشتر: أتجعل ما أفاء الله علينا بظلال سيوفنا ومراكز رماحنا بُستانٌ لك ولقومك[1].

ويذكر المسعودي أيضاً: وبلغ مال الزُبير بعد وفاته خمسين ألف دينار، وخلف الزُبير ألف فرس، وألف عبد وأمة، وكانت غلّة طلحة بن عبيد الله من العراق كل يوم ألف دينار، وقيل أكثر من ذلك أمّا عبد الرحمن بن عوف الزهري، كان مربطهُ مائة فرس، وله ألف بعير، وعشرة آلاف شاة من الغنم، وبلغ بعد وفاته رُبع ثمن مالهِ أربعة وثمانين ألفاً.

وذكر سعيد بن المسيب: أنَّ زيد بن ثابت حين مات خلف من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤس، غير ما خلف من الأموال والضياع بقيمة مائة ألف دينار[2].

هذا حال الموسرين أمّا حال الشعب المستضعف فكان يُقاسي الجوع والحرمان ولنا مثال على ذلك بعبد الله بن مسعود فلأنَّهُ لم يوال حكم الخليفة عثمان فقد منع عنه حصة من بيت المال فساء حاله حتّى جاءه الموت، وكذلك حال أبي ذر وعمار بن ياسر من الفقر والضر.

وعندما جاء أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحكم عزم بكلّ قوّة على مواجهة هذه الظاهرة ففي كتابه إلى مالك الأشتر يقول له:

«ثمّ إنَّ للوالي خاصة وبطانةً، فيهُمْ استئثارٌ وتطاولٌ، وقِلَّةُ إنصافٍ في مُعاملةٍ. فاحسم مادّة أولئك بقطع أسباب تِلْكَ الأحوال ولا تَقْطَعَنَّ لأحد من حاشيتك وحامّتكَ قَطيعةً ولا يطمعنَّ مِنْكَ في اعتقادِ عُقدَةٍ، تَضُرُّ بمن يليها مِنَ

---

(١) المسعودي: مروج الذهب، ٢/٣٤٦.

(٢) المسعودي: مروج الذهب، ٢/٣٤٢.

النَّاسِ، في شِرْبٍ أو عَمَلٍ مُشتركٍ، يَحملُونَ مؤونتهُ على غَيرِهِمْ فيكُونَ مَهْنَأُ ذٰلِكَ لَهُمْ دُونَكَ، وعيبُهُ عَلَيْكَ في الدُّنيا وَالآخِرةِ»[1].

فعلى الوالي واستناداً لهذه التعاليم:

١ ـ يجب عليه أن يُساوي بين القريبين والبعيدين.

٢ ـ لا يحق له أن يعطي أموالاً لخاصته أكثر ممَّا يستحقونها.

٣ ـ عليه أن يلغي ظاهرة البطانة بتصفيته للعوامل المكونة لهذه الطبقة مِن المستأثرين.

السبب الثالث: استئثار الحاكم بالأموال، وهو أحد أسباب الفقر من العهد الَّذي ورثه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. فقد ذكر المسعودي خبراً عن عبد الله بن عُتبة أنَّ عثمان يوم قُتل كان له عند خازنه مِن المال خمسون ومائة ألف دينار وألف ألف درهم، وقيمة ضياعه بوادي القُرى وحُذين وغيرهما مائة ألف دينار، وخلف خيلاً كثيراً وإبلاً[2]. فعندما يكون الحاكم مولعاً بجمع الأموال وتملكها فإنَّه سيؤثر نفسه على الآخرين، يقول الإمام عليه السلام في ذلك: **«وإنَّما يُعوزُ أهلُها لإشرافِ أَنْفُسِ الولاة على الجمع»**[3] فكانت وصيته إلى ولاته وأولاده بمحاربة الاستئثار من أنفسهم وأن يقيسوا أنفسهم بضعفة النَّاس ليتساووا مع الفقراء والمساكين.

«إنَّ الله تعالى فرض على أئمَّة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفة النَّاس لئلا يتبيَّغَ بالفقير فقره»[4].

يقول ابن أبي الحديد في شرح هذه العبارة: يجب على الإمام العادل أن

---

(١) كتابه إلى مالك الأشتر رقم (٥٣).

(٢) المسعودي: مروج الذهب، ٢/ ٣٤٠.

(٣) مجموعة رسائله: رقم ٥٣، كتابه إلى مالك الأشتر.

(٤) من كلام له لعاصم بن زياد خطبة ٢٠٩، في المعجم وكلمة يتبيَّغ بمعنى يهيج به ألم الفقر.

يشبّه نفسهُ في لباسِه وطعامه بضعفة النَّاس ـ جمع ضعيف ـ كيلا يهلك الفقراء من النَّاس، فإنَّهم إذا رأوا إمامهم بتلك الهيئة وبذلك المطعم كان أدعى لهم إلى سلوان لذات الدُّنيا والصبر عن شهوات النفوس[1].

ثمَّ يتحدث الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن نفسه ليبيّن من خلالها صفة الحاكم العادل:

«ألا وإنَّ لكُلّ مأمومٍ إماماً، يقتدي به ويستضيء بنور علمه، ألا وإنَّ إمامكم قد اكتفى من دُنياه بطمريه[2] ومن طُعمِهِ بقُرصَيهِ ألا وإنَّكُمْ لا تقدرونَ علىٰ ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفة وسَدادٍ، فوالله ما كنزتُ مِنْ دُنياكُم تِبراً[3]، ولا ادَّخرتُ من غنائِمها وَفْراً[4]، ولا أعددتُ لبالي ثوْبي طِمراً، ولا حُزْتُ مِنْ أرضِها شِبراً، ولا أخذْتُ مِنْهُ إلاَّ كقوتِ أتانٍ دَبِرةٍ»[5].

وكان صلباً في تعامله مع الولاة بمجرد أن تصله أنباءٌ عن استئثارهم بالمال، انظر إلى هذه الرّسالة الَّتي كتبها إلى أحد ولاته:

«أمَّا بعد، فقد بَلَغني عَنْكَ أَمْرٌ إن كُنْتَ فعلتهُ فقد أسخطت ربَّك، وعصيت إمامك، وأخزيت أمانَتَك. بلغني أنَّكَ جَرَّدْتَ الأرضَ فأخذْت ما تحت قَدَمَيْكَ، وأكَلْتَ ما تحت يديكَ، فارْفَعْ إليَّ حسابكَ، واعلمْ أنَّ حسابَ الله أعظم مِن حساب النَّاسِ والسلام»[6].

والحاكم الصادق هو الَّذي يُشارك شعبه في محنته، ويعيش عيشة أضعف النَّاس فيهم. يقول الإمام عليه السلام في ذلك:

---

(١) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ١٦/٣٤.

(٢) طمريه: ثوبيه.

(٣) تبراً: ذهباً.

(٤) وفراً: المال.

(٥) كتابه إلى عثمان بن حنيف الأنصاري، وكان عاملهُ على البصرة رقم الرّسالة (٤٥) في المعجم.

(٦) من كتاب له إلى بعض عماله رقم الرّسالة (٤٠) في المعجم.

«أأقنعُ من نفسي بأَنْ يُقالَ أمير المؤمنين ولا أُشَارِكهُمْ في مَكارِهِ الدَّهرِ، أوْ أكُونَ أُسْوةً لَهُمْ في جُشوبةِ العيشِ[١] فما خُلِقْتُ ليشغَلني أكْلُ الطيّباتِ كالبهيمة المربُوطة هَمُّها عَلَفُهَا، أو المرْسَلَةِ شُغْلُهَا تَقَمُّمُهَا[٢] تكترشُ من أعلافِها وتلهُو عَمَّا يُرادُ بِهَا، أو أُتْرَكَ سُدىً، أَوْ أهمَلَ عابثاً، أوْ أَجُرَّ حَبْلَ الضَّلاَلَةِ، أوْ أعتسِفَ[٣] طريق المتاهة».

وعندما يكون الحاكم مع نفسه، ومع ولاته بهذه الصورة فلا يبقى فقيرٌ في المجتمع.

لأنَّ وجود فقيرٌ واحد كفيل بهزِّهِ مِن الأعماق كما كان يهزّ أمير المؤمنين عليه السلام.

«ولو شئتُ لاهتديتُ الطريق إلى مصفَّى هذا العَسَل، ولُبَاب هذا القمح، ونسائج هذا القزّ، ولكن هيهات أن يغلبني هوايَ، ويقودني جشعي إلى تخيُّر الأطعمةِ ـ ولَعَلَّ بالحجازِ أو اليمامة مَنْ لا طمعَ له في القُرْصِ، ولا عَهْدَ له بالشِّبَع أو أبيتَ مِبطاناً[٤] وحَوْلي بُطُونٌ غرثى وأكبادٌ حرَّى[٥] أو أكُونَ كما قال القائلُ:

وَحَسْبُكَ دَاءً أن تبيتَ ببطنةٍ ... وحَوْلَكَ أكبادٌ تحِنُّ إلى القِدِّ[٦]

السبب الرابع: البطالة وهي تنشأ من عاملين: الأول خارجي وهو الأسباب الَّتي ذكرناها آنفاً، والثاني: ذاتي وهو الكسل والعجز. والكسل هو أن يخلد الإنسان إلى الراحة، ويتهاون في العمل، وهو الطريق المسدود في اقتصاد الفرد في قبال اقتصاد المجتمع.

---

(١) الجشوبة: الخشونة.
(٢) تقممها: التقاطها للقمامة وهي أوساخ الشوارع.
(٣) اعتسف: ركب الطريق على غير قصد.
(٤) مبطاناً: ممتلىء البطن.
(٥) حرّى: عطشى.
(٦) القد بالكسر ـ سير من جلد غير مدبوغ أي أنّها تطلب أقله ولا تجده.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام :

١ ـ «لكل نعمةٍ مفتاحٌ ومغلاق، فمفتاحُها الصبرُ ومغلاقها الكسلُ»[١].

٢ ـ ويقول أيضاً: «إيّاكم والكسل، فإنَّهُ مَنْ كسل لم يؤدِّ لله حقاً»[٢].

فالعمل هو حقُّ الله على الإنسان لأنَّهُ بالعمل يُعّمر الأرض الّتي أودعها الله للإنسان، وبالعمل يوفِّر لعياله الطعام والشراب والمسكن، وهم أمانة الله في عنق الأباء.

٣ ـ «مَن كَسِلَ لم يؤدِ حقاً»[٣].

وهو يماثل المعنى السابق، لأنَّ حقَّ الله هو الجامع لكل الحقوق.

٤ ـ «مَن أبطأ به عملهُ لم يُسرع به حسبُهُ»[٤].

فالعمل هو المعيار لشخصية الإنسان فلا قيمة لإنسانٍ متهاونٍ في العمل.

٥ ـ «العجز آفة»[٥].

فهو آفةٌ اقتصادية يفتكُ بالمجتمع لأنَّهُ يحوّلُ أعضاءه إلى عناصر مشلولة غير قادرة على العمل، وهناك نوعان من العجز: العجز الّذي سببه حالات مرضية وجسدية فلا بُدَّ من معالجة هذه الحالات حتّى يرتفع العجز، والثاني: العجز كحالة نفسية حيثُ يُصاب الإنسان بالأوهام الّتي تجعلهُ عنصراً مشلولاً في المجتمع، وهذا هو العجز الّذي وضّحهُ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بالآفة.

وهناك أيضاً مدلول للعجز أوسع من هذا، وهو ما يتعلق بالواقع الاقتصادي العام والّذي سيكون لنا عنهُ حديثٌ آخر إن شاء الله تعالى.

---

(١) من الكلمات المنسوبة إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام رقم (٨٠)، راجع ابن أبي الحديد في ٢٠/٢٦٣.

(٢) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٠/٢٦٣ رقم ٨٠.

(٣) المصدر نفسه: رقم (١٤٢).

(٤) قصار الكلمات: رقم (٢٣).

(٥) قصار الكلمات: رقم (٤).

٦ ـ «إنَّ الأشياء لما ازدوجت ازدوج الكسل والعجز فنتج الفقر»[١].

فالفقر ناشئٌ مِن الكَسَل، وهو حالة نفسية، والعجز وهو حالة جسدية مانعة عن العمل.

٧ ـ «مَنْ قصَّر في العمل، ابتُلِيَ بالهم»[٢].

وهو نوعٌ آخر من أنواع العجز، فهناك أناسٌ لا يملكون النفس الطويل في العمل فتراهم يقفزون من مكانٍ لآخر، فمصير هؤلاء أيضاً هو الفقر، لأنَّ العمل عندما لا يبلغ تمامه لا يُعطي ثماره كاملة.

السبب الخامس: حبس المال، وهو ما نصطلح عليه بالبخل، وهو تجميد الأموال وعدم الاستفادة منها في الانتاج، وهذا يتسبب في تقليص فرص العمل الَّتي يمكن أن توفرها هذه الأموال لو استغلت الاستغلال الأمثل، لذا وجدنا الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يكافح البخل كما يكافح أعداءه يقول في ذلك.

١ ـ «البُخلُ عارٌ»[٣].

فآثاره لا تنتهِ في المجال الاقتصادي وحسب بل لها تبعات اجتماعية أيضاً. فالإنسان الغني البخيل يستدر المهانة بدلاً من احترام المجتمع. فالنَّاس في العادة يرفضون البخيل لأنَّهُ يعكس ببخله الكثير من الرذائل، فهو يمنع النَّاس حقوقهم المشروعة، وهو ببخله لا يثق بالرزق المقسوم لذا وجدنا أمير المؤمنين عليه السلام يعتبر البُخل سبباً لكلِّ سيئة.

٢ ـ «البُخل جامعٌ لمساوىء العيوب، وهو زمام يُقاد به إلى كُلِّ سوءٍ»[٤].

---

(١) ابن شعبة الحراني: تحف العقول، ص١٥٤.

(٢) قصار الكلمات: رقم ١٢٧.

(٣) الكلمات القصار: رقم (٣).

(٤) الكلمات القصار: رقم (٣٧٨).

فحبس المال يعني منع الخير عن النَّاس، وإذا قل الخير تحوّل المجتمع إلى بيئة سيئة، فتكون حركة كل عضو فيه نحو السيئة، فتفشي البُخل في مجتمع يعني إسقاط هذا المجتمع في هاوية السيئات. فالمجتمع الَّذي يبخل فيه أبناؤه لا يتقدم في الحياة، لأنَّ العطاء هو السبيل إلى التقدم.

قد يتصور البعض أنَّ البُخل بما أنَّه تحديد في الإنفاق فهو نوعٌ من الاقتصاد لكن يردّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على هذا التصور الخاطىء فيقول في كلامٍ منسوب له:

«الفرق بين الاقتصاد والبُخل أنَّ الاقتصاد تمسُّك الإنسان بما في يده خوفاً على حريته وجاهه من المسألة؛ فهو يضع الشيء موضعه، ويصبر عمَّا لا تدعو ضرورةٌ إليه، ويقبل صغير برّه بعظيم بشره، ولا يستكثر من المودّات خوفاً مِن فرط الإجحاف به، والبخيل لا يكافىء على ما يُسدى إليه، ويمنع أيضاً اليسير من استحقّ الكثير، ويصبر لصغير ما يجري عليه على كثير من الذِّلة»[1].

ويتجلى هذا الفرق في النقاط التالية:

١ ـ الاقتصاد هو الإمساك المعقول الَّذي يستهدف حفظ الشخصية والكرامة، بينما البُخل هو الإمساك الَّذي لا هدف له سوى تراكم الأموال.

٢ ـ الاقتصاد: وضع الشيء في محله، بينما البُخل لا يضع الشيء في محله.

٣ ـ المقتصد يبذل حتَّى المقدار الصغير الَّذي يملكه بينما البخيل لا يبذل حتَّى هَذَا المقدار.

٤ ـ المقتصد يعطي القليل حتَّى لو تحمّل الكثير من الذُّل.

---

(١) منسوبة للإمام، ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٠/ ٢٨٣، رقم (٢٣٩).

صفات البخيل:

الإنسان البخيل كائن يختلف عن بقية الكائنات فهو نمط اقتصادي ذو سلوك خاص ولما كان هدفه الأول هو تكديس الأموال فهو على استعداد لأن يضحي بكلِّ شيء من أجل هذا الهدف. ففي النص المنسوب إلى الإمام عليه السلام جاء ما يلي:

«**أبخل النّاس بماله أجودهم بعرضه**»[1]، فمن أجل تكديس المال هو على استعداد لأن يُضحي بزوجته. فالبخيل بالمال كريم بكلِّ شيء إلاَّ بماله، وهذه هي النتيجة الطبيعيّة للبُخل فلنتأمل هذا الخبر الَّذي نقلته مجلة «غنس» للأرقام القياسية:

«هنرييت غرين (١٨٣٥ ـ ١٩١٦ م) هي أبخل بخلاء العالم بدون منازع فقد كان حسابها المجمَّد في مصرف واحد ٣١,٤٠٠,٠٠٠ دولار واضطر ابنها إلى أن تُقطع رجله بسبب تأخرها في إدخاله إلى المستشفى لأنَّها كانت تفتش عن مستوصف أو مستشفى لا يتقاضى أجراً أي مجانياً، وقضت عمرها تأكل طعامها بارداً لأنَّها كانت تبخل على نفسها بدفع ثمن الغاز»[2].

وحقاً أن يتعجب الإمام عليه السلام مِن البخيل:

«**عجبتُ للبخيل يستعجل الفقر الَّذي منه هرب، ويفوته الغنى الَّذي إيَّاه طلب، فيعيش في الدُّنيا عيش الفقراء، ويحاسب في الآخرة حساب الأغنياء**»[3].

ولا عجب فالغنى يسلب مِن البعض مداركه، ويجعله لا يشعر بما حوله فينقلب كل شيء إلى عكسه، فهو غني بما عندهُ من المال، لكنَّهُ فقيرٌ لأنَّهُ لا يستفيد من هذه الأموال، هذا حاله في الدُّنيا، أمَّا في الآخرة فإنَّه سيحاسب

(١) منسوبة للإمام: ابن أبي الحديد، ٢٠/٣٢٨ رقم ٧٥٥.

(٢) مجموعة غنس للأرقام القياسية: ص١٣٦.

(٣) الكلمات القصار: ١٢٦، ابن أبي الحديد، ١٢١.

حساب الأغنياء مع أنّه عاش عيشة الفقراء، وهذا منتهى الغباء لأنَّهُ سعى مِن أجل المال، لكنَّهُ عاش عيشة الفقراء.

يقول الإمام: «**واجتماع المال عند البخلاء أحد الجدبين**»[1].

لأنَّ المال الَّذي بيد البخيل لا فائدة منه، فهو كالأرض المجدبة الَّتي لا زرع فيها ولا ضرع.

أيهما أضرّ البخيل أم الفقير

البخيل؛ كونهُ يكدّس الأموال ويمنعها من الاستثمار في المجتمع هو أشدّ ضرراً من الفقير، لأنَّ الفقير معدوم المال لكنَّهُ ليس معدوم الجهد، فهو يستخدم جهدِهِ في العمل وبهذا المقدار يُحرّك عجلة الاقتصاد، بينما البخيل لا فائدة مرجوة منهُ؛ لا مِن جهدِهِ، ولا من ماله فهو أضرّ من الفقير وهذا هو معنى قوله عليه السلام:

«**الشّحُ أضرّ على الإنسان من الفقر، لأنَّ الفقير إذا وجدَ اتسع، والشحيح لا يتسع وإن وجد**»[2].

درسٌ في التربية:

مرَّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بمزبلة تُرمى إليها بفضلات البيوت، فوجدها صورة ناطقة عن حالة البعض فقال لأصحابه: «**هذا ما بخلَ به الباخلون**» وفي خبرٍ آخر أنّه قال:

«**هذا ما كنتم تتنافسون فيه بالأمس**»[3].

---

(١) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢/ ٣٣٥، رقم ٨٣٩.
(٢) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٠/ ٣٣٥، رقم ٨٤٤.
(٣) الكلمات القصار، ١٩٥.

فلو كان يفكر كل إنسان بحكمة، ويسير في حياته بتدبير ما كان يبقى شيء من الفضلات في حياته لأنَّ ما يزيد عن حاجته كان من نصيب أشخاص آخرين من المحتاجين.

معادلة البخل والكفر:

عندما يبخل الأغنياء تتكدس عندهم الأموال فتضمحل السيولة في السوق فلا يجد الفقير المال الَّذي يشتري به الطعام لنفسه ولأولاده فيضطر من أجل الحصول على المال أن يرتكب المعاصي فيبيع آخرته بدنياه وهذا هو معنى قوله عليه السلام:

«وإذا بخل الغني بمعروفِهِ باع الفقير آخرتهُ بدُنياه»[1].

البخيل لا يصلح للحكم:

فلأنَّ الأموال تتكدس عند البخلاء فيمنعونها عن الآخرين فيفقد المجتمع عنصراً هاماً من عناصر الاقتصاد قال أمير المؤمنين عليه السلام:

«وقد عَلِمْتُم أنَّهُ لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدِّماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين البخيل، فتكون في أموالِهم نهمتُهُ»[2].

السبب السادس: هدر الأموال، ويسمى بالتبذير، وهو من الممارسات الخاطئة الَّتي كافحها الإسلام أشدَّ مكافحة، ووصم المبذرين بأنَّهم إخوان الشياطين، وخطر المُبذر على المجتمع لا يقلُ عن البخيل: فإذا كان الأخير يحبس الأموال ويمنعها من الحركة فإنَّ الأول يهدر ـ هذه الأموال في قضايا لا طائل من ورائِها.

---

(١) الكلمات القصار: ٣٧٢.

(٢) الخطبة: ١٣١.

١ ـ ما معنى التبذير:

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«ألا وإنَّ إعطاءَ المالِ في غيرِ حقِّهِ تبذيرٌ وإسرافٌ»**(١).

فالمال يجب أن يُنفق وفق ضوابط وأصول، فإذا تعدى هذه الضوابط فهو إسرافٌ وتبذير.

٢ ـ لماذا يبذر الإنسان أمواله:

تعود أسباب التبذير إلى جذور شخصية واجتماعية غير منطقية، فالَّذي يبحث عن السمعة مِن خلال المال يحاول كسبها عن هذا الطريق.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«وهو يرفع صاحبه ـ التبذير ـ في الدُّنْيا ويضعهُ في الآخرة، ويكرمهُ في النَّاس ويُهينهُ عِند الله، ولم يضع امرؤٌ ماله في غير حقِّهِ ولا عند غيرِ أهله إلاَّ حَرَمَهُ اللَّهُ شُكْرَهُم، وكان لغيرهِ وُدُّهُمْ. فإن زلت به النَّعلُ يوماً فاحتاج إلى معونتهم فشَرُّ خليلٍ وألأمُ خدَين»(٢).

والانتخابات هي إحدى موارد التبذير في العالم. فقد أنفقت الولايات المتحدة لكسب الأصوات في انتخابات الرئاسة الأمريكية ما يُقارب الثلاثة مليارات دولار، وهو مبلغ كافٍ لإشباع جياع القارات الخمس وتُشير الإحصائيات، أنَّ الأمريكيين يصرفون على القطط ما يكفي لإطعام ٢٠ مليون إنسان.

وإذا ما أردنا أن نستبدل الفقراء ـ بالكلاب المدللة ـ في أمريكا وحدها فإنَّ ما يُصرف عليهم يكفي لإطعام مائة مليون إنسان.

وإذا ما توغلنا أكثر لوجدنا أنَّ ما تنفقه البشرية على الأسلحة الفتاكة الَّتي

---

(١) الخطبة: ١٢٦.

(٢) نفس المصدر.

تجلب الدمار والخراب كافية بإزالة شبح الفقر من على وجه كرتنا الأرضية. فقد بلغت نفقات التسليح في العالم ٧٩٠,٠٠٠ مليون دولار، فإذا أردنا توزيع هذا المبلغ على سكان الكرة الأرضية لكانت حصة كل واحدٍ من البشر (١٠٠) جنيه[١].

وإذا ما أردنا أن نستقصي النفقات العسكرية بصورة فردية فإنّنا سنجد أنَّ قيمة طائرة حربية كافية لإنشاء ٤٠ ألف صيدلية في القُرى النائية. وإذا ما قسنا هذا الرقم بلحظة من لحظات عالمنا المنكوب لأدركنا فداحة الخطب، ففي لحظة واحدة دمرت إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧ أكثر من (٧٠٠) طائرة حربية مصرية كانت جاثمة في مطار القاهرة. فكم هي تلك الخسائر الَّتي تقدمها الشعوب على موائد حكامها؟

ونواصل قراءة الأرقام؛ إنَّ ثمن غواصة ذرية كافٍ لتعليم ١٦٠ مليون طفل في ٢٣ دولة فقيرة في العالم[٢]، بينما نجد ١٥ مليون طفل دون الخامسة عشرة يموتون سنوياً نتيجة نقص الغذاء وانعدام الرعاية الصحية[٣].

فمن المسؤول عن ذلك أليس هو التبذير، الَّذي يُبرر بمختلف التبريرات إلاَّ أنَّ جميع هذه التبريرات لا تُخرجهُ عن مفهوم التبرير، وهو صرف الأموال في غير حقه ـ كما قال أمير المؤمنين عليه السلام :

والتبذير شيء والكرم شيءٌ آخر ـ كما هو واضح ـ فالكريم هو الَّذي يعطي في المكان الَّذي يجب أن يعطي فيه، بينما المُبذِّر هو الَّذي ينفق بلا روية ولا هدف.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام :

(١) مجموعة غنّس للأرقام القياسية: ص١٤٧.
(٢) مجلة النبراس: العدد (١)، السنة ١٩٨٩م الصفحة ١٠.
(٣) المصدر نفسه.

«كُن سمَحاً ولا تكُن مُبذراً»[1].

وقد دعانا إمامنا لنقتصد في حياتنا، وهو الحدّ الوسط بين التبذير والإسراف.

يقول: **«فَدَع الإسراف مقتصداً، واذكر في اليوم غداً، وأمسِكْ مِن المالِ بقدرِ ضَرُورَتِكَ، وقدِّمِ الفَضْلَ ليومِ حاجتِك»**[2].

فعلاج التبذير يتمُّ بما يلي:

١ ــ أن لا يقتصر تفكير الإنسان باليوم الَّذي يعيشهُ فقط.

٢ ــ إنفاق المال بقدر الضرورة.

٣ ــ الزيادة في المال يُدَّخرْ ليوم الحاجة لكن ليس بقصد الاكتناز بل بقصد الصرف والإنفاق، فهناك دائماً مقدارٌ من المال يتخذ كاحتياطي في حياة البشر.

السبب السابع: حبس المنافع، وهو ما يُسمى بالاحتكار، وسبب الاحتكار هو انتظار صعود الأسعار، وهو يحدث في العادة في الظروف المتقلبة بسبب العوامل الخارجية كالحرب والوباء وما شابه.

والاحتكار يقود الفقراء إلى العدم، فهو يجعل الفقير يزداد فقراً، لأنَّهُ يعجز عن تسديد نفقات المنافع الَّتي ارتفعت أسعارها نتيجة احتكارها.

وقد شدّد الإسلام على تحريم الاحتكار لعواقبه الوخيمة على المجتمع، فنجد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يؤكّد على واليه في مصر وبإصرار على قلع جذور الاحتكار قائلاً له: **«فامنع من الاحتكار ــ فإن رسول الله صلى الله عليه وآله مَنَعَ**

(١) قصار الكلمات: رقم ٣٣، استشهد به سليمان غزالة في الاقتصاد السياسي، ص٢١٠.

(٢) كتابه: رقم ٢١.

منهُ»[١]، لأنّه إخلاء للسوق ممَّا يحتاجه النَّاس، ولأنَّهُ استغلال للظروف الصعبة، وعامل من عوامل ارتفاع الأسعار الَّتي تعمل على سحق الفقراء الَّذين لا طاقة لهم على الشراء.

السبب الثامن: الرهبنة، فالإسلام دينٌ واقعيٌّ فهو يؤمن بالتوازن في الحياة، بالتوازن بين عمل الدُّنيا وعمل الآخرة، بالتوازن بين متطلبات الدين ومتطلبات النفس، فهو يرفض الرهبنة، والتصوف والانقطاع الكامل إلى العبادة لأنَّهُ مخلٌّ بالتوازن.

قال العلاء بن زياد الحارثي للإمام أمير المؤمنين عليه السلام: أشكو إليك أخي عاصم بن زياد قال: «**وما له**»؟ قال: لبس للعبادة وتخلّى عن الدُّنيا، قال: «**عليَّ به**»، فلمَّا جاء قال: «**يا عُدَيّ نفسه: لقد استهام بك الخبيثُ! أما رحِمْت أهْلَكَ وَوَلَدَكَ: أترى الله أحلَّ لك الطيباتِ وهو يكْرَهُ أن تأخُذَها، أنتَ أهونُ على الله مِن ذلك**»[٢].

أي يا عدوّ نفسك ـ هكذا يخاطبه الإمام عليه السلام لا لذنب اقترفه سوى انقطاعه عن الدُّنيا للعبادة، وترك أقدس الأشياء وهو العمل، والكدّ على أهله. فلا رهبانية إذن في الإسلام، وهذا الموقف من الإمام يدحض تخرصات الأعداء الَّذين اعتبروا الدِّين أفيون الشعوب، وقالوا عنه: إنَّهُ يُخدِّر البشرية ويدفعها إلى القبول بما هو مقسوم لها ويواعدها الجنَّة. فهؤلاء الأعداء استغلوا بعض النصوص الَّتي تدعو إلى عدم جعل الدُّنيا هو الهم الأول في الحياة. والَّتي تطالبهم بالصبر على المشكلات وتحمل الصعاب، فهذه النصوص في مكانها وسنأتي على ذكرها وهي لا تتناقض مع النصوص الأخرى الَّتي تدعو الإنسان إلى الجد والعمل.

* * *

(١) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.

(٢) الخطبة: رقم ٢٠٩.

علاج الفقر

ذكرنا فيما تقدَّم أسباب الفقر كما وردت في كلمات أمير المؤمنين عليه السلام وبالطبع فإنَّ القضاء على هذه الأسباب هو السبيل إلى معالجة هذه الظاهرة، ويُضاف إلى تلك الأسباب عوامل أخرى تساعد على إنهاء حالة الفقر في المجتمع نستخلصها مِن كلمات أمير المؤمنين عليه السلام وهي تنقسم إلى قسمين:

الأول: توصيات أخلاقية.

الثاني: خطط اقتصادية.

أولاً: التوصيات الأخلاقية

وهي على قسمين:

القسم الأول: توصيات للفقراء وهي:

١ ـ **القناعة بما يكفيه**: وألا يطمع الإنسان بما يزيد على كفايته، فإذا كان ما يكفيه هو مقدارٌ من الطعام يستطيع الحصول عليه، فإذا أخذه الطمع بما هو أكثر من ذلك فهو الفقر بعينه.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«مجاوزتك ما يكفيك فقرٌ لا منتهى له»(١).

لأنَّ الطمع بما هو أكثر من الكفاية يوجد في الإنسان الشعور بالحاجة، ولما لا يستطيع تلبية هذه الحاجة فإنَّه يدخل حينذاك في عداد الفقراء، بينما اكتفاء الإنسان بحاجاته الضرورية يجعلهُ غنياً عمَّا في أيدي الآخرين، وهذه هي القناعة الَّتي قال عنها أمير المؤمنين عليه السلام: **«القناعة كنزٌ لا ينفد»**(٢) وفي لفظِ آخر: **«مالٌ لا ينفد»**(٣) **«كفى بالقناعة مُلكاً»**(٤).

وفي تفسيره للآية الكريمة ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ قال: **هي القناعة**(٥).

٢ ـ **الصبر والتحمّل**: الفقير الصابر عنصرٌ إيجابيٌّ في المجتمع، فبصبره وتحمله يكونُ قادراً على تغيير مسار حياته من الفقر إلى الغنى، عندما يكون صابراً يكون مالكاً لإرادته، ويصبح قادراً على انتهاز الفرص فينقلب وضعهُ إلى الأحسن، والحياة كلها فرص. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«احتمال الفقر أحسن من احتمال الذُّل»**(٦).

٣ ـ **الاستقامة**: فكثيراً ما يخرج الفقر بصاحبه عن الجادة فينحرف لأنَّهُ لا يستطيع تحمّل ضغوطات الحياة، فيصل به الفقر إلى حد الكُفر.

من هنا جاءت وصية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للفقراء:

«لا يكُنْ فقرُك كُفراً»(٧).

---

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٨٨، رقم ٢١٣.
(٢) ابن أبي الحديد ١١/١٩٨.
(٣) قصار الكلمات: رقم ٥٧.
(٤) قصار الكلمات: رقم ٢٢٩.
(٥) قصار الكلمات: رقم ٢٢٩.
(٦) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٩٤، رقم ٣٦٤.
(٧) ابن أبي الحديد ٢٠/ ٢٩٦ رقم ٣٨٨.

٤ ـ العفة: وهو أن لا يبذل ماءَ وجهه بالسؤال، فإنَّه سيعتاد على ذلك، الأمر الَّذي يوقفه عن الحركة باتجاه الأحسن.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«العفافُ زينةُ الفقر»**[1].

وفي وصفه المتقين يقول الإمام: **«وحاجاتُهم خفيفة، وأنفسهم عفيفة»**[2].

فالعفة تمنع الفقير من ارتكاب الموبقات، ومنها السرقة والاستيلاء على أموال النَّاس، يقولُ في ذلك عليه السلام:

«ومجانبة السرقة إيجاباً للعفة»[3].

وقد حثَّ الإمام الفقير على عدم تكرار المسألة لأنَّ بتكرارها سيُمنع في يومٍ من الأيَّام، وسيعقب ذلك المنع آثار نفسية واجتماعية هو في غنى عنها.

يقول الإمام عليه السلام: **«لا تألف المسألة فيألفك المنع»**[4].

٥ ـ ذم الدُّنيا: فحبُّ الدُّنيا والركض وراءها يحسس الفقير بفقره، وبدون ذلك يكون الفقير قانعاً. وللإمام أمير المؤمنين عليه السلام أحاديث كثيرة في هذا المضمار منها:

«فلتكن الدُّنيا في أعينكُم أصغر من حثالة القرظ»[5].

«ولبئس المتجر أن ترى الدُّنيا لنفسك ثمناً»[6].

«ولا تكونوا مِن أبناء الدُّنيا»[7].

---

(١) قصار الكلمات: رقم ٣٤٠.
(٢) خطبة: رقم ١٩٣.
(٣) قصار الكلمات: رقم ٢٥٢.
(٤) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٢١، رقم ٦٨١.
(٥) خطبة: رقم ٣٢.
(٦) خُطبة: رقم ٣٢.
(٧) خطبة: رقم ٤٢.

«أوصيكم بالرفض لهذهِ الدُّنيا التاركة لكم»[1].

«أيُّها النَّاس انظروا إلى الدُّنيا نَظَر الزاهدين فيها»[2].

«واحذركم الدُّنيا فإنَّها منزل قلعة»[3].

«ثمَّ إنَّ الدُّنيا دار فناء وعناء»[4].

«أنا كاب الدُّنيا لوجهها»[5].

«إنَّما أنتم في هذه الدُّنيا غرضٌ تنتضل فيه المنايا»[6].

«وإنَّ السعداء بالدُّنيا غداً هم الهاربون منها اليوم»[7].

«فاحذروا الدُّنيا فإنَّها غدارة غرارة خدوع»[8].

«وألا تبغيا الدُّنيا وإن بغتكما»[9].

«ومن زهد في الدُّنيا استهان بالمصيبات»[10].

«أهل الدُّنيا كركب يُسار بهم وهم نيام»[11].

«مثل الدُّنيا كمثل الحية»[12].

---

(١) خطبة: رقم ٩٩.
(٢) خطبة: رقم ١٠٣.
(٣) خطبة: رقم ١١٣.
(٤) خطبة: رقم ١١٤.
(٥) خطبة: رقم ١٢٨.
(٦) خطبة: رقم ١٤٥.
(٧) خطبة: رقم ٢٢٣.
(٨) خطبة: رقم ٢٣٠.
(٩) وصية للحسن والحسين عليهما السلام: رقم ٤٧.
(١٠) الكلمات القصار: رقم ٣١.
(١١) الكلمات القصار: رقم ٦٤.
(١٢) الكلمات القصار: رقم ١١٩.

«من أصبح على الدُّنيا حزيناً فَقَد أصبح لقضاء الله ساخطاً»[1].

«فمن طلب الدُّنيا طلبه الموت»[2].

والمقصود بذم الدُّنيا هو الرغبة التامة لها والانصراف إليها كلياً، وعدم التفكير بالآخرة. فالَّذي يستحق الذمّ هو الَّذي جعلَ الدُّنيا كلّ همه.

أمَّا الدُّنيا الحقيقية؛ دُنيا الكدح والعمل، ودُنيا العمل الصالح فهو مطلب الأئمَّة عليهم السلام.

جاءه أحد أصحابه وهو يذم الدُّنيا فأنكر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عليه ذلك وقال له: **«إنَّ الدُّنيا دار صِدقٍ لمن صَدَقها، ودار عافية لِمن فَهِمَ عَنْهَا، ودارُ غنى لِمن تزوَّدَ مِنْهَا، ودارُ موعظةٍ لِمنْ اتعظ بِها»**[3].

وهكذا يريدُ الإسلام من المسلم أن يعمل للدُّنيا وأن يشقى ويتعب لكن لا يجعل همه الدُّنيا فشعار المسلم هو هذا النص من نهج البلاغة:

«لا تطلب الحياة لتأكُل: بل اطلب الأكل لتحيا»[4].

فالدُّنيا هي وسيلة وليست غاية، والغاية هي رضى الله سبحانه وتعالى يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«الدُّنيا مطية المؤمن، عليها يرتحل إلى ربِّه، فأصلحوا مطاياكم بلغكم إلى ربِّكم»[5].

فكان يكد، ويكدح ويحصل المال، وكان له من أمواله الخاصة الكثير، فقد ورد أنَّهُ اشترى من أمواله ألف عبدٍ وأعتقهم في سبيل الله[6].

---

(١) الكلمات القصار: رقم ٢٢٨.

(٢) الكلمات القصار: رقم ٤٣١.

(٣) الكلمات القصار: رقم ١٣١.

(٤) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٣٣، رقم ٨٢٤.

(٥) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣١٧، رقم ٦٤١.

(٦) الحر العاملي: وسائل الشيعة، ٦/٢٤.

وهذا دليل على حجم ثروته، وأنَّ غناه لاحدَّ له، وهو لم يحصل على هذه الأموال هدية مِن أحد بل من كدِّ يمينه وعرق جبينه، لكن على رغم هذه الثروة الكبيرة كان الإمام عليه السلام يكتفي من لبسه بطمريه ومن طعمه بقرصيه[1]، كان يعيش عيشة الفقراء وكأنَّه واحدٌ منهم وهكذا كانت الدُّنيا عند أمير المؤمنين عليه السلام وسيلة وليست هدفاً.

القسم الثاني: وصايا للأغنياء:

الأغنياء هم الَّذين يقفون في الطرف الآخر من مشكلة الفقر، لذا توجّه إليهم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ليرتقي لهم منبر الوعظ والإرشاد على أمل أن يكفوا عن معاناة إخوتهم الفقراء.

من أهم ما قاله للأغنياء.

١ ـ عدم الاستطالة على الفقراء: أي أن لا يرى الغني نفسه أكبر من الفقير، فقد سُئل الإمام عليه السلام عن أمور هي أعجل في العقوبة قال:

«استطالة الغنيّ على الفقير»[2].

والاستطالة بما يحمل هذا اللفظ من معاني التكبّر والرفعة هي بداية نشوء الطبقية في المجتمع، والطبقية هي زلزال يحطّم المجتمع ويقوده إلى أمراض كثيرة.

٢ ـ الرّحمة بالفقراء: يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«ارحم الفقراء لقلة صبرهم»[3].

---

(١) راجع كتابه إلى ابن حنيف عامله على البصرة.

(٢) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٨٨، رقم ٢٩٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢٠/٣٢٥، رقم ٨٢٩.

والمحتاج هو قليل الصبر، والفقير هو المحتاج فمن الطبيعي أن يكون قليل الصبر، فالمطلوب من الأغنياء أن ينظروا إلى الفقراء نظرة الشفقة والعطف لأنَّ ذلك يمهد لهم السبيل لقضاء حوائجهم.

٣ ـ **الإسراع في تلبية حاجة النَّاس:** واستقبال المحتاجين بالبشر والتواضع. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«الق النَّاس عند حاجتهَم إليك بالبشر والتواضع، فإنْ نابتك نائبة وحالت بك حالٌ لقيتهُم وقد أمنت ذِلة التنصل إليهم والتواضع»[١].

وهذا أكبر الإيثار وأفضل الصفات قاطبة أن ترى غنياً يتواضع للفقير في سبيل الله، فيقول الإمام عليه السلام: **«ما أحسن تواضع الأغنياء للفقراء طلباً لما عند الله»**[٢].

٤ ـ **أن لا يؤدي به الغنى إلى الطغيان:** لأنَّ المال أحد أسباب الشعور بالتكبر والفوقية على النَّاس، وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: **«ولا يكن غناك طغياناً»**[٣].

٥ ـ **أن يكون شاكراً لله:** فالمال الَّذي جاء إليه هو مِنّ الله فعليه أن يشكر الله الَّذي رزقهُ، وكان بمقدوره أن يمنع رزقه.

«الشكر زينة الغنى»[٤].

والشكر هو السبيل إلى المزيد من المال، وبالتالي المزيد من الاستثمار، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

---

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٢٥، رقم ٨٥٦.
(٢) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٩٦، رقم ٣٨٨.
(٣) ابن أبي الحديد ٢٠/٢٩٦ رقم ٣٨٨.
(٤) قصار الكلمات: رقم ٣٤٠.

«ما أنعمَ الله على عبدٍ نعمةً فشكرها بقلبه إلاَّ أستوجب المزيد عليها قبل ظهورها على لسانه»[1].

٦ ـ **السخاء**: وهو أن تُبادر بالعطاء قبل السؤال، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«السخاء ما كان ابتداءً، فأمَّا ما كان عن مسألة فحياءٌ وتَذمُمٌ»**[2].

والمبادرون بالعطاء هُم الأسخياء الَّذين إن ملكوا فقد أنفقوا، وإذا أنفقوا انتشر الخير، فأموالهم كالأرض الخصبة مِن شأنها النماء والتقدم والرُقيّ يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«اجتماع المال عند الأسخياء أحدُ الخصبين»[3].

وهنا يُغيِّر الإمام موقفه من تجمع المال، فهو الَّذي وقف مِن هذه القضية الموقف الحازم نراه هنا يُغيِّر رأيه عندما يكون المال المتجمع عند السخي، لأنَّهُ ينفق ماله بلا عوض، والإنفاق يحرك عجلة الاقتصاد.

وبالطبع سيكون الأسخياء سادة النَّاس وزعماءهم يلتف حولهم النَّاس مِن كل مكان يقول الإمام في ذلك: **«سادة النَّاس في الدُّنيا الأسخياء»**[4].

٧ ـ **المروءة**: وهو الوازع الضميري الَّذي يدفع بالإنسان إلى إنصاف الآخرين والتعامل معهم بطريقة إنسانية عادلة، وهي صفة ضرورية لا يمكن إلغاءها خصوصاً في أصحاب الأموال الَّذين بأموالهم تُدار عجلة حياة الآلاف من العمال والعوائل المرتبطة بها.

---

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٦١، رقم ٥.

(٢) قصار الكلمات: رقم ٥٣.

(٣) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٣٥، رقم ٨٣٩.

(٤) ابن شعبة الحراني: تحف العقول، ص١٤٧.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«المروءة بلا مال كالأسد الَّذي يُهاب ولم يفترس، والمال بلا مروءة كالكلب الَّذي يجتنب عقراً ولم يعقر»[1].

ثانياً: الخطوات الاقتصادية:

وهي خطوات راكزة في المجتمع الإسلامي يمكن افتراسها عند النظرة الدقيقة، وقد سعى الإمام بهذه الخطوات إلى إزالة شبح الفقر وإيصال الفقير إلى مستوى الغنى، لأنَّ المجتمع الإسلامي هو مجتمع الأغنياء كل فردٍ فيه غنيّ لا يشعر بالعوز بخلاف المجتمعات الماركسية الَّتي توحِّد المجتمع اقتصادياً، لكن تجعلهم كلهم فقراء، وكلهم محتاجون إلى الدولة وهي الَّتي بيدها أموال المجتمع فهي - الغني الوحيد - في مجتمعهم والخطوات الاقتصادية الَّتي قررها الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ذات ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: خطوات يقوم بها الأفراد.

الاتجاه الثاني: خطوات يقوم بها المجتمع بمجموعه.

الاتجاه الثالث: خطوات تقوم بها الدولة.

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٠٤، رقم ٤٨٢.

الخطوات التي يقوم بها الأفراد

١ ـ طلب العلم:

فأكثر أسباب الفقر ناشئ من الجهل والأُميّة[1] فالزراعة بحاجة إلى العلم، فاستصلاح الأراضي وتخليصها من الأملاح وحرثها بالمكننة المتطورة، والاستزراع الآلي وحماية المزروعات مِن الأمراض والأوبئة كلها بحاجة إلى العلم، فبدون العلم لا تتقدم الزراعة.

والصناعة هي أيضاً لا تستغني عن العلم، فكل ما يريد الإنسان صنعه لا بُدَّ له من العلم، واليوم استطاع العلم أن يطور مجالات الصناعة بشكل واسع بحيث أصبح الانتاج اليوم يُضاهي انتاج الأمس بآلاف المرّات.

والدول الفقيرة لا ينقصها في اللّحاق بركب الدول الصناعية الكبرى سوى العلم وتوابعه، فهذه الدول كانت في الماضي أضعف بكثير من الدول المحسوبة اليوم في خانة الدول الفقيرة، فبلاد أوروبا كانت حَتَّى قبل ستة قرون تعتمد على العالم الثالث في طعامها وما شابه، ولم تتطور دول أوروبا إلاَّ بالنهضة العلمية الّتي انطلقت في القرن السابع عشر الميلادي.

---

(١) وهذا رأي العالم الغربي (توفيكو) راجع دائرة معارف القرن العشرين: ٧/ ٣٥.

من هنا جاء اهتمام الإسلام بالعلم وبالعلماء الَّذين أصبح لهم مكانة فائقة في المجتمع الإسلامي.

والعلم المعنيُّ هو العلم الميداني المرتبط بالحياة المقترن بالعمل.

ف **«العلم مقرونٌ بالعمل فمن عَلِمَ عَمِلَ»**(١).

فهذا العلم هو المؤثِّر في حياة النَّاس والَّذي يكفل به تخليص المجتمع مِن الفقر والفاقة.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن هذا العلم:

«تعلموا العلم، فإنَّهُ زينٌ للغني، وعونٌ للفقير»(٢).

فكيف يكون عوناً للفقير؟

الجواب: عندما يقرر إزالة فقره بواسطة العلم. فيتعلم كيف يزرع، وكيف يصنع البضائع. وهكذا فالعلم إذن هو الطريق إلى الغنى إن اقترن بالعمل أي كان علماً ميدانياً وليس علماً نظرياً.

والمال بحاجة إلى العلم، في الاستثمار وفي التوزيع فبالعلم ينمو المال إلى أضعاف مضاعفة، ويصبح دواءً للكثير من أمراض المجتمع، وبدون العلم يصبح هذا الدواء داءً.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«والعلم حاكمٌ والمال محكومٌ عليه»(٣).

---

(١) قصار الكلمات: ٣٦٦.

(٢) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣١٠، رقم ٥٥٣.

(٣) قصار الكلمات: ١٤٧.

ورد في الديوان:

والجهل قبل الموت موتٌ لأهله وأجسادهم قبل القبور قبورُ

استشهد به سليمان غزالة في الاقتصاد والسياسة: ص٧٥.

فلا بُدَّ وأن يخضع المال سواء في استثماره أو إنفاقه إلى المقومات العلمية القادرة على التحكم به بما يُزيد من الثروة وبما هو مصلحة عامة للجميع.

٢ ـ كسب التجربة:

والتجربة غير العلم، لأنَّ التجربة يكسبها الإنسان بالتمرين، والتجربة تعطي للإنسان قدرة أكبر على التصرف وعلى تدبير الأمور، فالمُزارع صاحب التجربة في زراعة القطن أفضل بكثير من الَّذي لا يمتلك هذه التجربة. والعلم لا يكفي دون أن تسدده التجربة، لأنَّ العلم لوحده لا يؤخّر ولا يُقدّم، فلا بُدَّ من كسب التجربة بالتمرين بمعايشة أصحاب التجارب.

وفي نهج البلاغة توصيات كثيرة بالاهتمام بالتجربة، وبمجالسة أصحاب التجربة:

«عليك بمجالسة أصحاب التجارب، فإنَّها تقوَّمُ عليهم بأغلى الغلاء وتأخذها منهم بأرخص الرُّخص»[(١)].

فالتجربة الَّتي كلفت صاحبها الكثير من المال والوقت تستطيع أن تأخذها بالمجان إذا عايشت وجالست أصحاب التجارُب.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«في التجارب علمٌ مستأنف»[(٢)].

فالعلم الَّذي تعطيه التجربة هو العلم الميداني النافع للإنسان في مختلف شؤون حياته.

---

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٣٥، رقم ٨٤٦.

(٢) قصار الكلمات: ٣٤، راجع ابن أبي الحديد، ٢٠/٢٥٩.

وقد تكلّف التجربة صاحبها ثمناً باهظاً فلا ضير في ذلك فإنَّ ما سيحصل عليه من خلال التجربة يُعوِّض له هذه الخسارة. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«لم يذهب مِنْ مالِكَ ما وَعَظَكَ»[1].

فما يحصل عليه الإنسان مِن التجربة يُعوّض ما يخسرهُ، لأنَّهُ حصل على علم مستأنف، لو كان يريد الحصول عليه كان عليه أن يبذل مالاً حتماً.

وعلى الإنسان أن يظل مستفيداً من التجربة، وأن لا ينساها، بل عليه أن يعمقها، فالّذي يملك تجربة الصياغة مثلاً عليه أن يكرس هذه التجربة بابتكار أشكال متنوعة مِن المصوغات الذهبية ليتكيف مع حاجة السوق، وأن لا يترك هذه الصنعة ليجرب حظهُ في تجربة أُخرى.

فالصعود يجب أن يكون عمودياً وليس أفقيّاً، وهذه قاعدة أساسية في الاقتصاد المهني، فصاحب المهنة وبدلاً من التنقل المستمر بين الأعمال المختلفة عليه أن يعمّق تجربته حتّى يبلغ مرحلة التمام، وهذا ما عنى به أمير المؤمنين عليه السلام مِن كلامه.

«ومن التوفيق حفظ التجربة»[2].

٣ ـ العمل:

لم يُقدّس الإسلام شيئاً كتقديسه للعمل، فقد جعله الأساس للعبادة ليس في الدُّنيا وحسب، بل وللآخرة أيضاً، فمن لا معاش له لا معاد له، وتبرز أهمية العمل جلية في كلمات أمير المؤمنين عليه السلام ونستطيع أن نضعها في النقاط التالية:

---

(١) قصار الكلمات: ١٩٦.

(٢) قصار الكلمات: ٢١١.

أولاً: العمل لا الأمل:

هناك من يحلم بالآمال وينسى أنَّهُ مسؤولٌ أمام الله والمجتمع والأسرة فلا يعتني بما يُراد منهُ في الحياة، والَّذي يعيش الآمال فقط يتحوَّل إلى إنسان خيالي لا يعيش الواقع. بينما الإسلام دينٌ واقعيّ ويُريد مِنَّا أمير المؤمنين عليه السلام أن نكون واقعيين. فقال: «**فبادروا العمل وكذبوا الأمل**»[1].

وفي هذا المقام أيضاً قال الإمام: «**من أطال الأمل أساء العمل**»[2].

ثانياً: العمل يمثل شخصية الإنسان:

يُعرف الإنسان بعمله، وقيمته هو ما يُحسنُه، فإذا كان تاجراً مستقيماً فإنَّ شخصيته في المجتمع ستقوم على هذه المهنة. وهكذا بقية المهن والأعمال.

وقديماً كانت الألقاب تطلق من خلال عمل الإنسان، فالخطيب الناجح كان يُلقب بالخطيب ثمَّ ينتقل اللقب إلى أبنائه، وهكذا عائلة الصائغ والنجار والخباز والعطار والحداد، فجميع هذه العوائل تنتهي إلى أحدٍ كان يمارس هذهِ الأعمال بصورة جيدة ومخلصة فعُرِفَ بهذا اللقب وعُرفت عشيرته بهذا اللقب، وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبهُ**»[3].

ثالثاً: القول عملٌ أيضاً:

العمل؛ هو ما ينتفع به الإنسان في دُنياه وآخرته، وكل جهدٍ يبذله الإنسان لا بُدَّ وأن يكون ضمن هذا السياق. والكلامُ مجهودٌ يقوم به الإنسان

---

(١) خطبة: رقم ١١٤.

(٢) قصار الكلمات: ٣٦.

(٣) قصار الكلمات: ٢٣.

وهو بحد ذاته نوعٌ مِن أنواع العمل، فكان لا بُدَّ وأن يصرفهُ في المنافع وعليه أن يبحث عن قيمة اقتصادية لكلامهِ وإلاّ فليصمتْ. وإذا لم تكن هناك فائدة دنيوية ففائدة أخروية يقول الإمام عليه السلام:

«ومن عَلِمَ أنَّ كلامهُ مِن عملهِ قلَّ كلامه»[1] وقال أيضاً: «احسبوا كلامكم من أعمالكم، وأقلوه إلاّ في الخير»[2].

رابعاً: العمل لا مدى له:

حُبّ الإنسان للعمل يجعله دائماً في حماسٍ لا نهاية له، فهو يعمل ويعمل ولا يتعب ولا يكل مِن العمل حتَّى لو كان قاسياً ومُتعباً إلاّ أنَّهُ في قرارة نفسه كأنَّهُ لم يعمل شيئاً، هكذا يصل به الشغف بالعمل، وهو دائماً يرى في نفسه التقصير إزاء هذا الأمر المُقدَّس، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«إذا فعلت كلّ شيء فكُن كمن لم يفعل شيئاً»[3].

خامساً: ابدأ مِن القليل لتصل إلى الكثير:

الكثير يكسلون عن العمل، وقد لا يندفع البعض بحماس نحو العمل لأنَّهُ يُريد أن يقفز إلى فوق السُّلم دون أن يمتلك المؤهلات المطلوبة، من خبرةٍ أو مالٍ، ويحصل هذا الأمر لأولئك الَّذين ينتقلون مِن بلادٍ لأخرى ففي البلد الثاني يريدون أن يبدأوا من فوق دون أن تكون لديهم الكفاءة، ودون أن يعرفوا أوليات العمل.

هؤلاء هم الفاشلون في الحياة لأنَّهم يصعدون بدون سُلَّم فينزلون بسرعة. أمَّا الَّذين يشرعون في السير من درجة لأخرى، يبدأون من القليل

---

(١) قصار الكلمات: ٣٤٩.

(٢) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٦٣، رقم ٨١.

(٣) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٥٨، رقم ١٩.

ليصلوا إلى الكثير هؤلاء هم أجدر بالحياة، وأقدر على مقاومة رياح الزمن العاتية، لهؤلاء يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«قليلٌ يُترقى منه إلى كثير خيرٌ مِن كثيرٍ ينحطُّ عنه إلى قليل»**[(١)].

لكن لو فكر هؤلاء بأنَّ الأمر لن يبقى على حاله مِن القلة، إذ هو في تصاعد مستمر مع تعاظم التجربة العملية عنده حينذاك سيكون مستمراً على الالتزام بسلم الصعود وفق التسلسل المنطقي يقول الإمام:

«لا تحتقرن صغيراً يمكن أن يكبُر، ولا قليلاً يمكن أن يكثر»[(٢)].

سادساً: العمل المجد:

العمل الصحيح هو العمل الجاد الّذي يسبقهُ الهدف وتعقبه الثمرة الصالحة فلا فائدة مِن العمل المتراكم الّذي لا يجرُّ سوى التعب والنصب يقول الإمام عليه السلام في ذلك: **«جدك ولا كد لك»**[(٣)].

ومن كان رائده هو الجدُّ وهو الوصول إلى المُبتغى، وليس مجرد العمل الميكانيكي الّذي يقوم به، فهذا الإنسان سينال غرضهُ إن آجلاً أو عاجلاً، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«من طلب شيئاً نالهُ أو بعضهُ»[(٤)].

٤ ـ التدبير:

فلا يكفي العمل المجرد عن التدبير، والتدبير هو التنظيم، وهو يشمل تنظيم أوقات العمل، تنظيم الإنفاق، تنظيم مفاصل العمل، وبدون التدبير سيخسر الإنسان كل شيءٍ، يخسر رأسماله، ويخسر وقته ويخسر جهده، أمّا

---

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٤٤، رقم ٩٥٣.
(٢) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٨٣، رقم ٢٤٠.
(٣) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٤١، رقم ٩١٨.
(٤) قصار الكلمات: ٣٨٦.

ما يخسره فيكون نتيجة خللٍ في تنظيم الوقت، أو نتيجة فشل في الإدارة، أو نتيجة عدم التوازن في الوارد والصادر.

يقول الإمام عليه السلام في ذلك: «**ولا مال لمن لا تدبير له**»(١).

وقال أيضاً: «**ولا عقل كالتدبير**»(٢).

ومن التدبير تقسيم الزمن ـ اليوم ـ إلى ثلاثة أقسام:

«**للمؤمن ثلاث ساعات، فساعةٌ يُناجي فيها رَبَّه، وساعةٌ يرمُ معاشه، وساعةٌ يُخَلِي بين نفسهِ وبين لذَّتِها فيما يحلُّ ويَجْمُلُ، وليس للعاقِلِ أن يكُونَ شاخصاً إلاَّ في ثلاث: مَرَمة لمعاشٍ، أو خطوةٍ في معاد، أو لـذَّة في غير مُحَرم**»(٣).

ومن هنا جاءت ملازمة العقل بالتدبير في تنظيم الوقت والجهد.

وهما أول خطوة في طريق التدبير والتنظيم في حياة الإنسان والمجتمع.

٥ ـ ترشيد الإنفاق:

عندما يخرج الإنفاق عن حسابات الدخل يضطرب الوضع الاقتصادي للفرد والمجتمع فلا بُدَّ وأنْ يكون الإنفاق دائماً مناسباً للدخل، مقتصراً على الضروريات ويترك الكمالات والأمور غير الضرورية. فقد جاء في وصف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للمتقين في وصيته لهما: «**وملبسهم الاقتصاد**» وهذا لا يعني أنَّهم يلبسون ملابس رثة ورخيصة، بل معنى ذلك، هو أنَّ الاقتصاد هو منهجهم وطريقتهم في الحياة.

ويقول الإمام عليه السلام: «**ما عال من اقتصد**»(٤) وهو تقرير ثابت بأنَّ

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣١٧، رقم ٦٣٨.

(٢) قصار الكلمات: ١١٣.

(٣) قصار الكلمات: ٣٩٠. ويرم ـ بكسر الراء وفتحها ـ: أي يصلح، والمعاد ما تعود إليه في القيامة.

(٤) قصار الكلمات: ١٤٠.

المقتصد لا يرى الفقر في حياته، لأنَّهُ يقتصر في حياته على الضروريات ولا يُبذر ماله في لا شيء، وهذا هو الترشيد المطلق للمال.

٦ ـ الانتاج والاستثمار:

في الانتاج يقول الإمام عليه السلام: **«من وجد ماءً وتراباً ثمَّ افتقر فأبعده الله»**[١] ومن الانتاج يتكون المال فيأتي دور الاستثمار، والاستثمار يمنع حبس المال إذ يضعهُ في خدمة المجتمع إمَّا بالمضاربة أو المزارعة أو التجارة أو ما شابه مِن أبواب الكسب الحلال.

فعندما يمنع الإسلام اكتناز المال يأمر في الوقت نفسه إلى استثماره فاجتماع المال عند الأسخياء هو أحد الخصبين ـ كما ورد سابقاً ـ لأنَّ السخي يدفع به إلى الحياة لاستثماره في أبواب الخير المتنوعة. والإنسان كتلة من الطاقات وكلها رأسمال يمكن استثماره في الخير.

فعمره الَّذي يمثل الوقت ـ رأسمال ـ والشباب الَّذي يمثل القدرة والطاقة ـ رأسمالٌ ـ والمال رأسمالٌ إلى جانب الرساميل الأخرى. ويوم القيامة يُوقف الإنسان ليسأل عن هذه الطاقات الهائلة كيف صرفها، وكيف أنفقها؟ يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«ولا يزول قدم ابن آدم يوم القيامة حتَّى يُسأل عن عمره فيم أفناه، وعن شبابه فيم أبلاه، وعن ماله مِن أين اكتسبهُ، وفيم أنفقهُ، وعمَّا عمل فيم عَلِم»**[٢].

فعلى الإنسان أن لا يتباطأ في استثمار ما أنعم الله عليه، لأنَّ الظروف تتغير، وقد يحتاج الإنسان بعد أن كان غنياً فالمال الَّذي استثمره في وقت غناه سينفقهُ إذا تغيّر به المال، يقول الإمام عليه السلام في الكلام المنسوب إليه:

---

(١) الحر العاملي: وسائل الشيعة، ٦/ ٢٤.

(٢) ابن أبي الحديد: ٢٠/ ٢٦٩، رقم ٣٣.

«مَن كان في يده شيءٌ مِن رزق الله سبحانهُ فليصلحه: فإنَّكُم في زمانٍ إذا احتاج المرء فيه إلى النَّاس كان أول ما يُبذله لهم دينهُ»[1].

فالاستثمار هو الضمان المحتم على بقاء الغنى، وهذا هو عمل العاقل المُدبّر لأمره، والعلة هو تحوّل الحال بين حينٍ وآخر فالغني لا يبقى غنياً إلى النهاية، والفقير كذلك فكان لا بُدَّ من أخذ الحيطة والحذر من تقلب الأحوال.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«لا ينبغي للعَبْد أن يثق بخصلتين: العافية والغنى، بينا تراه مُعافى إذ سَقِمَ، وبينا تراهُ غنياً إذ افتقر»**[2].

٧ ـ انتهاز الفُرص:

الحياة مجموعة فُرص من انتهزها كسبها وكسب الحياة بها، ومن فاتته فرصة فاتهُ جزء من الحياة، ومن فاتته الفرص كلها فاتته الحياة بأجمعها. فكم مِن فقير جاءته فرصة ومرت كأن لم يكن شيئاً، فظل على فقره، وكم من فقير جاءته الفُرصة فاستغلها أفضل استغلال فتحولت حياته من الفقر إلى الغنى، فالأغنياء لم يولدوا أغنياء مِن بطون أمهاتِهِم، بل الكثير منهم جاءته الفُرصة فاستغلها ويدأ حياته من جديد وفق وضع آخر غير الوضع السابق.

من هنا؛ جاءت الدعوة لاستغلال الفُرصة قبل أن تذهب لأنَّها تمر مرّ السحاب: **«الفرصة تمرُّ مرّ السحاب، فانتهزوا فرص الخير»**[3].

فإضاعة الفرصة تسبب الندم الطويل، يقول أيضاً: **«إضاعة الفُرصة غصة»**[4]، ويقول أيضاً: **«بادر الفرصة قبل أن تكون غصة»**[5].

---

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣١٢، رقم ٥٨٥.

(٢) الكلمات القصار: ٤٢٦.

(٣) قصار الكلمات: ٢١.

(٤) قصار الكلمات: ١١٨.

(٥) من كتاب له: ٣١.

وعندما يكون الإنسان على أهبة الاستعداد، دائم التفكير والملاحظة فهو يستطيع أن يدرك ما يجري من حوله من تحولات وتغيرات، ويتمكن أن يميّز الفرصة عن الأوقات الضائعة الَّتي تمرّ على الإنسان، ويستطيع أيضاً أن يُقرر الأسلوب الأمثل في استغلال الفُرصة قبل ضياعها.

٨ ـ العطاء المتواصل:

العطاء مهما كان قليلاً له تأثيرٌ في الاقتصاد، لأنَّ إخراج المال من صندوق العدم (الاكتناز) إلى الوجود يعني إضافة شحنات جديدة إلى جسد الاقتصاد، وبالتالي سيحرك عجلة التبادل الاقتصادي فيستفيد منه الجميع.

إنَّ وجود المال بأيدي المتداولين هو مكسب كبير للحياة الاقتصادية، فالمال هو داينمو الاقتصاد متى ما وضع في مكانه المُناسب.

من هنا؛ جاء الإصرار الكبير على البذل، وقد عجت كلمات الرَّسول ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام بما فيها الكفاية بالتوصية على العطاء والبذل، وكأنَّهما يُريدان أن يتحول الإنفاق إلى عادة متأصلة في أفراد المجتمع.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«مَن يعطِ باليد القصيرة يُعط باليد الطويلة»**[1].

واليد الطويلة هي يدُ الله القوية الَّتي تمدّ العباد بالأرزاق والنعم، فالَّذي يعطي سيحصل العوض أضعافاً مضاعفة، لأنَّ العطاء سيترك أثره الإيجابي في الحياة الاقتصادية للمجتمع، وتنشيط الاقتصاد سيكون له مردوداً إيجابياً على الجميع ومنهُم بالطبع ـ صاحب الأموال المبذولة ـ.

---

(١) قصار الكلمات: ٢٢٩.

أولاً: الإنفاق من فضل المال:

وهو ما يزيد على الحاجة، وطبعاً هو مسؤول عنه، والأفضل له إنفاقهِ في سبيل الله، يقول الإمام علي عليه السلام:

«طوبى لمن... وأنفق الفضل مِن ماله»[١].

ثانياً: المال لا يتحرر إلاّ بالنفقة:

فالمال المكدّس لا قيمة له إلاّ إذا قرر صاحبه أن ينفقه عندما يتحول إلى جُرعة دواء في جسد المجتمع. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«والمال تُنقصهُ النفقة»[٢].

٩ ـ إنفاق الزكاة:

يقول (توفيكو) بعد الحديث عن الكوارث الّتي تهدد الثورة الاقتصادية: «إنَّ هذه المصائب مهما كانت فادحة فيمكن أن تتقى بادخار (٥ ـ ٧) في المائة ممّا يزيد عن حاجة النوع البشري»[٣] وقد دعا الإسلام إلى هذه الفكرة عند تشريعه للزكاة، وفرضها على أصحاب الأموال من الأغنياء، وهذه الأموال غير الأموال الّتي ينفقها المسلم طواعية والّتي تحدثنا عنها في الموضوعات السابقة. فالإنفاقُ مستحبٌ، أمّا الزكاة والخمس فهما واجبان لا مجال للتساهل معها. وهي في واقع الأمر وسيلة إلى سعادة المجتمع ورفاهه لأنَّ الباذل لهذه الأموال سيشعر من جانبه بالطمأنينة والراحة النفسية إذ يرى ثمار أمواله قد أشبعت الجياع وكست العراة، وفي الوقت نفسه سيُزيد هذا المال في الحركة الاقتصادية، ويدفع بالمجتمع الفقير إلى النشاط بدلاً من الجمود بسبب الافتقار

---

(١) قصار الكلمات: ١٢٣.

(٢) قصار الكلمات: ١٤٧.

(٣) نقلاً عن دائرة معارف القرن العشرين ٧/ ٣٥ ـ ١٤٩.

إلى السيولة المالية. من هنا جاء تأكيد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على مبدأ الزكاة: «**الزكاة جُعلت مع الصلاة قُرباناً لأهل الإسلام**»[1].

والزكاة فيها حصانة للمال مِن الانهيار والخسران: «**حصنوا أموالكم بالزكاة**»[2].

لأنَّ الزكاة تُنشط الحياة الاقتصادية، ويظل هذا النشاط متواصلاً فيحيي وسائل الانتاج المختلفة فيربح الجميع بلا استثناء، ومنهم بالطبع صاحب المال المزكى بخلاف ما يتصور أنَّه تنقيصٌ من ماله فقد ذكر الإمام عليه السلام الزكاة فقال: «**نقصٌ في الصورة وزيادة في المعنى**»[3].

ولو تتبعنا حركة المال المُزكى في المجتمع لوجدنا أول تأثيره سيقع على الفقير الَّذي سيصبح مالكاً للسيولة المالية فيستخدمها في تكوين رأسمالٍ له يوجد من خلاله مشروعاً اقتصادياً يسترزقُ منه. لذا كانت الزكاة كما يقول الإمام عليه السلام: «**الزكاة تسبيباً للرزق**»[4].

١٠ ـ تنظيم الأسرة:

في البدء لا بُدَّ من التميز بين تحديد النسل وتنظيم الأسرة، فتحديد النسل يقوم على نظرية قال بها مالتوس[5] مضمونها؛ أنَّ الزيادة السكانية في الأرض لا تتناسب والنمو الاقتصادي، إذ وجد مالتوس؛ أنَّ البشر يتزايدون

---

(١) خطبة: ١٩٩.

(٢) قصار الكلمات: ١٤٦.

(٣) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٩٩، رقم ٤١٦.

(٤) قصار الكلمات: ٢٥٢.

(٥) مالتوس Multhus (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤).
من علماء الاقتصاد الإنكليز له كتاب «محاولة النظر في التناسل» قال فيه بتحديد عدد المواليد لئلا يعجز العالم عن القيام بمعيشتهم.

بمتوالية هندسية بينما النمو الاقتصادي يسير وفق متوالية حسابية وعليه سيأتي اليوم الَّذي ستكون فيه موارد الأرض غير كافية لإشباع حاجات البشرية كلها، ووضع مالتوس حلاً لهذه المشكلة هو تحديد النسل ولكنَّهُ لم يكن العلاج الحقيقي للمشكلة، وقد ناقش العلماء هذه النظرية وكتبوا عليها الردود الكثيرة منها رد «توفيكو» «وبقي رأيهُ نظرياً محضاً لم يثبتهُ بالفعل وعارضهُ فيه أكثر الاقتصاديين استناداً على الحقائق الطبيعية والميل الغريزي البشري وعواطفه التناسلية»[1] ولا مجال لإعادة المناقشات الحامية الَّتي جرت مع مالتوس في نظريته. بل نكتفي بإيراد رأي العالم الجغرافي الشهير «اليزيه ركلوز» الذي قال عن ينابيع الثروة: «بأن لا حدَّ لها على الإطلاق»[2].

ويقول «توفيكو»: إنَّنا لسنا فقراء مِن عدم وجود الوسائل الحيوية لدينا، بل الإنسانية تئن من الفاقة والعدم لعدم استغلالها الأرض على الوجه الكامل لحاجاتها أو بعبارة أخرى لسوء إدارتها[3].

وفعلاً أثبتت الوقائع بعد مالتوس؛ أنَّ الأرض تضمُّ بين دفتيها ثروات هائلة تكفي لو تمّ استثمارها لعدَّة أضعاف من سكان الكرة الأرضية.

ففي باطن الجبال العملاقة الَّتي تملأ كرتنا الأرضية مِن المعادن والثروات ما لا يمكن إحصاءه، أضف إلى ذلك الثروات المطمورة تحت التربة وتحت مياه المحيطات والبحار. وبفضل العلم أصبح بمقدور الأرض أن تنتج عشرات أضعاف ما كانت عليه في السابق، فبفضل المكننة الزراعية وطُرق الإرواء الحديثة أصبحت مساحات الأرض المزروعة بالقمح في الولايات المتحدة تنتج مئات المرّات أكثر من تلك المساحة المزروعة في العالم الثالث، وهذه المعلومات لم تكن متوفرة في زمن مالتوس الَّذي لو كان حياً اليوم لغيَّر الكثير من نظريته.

---

(١) توفيكو: الأكاذيب، ص٧٢.

(٢) فريد وجدي، محمد: دائرة معارف القرن العشرين، ٧/ ٣٥٠.

(٣) توفيكو: الأكاذيب، ص٧٢.

فالمشكلة إذن: لا تكمن في قلة أو محدودية الموارد، بل في عدم استغلال هذه الموارد، وفي سوء توزيع الثروة. وإنَّ تحديد النسل لا يُعالج المشكلة من جذورها، نعم قد يخفف من أعراضها بصورة مؤقتة لكن على المدى البعيد سيؤدّي إلى تناقص عاملٍ آخر أهم جداً من عوامل التنمية الانتاجية وهو الموارد البشرية.

إذن: ما هو الحل؟!!

الجواب: كما قرر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بتنظيم الأسرة، وهو بتقدير عدد الأبناء بشكلٍ يتناسب والدخل، فإذا زاد الدخل فالمشكلة باتت محلولة من جذورها، وإذا قلّ الدخل لظروف قاهرة فيتم تحديد أفراد الأسرة على مقدار الدخل كما يقول الإمام: «**قلة العيال أحد اليسارين**»[1].

فالمشكلة إذن قابلة للحل على صعيد الأُسرة، ولا حاجة بتعميم الحل للمجتمع بأسره، إنَّ هناك مصادر للثروة يمتلكها المجتمع يستطيع عبرها تغطية نفقاته الخدماتية. وكذلك بمقدور الدولة توفير منابع جديدة للثروة تساعدها على تغطية هذه النفقات الّتي تنجم عن الزيادة الكامنة كاستحداث المدارس والمستشفيات وما شابه.

ولمّا كان المجتمع الإسلامي هو مجتمع الأغنياء، فالفقر فيه هو حالة استثنائية.

والحالة الاستثنائية تعالج بحلٍ مؤقت، كذلك فإنَّ الفقر يظهر في المجتمع كحالة فردية وليس كحالة جماعية، لذا كانت الحاجة إلى حل فردي وهو ما ثبته الإمام في قانون تنظيم الأُسرة. فالأُسر الّتي تعاني من الفقر فهي تنظم عدد أفرادها بمعدلات دخلها السنوي أو الشهري، ومتى ما ارتفع الدخل تعود الأسرة إلى حالتها الطبيعيّة في الإنجاب، وإذا ما أدرجنا هذا الحل في

---

(١) قصار الكلمات: ١٤١.

سياق النظام الإسلامي، وتكفّل المجتمع الإسلامي للفقير فإنّنا سنجد أنّ المشكلة لم تعد مشكلة حقاً، ولم تعد القضية بحاجة إلى آراء مالتوس ومن شاكله ممّن ينادون بمبدأ تحديد النسل.

المشكلة إذن محصورة في النظام الإسلامي، وحلها لا يكلّف المجتمع شيئاً.

وعندما يقع أحد في الفقر فإنَّ الجميع سيهبّون لنجدته، بقي عليه أن يتحكم بعدد أسرته بما يكفل لهم العيش الرغيد والسعادة الدائمة.

من هنا لم يهمل الإسلام المشكلة كلياً، ولم يعطها هذا الاهتمام الكبير إذ لم يعتبر الزيادة الكامنة خطراً على المجتمع كما اعتبرها مالتوس وغيره ممّن ساروا على خُطاه.

خطوات يقوم بها المجتمع

ينظر الإسلام إلى الفقر كحالة استثنائية يجب الإسراع إلى حصرها في أضيق دائرة، ومن ثمَّ القضاء عليها قضاءً نهائياً، والمجتمع يتحمل قسطاً من المسؤولية لمعالجة هذه المشكلة لعدَّة أسباب:

١ ـ الفقر كالمكروب قابل للعدوى، فإذا لم يُعالج العلاج السريع فسيتضرر المجتمع بأسره.

٢ ـ كل فردٍ في المجتمع له سهمٌ في الثروات العامَّة، فعلى المجتمع إعادة حصة الفرد من هذه الثروة بمجرد إحساسه بالضائقة المالية.

٣ ـ حق الإنسان في الحياة والعيش بصورة كريمة هو حقٌّ ثابت للفرد على المجتمع، ولذلك فعندما يفتقر فمن مسؤولية المجتمع والدولة المبادرة لإنهاء فقره.

أمَّا طُرق المجتمع في دفع الفقر عن أبنائه فهي:

١ ـ التكافل الاجتماعي.

٢ ـ إقامة التعاونيات.

٣ ـ الرقابة على الدولة.

أولاً: التكافل الاجتماعي:

وهي فكرة رائدة لم يسبق الإسلام إليها أحد، وهي تُبيّن إنسانية النظام الإسلامي ومناقبيته الَّتي لا حدود لها خلافاً للأنظمة الرأسمالية الَّتي يُسحق فيها الإنسان والَّتي لا مكان فيها للفقير والمعدم.

ويقوم مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام على مبدأ حقوق الفرد على الجماعة[1].

فمن واجب المجتمع حماية الفرد من أي عدوٍ داخلي أو خارجي، والفقر والمرض والجهل هي مِن الأمراض الداخلية الَّتي تفتك بالإنسان وترمي به إلى غياهب النسيان. وقد أرسى أمير المؤمنين عليه السلام مبدأ التكافل الاجتماعي في خطبه الكثيرة، وعملياً باشر هو بنفسه هذهِ المهمة حتَّى استطاع السيطرة على ظاهرة الفقر الَّتي نجمت عن سوء التطبيق في عهد الخليفة عثمان بن عفان ففي كلمته الرائعة الَّتي تعتبر آية مِن آيات الجمال الأدبي والحكمي، قوله عليه السلام الَّذي أصبح مثلاً يُضرب في كل مكانٍ:

«إنَّ الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقيرٌ إلاَّ بما مُتِّع به غني، والله تعالى سائلهم عن ذلك»[2].

وهنا يعتبر الإمام عليه السلام مبدأ التكافل الاجتماعي أمراً واجباً لا مجال للتملص منه.

وهو غير الزكاة والخمس لأنَّ المسؤولية الَّتي يحددها الإمام هي إيصال الفقير إلى حدّ الاكتفاء، فمن المحتمل أن تعجز أموال الزكاة عن البلوغ إلى هذا المستوى من الحالة الاقتصادية للفقراء. فلا بُدَّ من وجود أموال غير

---

(١) للإمام أمير المؤمنين عليه السلام نظرية متكاملة في الحقوق مفصلة في نهج البلاغة.

(٢) قصار الكلمات: ٣٢٨.

الزكاة والخمس هي المعوّل عليها سدّ الثغرات الاقتصادية في المجتمع، وقد تكون أموال الزكاة والخمس جزءاً منها.

وطريقة التكفل أن يُحصى عدد الفقراء في البلد الواحد، ثمَّ يقسمون على الأغنياء في ذلك البلد، وكل غنيّ يتكفل بعددٍ من الفقراء بما يتناسب وحالته الاقتصادية، عليه أن يدفع مقدار من السيولة للفقير حتّى يستثمرها لتأمين معاشه.

وقد بارك الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أولئك الأغنياء الَّذين يتحملون مسؤولية إغاثة الفقراء وإعانة المحتاجين، فقد نُسب إليه:

«أنعم النَّاس عيشاً من عاشَ في عيشهِ غيرهُ»[1].

فما ألذّ هذه الحياة الَّتي يعيشها إنسان يحيا في ظلاله أيتامٌ وأرامل وعجزة.

فمن نعم الله على بعض عباده أن جعل حاجات النَّاس إليهم، لأنَّهُ سيدخر ما يقومُ به في سجله الخالد، كما وأنّه لا يخسر شيئاً لأنَّ ما يُعطيه سوف يعودُ إليه أضعافاً مضاعفة، لأنَّ وجود السيولة بأيدي الفقراء سيُزيد من حركة السوق وبالتالي سيؤدّي حتماً إلى زيادة الثروة. وهكذا تتحرك الحلقات الاقتصادية في النظام الإسلامي القائم على الإنسانية الحقة والأخوة الصادقة.

ثانياً: إقامة التعاونيات:

أقام الإسلام مجتمعاً متعاوناً، كُلّ عضوٍ فيه مرتبط بالعضو الآخر، وكل عُنصرٍ فيه يمدُّ الحياة للعنصر الآخر. فالجميع هُم إخوة بعضهم من بعض، أما إخوة في الدِّين أو إخوة في الإنسانية. وعندما ينطلق المجتمع في حركته بروح الأخوة الصادقة يكون تحركهُ متكاملاً، كُلّ عضوٍ فيه متممٌ للآخر.

وعلى قيم التعاون أقام الإسلام جملة مِن تشريعاته الاقتصادية الَّتي لولا

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٠٠، رقم ٤٣٢.

وجود تلك القيم لما كان بالإمكان القيام بها مطلقاً، من هذه التشريعات؛ المساقاة، المزارعة، المضاربة، الشركة... وهي تقوم على مساهمتين: مساهمة رأس المال مع العمل، وتقوم على تحمّل الطرفين للنتائج سواء في الربح أو الخسارة.

وعلى أُفق هذه الرُوح الاجتماعية نبذ الإسلام الرّبا باعتباره طريق لاستغلال المجتمع، وليس طريقاً للتعاون والإسلام يكلّف المجتمع مسؤوليات جسيمة في تنشيط عجلات الاقتصاد مُبتنياً منهجهُ على مبدأ التعاون والمشاركة، مستفيداً من قيم التعاون، الأُخوة، العطاء، الإيثار الَّتي أوجدها في هذا المجتمع، وكان حريٌّ بالإمام أمير المؤمنين عليه السلام إحياء هذه الرُوح وبعثها من جديد بعد أن كادت أن تخمد في عهود السيطرة الفردية.

يبرر الإمام نظرية التعاون الاقتصادي بالحاجات المتبادلة الَّتي لا يمكن الفكاكُ عنها. فالبشر أحدهم بحاجة إلى الآخر ولا غنى لإنسان عن إنسانٍ آخر يقول الإمام عليه السلام:

«لا تدعُ الله أن يُغنيك عن النَّاس فإنَّ حاجات النَّاس بعضهم إلى بعض متصلة كاتصال الأعضاء، فمتى يستغني المرء عن يده، أو رجله، ولكن ادعُ الله أن يُغنيك عن شِرارهم»[(١)].

فالكُل محتاجٌ إلى الكل ولا يمكن الانفصال عنه، فطالما حاجات الإنسان متنوعة فحاجته إلى أفراد المجتمع في تزايد مع تزايد حاجاته.

فالإمام عليه السلام لا يُريد للإنسان أن يعيش لوحده، ولا حتّى التفكير في ذلك لأنَّهُ ضربٌ من الخيال، إذ لا وجود لمثل هذا الإنسان الَّذي يستطيع أن يعيش لوحدهِ.

وفي نطاق المشاركة يدعو الإمام عليه السلام النَّاس؛ بالأخص الفقراء منهم إلى مشاركة الأغنياء في المجالات الاقتصادية المتنوعة.

---

(١) ابن أبي الحديد: ٣٢٢/٢٠، رقم ٦٩٥.

«شاركوا الَّذين قد أقبل عليهِم الرزق، فإنَّهُ أخلقُ للغِنى وأجدرُ بإقبال الحظ عليه»[1].

وهي مشاركة نافعة للطرفين، فمن الفقراء الجهد والعمل، ومن الأغنياء المال والبضاعة، فالغني يحتاج إلى مَن يبذل الجهد مِن أجل استثمار أمواله، والفقير بحاجة إلى المال ليبدأ به مشروعاً اقتصادياً، ومن هذه الفكرة ينطلق المجتمع في تأسيس صناديق، أو بنوك للاستثمار، بينما تتولى لجان التشغيل فتح مشاريع اقتصادية متنوعة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة لتلقيح هذه الأموال بتلك الجهود الخيّرة، وهذه هي منطلقات المؤسسات والمشاريع التعاونية القائمة على نظامٍ تعاوني قويم مرتكز على قاعدة متينة هي الأخوة الإسلامية.

ثالثاً: الرقابة على الدولة:

المجتمع مسؤولٌ عن تصرفات الدولة من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فكان على أبنائه أن يفتحوا عيونهم حتَّى لا يؤخذوا على حين غرّة، فأكثر البلاء الَّذي يجري على رأس المجتمعات مصدره بعض الَّذين يقومون بإدارة دفة شؤونه، بالأخص الإدارة المالية، أو الَّتي تتضمن أموالاً. فالإنسان عُرضة دائمة للخطأ، فهو بحاجة إلى التسديد مِن قبل الآخرين، وهي المسؤولية الَّتي تناط بالمجتمع مِن خلال هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو من خلال مجالس الشورى الَّتي تقوم بمراقبة أموال الدولة بمختلف الأصناف والوظائف.

وحاكمٌ كالإمام أمير المؤمنين عليه السلام الَّذي يعلن للنَّاس يوم مجيئه للحكم:

---

(١) قصار الكلمات: ٢٣٠، ابن أبي الحديد: ١٩/٥٦.

«يا أهل الكوفة، إن خرجتُ مِن عندكم بغير رحلي وراحلتي وغلامي فأنا خائن»[1] فهو الحاكم الأجدر بالحكم، لأنَّه لا يجد خوفاً من مصارحة النَّاس له، وحتَّى محاسبته على الصغيرة والكبيرة. حقاً مثل هذا الحاكم سيكون أميناً على أموال النَّاس وأعراضهم.

والإمام عليه السلام يَعرف نفسه بأنَّه لا يخون الأمانة، ويعلم أنَّ النَّاس يعرفون ذلك منه، لكنَّهُ يُريدُ أن يقرّ قانوناً ليستهدي مَن يأتي من بعده مِن الحكام والشعوب فالحاكم الإسلامي الحق لا يجدُ ضيراً في أن يُسأل هذا السؤال مِن أين لك هذا؟ والشعب الواعي لا يجد ما يمنعهُ من مراقبة تصرفات حاكمه ومحاسبته على الصغيرة والكبيرة.

فلو أردنا أن نطبق قاعدة ـ مِن أين لك هذا ـ فكم مِن الأموال الطائلة يمكن أن تُعاد إلى الشعب بعد أن كادت ستذهب إلى جيوب المتفعين المستغلين الَّذين نصبوا أنفسهم أُمناء على الشعوب ولا غرو أن يقرّ دستور الجمهورية الإسلامية مادة تنص على وجوب عرض القائد العام للدولة أمواله على الشعب انطلاقاً عن مبدأ أمير المؤمنين عليه السلام الَّذي أعلنه لأهل الكوفة في أول يوم مِن أيَّام حكمهِ.

---

(١) الحر العاملي: وسائل الشيعة، ١١/ ٨٣.

خطوات تقوم بها الدولة

تقوم مسؤولية الدولة على نفس المبررات الَّتي يتحمل المجتمع على أساسها مسؤولية الفرد بل إنَّ مسؤولية الدولة أكبر، لأنَّ وجودها يقوم على أساس توفير الحماية للفرد، فإذا لم تستطع توفير هذه الحماية فقد فقدت مبررات وجودها، وإذا كان المجتمع يتحمل قسطاً مِن المسؤولية الاقتصادية فإنَّ الدولة بما أُتيح لها مِن صلاحيات، وتَوَفَر لها مِن إمكانات فهي تتحمل القسط الأوفر مِن المسؤولية الاقتصادية وامتداداً لمسؤوليات المجتمع في الجانب الاقتصادي، فإنَّ الدولة تتحمل الوظيفة المتممة لمسؤولية المجتمع وهي:

١ ــ الضمان الاجتماعي.

٢ ــ رقابة السوق.

٣ ــ رقابة الملكية.

١ ـ الضمان الاجتماعي:

فرض الإسلام على الدولة حماية أفراد المجتمع الإسلامي مِن الفقر والعوز فهي ضامنة لمعيشة أفراد المجتمع ضماناً كاملاً، وهي في العادة تنجز

هذه المهمة على مرحلتين: المرحلة الأولى، تهيىء الدولة للفرد وسائل العمل، وفرصة المساهمة الكريمة في النشاط الاقتصادي المثمر ليعيش على أساس عمله وجهدهِ، فإذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب معيشته بنفسه كسباً كاملاً، أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكنها منحه الفرصة الكاملة للعمل، هنا يأتي الدور للمرحلة الثانية والّتي تمارس فيها الدولة تطبيقَ مبدأ الضمان عن طريق تهيئة المال الكافي لسد حاجات الفرد وتوفير حد خاص مِن المعيشة له(١).

فبعد أن يتحمل المجتمع مسؤوليته تقوم الدولة بسد ما تبقى من الثغرات في حياة الأفراد، فهي في الواقع متممة لعمل المجتمع في هذا النطاق.

والإمام علي عليه السلام هو رائد فكرة الضمان الاجتماعي الّذي تتسع دائرته لتشمل حتّى غير المُسلم، فلا نجد كتاباً في الاقتصاد الإسلامي لا يذكر بتبجيل ما ذُكر عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: أنّه مرَّ بشيخ مكفوف كبير يسأل النّاس، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: **«ما هذا؟»** فقيل له: يا أمير المؤمنين إنَّهُ نصراني، فقال الإمام عليه السلام: **«استعملتموه حتّى إذا كبر وعجز منعتموه!! أنفقوا عليه من بيت المال»**(٢).

وأقوى نص يمكن أن يكون قانوناً في الضمان الاجتماعي ما أورده الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في رسالته إلى مالك الأشتر عندما ولاه ولاية مصر فقال له:

«ثُمّ الله الله في الطبقة السُفلى مِن الّذين لا حيلَة لَهُمْ، مِن المساكين والمحتاجين وأهل البؤس، والزّمنى، فإنَّ في هذه الطبقة قانعاً، ومعتراً، واحفظْ

---

(١) الصدر: اقتصادنا، ص٦٩٧.

(٢) الحر العاملي: وسائل الشيعة، ١١/ ٤٩، وذكره الشهيد الصدر في اقتصادنا، ص٧٠٥، وإبراهيم الطحاوي في الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً، ١/ ١٧٠.

لله ما استحفظك مِنْ حقِّهِ فيهمْ واجعلْ لَهُمْ قسْماً مِن بيتِ مالِكَ، وقسْماً من غَلاَّت صوافي الإسلامي في كل بلدٍ، فإنَّ للأقصى منهم مِثْلَ الَّذي للأدنى، وكُلٌّ قد استرعيت حقَّهُ».

ثُمَّ يقول له: «وتعهَّدْ أهْلَ اليُتم وذوي الرِّقة في السِّن ممَّن لا حيلة له، ولا ينصِبُ للمسألة نفسَهُ، وذلك على الولاة ثَقيلٌ، والحقُّ كلهُ ثقيلٌ».

ثُمَّ يقول: «واجعلْ لذوي الحاجات مِنْكَ قسْماً تُفرِّغُ لهم فيه شَخْصكَ وتجلسُ لَهُمْ مجلساً عاماً فتتواضعُ فيه لله الَّذي خَلَقَكَ، وتُقْعِدَ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وأعَوانَكَ مِنْ أحراسكَ وشُرطِكَ حتَّى يُكلمُكَ متكلمُهُمْ غير متعتع فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول في غير موطن: «لن تُقدَّسَ أمَّةٌ لا يُؤخَذُ للضعيفِ فيها حَقّهُ مِن القويّ»... ونحِّ عنهم الضِّيق والأنف يَبْسُطِ الله عليك بذلِكَ أكنافَ رَحمتِهِ ويُوجبُ لك ثواب طاعتِهِ، وأعطِ ما أعْطَيْتَ هنيئاً وامْنَعْ في إجمال وإعذار»(١).

فالحاكم ليس فقط هو مسؤولٌ عن الفقراء، بل هو كالأب على رؤوسهم، يسمع حاجاتهم بكل تأنٍ، وإذا كان وجود بعض الحرس من حوله يُثير الرُّعب في نفوس أصحاب الحاجات فلا ضرورة لوجودهم حينذاك حتَّى يجد المحتاج حريته الكافية في التعبير عمَّا يُريد، والتحدث عمَّا يُعانيه. نلاحظ في هذا النص عدَّة أُمور ضرورية هي:

١ ـ الدولة مسؤولة عن توفير سبُل الحياة الكريمة لكُلِّ مَن يعيش في ظل حدودها.

٢ ـ يجب إنشاء صندوق للضمان الاجتماعي يُغذى مِن بيت المال، ومن غلات الأنفال وبنسب تختلف حسب الظروف.

---

(١) كتابه إلى مالك الأشتر: ٥٣.

٣ ــ توزّع المعونات بصورة متساوية بين القريب والبعيد.

٤ ــ هناك صنفٌ مِن الفقراء لا يظهر فقرهم للنَّاس فكان لا بُدَّ للحاكم من تعيين أشخاص يقومون بالبحث عن هؤلاء وأماكن سكناهم، حتَّى يتم مساعدتهم.

٥ ــ لا بُدَّ للحاكم مِن تخصيص وقت محدد لسماع حاجات النَّاس، وتوفير كل الأجواء المناسبة الَّتي تمكن أصحاب الحاجات من التصريح بحاجاتهم.

٦ ــ على الحاكم أن يتحمل الكلمات الخشنة الصادرة عن الغافلين من أصحاب الحاجة وليقدِّر ظروفهم النفسية.

٧ ــ وإذا لم يجد الحاكم صاحب الحاجة محتاجاً حقاً، فعليه أن يعتذر إليه بطريقة مؤدبة ليست فيها إثارة.

هذا النص وغيره يمثل في الواقع إنسانية النظام الاقتصادي الإسلامي، وأيضاً يمثل حالة الرُّقي والرفعة في هذا النظام، فقانون الضمان الاجتماعي الَّذي رسخه الإمام عليه السلام مِن خلال هذا النص لا يرقى إليه أي قانون آخر في العالم.

يذكرون أنَّ مِن مفاخر النظام الاقتصادي البريطاني هو قانون الضمان الاجتماعي الَّذي يعود في تاريخه إلى عهد حكومة العمال، فالمشروع في الأصل (للسير وليام بيفردج) وقد رفضه المحافظون في وقته، وجاءت حكومة العمال فاتخذته أساساً لسياستها الاجتماعية القومية، ويقوم هذا المشروع على دعائم ثلاث للتأمين الاجتماعي هي:

١ ــ منح نقود للوالدين عن كل طفل.

٢ ــ نظام شامل للتأمين الصحي.

٣ ــ إعانة المتعطلين.

وعندما تقارن بين هذا المشروع وقانون الضمان الاجتماعي الَّذي يتضمن برنامجاً للتأهيل للعمل نجد أنَّ ما قام به الإسلام قبل خمسة عشر قرناً هو أفضل بكثير ممَّا قام به أعرق الأنظمة الاقتصادية في العالم الحر ـ في مجال الضمان الاجتماعي.

٢ ـ الرقابة على السوق:

لا شك أنَّ أحد أسباب الفقر هو التضخم وهو زيادة السيولة المالية بنسبة أكبر من زيادة الانتاج، فيصبح العرض أقل من الطلب فترتفع الأسعار.

ولمَّا كان دخل الفقراء محدوداً فإنَّ هذه الزيادة في الأسعار ستؤثِّر بشكل واضح على حياة الفقراء فيزدادوا فقراً على فقرهم، فكان لا بُدَّ مِن إجراءات اقتصادية تسيطر على معدلات التضخم بحيث تتمكن هذه الإجراءات مِن إيقاف معدلات التضخم أو الحد منها إلى أقل نسبة، وللدولة ثلاثة أساليب في مكافحة التضخم هي:

١ ـ الحد من كمية السيولة، وذلك بترشيد النظام المالي بحيث يصبح مقدار حجم السيولة موازياً لحجم الموارد المنتجة.

٢ ـ زيادة الانتاج لمواجهة كمية السيولة الحقيقية أي معادلة قانون العرض والطلب بزيادة المعروضات مِن المواد المنتجة.

٣ ـ ضبط الأسعار والحيلولة دون ارتفاعها بالكيفية العشوائية المعروفة.

نجد هذه النقاط الثلاث في رسالة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى واليه في مصر مالك الأشتر، نجد في هذه الرِّسالة مبدأ ترشيد المال، ونجد فيه مبدأ زيادة الانتاج، وهما موضوعان سنتطرق إليهما في بحثٍ قادم إن شاء الله تعالى وسنجد إلى جانب هذين المبدأين مبدأ التسعيرة العادلة.

يقول الإمام عليه السلام:

«وليكن البيعُ بيْعاً سَمْحاً: بموازين عَدْلٍ، وأسعارٍ لا تُجحِفُ بالفريقين مِنَ البائع والمُبتاع»[1].

والموازين العادلة للأسعار هي الَّتي تأخذ بنظر الاعتبار الوقت والجهد والمواد الأولية الَّتي دخلت في انتاج هذه السلعة، وهذا البيع هو الَّذي يقع بتراضٍ من الطرفين البائع والمشتري، ولا يتم ذلك إلاَّ بإشراف مِن الدولة، ونستطيع أن نقرر قاعدة إشراف الدولة على نظام الأسعار مِن خلال هذا الأمر الحكومي الَّذي يوجهه أمير المؤمنين إلى أحد ولاته.

٣ ـ رقابة الملكية:

تقسم الملكية بصورة عامة إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: ملكية الدولة وتعني تملك المنصب الإلٰهي في الدولة الإسلامية الَّذي يُمارسه النَّبيّ أو الإمام للمال، على نحوٍ يخول لولي الأمر حق التصرف في رقبة المال نفسه، وفقاً لما هو مسؤول عنه مِن المصالح.

ثانياً: الملكية العامة: وهي تملك الأُمة أو النَّاس جميعاً لمال من الأموال.

ثالثاً: الملكية الخاصة: وهي اختصاص الفرد أو جهة محدودة النطاق بمالٍ معيّن اختصاصاً يجعل له مبدئياً الحق في حرمان غيره مِن الانتفاع به، بأي شكلٍ مِن الأشكال، ما لم توجد ضرورة وحالة استثنائية، نظير ملكية الإنسان لما يحتطبهُ مِن خشب الغابة أو يغترفه مِن ماء النهر[2].

ويدخل في ملكية الدولة الأراضي الميتة وكل أرض لا ربّ لها فهي مِن

---

(١) كتابُهُ إلى مالك الأشتر: ٥٣.

(٢) الصدر، محمد باقر: اقتصادنا، ص٤٣٤.

الأنفال، ويحق لِكُل مُسلم الانتفاع بهذه الملكية ولا حق لغيره في ذلك عند إحياء الأرض، ويدفع مقابل ذلك مقداراً مِن المال يحدده الإمام يُسمى بالخراج.

أمَّا الملكية العامة: وهي الثروة الَّتي لا دخل فيها للعمل البشري كالغابات والمعادن وما شابه، وهي ملكٌ للأمة، ويحقُّ للجميع الانتفاع بها على أن يكون للدولة حق الإشراف على عملية الانتفاع، ويكون العاملون في هذه الأرض مستأجرين لا حق لهم بالأرض ولا حق لهم بالحيازة.

أمَّا القسم الثالث من الملكية، وهي الملكية الخاصة؛ وهي الاختصاص الشخصي للفرد بالأرض ـ سواء كان على مستوى حق أو على مستوى ملكية، ليس اختصاصاً مطلقاً مِن الناحية الزمنية، بل هو اختصاص وتفويض محدود بقيام الفرد بمسؤوليته تجاه الأرض، فإذا أخلّ بمسؤوليته سقط حقّهُ في الأرض[(١)].

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بناءً على رواية الكابلي: «**بأنَّ من أحيا أرضاً ميتةً مِن المسلمين فليعمرها، وليؤدِ خراجها إلى الإمام مِن أهل بيتي، وله ما أكل منها، فإن تركها أو أخرجها، فأخذها رجلٌ من المسلمين من بعدهِ فعمرها وأحياها، فهو أحقُّ بها من الَّذي تركها، فليؤدِ خراجها إلى الإمام**»[(٢)].

من كُلِّ ما تقدم نستنتج ما يلي:

١ ــ وجود إشراف للدولة على جميع أشكال الملكية.

٢ ــ للدولة الحق في فرض مقدار مِن الضريبة على الأرض الَّتي تخضع لملكيتها تسمى ـ بالخراج.

٣ ــ أساس الحق في الحيازة والتملك في النوع الثالث من الملكية هو

---

(١) المصدر نفسه: ص٤٧٦.

(٢) الحر العاملي: وسائل الشيعة، ٢/١٤٣.

القيام بالمسؤولية إزاء الأرض، فإذا أخلّ الفرد بالمسؤولية سقط حقّهُ.

وتستطيع الدولة ومِن خلال هذه الرقابة على الملكية أن تضع نظاماً يشمل إحياء الأرض واستحصال الخراج لتخدم بثمار هذا النظام الواقع الاقتصادي المريض للدولة والمجتمع بما يكفل إزالة شبح الفقر من المجتمع الإسلامي.

طرق الوقاية من الفقر

الإنسان مهددٌ بالفقر حتّى لو كان غنياً: **«لا ينبغي للعبد أن يثق بخصلتين: العافية والغنى، بينا تراهُ معافى إذ سقّم وبينا تراه غنياً إذ افتقر»**[1].

والوقاية مِن الفقر هو أفضل مِن العلاج، لأنّ العلاج سيكلف جهداً أكبر مِن الوقاية، وكما تضمن نهج البلاغة على العلاج، تضمن أيضاً مبدأ الوقاية والطُرق الكفيلة بإبعاد شبح الجوع؛ وأهم طرق الوقاية كما ورد في كلمات أمير المؤمنين عليه السلام.

١ ـ الصدقة.

٢ ـ أداء الأمانة.

٣ ـ الورع والاستغفار.

٤ ـ التواضع والتمسك بالأخلاق الحميدة.

٥ ـ الاتقان في العمل.

٦ ـ التنقل والسفر.

---

(١) قصار الكلمات: ٤٢٦.

١ ـ الصدقة:

الصدقة، مقدارٌ مِن المال يُصرف على الفقراء والمحتاجين، وهو شكلٌ مِن أشكال التكافل الاجتماعي، وله فوائد جمة اقتصادياً ونفسياً.

فاقتصادياً يصبح هذا المال المعطى حتَّى لو كان قليلاً مؤثّراً في الحياة الاقتصادية لأنَّهُ سيزيد مِن القوَّة الشرائية عند قطاع مِن النَّاس، وهذا ما سيساهم بدوره في تقوية الاقتصاد، ونفسياً فإنَّ الشعور بالمساهمة الاجتماعية سيجعل مِن الإنسان المؤمن في قمة النشوة لأنَّه تبرع بقسط مِن ماله لإشباع أفواه جائعة تنتظر الأيادي الرحيمة.

فالصدقة ـ كما يقول الإمام عليه السلام ـ **«دواءٌ منجح»**[1]، فهو دواءٌ اقتصادي وروحي واجتماعي يشفي المجتمع مِن كثير مِن الأمراض الاقتصادية والنفسية والرُّوحية، وحتَّى الأمراض الجسدية لأنَّ معالجتها بحاجة إلى المال لشراء الدواء.

والمجتمعات الَّتي تتعاطى الصدقة هي مجتمعات سليمة لا تجد فيها الفقر ولا الفاقة، ولا تجد فيها منكوباً أو مغموماً، لأنَّ الصدقة تجذّر في المجتمع الرُّوح الإنسانية، فتلمس عندما تدخل إلى هذا المجتمع وكأنَّك داخل إلى بيت واحد، وأنَّك تُقابل أسرة واحدة، يتعاطف بعضهم على البعض الآخر، ويحبُّ بعضهم البعض الآخر: يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«الصدقةُ جنةٌ عظيمة وحجابٌ للمؤمن مِن النَّار ووقاية للكافر من تلف المال، ويعجل له الخلف ويدفع السقم عن بدنهِ، وما له في الآخرة مِن نصيب»[2].

---

(١) قصار الكلمات: ٧.

(٢) ابن شعبة الحراني: تحف العقول، ص٨٢.

من هنا؛ كانت الصدقة مرغوبة حتَّى مِنَ الفقراء أنفسهم، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام «إذا أملقتُم فتاجروا الله بالصدقة»(١).

فالصدقة الَّتي يدفعها الفقير ستخفف عليه آلام الفقر لأنَّها ستُشعِرهُ بأنَّ هناك مَن هو أفقر منه وأضعف حالاً.

والمال مهما يكُن قليلاً فوجوده في السوق له أثرٌ كبير على الحياة الاقتصادية: يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«لا تستح مِن إعطاء القليل فإنَّ الحرمان أقلُّ منه»(٢).

فالمال يحرك السوق مهما كان قليلاً أو كثيراً، فهو مثل ـ الفيتامينات ـ الَّتي تُنشط الجسم وتجعلهُ قادراً على مواجهة الأمراض.

ولما كان الرزق مِن الله تبارك وتعالى؛ فإنَّ الله سيرحم عباده عندما يرحم بعضهم بعضاً، فالرَّاحمون يرحمهم الرَّحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السَّماء، ورحمة الله تنزل مِن السَّماء على شكل أمطار ورعود تحيي الأرض بعد موتها فينبتُ الزرع والضرع، وهذا مصداقٌ لقوله عليه السلام:

«استنزلوا الرزق بالصدقة»(٣).

والحياة أخذٌ وعطاء، فلا يمكن للإنسان أن يعيش بالأخذ وحده، فلا بُدَّ أن يعطي حتَّى يأخذ، ولا يهمُّ بعد ذلك إن كان عطاؤه قليلاً. لأنَّ من يعطي باليد القصيرة يأخذُ باليد الطويلة، وهل هناك يدٌ أطول من يد الله سبحانه الَّتي تعطي بلا ملل؟ والَّتي تصل إلى كل بقعة مِن الأرض، وإلى أبعد نقطة من البحار والمحيطات.

---

(١) قصار الكلمات: ٢٥٨.

(٢) قصار الكلمات: ٦٧.

(٣) قصار الكلمات: ١٣٧.

٢ ـ أداء الأمانة:

الأمانة قيمة حياتية تُرسخ الثقة المتبادلة في المجتمع، ولها قيمة اقتصادية أيضاً، فالإنسان الأمين مرغوبٌ في المجتمع، والكل يُريد العمل عنده والمشاركة معه لأنَّهُ أمين لا يخون أموال النَّاس وأعراضهم.

فالمتهمون بالخيانة لا يجدون مكاناً لهم في المجتمع الَّذي يسوده الأمانة، لأنَّهُ نقطة ضعف في هذا المجتمع، بينما الإنسان الأمين يندمج في المجتمع المؤمن ويصل إلى مراتب متعددة من الحياة بسبب ما يملكُ من الأمانة يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**أداء الأمانة مفتاح الرزق**»[١]، ويقول أيضاً: «**والأمانة تجرُّ الرزق والخيانة تجرُّ الفقر**»[٢].

وحقاً أنَّها مفتاح الرزق، لأنَّهُ من لا أمانة له لا تُفتح له أبواب الحياة، بل سيجد نفسهُ مطروداً مِن كل مكان.

٣ ـ الورع والاستغفار:

الذنوب كوابحٌ تعيق المجتمع عن التقدم والرُّقي. فالمجتمع النظيف هو المجتمع الَّذي يتكون مِن أفرادٍ طاهرين غير مُدنسين بالذنوب والآثام، فإذا تورع الإنسان عن ارتكاب الذنوب طهّر موضعهُ مِن الآثام، وإذا قام كُلُّ فردٍ في المجتمع بهذا العمل، فإنَّه سيكون مجتمعاً طاهراً خالياً مِن المعوقات، فيتحرك سليماً ومستقيماً إلى الأمام.

ومثلما يصدُّ الذنب المجتمع ويمنعه من الرُّقي إلى مدارج الكمال الإنساني فإنَّهُ أيضاً يُشكّل مانعاً يمنع الإنسان من الحركة اقتصادياً.

والذنب الَّذي منبعهُ اتباع الهوى سيقف بوجه العقل النيّر، وسيعطل الجزء الخيِّر مِن الإنسان، ويرمي به إلى أتون الشهوات والإغراءات.

---

(١) ابن أبي الحديد: ٣١٨/٢٠، رقم ٦٥٠.

(٢) ابن شعبة الحراني: تحف العقول، ص٢٥٥.

فيشرع الإنسان مرحلة السقوط واللهو معطلاً طاقاته مستنفذاً أمواله في الضياع واستناداً إلى ذلك، كان الذنب المعيق الأول للرزق لأنَّهُ يُحطم طاقات الإنسان ويُبعدها عن الجادة الصحيحة، يقول الإمام عليه السلام:

«إنَّ الرجلَ ليُحرم الرزق بالذنب يُصيبهُ»(١).

ولا يتحرر الإنسان مِن هذا القيد، إلاَّ بالاستغفار والتوبة، فالاستغفار هو المعوّل لتحطيم القيود الَّتي قيّد الإنسان طاقاته الخلاقة بها وهو الطريق لاستخراج هذه الطاقات من مكمنها لتنطلق في الحياة ولتساهم مع الأيدي الخيّرة في البناء ـ يقول الإمام عليه السلام: **«توقّوا الذنوب فما بلية ولا نقص رزقٍ إلاَّ بذنب حتَّى الخدش والنكبة والمصيبة»**(٢).

ويقول عليه السلام أيضاً: **«الاستغفار سبباً لدرور الرزق»**(٣).

ويقول عليه السلام أيضاً: **«أستغفر الله ممَّا أملك، وأستصلحهُ فيما لا أملك»**(٤).

فالمال هو وسيلة للخير، ووسيلة للشر، فإذا حصنَّ المُسلم نفسهُ بالإيمان الصادق، وتسلَّح ضد الذنوب فإنَّ ماله سيكون وسيلة لخير المجتمع، وخيره هو نفسه أيضاً. وأمَّا إذا كان متبعاً للهوى فإنَّ الفقر نازلٌ به لا محالة لأنَّه سيبذل ماله في السرِّ ومع الأيَّام سيتناقص المال حتَّى ينفد.

فالفقر إذن هو عقابٌ صارم سيتلقاه الأغنياء المتهتكون في دنياهم قبل أن ينالوا عقاب الآخرة. يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«ما ضرب الله العباد بسوطٍ أوجع مِن الفقر»**(٥).

---

(١) ابن أبي الحديد: ٢٠/٢٥٩، رقم ٣٢.

(٢) ابن شعبة الحراني: تُحف العقول، ص٧٠.

(٣) من خطبة: ١٤٣.

(٤) المنسوبة: ابن أبي الحديد، ٢٠/٣٠٠، رقم ٤٢٥.

(٥) المنسوبة: ابن أبي الحديد، ٢٠/٣٠٠، رقم ٤٤٤.

فمن أراد خير الدُّنيا والآخرة فعليه أن يجمع بين الغنى والتقوى، ومن ما أراد شرَّ الدُّنيا والآخرة فليجمع إلى جانب الفقر الفجور أيضاً.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«خيرُ الدُّنيا والآخرة في خصلتين: الغنى والتُقى، وشرُّ الدُّنيا والآخرة في خصلتين: الفقر والفجور»**[1].

٤ ـ التواضع والأخلاق الحميدة:

الأخلاق الحميدة، ـ وبالأخص التواضع ـ تفتح أبواب المجتمع أمام الإنسان، فالفرد الناجح في المجتمع هو الَّذي بيده مفاتيح ذلك المجتمع، وأهم هذه المفاتيح الأخلاق الحميدة بصورة عامة، والتواضع بصورة خاصة، وفي العمل الاقتصادي أحوج ما يكون فيه الإنسان إلى الأخلاق لأنَّهُ بواسطته سيكسب النَّاس إلى جانبه، وهكذا نجد أنَّ التاجر الناجح هو التاجر ذو الأخلاق والفضائل الحميدة. وأنَّ الكاسب ذا الأخلاق يستطيع أن يجذب أكبر عدد من الزبائن وهذه قاعدة قد تكون قطعية في كل المجتمعات.

وقد جاء في الأثر: **«إنْ لم تسعوا النَّاس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكُم»**.

فالأخلاق هي رأسمال الفقير لكسب الثروة الاجتماعية، والَّتي هي الطريق الأرحب إلى الثروة الاقتصادية. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«سعة الأخلاق كيمياء الأرزاق»[2].

وفي مكان آخر؛ يبيّن لنا الإمام عليه السلام ـ كيف نكون في أخلاقنا الاقتصادية حتَّى لا نقع في الفقر: **«بالرفق تنال الحاجة، وبحسن التأني تسهل المطالب»**[3].

---

(١) المنسوبة: ابن أبي الحديد، ٢٠/٣٠١، رقم ٤٤٦.

(٢) المنسوبة: ابن أبي الحديد، ٢٠/٣٣٩، رقم ٨٨٤.

(٣) المنسوبة: ابن أبي الحديد، ٢٠/٢٦٣، رقم ٧٥.

أمّا كيف يتطور الإنسان اقتصادياً، فأحد عوامل التطور بالطبع هو الأخلاق الحسنة.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «مَن لان عُوده كَثُفت أغصانه»[1].

أمّا التواضع فهو إشعار للآخرين بالاحترام والتقدير، والإنسان ينجذب إلى مَن يحترمهُ ويُقدّرهُ، وعلى العكس ينفر ممَّن يتكبر عليه ويستصغرهُ.

فالتواضع هو الطريق الموصل إلى النعمة والرخاء في الرزق، وهو مفتاح الخير، لأنّه المفتاح إلى قلوب النّاس، يقول الإمام عليه السلام:

«وبالتواضعُ تتمُ النعمة»[2].

٥ ـ الاتقان في العمل:

اتقان العمل أحد أسباب الغنى والرزق، لأنّ البضاعة الجيدة هي الّتي تجذب المشتري، بينما العمل غير المتقن لا يجد مَن يشتريه أو حتّى يدنو منه، وإذا كسب الإنسان السمعة الطيبة في عمله فسيكون محط ثقة التاجر والمشتري، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«مَن قصّر في العمل ابتلي بالهم»[3].

والفقر هو أكبر هَمّ على الإنسان. وعمل الإنسان هو سمعتهُ، فالّذي يُريد اقتناء بضاعة فإنّه لا يبحث عن اسم صاحبها، بل يبحث عن الجودة والاتقان، فالبضاعة الجيدة يحومُ حولها النّاس بقصد الاقتناء يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «من أبطأ به عمله لم يسرع به نَسَبُهُ»[4].

---

(١) قصار الكلمات: ٢١٤.

(٢) قصار الكلمات: ٢٢٤.

(٣) قصار الكلمات: ١٢٧.

(٤) قصار الكلمات: ٢٣.

فالمرجو من الإنسان أن يُقدِّم للنَّاس عمله وليس حسبهُ ونسبه فعمله هو المعبِّر عن شخصيته إذا كان متقناً أم لا.

هناك ملازمة بين اتقان العمل والإيمان، يقول الإمام عليه السلام: «**لا يذوق المرء حقيقة الإيمان حتَّى يكون فيه ثلاث خصال: الفقه في الدِّين، والصبر على المصائب، وحسن التقدير في المعاش**»[1].

يقول محمَّد جواد مغنية في شرحه لهذا النص: «لقد ربط الإمام بين حقيقة الإيمان وحل مشكلة العيش في هذه الأرض، لأنَّ حسن التقدير في المعاش معناه اتقان العمل، وصرف الانتاج في وجهه النافع»[2].

٦ ـ التنقل والسفر:

قد يصعب على الإنسان العمل في مكانٍ معين لسبب واحد، فعليه أن ينتقل إلى مكانٍ آخر، ليجد فيه مُراغماً وسعة، كما ورد في الآية الكريمة: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾[3].

فهناك دائماً بلادٌ تثقل من حمل بعضِ الأشخاص لأسباب عدَّة، ذكرنا قسماً منها. وإلى جانب هذه البلدان بلادٌ أُخرى تحمل الإنسان على أكتافها وتمنحه كل ما يُريد من طيبات الحياة. وهذا ما عبَّر عنه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حينما قال:

«**خيرُ البلادِ ما حَملك**»[4].

وكأنَّ البلاد كائن يشعر ويحسُّ، يحمل ويثقل مِن الحمل، البلاد الَّتي

---

(١) المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار: ١/ ٢١١.
(٢) مغنية، محمَّد جواد: تفسير الكاشف، ٢/ ٢٥٥.
(٣) سورة النِّساء: آية ١٠٠.
(٤) قصار الكلمات: ٤٤٢.

تحمل الإنسان وتعطيه ما يُريد هي البلاد الَّتي يستطيع الإنسان مِن العيش فيها برغد.

وهو عندما ينتقل من مكانٍ لآخر فهو ليس بغريب عندما يستطيع العيش في المكان الجديد، بل الغريب هو الَّذي لا قدرة له على كسب رزقه.

وقد يكون في وطنه غريباً، لا يستطيع تحقيق قوت نفسه وعياله.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك:

«الغنى في الغُربة وطن، والفقرُ في الوطن غُربة»[1].

وهي مِن الكلمات الخالدة الَّتي تُبيّن حقيقة الإنسان أنَّه ميّال إلى الكدح، وإلى الحركة، وليس إلى الاستقرار والخمول فهو في حركة دائمة حتَّى يجد رزقه، عندها يجد نفسه، ويجد مستقبله في الدُّنيا وأجله في الآخرة، وينطلق الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مِن قواعد قرآنية ثابتة تؤكّدها آيات عديدة هي:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا﴾[3].

﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾﴾[4].

* * *

(١) قصار الكلمات: رقم ٥٦.
(٢) سورة النّساء، آية: ٩٧.
(٣) سورة الانشقاق، آية: ٦.
(٤) سورة النجم، آيتان: ٣٩، ٤٠.

النموذج الصالح

بعد كل الَّذي تحدثنا عنه حول الفقر والفقراء، علينا أن نستجمع الصورة الَّتي يُريدها أمير المؤمنين عليه السلام للمسلم في الدُّنيا، فهل يريده تاركاً للدُّنْيَا لغيره، أم أنَّه يريده أن يعيش للدُّنيا كما يعيش للآخرة.

فما هو النموذج الأمثل الَّذي يراه أمير المؤمنين عليه السلام ليكون قدوة وأسوة للجميع؟ وما هي حصيلة فكرته حول الإنسان المؤمن، هل يُريده فقيراً أم غنيّاً أم شيئاً آخر؟

لنقرأ في كتاب أمير المؤمنين إلى محمَّد بن أبي بكر حين قلَّده ولاية مصر.

«واعلموا عبادَ الله أنَّ المتقين ذَهَبُوا بعاجل الدُّنيا وآجل الآخرة، فشاركُوا أهل الدُّنيا في دُنياهُمْ، ولم يُشاركوا أهل الدُّنيا في آخرتِهِمْ، سكنوا الدُّنيا بأفضل ما سُكنت وأكلوها بأفضل ما أكلت، فحظُوا مِنَ الدُّنيا بمَا حَظيَ به المُترَفُون، وأخذوا منها ما أخذهُ الجبابرة المتكبرون، ثمَّ انقلبُوا عنها بالزاد المُبَلِّغ والمتجَر الرابح (المربح) أصابُوا لَذَّةَ زُهْد الدُّنيا في دُنياهُمْ، وتيقنوا أنَّهُمْ

جيرانُ الله غداً في آخرتِهِمْ، لا تُرَدُّ لهم دَعوةٌ، ولا يَنقُصُ لَهُمْ نصيبٌ مِن لذَّةٍ»[1].

فهذا هو الإنسان الكامل في نهج البلاغة.

١ ـ يُشاركون أهل الدُّنيا في دُنياهم بالعمل والجد.

٢ ـ لكنَّهُم في الوقت نفسه لم يتركوا الآخرة، ولم يكونوا كأهل الدُّنيا الَّذين يقصرون هممهم على الدُّنيا فقط.

٣ ـ نالوا مِن الدُّنيا اللذائذ والطيبات حالهم حال المترفين الَّذين لا همَّ لهم سوى الدُّنيا.

٤ ـ لكنَّهُم في الوقت نفسه أخذوا مِن الدُّنيا عدتهم إلى الآخرة وهنا يختلفون عن أهل الدُّنيا، فهم كسبوا مِن الدُّنيا ـ الدُّنيا والآخرة ـ بينما أولئك لم ينالوا سِوَى الدُّنيا.

٥ ـ وفي الآخرة هم جيران الله لأنَّهُم لم ينسوا المواقع الَّتي تنتظرهم أثناء وجودهم في الدُّنيا.

٦ ـ هؤلاء نالوا مِن الدُّنيا مبتغاهم، ونالوا مِنَ الآخرة ما يريدون.

وهم كما قال الشاعر:

وآخَرٌ فازَ بكلتيهما قد جمع الدُّنيا مع الآخرة

هذا هو النموذج الصالح الَّذي يجب أن يسعى الإنسان للوصول إليه، وكل نصٍ آخر يجب أن يوضع بإزاء هذا النص ليستقيم المعنى، فدعوة الإمام عليه السلام إلى ترك الدُّنيا لا يعني الخلود إلى العبادة، بل يعني أن يعمل

---

(١) كتابه إلى محمَّد بن أبي بكر: ٢٧.

الإنسان في الدُّنيا بشرط أن لا يكون همّه الوحيد هو الدُّنيا وحسب. وهذا هو - أمير المؤمنين عليه السلام - يُرِيدُ لنا أن نعيش عيشة الكرماء السعداء في الدُّنيا نأكلُ اللذائذ ونتعشق الطيبات، لكن على أن نفهم الدُّنيا أنّها ليست إلاَّ ممر لدار مقر، وهي الآخرة.

الفصل الرابع

التنمية الاقتصادية

- معنى التنمية
- استراتيجية التنمية
- أهداف التنمية
- التنمية في الإسلام
- مفهوم التنمية عند الإمام علي عليه السلام
- مفاهيم لا بُدّ أن تصحح
- الإنسان التنموي
- معوقات في طريق استثمار الموارد الطبيعية
- العوامل المؤثرة في التنمية

معنى التنمية

التنمية مأخوذة من نَمىٰ ينمى ونمَّى تنمية الشيء، زاد وكَثُر[1]، وفي اصطلاح الاقتصاديين هناك تعريفات عديدة، وتضارب في الآراء، يقول إينجمار فاجر ليند: هناك مفاهيم في الفكر الاجتماعي والاقتصادي لا زالت تعاني مِن الإبهام، مِن هذهِ المفاهيم، مفهوم التنمية Development وقد استعمل المصطلح في نواحٍ مختلفة استناداً إلى الرؤية الَّتي ينطلق منها الاقتصادي، أو إلى الاستراتيجية السياسية والأديولوجية الَّتي يتبناهما.

ويُضيف فاجر ليند: هناك مفاهيم مشابهة لمفهوم التنمية، مثل التغيير الاجتماعي والنمو الاجتماعي، والنمو التكاملي والحداثة.

ثُمَّ يختم فاجر ليند تعريفه للتنمية برأي للاقتصادي فلجر Fletcher والَّذي رفع الإبهام الَّذي يُحيط بهذا المصطلح ـ حسب ما يقوله فاجر ليند، فالتنمية عند فلجر هي: تفعيل الطاقات المطلقة الكامنة في الوجود؛ مثل بلوغ البيضة، بلوغ خلية نباتية، بلوغ الإنسان والحيوان، والمفهوم يصدق في الإنسان وموقعه الاجتماعي بصورة أفضل.

(١) ابن منظور: لسان العرب، ١٥/ ٣٤١.

ثم يعلق فاجر ليند على تعريف فلجر: إعطاء هذا المعنى لمفهوم التنمية من قبل فلجر ذو أهمية كبير للبرمجة في نطاق التغيير في المجتمع البشري، لأنَّهُ يؤمن بوجود طاقات خلاقة لدى المجتمع والأفراد يمكن أن تنطلق إلى السطح إذا ما أعارها الإنسان الأهمية الكافية[١]، ويتفق هذا الرأي مع تعريف كالبرايت فالتنمية عنده هي استخراج الطاقات الكامنة في الإنسان[٢].

وبلُغة اقتصادية واضحة يمكن تعريف التنمية بأنَّها سلسلة مِن العمليات الَّتي بواسطتها يمكن مضاعفة الدخل الوطني خلال فترة مديدة مِن الزمن[٣].

وبلغة أكثر تخصصاً يمكن القول: التنمية الاقتصادية؛ هي الَّتي تهتم بدراسة مشكلات الدول الَّتي هي في طريقها إلى النمو[٤].

وعلى رغم وضوح هذا المعنى، إلاَّ أنَّ الغموض لا زال يكتنف مفهوم التنمية عند الاقتصاديين ويعود أحد أسباب ذلك إلى النظرة العامة الَّتي ينظر من خلالها الاقتصادي إلى مشاكل العالم، فمثلاً العالم الاقتصادي شومبيتر Schumpeter يأخذ بالتقدم التقني كأساس في التنمية، بينما يذهب العالم الفرنسي Francois Pervoux بأثر التغييرات الاجتماعية والرُّوحية في المجتمعات أثناء عمليات التنمية.

وحاول الدكتور فايز الحبيب أن يستخرج من التعريفات الكثيرة للتنمية تعريفاً وصفياً، فهو يقول عن التنمية الشاملة: بأنَّها ذلك التطور البنياني، أو التغيير البنياني Change Structure للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية مِن أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[٥].

---

(١) فاجر ليند: التعليم والتربية والتنمية القوميّة، ص١٩ ـ ٢٠، (بالفارسية).

(٢) الندوة الأولى للفقر عام ١٣٦٩هـ. ش، ص٤٣ (بالفارسية).

(٣) اقتداري: التنمية الاقتصادية، ص٥ (بالفارسية).

(٤) قره باغيان: التنمية الاقتصادية، ٦/١ (بالفارسية).

(٥) الحبيب، فايز: التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، ص١٠٨.

ويتضمن هذا التعريف على أمرين:

الأول: التغيير البنياني.

الثاني: هدف التنمية هو توفير الحياة الكريمة للفرد.

ربّما يكون تعريف فلجر هو أفضل التعريفات لأنّه يقوم على مبدأ حضاري هو تفجير الطاقات الكامنة في الإنسان وفي الوجود، ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بوجود خطة متكاملة تأخذ بنظر الاعتبار كل الأبعاد المختلفة للمجتمع والإنسان.

من هنا فالتنمية ـ حسب تعريف فلجر ـ ذات أبعاد أوسع من المفهوم المتداول، على رغم إطلاقه لهذا التعريف عام ١٩٧٦م.

فالتنمية وحسب هذا المفهوم يشمل المجتمع والفردْ معاً. ويشمل هذا التعريف جميع دول العالم حتّى المتقدّمة منها، فهي بحاجة إلى التنمية: لأنَّ ثمّة طاقات لا زالت غير مستخدمة في هذه المجتمعات.

* * *

استراتيجية التنمية

عرفنا أنَّ الغرض من التنمية هو تحقيق أعلى مستوى ممكن للفعاليات الاقتصادية ذات الأثر الحاسم في التطور، وعقلنة الخطط المتبعة للوصول بالاقتصاد إلى الصورة المنشودة للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذه هي استراتيجية التنمية.

يقول الدكتور صبري السعدي[١]: لأجل تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي في البلدان المختلفة؛ هناك سياستان لا بُدَّ مِن ممارستهما عملياً، وفي آنٍ واحد، السياسة الأولى وتستهدف زيادة انتاجية الموارد الاقتصادية المستخدمة فعلاً في العمليات الانتاجية الَّتي يُمارسها المجتمع وذلك عن طريق إعادة توزيع هذه الموارد بشكلٍ أكثر كفاءة مِن الناحية الاقتصادية. أمَّا الثانية فهي تتركز في العمل على إضافة طاقات انتاجية جديدة عن طريق ضخ استثمارات كافية لتحقيق تطور سريع في عملية التراكم الرأسمالي[٢].

---

(١) مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة التخطيط العراقية سابقاً، وأستاذ في جامعة بغداد قسم العلوم الاقتصادية.

(٢) السعدي: نحو تخطيط الاقتصاد العراقي، ص٤١.

ثمَّ يقول الدكتور سعدي: إنَّ متطلبات الانتقال نحو نظام اقتصادي واجتماعي تقدمي جديد للعراق يستلزم صياغة وتطبيق نموذج شامل لتخطيط حركة المجتمع بأبعادها المختلفة، ومثل هذه المهمة لا تقف عند حدود بيان المبررات الاقتصادية بل تتعداه لتشمل المضامين الاجتماعية والسياسية لتطور المجتمع العراقي[١].

إذن التنمية لا تنحصر في نطاق الاقتصاد، فهي ذات علاقة وطيدة بالإنسان الَّذي عليه الاعتماد الكامل في استثمار الموارد وتفعيلها، ومن ثَمَّ إضافة موارد جديدة إلى طاقات المجتمع.

ففي جميع مناهج التنمية لا يمكن أن يغيب الإنسان عنها حتَّى الدول الصناعية المتقدِّمة الَّتي استبدلت الإنسان بالآلة لا يمكن لها أن تتجاهل دوره في التنمية.

يقول الاقتصادي السويدي فاجر ليند استناداً لرؤية فلجر في عام ١٩٧٦م: نحن في صدد البحث عن عامل يستطيع عند تدخله أن يستخرج مقومات التنمية الموجودة في المجتمع والفرد والبلوغ بها إلى مستوى الفعل وصولاً إلى الحياة الاجتماعية المتكاملة في إطار التنمية.

ثمَّ يقول: هذا العامل بالطبع هو التعليم والتربية: نحن نعتقد بأنَّهما عنصران أساسيان للتنمية[٢]. ومعنى ذلك أن يتناول الإنسان كحجر أساس في التنمية الاجتماعية، فالتعليم والتربية ليسا للجماد بل للإنسان الَّذي سيساهم بطاقاته الخلاقة في تدوير عجلة التنمية وعلى هذا الأساس فإنَّ استراتيجية التنمية تقوم على مبدأين:

---

(١) المصدر نفسه: ص١١٨.

(٢) فاجر ليند: التعليم والتربية والتنمية القومية: ص٢٠.

الأول: تنمية الإنسان والمجتمع.

الثاني: تنمية الموارد.

وسنأتي للحديث حول هذا الموضوع بعد التوقف عند أهداف التنمية، والتنمية في الإسلام.

* * *

أهداف التنمية

تسعى التنمية إلى إيصال المجتمع إلى حد الكمال الاقتصادي حيث تصبح الموارد متوفرة إلى حدٍ يستطيع فيه أفراد المجتمع قاطبة مِن العيش بصورة رغيدة، وكان أكثر مَن بحث في أهداف التنمية ومراحل الوصول إليها مِن المعاصرين هو؛ ويتو روستو Wahtwo Rostow، عام ١٩٦٠م، وكان لنظريته الأثر الكبير في الاستراتيجية الاقتصادية للدول الصناعية والدول النامية، وحتَّى تلك الدول الَّتي تشهد نمواً بطيئاً يعتقد روستو للوصول إلى الكمال الاقتصادي فيها لا بُدَّ من المرور بخمس مراحل: المرحلة التقليدية القديمة، مرحلة الإحساس بالحاجة إلى نهضة اقتصادية، مرحلة النهضة الاقتصادية، مرحلة الوصول إلى الكمال الاقتصادي، مرحلة الاستهلاك العالي.

وفي المرحلة الثالثة تزداد حركة النمو في المجتمع لتتحول هذهِ الحركة إلى شلال يقلع مِن أمامها كل العوائق والموانع، وللوصول إلى هذا الهدف لا بُدَّ من إيجاد تغييرات أساسية في المجتمع التقليدي يشمل البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويشمل أيضاً منظومة القيم المحفزة لهذا المجتمع، حتَّى يستطيع هذا التغيير من إيجاد الحافز والشرارة إلى الحركة والنهوض.

ما يعنينا مِن نظرية روستو هو الهدف الَّذي وضعه للتنمية الاقتصادية وهو الوصول إلى الكمال الاقتصادي، والكمال الاقتصادي عنده هو الاستهلاك الكبير الَّذي ينجم عن توفر السلع، وتوفر السيولة، لكن إلى أيِّ حدٍ تتفق هذه النظرة مع النظرة الإسلامية إلى التنمية، وهل في الإسلام تنمية اقتصادية.

* * *

التنمية في الإسلام

لا شك أنَّ الإسلام هو دين التقدّم والرُّقي، وهو يدعو إلى التخطيط والسيطرة على الموارد بشكل يضمن العيش الكريم للبشرية، وهو لا يتحقق إلاً بالتنمية وتطوير وسائل الانتاج لإشباع السوق بالحاجيات الضرورية لعامة النَّاس.

وقد مارس المسلمون التنمية في أوائل عهدهم بالدولة الإسلامية في المدينة المنوّرة، فقد طرح الإسلام قوانين عديدة أصبحت فيما بعد القاعدة المتينة للنظام الاقتصادي الإسلامي، وهذه القوانين هي:

١ ــ قانون إحياء الأرض الميتة.

٢ ــ قانون تحريم الربا.

٣ ــ قانون المضاربة والمزارعة... إلخ.

٤ ــ قانون القروض بلا عوض.

٥ ــ قانون الإرث، وتقسيم رأسمال على الورثة.

٦ ــ قانون تقسيم العمل.

فهذه القوانين وغيرها شكّلت بحد ذاتها منهاجاً حصيلته النهائية هي تنمية

المال واستثمار الأرض ومنع تكدسه أو تجميده مِن خلال الربا وما شابه.

وقد نقل الإسلام بهذه القوانين الحياة الاقتصادية مِن إطارها الفردي الَّذي كانت عليه قبل الإسلام إلى الإطار الجماعي، فتولد منها نظام اقتصاديٌّ بعد أن كان نشاطاً محصوراً بكفاءات الأفراد.

واستمر العمل بهذا النظام في فترة المدينة المنوّرة حيث كان النشاط الاقتصادي يكاد ينحصر بالزراعة. ومع توسع الدولة الإسلامية وانضمام مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى بلاد المسلمين، ومع تراكم الغنائم أصبحت الحاجة إلى التنمية أشد وأقوى فكان المُخطط الاقتصادي يرى كمّاً هائلاً مِن المقومات الاقتصادية؛ زيادة في عدد المسلمين، زيادة في الغنائم، زيادة في الأراضي الصالحة للزراعة، كذلك تنوع الأنشطة الاقتصادية وإلى جانب هذه المقومات كان يلاحظ أيضاً التفاوت الاقتصادي، وتفاوت الأراضي من حيث الانتاج وعدمه، وتفاوتها في أنواع المحصولات. ويلاحظ أيضاً زيادة في أموال الخراج في بعض الفترات، وهي بحاجة إلى الاستثمار وإلاَّ فإنَّ تكدّسها في بيت المال سيكون بلا عائد مفيد، كل هذه الملاحظات كانت تستدعي التخطيط الاقتصادي لحل المعضلات الاقتصادية قبل بزوغها وتفاقمها.

وبحلول عهد الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كان المجتمع الإسلامي يُعاني من التفاوت الاقتصادي، ولو استمر الوضع كما كان لكان هذا التفاوت قد تحوّل إلى نمط فاحش من الطبقية، فالثورة الَّتي انتهت بمقتل الخليفة عثمان كانت في الواقع ثورة ضد الطبقية هدفها المطالبة بالعدالة. ومع بيعة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بدأ عهدٌ جديد من الحياة الاقتصادية فكان لا بُدَّ من وقفة طويلة عند هذه الفترة الخصبة من التاريخ الإسلامي.

* * *

مفهوم التنمية عند الإمام علي (عليه السلام)

ورد مصطلح التنمية في كلام أمير المؤمنين عليه السلام لفظاً ومعنى.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

الاقتصاد يُنميَ القليل[1].

الاقتصاد يُنميَ اليسير[2].

و(القليل) أو (اليسير) يمكن أن يكون مالاً أو موارد طبيعية، أو ما شابه ذلك.

يُلاحظ ورود لفظ (النمو) في المعنى المتداول وهو الإكثار مِن الانتاج باستخدام مواد قليلة، وورود المعنى بلفظ التثمير، وهو يعني استثمار الموارد المتاحة للحصول على أكبر قدرٍ مِن الثروة، يقول الإمام في استخدام هذا

---

(١) غرر الحكم: ٨٠٦٢.

(٢) غرر الحكم: ٨٠٦٣.

اللفظ: «وبعضهم يحبُّ تثمير المال»[1] وهو وضع المال في مجالات الاستثمار ليُعطي نتائج جيدة.

فالتنمية عند الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: هي الزيادة الحاصلة في المال وفي الموارد نتيجة العمل عليها. وإذا ما جمعنا النصين المذكورين مع النصوص الَّتي سنأتي على ذكرها فإنَّنا سنحصل على نظرة متكاملة للتنمية؛ معناها، أهدافها، وأساليبها، ولا غرابة في ذلك؛ فإنَّ التنمية كأسلوب لزيادة المال والانتاج كان قائماً من زمنٍ بعيد، ومن الخطأ أن نتصور أنَّ المفهوم بُدىء بالتطبيق بعد الحرب العالمية الثانية، صحيح أنَّ قيام الحرب أوجد الحاجة إلى التنمية، لكن هذا المفهوم كان قائماً من عصور عديدة وقد شهد تطبيقات عديدة.

ومنذ الخطوة الأولى الَّتي خطا فيها أمير المؤمنين عليه السلام في طريق الخلافة تبنى أهدافاً اقتصادية يمكننا درجها ضمن مفاهيم التنمية الاقتصادية.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«أفضل على من شئت تكن أميره واستغنِ عمَّن شئت تكن نظيره، واحتج إلى من شئت تكن أسيره»[2].

«لا نعمة في الدُّنيا أعظم من طول العمر، وصحة الجسد»[3].

«خير الدُّنيا والآخرة في خصلتين الغنى والتُقى، وشرّ الدُّنيا والآخرة في خصلتين: الفقر والفجور»[4].

---

(١) قصار الكلمات: رقم ٩٣.

(٢) ابن أبي الحديد ١٨ / ٢١٢ رقم ٨٢٦٧.

(٣) ابن أبي الحديد: الكلمات المنسوبة، ٢٠/ ٣٤١، رقم ٩٠٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢٠/ ٣٠١، رقم ٢٤٦.

«ألا وإنَّ من النعم سعة المال، وأفضل من سعة المال صحة البدن، وأفضل من صحة البدن تقوى القلب»[١].

من النصوص المتقدِّمة نستطيع استنباط هذه الأهداف:

الأول: الوصول إلى درجة الغنى بزيادة الدخل الفردي والقومي.

الثاني: بناء المجتمع المعافى مِن الأمراض.

الثالث: بناء المجتمع المتقي.

أولاً: الوصول إلى درجة الغنى:

أكّدنا في موضوعات سابقة أنَّ الإسلام يبني مجتمع الأغنياء، ولا يرضى بوجود فقيرٍ واحد بخلاف الأديان المحرفة، والمذاهب الفكرية والسياسية، فالمسيحية المحرفة تعتقد بأنَّ الفقر هو الضريبة الَّتي يجب أن يدفعها الإنسان عقاباً على الخطيئة الَّتي ارتكبها غيره.

يقول القديس أوغستين: إنَّ العبودية جزاءٌ للذنب الَّذي ارتكبه آدم وحواء[٢] أي أنَّ الفقير يبقى فقيراً، والغنيُّ يبقى غنياً لأنَّه جزاءٌ مِن الله، ولا يجوز له أن يتمرّد على أصحاب رؤوس الأموال لأنَّهُ سيتمرّد على إرادة الله.

ومن حق ماركس أن يقول على ضوء المسيحية هذه المقولة: «الدِّين أفيون الشعوب» لأنَّه يشل الفقراء ويمنعهم من تغيير حالهم إلى الأفضل، لكن ليس من حقِّهِ أن يوجِّه لعنته إلى جميع الأديان.

أمَّا الرأسمالية فهي مجتمع الأقلية الغنية، والأكثرية الفقيرة، وقد عمد النظام الرأسمالي إلى إنهاء حالة الفقر بأخذ الضرائب من الأغنياء، وإعطاءها للفقراء، لكن هذه الضرائب تذهب في العادة لجيوب الأغنياء، أي تعود

---

(١) ابن أبي الحديد ١٩/٢٢٧ رقم ٣٩٥.

(٢) الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً: ١/١٣٨.

لجيوب أصحابها تسديداً لفوائد الديون المستحقة لهم على الدولة، ولم يَكُ مِن نصيب الفقراء شيء[1].

أمَّا المجتمع الشيوعي فهو يُساوي الغني بالفقير بأنْ يجعله فقيراً وموظفاً صغيراً في جهاز الدولة.

ومن بين جميع المذاهب والمدارس الفكرية والسياسية يقف الإسلام شامخاً مرفوع الرأس يدعو الفقراء إلى التساوي مع الأغنياء في الغنى وشعاره في ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**أفضل على من شئت تكُن أميره، واستغنِ عمَّن شئت تكُن نظيره**»، وقد حمل المسلمون راية الإسلام إلى الشعوب الأخرى لأنَّهُم كانوا أغنياء النفوس قبل أن يكونوا أغنياء في أموالهم. فلم يفتح الإسلام بلاداً طمعاً بالمال كما هي اليوم الدول الاستعمارية.

فالفرق بين الإسلام والاستعمار هو أنَّ الإسلام دخل إلى القلوب قبل أن يدخل إلى الأوطان، بينما وقفت الشعوب تدافع عن كرامتها وخيراتها ضد الغزوات الاستعمارية.

لقد انطلق المسلمون من مبدأ (أمير المؤمنين) عليه السلام «**أفضل على من شئت تكُن أميره**»، فكان المسلمون هم المفضلين على شعوب الأرض بتقديم العون لها، فدخلت الإسلام عندما وجدت في المسلمين مجتمعاً مثاليّاً لا هم له سِوَى تبليغ الرِّسالة، فلا طمع المادة، ولا طمع السيطرة يدفعه إلى اقتحام الصعاب، بل طمعه الأكبر هو؛ أن تسعد البشرية بالإسلام، كما سعد هو نفسه به.

ثانياً: بناء المجتمع المعافى من الأمراض:

يعمد الإسلام إلى بناء المجتمع السالم مِن الأمراض، وقد حدَّد برنامجاً

---

(١) المصدر نفسه: ١/١٣٨.

شاملاً لحفظ البدن مِن الأمراض والأوبئة، وهو يستخدم ثروة المجتمع في سبيل الحفاظ على الصحة العامة ومن الملاحظ أنَّ أهم برامج التنمية في دول العالم هو توفير مستلزمات الصحة العامة، ومعالجة الأوبئة والقضاء على الأمراض، ورفع المستوى الصحي في البلد، لأنَّ الإنسان السليم يستطيع أن يُساهم في التنمية بكده وعقله وعرقه، أمَّا المجتمع المريض المتخم بالأوبئة فلا يتمكن أن يتقدم خطوة واحدة على طريق التنمية الصحيحة.

من هنا جاء رعاية الإسلام للصحة العامة، فكانت هدفاً مركزياً مِن أهداف الدولة.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«لا نعمة في الدُّنيا أعظم مِن طول العمر، وصحة الجسد»[1].

ويقول عليه السلام أيضاً: **«ألاَ وإنَّ مِن النعم سعة المال، وأفضل من سعة المال صحة البدن»**[2].

يرسم لنا هذان النصان أروع العلاقة بين التنمية والصحة، وبينهما وبين معدلات العُمر، وهي النتيجة الحاصلة مِن العملية التنموية، فدول العالم يُقاس اليوم درجات تقدمها بمعدلات العمر فيها.

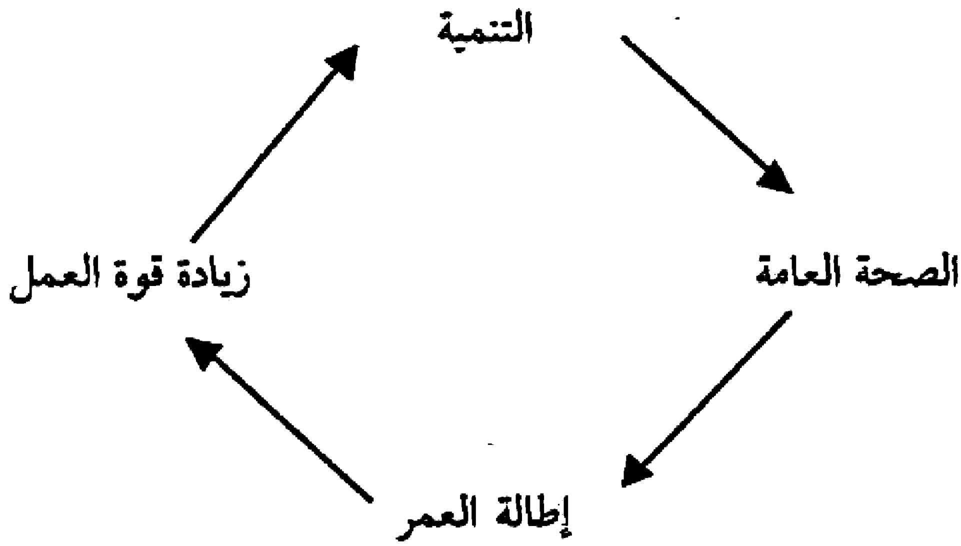
فمعدلات العمر في الدول المتقدِّمة هي أعلى بكثير من معدلات العمر في الدول المتأخرة، ففي أفغانستان لا يتجاوز معدلات العمر فيها عن ٤٤ سنة بينما يصل هذا المعدل في آيسلندا ٧٩ عاماً، هو العمر المتوقع عند الولادة[3].

---

(١) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٠/٣٤١، رقم ٩٠٥.
(٢) ابن أبي الحديد ١٩/٢٧٧ رقم ٣٩٥.
(٣) تقرير عن التنمية لعام ١٩٩٦م: البنك الدولي.

لا شك أنَّ الرخاء الاقتصادي أحد أهم العوامل المؤثّرة في إطالة العمر، وبدوره إطالة العمر سيُزيد من قوَّة العمل في المجتمع وبالتالي فهو سيؤثّر بطبيعة الحال على التسريع في أعمال التنمية والتقدم الاقتصادي.

ونستطيع أن نُلخص النصين المتقدّمين بهذا المخطط.



فبواسطة التقدم الاقتصادي عبر التنمية تتوفر الأموال المطلوبة لتغطية مشاريع الخدمات وتوفير المرافق الَّتي تتدخل في الأوضاع الصحية للمجتمع، وبواسطة هذه الأموال تقام المدارس والمستشفيات وتتأسس الجامعات، وتُنشأ كُليّات الطُب، ويتخرّج الأطباء فيرتفع المستوى الصحي في المجتمع، والمجتمع المعافى هو المجتمع القادر على العمل فيساهم من جديد في التنمية، وبهذه الصورة تتكامل الدورة بين التنمية والصحة والعمر والعمل، ومن ثمَّ التنمية، وهكذا تتضاعف الطاقة الانتاجيّة ليتسارع المجتمع في درب التقدم والصعود إلى الأمام.

ثالثاً: بناء المجتمع المتقي:

هناك نوعان مِن المجتمعات، نوع يتحفز بعوامل خارجية، ومتى ينتهي دور العامل الخارجي يضمحل هذا المحفز، ونوع آخر يتحفز بعوامل ذاتية،

وهو النمط التكاملي الَّذي تبلغهُ المجتمعات الَّتي يبلغ بها الوعي والوجدان إلى حدٍ يقل فيه أثر القانون والعوامل الخارجية الأخرى، والإسلام مِن أجل أن يبني هذا المجتمع السامي الَّذي يتحرك وفق دوافعه الخيرة فلا يحتاج إلى من يقول له اعمل هذا العمل، ولا تقم بهذا العمل، ورسالة الإسلام إلى الإنسانية هي الوصول بها إلى هذا المستوى المثالي من المناقبية، والصفات الخيِّرة، والمناهج الإسلامية التربوية والسياسية والاقتصادية جاءت ـ لتوصل عوامل الخير إلى داخل الإنسان لتصبح هذه العوامل هي المُحرّك المباشر له في الحياة.

والاقتصاد عامل مهم لتأصيل هذا الواقع، لأنَّ الإنسان لا يتحرك إلى عمل الخير إلاَّ بعد إشباع حاجاته الأساسية، وهذا هو منطق القرآن الكريم حيث يقول: ﴿فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ۝٤﴾[1].

لهذا سعى الإسلام إلى تكوين المجتمع الغني لأنَّه المجتمع الَّذي يستطيع أن يتأصل فيه الخير، إذا قام هذا الغنى على منهاج الإسلام القويم. وهذا لا يعني أنَّ التقوى تأتي بعد أن يصبح الإنسان غنياً، كلا؛ فالغنى لا يأتي إلاَّ بالفجور إذا كان بمعزل عن الدِّين والمناقب. فهناك تلازمٌ بين الغنى والتقوى. ومعنى ذلك التلازم بين التوجيه الاقتصادي والتوجيه الدِّيني التربوي. فكل خطوة يخطوها المجتمع نحو التنمية والغنى لا بُدَّ وأن تُرافقها خطوة موازية في تأصيل القيم والفضائل. وهذا هو طريقُ التكامل في حياة الإنسان، تتكامل القيم بأبعادها المادية والمعنوية في وقتٍ واحدٍ لا في زمنين منفصلين، ولا في بعدين مجزأين. وعندما تكلمنا عن مجتمع التقوى بعد مجتمع الغنى لم يَكُ سِوَى فصلاً نظرياً اقتضاه تسلسل الموضوع وإلاَّ فليس

---

(١) سورة قريش، آيتان: ٣، ٤.

هناك فصلاً بالمعنى العملي، لأنَّ تكوين المجتمع الغني بمعزلٍ عن التقوى سيؤدّي حتماً إلى طغيان هذا المجتمع بدليل الآية الكريمة: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾﴾(1).

إنَّ انتقال المجتمع الفقير المتلبس بلباس الفجور إلى مجتمع الغنى المتلبس بلباس التقوى هو انتقالٌ في القيم وفي طُرز المعيشة، وهو حجم الدخل، باختصار هو انتقالٌ في المادة وفي الفضائل إنَّه نقلة اقتصادية أخلاقية من عالم منحطٍ إلى عالم سامٍ، فهو ليس فقط انتقالٌ في القيم الأخلاقية وحسب، إذ لا معنى للمجتمع أن يكون على التقوى وهو مُعدمٌ من كل شيءٍ، فلا بُدَّ وأن يكون غنياً حتَّى يستطيع أن يرفع رأسه أمام المجتمعات الأخرى، وهذا هو الطريق للانتقال من الشرِّ إلى الخير. وهو هدفٌ كبير مِن أهداف الدولة والمجتمع الإسلامي، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

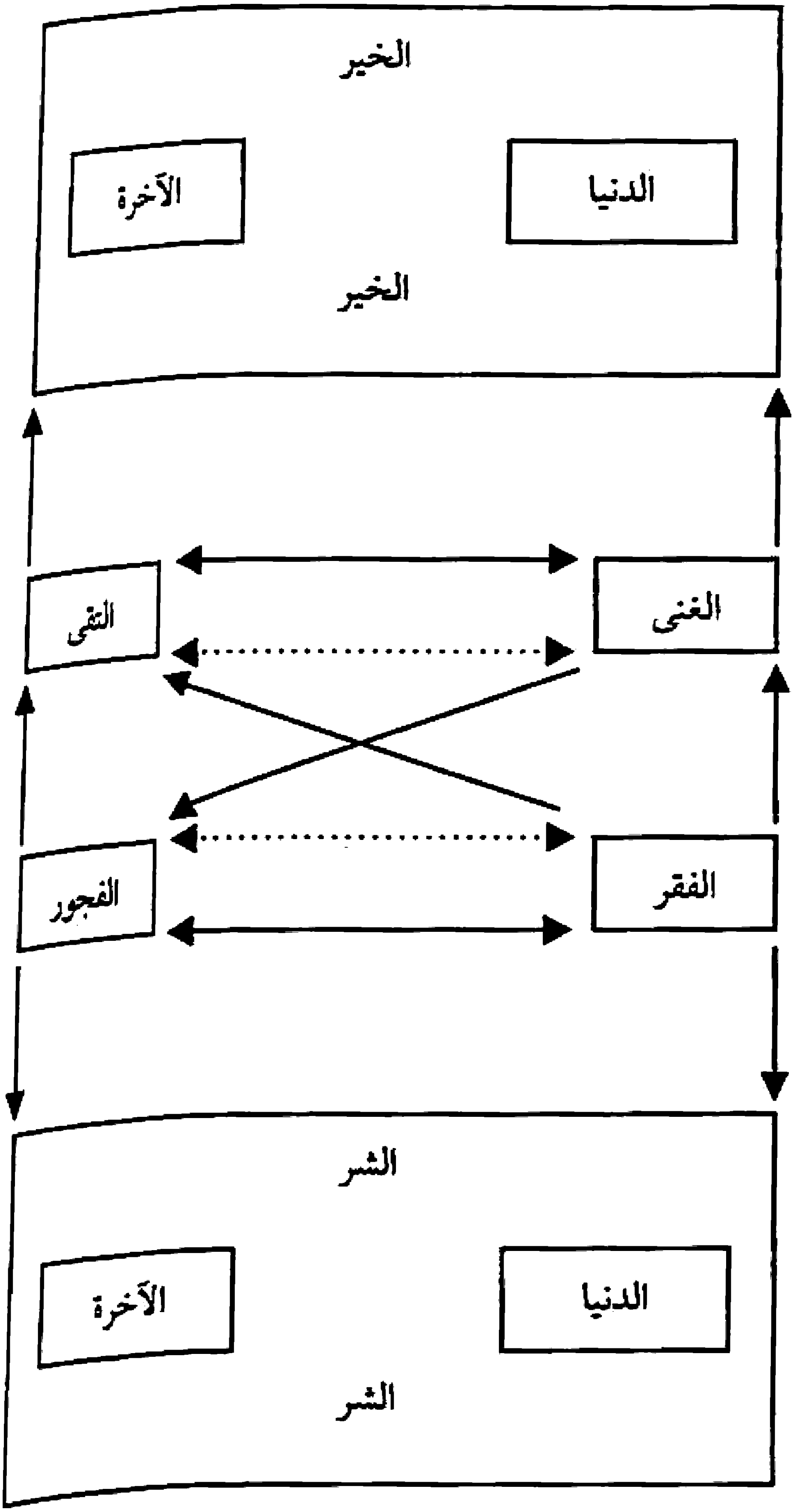
«خير الدُّنيا والآخرة في خصلتين: الغنى والتُقى، وشرُّ الدُّنيا في خصلتين: الفقر والفجور».

وهذا النص يرسم لنا مخططاً هندسياً للحياة السعيدة، على الإنسان أن يسعى من أجل تطبيقه.

يُرينا المخطط في الصفحة التالية كيف يستطيع الإنسان أن ينتقل من ميدان الشر إلى ميدان الخير؟، وكيف يتبادل التأثير بين الفقر والفجور، وكيف يمكن أن يرتدي الفقير لباس التقوى عندما يبتعد عن الفجور فيصبح غنياً، وكيف يهبط الغني إلى الفجور ليعود فقيراً.

---

(1) سورة العلق، آيتان: ٦، ٧.



الخير
الدنيا
الآخرة
الخير
الغنى
التقى
الفقر
الفجور
الشر
الدنيا
الآخرة
الشر

والآن يتبادر إلينا هذا السؤال: ما هي علاقة التقوى بالتنمية؟

إذا كانت التنمية هي العمل بفاعلية كبيرة فإنَّ الإنسان بحاجة إلى محفِّز يستخرج به طاقاته المخبأة ليدفع بها إلى الوجود، وليس هناك محفزاً أقوى مِن العقيدة الناصعة الَّتي جعلت من الإنسان خليفة في هذا الوجود وحمّلته أكبر المسؤوليات، والتقوى هي الطريق إلى الالتزام بهذه المسؤولية والحفاظ عليها. وهي في الوقت نفسه سببٌ كبيرٌ مِن أسباب سعادة الإنسان في الحياة، فالإنسان لا يحيا بالخبز فقط، وإذا كانت التنمية هي مِن أجل إسعاد البشرية فالبشرية لا تسعد بالاقتصاد فقط، بل هي بحاجة إلى ما هو أكثر مِن الاقتصاد.

يقول الدكتور ابراهيم دسوقي أُستاذ علم الاقتصاد في الجامعات المغربية:

«إنَّ قضية التنمية الاقتصادية ليست قضية اقتصاد فقط، كما قد يتبادر إلى أذهان بعض النَّاس، ولكنَّها أيضاً قضية عقيدة وثقافة وسياسة واجتماع وأخلاق. ولا بُدَّ لإطلاقها واستمرارها من توافق البيئة أو المحيط الملائم لها! إذ بغير قيام هذه البيئة أو ذلك المحيط لا يمكن أن نتصور للفرد انطلاقاً، وللمجتمع تقدماً على درب التنمية المضني الطويل»[(١)].

وهناك صوتٌ مماثل أطلقه عالمٌ في الاقتصاد من دُنيا الغرب هو (لودويك ج .ماي) يقول: كُلّ دولة تعتقد بأنَّ رفاهية البشرية تقوم على الأمور المادية فتسابق مِن أجلِ انتاج السلع الاقتصادية ظنّاً منها أنَّ السعادة تقوم على هذه الأشياء، إنَّها مُخطئة، وإنَّهُ لخطأ كبير عندما تعتقد الدولة أنَّ التنمية والنشاط الاقتصادي سيحل مشكلات البشرية.

---

(١) الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومنهاجه: ص٢٢.

ثمَّ يؤكّد قائلاً: هذا الاعتقاد المادي البحت سيجلب الويل والمأساة لشعوب الدُّنيا[1].

وإذا ما قرأنا التاريخ بتمعّن وتصفحنا الأحداث لوجدنا أنَّ العالم اليوم مدينٌ إلى أولئك الأفراد الَّذين ظهروا على فترات مِن الزمن، ودفعوا بطاقاتهم عجلات الزمن إلى الأمام. فلو لم يكن هؤلاء، ولو لم يعملوا على تفجير طاقاتهم واستخدامها في تحريك دواليب الحياة لما كُنَّا اليوم نعيش في مطلع القرن الواحد والعشرين، بل كان العالم اليوم لا يزال يعيش عصر الظُلمات.

وعلى فرض عدم وجود المخترعين الَّذين اخترعوا لنا الآلة البخارية، واكتشفوا الكهرباء، واخترعوا المصباح لكان التاريخ قد توقف من زمنٍ طويل، ذلك لأنَّ التطور في مسيرة البشريّة لا يجري بحتميّة ميكانيكيّة بل يجري بإرادة الإنسان، فلو توقفت هذه الإرادة لتوقف التطور أيضاً.

وقد اهتم الإسلام بالإنسان أشدّ الاهتمام وجعله محوراً لكلّ خير في الحياة، كذلك أساساً لكلّ شر عندما يتوقف عن أداء وظائفهِ.

* * *

(١) لودويك. ج ماي: التعريف بعلم الاقتصاد، ص٢٢٩ (بالفارسية) مترجم.

الإنسان التنموي

ذكرنا أنَّ التنمية هي حسن استخدام الموارد في أهداف محدّدة، ويعتبر الإنسان أكبر مورد من موارد التنمية الَّتي يجب أن تتوجه إليه أنظار المخططين.

سمات الإنسان التنموي:

ليس كل إنسان ينفع برامج التنمية، فهناك سمات خاصة تعمل الجهات المسؤولة عن التنمية على إيجادها في الأفراد الَّذين سيُشاركون في خطط التنمية الاقتصادية، أهم هذه السمات.

أولاً: حبُّ العلم والتعلم

ثانياً: قوّة العمل

ثالثاً: حبُّ الخير

رابعاً: تقنين المصروفات

خامساً: التحفزّ نحو الرُّقي

سادساً: الحس الجماعي.

فالتنمية بحاجة إلى التعليم والتخصص، وهي بحاجة إلى العمل المُثمر النافع.

وقد جُبل هذا الإنسان على عمل الخير، ويكتفي في معيشته بما يسدُّ بِهِ رمقهُ، وهناك حوافز إيجابية تدفعهُ باستمرار إلى التقدم، كما وأنَّ إحساساً يدفعهُ دائماً نحو المجتمع. هذهِ هي العناصر الضرورية لتكوين الإنسان التنموي القادر على خوض غمار التقدم الاقتصادي، وبدون هذا النمط مِن البشر لا يمكن تحقيق التنمية حتَّى لو توفرت الوسائل الأخرى.

لا شك أنَّ للدين أثرٌ كبير في تكوين هذا الإنسان، وقد أشاد علماء الاقتصاد بأفكار مارتن لوثر الَّتي أوجدت نهضة اقتصادية كبرى في أوروبا، والَّتي لا زالت تُعطي ثمارها حتَّى يومنا هذا إذ استطاعت أفكار هذا المصلح المسيحي تحرير عقل الإنسان من قيود الكنيسة، فانطلق الفكر مِن محبسه فتحركت عجلة الحياة، وبرز المفكرون والعلماء والمخترعون والمكتشفون، فإذا استطاعت الحركة البروتستانتية الَّتي استمدت روحها من نفحة من نفحات الإسلام - إذا استطاعت - أن تُوجِد هذا التغيير في المجتمع الأوروبي فما بالك بالإسلام نفسه، فإذا ما أعدنا النظر إلى القرآن الكريم وإلى السُنَّة النبوّية الشريفة وإلى الأحاديث والأقوال لوجدناها جميعاً وهي تُركز على بناء الإنسان القادر على تحمل المسؤولية، فلا يمكن أن نحمل إنساناً مسؤولية كبيرة وهو غير قادر على تحقيقها.

وقد جمع أمير المؤمنين عليه السلام كل تلك الصفات الضرورية في الإنسان التنموي في نصٍ واحد هو؛ كلامه لهمام عندما طلب منه أن يعطيه وصفاً للمتقين. فرسم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أبعاد شخصية المتقين بما يعجز عن بيانه كل بليغ، وكل شاعر وكل رسامٍ في تجسيد تلك الصورة الرائعة بالكلمات أو بخطوط الرسم. وسنحاول استنطاق هذا النص الرائع عند الاسترسال في صفات الإنسان التنموي.

أولاً: التعليم وحبُ العلم:

يكاد يجزم خبراء الاقتصاد على وجود علاقة إيجابية بين التعليم والتنمية، يقول فاجر ليند: كشفت الدراسات أنَّ عمليات الاستثمار في مجال التعليم

والتربية لها مردود إيجابي في المجتمع حتّى في القُرى، فالمزارعون الَّذين تلقوا تعليماً هم أكثر انتاجاً من المُزارعين الأُمّيين، فقد كشف تقرير لسنة ١٩٨٠ أنَّ المزارعين الَّذين تلقوا دورات تعليمية خلال أربع سنوات كانت نسبة الزيادة في أرباحهم من الأرض قد بلغت ٧,٤٪ عن أولئك الَّذين لم ينالوا التعليم المطلوب. وتتجلى علاقة التعليم بالتنمية بشكلٍ أوضح في معدلات المتعلمين في الدول الصناعية عن الدول ذات الدخول المنخفضة أو المتوسطة في الدخل. والَّذي يظهر من هذه الإحصائية.

تطور النسبة المئوية لتعليم الكبار في مختلف الدول لعام ١٩٩٥

	ذكور	إناث
١ ـ الدول ذات الدخل المنخفض	٤٥٢٤	٤٥
٢ ـ الدول ذات الدخل المتوسط	١٤١٢	١٤
٣ ـ الدول الصناعية	بلا	بلا

ولتوضيح أهمية مستويات التعليم في تقدّم الدول نضع هذه المقارنة[1] بين دولة إفريقية هي الموزمبيق، ودولة آسيوية هي اليابان.

	الموزمبيق		اليابان	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
التعليم الابتدائي	٦٩	٥١	١٠٢	١٠٢
التعليم الثانوي	٦	٩	٩٧	٩٥
التعليم الجامعي	صفر	صفر	٣١	٣٠

وهذا الجدول يُرينا النسبة المئوية في المجموعة العمرية المقيدة بالتعليم حسب ما جاء في «تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦م».

(١) تقرير عن التنمية لعام ١٩٩٦م، ص٢٥١.

فالمعيار ليس التعليم وحسب، بل التعليم الَّذي يُؤهِّل الإنسان إلى القيام بأدوار هامة في المجتمع، وهو ما عبَّر عنه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بالعلم النافع عند وصفه للمتقين: «**وقفوا أسماعهم على العلم النافع لهم**»[1] لأنَّه «**لا خير في علم لا ينفع ولا يُنتفع بعلم لا يحق تعلمه**»[2].

والعلم مُقدمٌ على العناصر الأخرى الضرورية للتنمية فهو مُقدمٌ على المال: «**يا كميل العلم خيرٌ من المال**»[3].

لماذا؟ «**لأنَّ العلم حاكم والمال محكومٌ عليه**»[4].

فبدون العلم لا قيمة للمال.

أمَّا كيف يصبح العلم نافعاً؟ بالطبع عندما يُقترن بالعمل، يقول الإمام: «**إذا رُمتُم الانتفاع بالعلم فاعملوا به وأكثروا الفكر في معانيه تعهِ القلوب**»[5].

ويقول أيضاً: «**اعمل بالعلم تدرك غنماً**»[6].

ويقول أيضاً: «**اعملوا بالعلم تسعدوا**»[7].

إنَّ كل شيء يتوقف على العلم فهو الخطوة الأولى إلى الحياة، وليس إلى التنمية فقط، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**بالعلم تكون الحياة**»[8].

ويقول عليه السلام: «**عليك بالعلم فإنَّهُ وراثةٌ كريمة**»[9].

---

(١) نهج البلاغة: باب الخطب، ١٩٣.
(٢) نهج البلاغة: باب الرَّسائل: رقم ٣١.
(٣) قصار الكلمات: رقم ١٤٧.
(٤) المصدر السابق.
(٥) غرر الحكم: ١٥٥.
(٦) غرر الحكم: ١٤٥.
(٧) غرر الحكم: ١٤٧.
(٨) غرر الحكم: ٧٥٦.
(٩) غرر الحكم: ٣٠.

كيف يكون العلم وراثة: فهل العلم يورث؟ أجل يورث في آثاره عندما يمتزج بالحياة فينتشر الرخاء على وجه الأرض جيلاً بعد جيل.

ثانياً: قوة العمل:

قوَّة العمل يُطلق على المقدار المفيد من العمل، أمَّا قوَّة العمالة فهو حجم العمل الناتج من مجتمع بأسره، وهي مقاسات ضرورية في المجتمعات الَّتي تخوض غمار التنمية الاقتصادية. فالدول الَّتي تُريد التقدم تحاول أن تستثمر كل ما لديها مِن طاقات العمالة، والأفراد فيها يبذلون ما لديهم مِن طاقات خلاقة.

ولا يكفي ما يبذلهُ العمال مِن جهدٍ وعرق، بل هناك اعتبارات أساسية لنوع العمل، وهو ما يُسمى بتقسيم العمل، فمن صور التقدم الَّتي يؤكّد عليها الاقتصاديون هو توجه العمالة نحو الصناعة، فقد وجد هؤلاء أنَّ الدول الصناعية ذات الدخل العالي تشهد قوَّة العمالة فيها تركيزاً في المجال الصناعي بينما كانت هذه الدول قبل عقدين دولاً زراعية.

فالدول الصناعية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا كانت قبل ٢٠٠ سنة أي في عام ١٨٠٠ للميلاد دولاً زراعية حيث ترَّكَز ٩٠٪ من قوَّة العمل في الزراعة، بينما لا يتجاوز نصيب الزراعة اليوم في هذه الدول سِوَى ٣٪[١]، وعليه يقرر هؤلاء مبدأً هو تركز العمالة في مجال الصناعة هو معلمٌ من معالم التقدم، فحصة الزراعة من النشاط الاقتصادي في الدول المنخفضة الدخل هو ٦٩٪ بينما حصة الصناعة هو ١٥٪ حسب إحصاء ١٩٩٤م[٢].

والإسلام يخالف هذا الرأي إلى حدٍ ما فبينما نجد أنَّ الإسلام يُشجِّع

---

(١) جريدة همشهري الإيرانية: الدولة والصناعة والتنمية، ص١٠ الأحد ١١/آب ١٩٩٦ بالفارسية.

(٢) تقرير عن التنمية لعام ١٩٩٦م.

على الصناعة، إلاَّ أنَّهُ يعتبر الزراعة هي الأصل، فالمُزارعون في الرؤية الإسلامية هُم كنوز الأرض وإذا قررت القوَّة العاملة في البلد أن تذهب إلى المصانع عملاً بنصيحة الخبراء الاقتصاديين فمن سيقوم بأمور الزراعة، ومن سيوفر لنا رغيف الخبز؟

إذن لا بُدَّ من التخطيط السليم في توجيه القوَّة العاملة حسب الاستعدادات، والإسلام باعتباره نظاماً للحياة يرعى هذا الأمر أشدَّ رعاية، فإذا ما أعدنا النظر إلى الأحاديث والرِّوايات لوجدناها، وهي تركز على الزراعة واستصلاح الأراضي، وهذا لا يعني تجاهلاً للصناعة وأقسام العمل الأخرى مِن تجارة وما أشبه ذلك.

فأولاً: كانت الصناعة في السابق محدودة جداً، لأنَّه لم يتم اختراع الآلات مثلما نشاهد اليوم، فكانت الصناعة تنحصر في الأمور الحياتية البسيطة الَّتي يحتاجها المجتمع في السلم والحرب.

ثانياً: مبدأ تقسيم العمل أمرٌ مفروض على المجتمعات، فالبلدان الَّتي تعاني من نقص في المياه والأراضي الصالحة للزراعة تضطر إلى ممارسة الأنشطة الأخرى، فأهل مكة كانوا يعملون في التجارة، لأنَّ أراضي مكّة أراضٍ صخرية غير صالحة للزراعة.

ولمَّا كانت الدولة الإسلامية واسعة النطاق فهي بالتأكّيد ستأخذ بمبدأ تقسيم العمل فهناك مناطق من هذه الأراضي الواسعة، تنعدم فيها مقومات الزراعة، فتتوجه إلى الأنشطة الأخرى، كاستخراج المعادن أو النفط، أو إنشاء المصانع، فعلى سبيل المثال: المملكة العربية السعودية، والأردن تتخصص في استخراج الموارد المعدنية مِن تُرابها من تحت الأرض للحصول على الرأسمال المطلوب للتنمية، بينما يتخصص بلدٍ كالسودان الَّذي يمتلك أكبر أراضٍ خصبة في مجال الزراعة، بينما يتخصص بلدٍ كمصر في تصدير

الخبرة الفنية الصناعية والزراعة وهذا المثال لا يتحققَ إلاً في نطاق المنظومة الإسلامية المشتركة.

مِن هنا فإنَّ احترام الإسلام للعمل وللتخصص العلمي يؤكّد رغبته المُصرة على اقتحام مجال التنمية مِن أوسع أبوابها.

ونجد في نهج البلاغة ما يرسم لنا الطريق في هذا المجال، ففي كلمات أمير المؤمنين عليه السلام نجد:

١ ـ الترغيب في العمل.

٢ ـ التركيز على العمل المُفيد.

٣ ـ تقسيم العمل.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في القسم الأول:

«اليوم عملٌ ولا حساب، وغداً حسابٌ ولا عمل»[(١)].

«فبادروا العمل وكذبوا الأمل»[(٢)].

«العمل، العمل ثمَّ النهاية النهاية»[(٣)].

وفي وصفه للمؤمنين: **«قلوبهم في الجنان، وأجسادهم في العمل»**[(٤)].

«من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه»[(٥)].

«فاعملوا في الرغبة»[(٦)].

---

(١) نهج البلاغة: باب الخطب، رقم ٤٢.

(٢) المصدر نفسه: باب الخطب، رقم ١١٤.

(٣) المصدر نفسه: باب الخطب، رقم ١٧٦.

(٤) المصدر نفسه: باب الخطب، رقم ١٩٢.

(٥) المصدر نفسه: باب الكلمات القصار، رقم ٢٣.

(٦) المصدر نفسه: باب الخطب، رقم ٢٨.

«فاعملوا والعمل يرفع»[1].

وفي المجال الثاني وهو أنَّ الإنسان لا يحيا بالعمل فقط بل بالعمل المُفيد النافع.

يقول الإمام عليه السلام: **«جدك لا كدك»**[2].

«أفضل الأعمال ما أكرهت نفسك عليه»[3].

«يبتلي عباده عند الأعمال السيئة بنقص الثمرات»[4].

«والعمل الصالح حرثُ الآخرة»[5].

وفي المجال الثالث في تقسيم العمل يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«واعلم أنَّ الرعية طبقاتٌ لا يصلحُ بعضها إلاَّ ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها جنودُ الله، ومنها كُتّاب العامة والخاصة، ومنها قُضاة العدل ومنها عمّالُ الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة النّاس، ومنها التجّار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السُّفلى من ذوي الحاجات، وكلٌّ قد سمَّى الله له سهمه»[6].

فهناك أربعة تقسيمات للعمل.

١ ـ الزراعة

٢ ـ الصناعة

٣ ـ التجارة

---

(١) المصدر نفسه: باب الخطب، رقم ٢٣٠.
(٢) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٠/٣٤١، رقم ٩١٨.
(٣) نهج البلاغة: باب قصار الكلمات، رقم ٢٤٩.
(٤) المصدر نفسه: باب الخطب، رقم ١٤٣.
(٥) المصدر نفسه: باب الخطب، رقم ٢٣.
(٦) من كتاب إلى الأشتر النخعي رقم ٥٣.

٤ ــ الخدمات

وهناك صنفٌ من النَّاس لا يستطيع القيام بهذهِ الأعمال وهم الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة الَّذين تتولى الدولة مسؤولية إمرار معاشهم.

نلاحظ هنا أنَّ الإمام يذكر أهل الصناعات بالرغم من محدودية هذهِ المهنة، ومحدودية العاملين فيها، لكن لأهميتها يأتي الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على ذكرها:

وأهم جميع هذه النصوص، ما جاء في كلامه إلى همّام: «**لا يرضون من أعمالهم القليل، ولا يستكثرون الكثير**»، فهم لولب متحرك لا يعرف التعب، فكلما زادوا في ساعات العمل أحسوا بالتقصير أيضاً لأنَّ كل ما يبذلون من مجهود هو قليلٌ في حسابات العمر والزمن المديد، فتراهم في سباقٍ دائم مع الوقت، وهم إذا عملوا لم يرضوا بالنتائج القليلة، بل لا بُدَّ أن تكون حصيلة عملهم نتائج باهرة، لا يستكثرون الكثير لأنَّ مقاييسهم في الحياة مقاييس إلٰهية، فهم يدركون عظمة الله في أنفسهم، ويعرفون مدى ما أودع الله عندهم مِن النعم.

أتحسبُ أنَّك جرمٌ صغير وفيك انطوىٰ العالم الأكبرُ

فطاقاتهم لا تحدها حدود، وقواهم الذهنية والبدنية هي أقوى من صعاب الحياة، لأنَّ الله سبحانه وتعالى كلفهم بأعظم أمانة في الوجود وهي أداء وظيفة الخلافة.

ولرُبَّ سائل يطرح في نهاية الحديث عن هذا الإشكال: مع انتشار الآلة، وتوسّع استخدام التقنية الحديثة، لم يعد للعمل تلك الأهمية الَّتي كانت في الزمن السابق.

أولاً: العمل الَّذي يعتقده الإسلام ليس فقط العمل العضلي الَّذي ينشأ مِن استخدام الطاقة العضلية، فالتخطيط والتفكير والتحقيق وأي استخدامٍ

للقوّة الذهنية هو عملٌ بحدّ ذاته، فالتقنيات الحديثة استبدلت عضلات الإنسان بالآلة، لكنَّها لم تستطع أن تستبدل العقل الخلاق للإنسان بأي شيء آخر، فأكثر أجهزة الحاسوب تطوراً لا يستطيع أن يحلَّ محل عقل إنسانٍ واحد فكيف بعقول المليارات الخمسة من البشر؟

ثانياً: استبدال العضلات بالآلة جاء في نطاقٍ محدود، إذ لم يتم الاستغناء عن الأيدي العاملة بشكلٍ كاملٍ في جميع الأنشطة، فثمّة أنشطة كالزراعة لا بُدَّ من وجود العامل البشري فيها، وهناك أيضاً الأعمال الحرفية الّتي لا زالت سائدة حتّى يومنا هذا لا يمكنها أن تستغني عن العمالة البشرية.

ثالثاً: إنَّ حلول الآلة محل البشر يُزيد من مساحات الانتاج لأنَّه سيدفع بالإنسان إلى البحث عن أراضٍ غير مستثمرة، أو الاهتداء إلى أنشطة اقتصادية أخرى حتّى لا يبقى عاطلاً عن العمل. وهنا يأتي دور التخطيط الاقتصادي في استثمار الطاقة الفائضة في المجتمع نتيجة التقنيّة.

مثال على ذلك: إذا كانت قطعة أرض يكفيها عمل إنسانٍ واحد مع آلة زراعية متطورة، فإنَّ الفلاح الثاني سيضطر لأن يلتجيء إلى أرضٍ أخرى لاستثمارها، وهكذا ينتعش الاقتصاد، ويزداد الانتاج، فلا خوف من وجود الآلة، ولا حذر من التطور التقني، لأنَّ هذا التطور سيدفع بالبشر إلى المزيد من مجالات الاستثمار، وإلى تسارع الانتاج، وبالتالي سيكون ذلك لمصلحة الفرد والمجتمع معاً.

ثالثاً: حبُّ الخير: تعمل برامج التنمية إلى إزالة الحالة الأنانية مِن أفراد المجتمع وبعث الرُّوح الإيجابية فيهم ليصبح الفرد عضواً نافعاً في المجتمع، وذلك بإنشاء المؤسسات الاجتماعية، والنقابات، والجمعيات التعاونية الّتي تعمل على زرع الرغبة إلى عمل الخير في الأفراد. وهنا يأتي دور الدِّين لإيجاد هذه الخصلة الحميدة.

إنَّ من يُريد أن يخوض تجربة العمل الاقتصادي لا بُدَّ وأن يحدوه شعورٌ قويٌ بالخير، لأنَّهُ بدون هذا الشعور سيتوقف عن نشاطه مع أول عقبة تواجههُ، فالَّذي يُريد أن يضع أمواله في خدمة المجتمع لاستثمار مواردهِ يجب أن يُرافقه شعورٌ بأنَّهُ سوف لا يخسر شيئاً حتَّى لو تأخرت ثمار جهده لسنوات عديدة لأنَّه سيربح تقدم المجتمع لأجيال وأجيال. فالعالم الصناعي اليوم مدينٌ لأولئك الأجداد الَّذين بذلوا من أجل هذا المجتمع، ولم يقتصر تفكيرهم على اللحظة الَّتي عاشوا فيها.

كان مِن أولى مهام الإسلام هو إيجاد الشعور الإيجابي لدى الأفراد، وذلك بإحساسهم بالخير وتنشيطهم في عمل الخير، وإذا أردنا أن ندرج الآيات والأحاديث في ذلك لاحتجنا إلى صفحات مطولة، لكن نقتصر في ذكر النصوص من نهج البلاغة.

يقول الإمام أمير المؤمنين عَلَيْتَلِلاِ: **«افعلوا الخير ولا تحقروا منه شيئاً»**[(١)].

فحتَّى لو كان المطلوب منه أمراً صغيراً فعليه أن ينجزه لأنَّه سيكون فيه فائدة للآخرين، والخير هنا هو العمل في مجال النفع العام، فقد لا يكون العمل كبيراً لكنَّهُ عندما ينضم إلى أعمال الآخرين يصبح كبيراً ومؤثراً. وهذا ما نفهمه من النصِّ الآتي: **«قارن أهل الخير تكن منهم»**[(٢)].

فالَّذي يُريد أن يخوض غمار الخير لا بُدَّ له أن يلتحق بالركب، لأنَّ الخير هو الخُطة الجماعية الَّتي تنفذها مجموعة من الأفراد، فلا بُدَّ من وجود مقاسات جماعية حتَّى ينخرط الأفراد في تيار الخير.

ومن هنا جاء النصِ الآتي: **«فخذوا نهج الخير تهتدوا»**[(٣)].

---

(١) الكلمات القصار: ٤٢٢.

(٢) المصدر نفسه: باب الرسائل: رقم ٣١.

(٣) ابن أبي الحديد ١/ ٢٧٦ من خطبة له عَلَيْتَلِلاِ لمّا بويع بالمدينة.

فالخير إذن خُطة وجماعة وبرنامج وهدف، والتنمية هي من مصاديق عمل الخير الَّذي يستلزم مِن الأفراد التضحية ببعض المكاسب الآنيّة مِن أجل نتائج مستقبلية. وعندما يتشرب الإنسان بالخير وينذر نفسه للعمل به، فعمله سيتضاعف، وثمار عمله ستكاثر، فهو عندما يُفكر سيهديه فكرهُ إلى خطة جديدة وإلى نشاط جديد يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«الفكر في الخير يدعو إلى العمل به»(1).

وعندما يحوم الفرد حول الخير ويحومُ حوله؛ عملٌ من هنا يرتبطُ به، وخطةٌ من هناك تحفزه وجماعة هنا تسانده، حينذاك ستتغير مقاييسه، وتتصلح سرائره وتتبدل مناقبه وصفاته.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: وهو يضع ملامح لدائرة الخير:

«خيرُ العلم ما نفع»(2).

«خير المواعظ ما ردع»(3).

«خير المكارم الإيثار»(4).

«خير الاختيار صحبة الأخيار»(5).

«خير البر ما وصل إلى الأحرار»(6).

«خير أموالك ما وقى عرضك»(7).

---

(1) نهج البلاغة: باب الخطب، رقم ١٦٧.
(2) غرر الحكم: ١٨١.
(3) غرر الحكم: ٤٥٢١.
(4) غرر الحكم: ٨٤٧٠.
(5) غرر الحكم: ٩٧٧٩.
(6) غرر الحكم: ٨٨٩٤.
(7) غرر الحكم: ٨٢٩١.

«خير العلوم ما أصلحك»[1].

«خير العلم ما قارنه العمل»[2].

«خير الكلام ما لا يملُّ ولا يقلّ»[3].

«خير الأمور ما أدى إلى الخلاص»[4].

«خير العمل ما صحبهُ الإخلاص»[5].

«خير الأمور ما عري عن الطمع»[6].

«خير البر ما وصل إلى المحتاج»[7].

«خير الصدقة أخفاها»[8].

«خير الهمم أعلاها»[9].

«خير الكلام الصدق»[10].

«خير الخلائق الرفق»[11].

«خير الأمراء من كان على نفسه أميراً»[12].

«خير النَّاس من نفع النَّاس»[13].

«خير النَّاس من تحمّل مؤنة النَّاس»[14].

(١) غرر الحكم: ١٨٢.
(٢) غرر الحكم: ١٨٣.
(٣) غرر الحكم: ٤٠٥٣.
(٤) غرر الحكم: ٢٩٣٣.
(٥) غرر الحكم: ٢٩٠٤.
(٦) غرر الحكم: ٦٦٩٠.
(٧) غرر الحكم: ٨٨٩٥.
(٨) غرر الحكم: ٩١٤٥.
(٩) غرر الحكم: ١٠٢٧٥.
(١٠) غرر الحكم: ٤٢٩٥.
(١١) غرر الحكم: ٤٩٦٥.
(١٢) غرر الحكم: ٧٧٨٧.
(١٣) غرر الحكم: ١٠٣٥٢.
(١٤) غرر الحكم: ٨٤١٣.

«خير الاجتهاد ما قارنه التوفيق»(١).

«خيرُ أموالك ما كفاك»(٢).

«خيرُ ما ورّث الآباء الأبناء الأدب»(٣).

«ذهاب البصر خيرٌ من عمى البصيرة»(٤).

«فكر ساعة قصيرة خيرٌ من عبادة طويلة»(٥).

«قليلٌ يدوم خيرٌ من كثير منقطع»(٦).

فهذه الصفات لا يكتسبها الإنسان إلاّ في أجواء مُدعمة بالخير تتفاعل فيها المبادىء مع الحياة، وتتداخل فيها قيم الدُنيا مع قيم الآخرة، وهذه بدورها تؤثر في الجو العام للمجتمع إذ تجعلهُ مجتمعاً خيِّراً يحوّطه الخير مِن كلّ جانب.

ولمَّا كانت خطط التنمية بحاجة إلى شيء من التضحية ونكران الذات فهي بحاجة إلى حوافز خيّرة تدفع الإنسان إلى هذا الاختيار، فكان المجتمع الَّذي يحمل تلك الصفات هو الأقدرُ دائماً على إنجاز المهمات الكبيرة، وهو مجتمع يدفع باستمرار إلى الخير لأَنَّهُ يُربي أبناءه على أرض الواقع، وليس بين أربعة جدران، فهو يُنمّي فيهم الفضائل صباحاً مساءً عند خروجهم إلى العمل وأثنائه، وعند العودة إلى البيت.

فالحياة مدرسة كبيرة يتعلم فيها الإنسان، ويأخذُ منها الأخلاق الفاضلة،

---

(١) غرر الحكم: ٢٦٦.
(٢) غرر الحكم: ٨٢٩٣.
(٣) غرر الحكم: ٩٣٤٧.
(٤) غرر الحكم: ٤.
(٥) غرر الحكم: ٥٤٩.
(٦) غرر الحكم: ١١٠٨٢.

وهذه هي الفضائل الَّتي ستبقى لأنَّها ليست فضائل أخذها الإنسان من خلال اللِّسان بل من خلال العمل المُضنيّ، من هنا ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «سوق المسلمين كمسجدهم»[1].

رابعاً: ترشيد المصروفات: وهو الضريبة الَّتي يجب أن يدفعها المجتمع مِن أجل التنمية فتوجيه القسم الأعظم من الثروة الفردية والجماعية إلى برامج التنمية يحتمُ على الأفراد وضع الأحزمة على البطون ولو لفترة مِن الزَّمن حتَّى تأخذ التنمية مداها، وتعطي ثمارها، وهذا لا يعني تحمل المجاعة مِن أجل التنمية بل يعني ترشيد المصروفات وتقنينها بحذف النفقات الإضافية الَّتي لا ضرورة لها في حياة الفرد والمجتمع.

وكثيراً ما تفشل خطط التنمية بسبب تجاهل أفراد المجتمع لهذه القضية، إذ لا تجد الأكثرية المبرر الكافي للتضحية بنمط الحياة الَّذي تتمتع به من أجل التنمية.

إنَّ هذهِ التضحية بحاجة إلى حافز قويّ جداً وليس هناك أقوى مِن الدِّين أثراً في نفوس النَّاس حيث يدعوها الدِّين إلى الزُّهد والقناعة لتحقيق الغايات الكبرى.

وأمامنا نصوص كثيرة من الآيات والأحاديث ومن كلمات أمير المؤمنين عليه السلام في تدعيم هذا الموقف الإنساني فالدعوة إلى الزُّهد والقناعة لا تعني ترك الدُّنيا على غاربها بل تعني الأخذ بالدُّنيا مِن أقوى أطرافها، وهو العمل الدؤوب فيها لا أن تسحبهم الدُّنيا إلى القاع فيصعب عليهم الخروج منها.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام «إنَّما لك من دُنياك ما أصلحت به مثواك»[2].

---

(١) بحار الأنوار ٨٠/٣٥٦، باب ٨ فضل المساجد.

(٢) الصدوق: من لا يحضره الفقيه، ٣/١٢٤، حديث ٥٤٠.

فيأخذ من الدُّنيا بمقدار ما ينفعهُ في آخرته.

ويقول أيضاً: «**خُذ من الدُّنيا ما أتاك وتولَّ عمَّا تولى عنك**»[1].

أي أن يكون مروره في الدُّنيا سريعاً كمن هو في سفرٍ وجاء موعد طعامه فهو يأكلُ ما يسدُّ به رمقهُ، فلا وقت عنده لكي يزخرف مائدته بأنواع الأطعمة.

ويقول في الزهد: «**ازهد في الدُّنيا تنزل عليك الرَّحمة**»[2].

ويقول أيضاً: «**إنَّ المتقين... أصابوا لذّة زهد الدُّنيا في دُنياهم**»[3].

والزهد هو الطريق إلى كسب الثروة، لأنَّهُ سيوفر للإنسان مقداراً من المال يصرفهُ في الخيرات، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«**والزهد ثروة**»[4].

والمعنى نفسه يتضمنهُ هذا النص: «**القناعة مال لا ينفد**»[5].

«**كفى بالقناعة ملكاً**»[6].

«**ولا كنزٌ أغنى من القناعة**»[7].

وقال في تفسيره للآية: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ هي القناعة.

نلاحظ في هذه النصوص كيف رسم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العلاقة بين القناعة وبين الدور الاجتماعي للفرد وكيف أنَّه سيحصل مِن وراء قناعته على ثروة تجعله مفتاحاً لأعمال الخير في المجتمع. وتتأكد الحاجة إلى هذه

---

(١) قصار الكلمات: رقم ٣٩٣.

(٢) غرر الحكم: ٦٠٨٤.

(٣) باب الرّسائل: رقم ٢٧.

(٤) باب قصار الكلمات: ٤.

(٥) قصار الكلمات: رقم ٥٧.

(٦) قصار الكلمات: رقم ٢٢٩.

(٧) قصار الكلمات: رقم ٣٧١.

الفضيلة في ظروف التنمية عندما يخوض المجتمع عملية شد الأحزمة للحصول على أكبر تراكم رأسمالي ينفعهُ في خطط التنمية الاقتصادية ثمَّ يتحدث الإمام عليه السلام عن نفسه فيقول: **«وإنَّ إمامكم قد اكتفى من دُنياه بطمريه ومن طعمه بقرصيه هيهات أن يغلبني هواي إلى تخيّر الأطعمة»**[1].

أمّا من كان همّه الإنفاق على نفسه وملء بطنه بملذّات الأطعمة دون أن يُراعي المصلحة العامّة فهو أبعد النّاس عن الرّحمة الإلٰهية.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«أمقت العباد إلى الله سبحانه من كان همّته بطنه»[2].

«من كانت همته ما يدخلُ بطنه كانت قيمته ما يخرجُ منه»[3].

وللبطنة آثار اجتماعية وخيمة: **«إيّاكم والبطنة فإنّها مقساة للقلب»**[4].

ولها آثار وخيمة على قدرات الإنسان الذهنية.

«لا تجتمع الفطنة والبطنة»[5].

«من كظته البطنة حجبته عن الفطنة»[6].

أمّا الّذين يتجنبون شهوات البطن فهم أقرب النّاس إلى الله، يقول الإمام عليه السلام عنهم: **«إذا أراد الله بعبدٍ خيراً أعفّ بطنهُ عن الطعام»**[7]، ويصبح

---

(١) باب الرّسائل: ٤٥. والطمر بالكسر: الثوب الخَلِق.
(٢) غرر الحكم: ٨١٧٣.
(٣) شرح نهج البلاغة ١٩/٣٣١ حديث ٦٦٤.
(٤) غرر الحكم: ٨١٧٢.
(٥) غرر الحكم: ٨١٥٧.
(٦) غرر الحكم: ٨١٦٧.
(٧) غرر الحكم: ٩٢٦٤.

في عداد المتقين حيث وصفهم أمير المؤمنين عليه السلام: **«حاجاتهم خفيفة»** فهم مقتدون بإمامهم يكتفون بأقلِ ما يمكن من الطعام ليسدوا به رمقهم وكفى.

خامساً: حوافز التقدم: تضع الدول الصناعية الحافز المادي أمام المنتجين والمستثمرين، فتقنعهم بمواصلة الانتاج والاستثمار، ولا يخفى ما لهذا الحافز من آثار، لكن ليس ذلك الأثر الَّذي يتركهُ الحافز الدِّيني الَّذي يوجدهُ الإسلام في الأفراد المنتجين والمستثمرين.

فأولاً: يوعد القرآن الكريم المنتج والمستثمر بأنَّهما سيحصلان على نتيجة عملهما في الدُّنيا ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾﴾(١).

ثانياً: وبالإضافة إلى المكافأة الدنيوية سيحصل على ثواب جزيل في الآخرة، ثمَّ يُجزاه الجزاء الأوفى ومعنى ذلك أنَّه سيحصل على ربحين؛ ربحٌ في الدُّنيا، وربحٌ في الآخرة، وللإمام أمير المؤمنين عليه السلام وصفاً رائعاً لنمطين مِن البشر أحدهما عملَ للدُّنيا من أجل الدُّنيا، والآخر قام بنفس العمل، لكن بحوافز الآخرة وليس بحوافز الدُّنيا.

«النَّاس للدُّنيا عاملان: عاملٌ عَمِلَ في الدُّنيا للدُّنيا، قد شغلتهُ دُنياه عن آخرته، يخشى على من يخلفه الفقر، ويأمنه على نفسه فيفني عمره في منفعة غيرهِ، وعامِلٌ عَمِلَ في الدُّنيا لما بَعدَها فجاءَه الَّذي له من الدُّنيا بغير عملَ، فأحرز الحظين معاً، وملك الدَّارين جميعاً، فأصبح وجيهاً عند الله لا يسأل الله حاجةً فيمنعهُ»(٢).

هذا عن حوافز الآخرة، أمَّا في الدُّنيا فثمَّة حوافز تدفعهُ أيضاً وتحثّه على تسريع وتائر الانتاج، فالمُسلم ينظر إلى الدُّنيا أيَّاماً معدودة عليه أن يظفر بكلّ لحظة منها، لأنَّها لا تعود إليه إذا ولت.

---

(١) سورة النجم، آيتان: ٣٩، ٤٠.

(٢) قصار الكلمات: رقم ٢٦٩.

فيحثّه كلام إمامه أمير المؤمنين عليه السلام، وهو يهتف فيه: **«ما أسرع الساعات في الأيّام، وأسرع الأيّام في الشهر، وأسرع الشهور في السنة وأسرع السنة في العمر»**[1].

فكان له مِن التعجيل قبل فوات الأوان واستثمار الوقت إلى أقصى حدٍّ ممكن، وهذه المحدودية تفرضُ عليه التخطيط وأن يضع جدولاً من الأولويات فيشرع بالأهم ثمَّ المهم.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«العمر أقصر من أن تعلم كل ما يحسنُ بك علمه فتعلّم الأهم فالمهم»[2].

وإذا استطاع الإنسان أن يُخطط لحياته على أساس الأهم فالمهم فإنّه سوف يستثمر كل وقته، وإنّه سيحصل لقاء عمله ثماراً كبيرةً.

ونتيجة لذلك يتقدم الإنسان المسلم بوتائر تصاعدية، فكل يومٍ يمر عليه يُضاف شيءٌ جديد إلى حياته، كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«الكيس من كان يومه خيرٌ من أمسه»[3] وهذه بأجمعها حوافز تدفعهُ إلى الأمام باستمرار.

سادساً: إيجاد الحس الجماعي: الإحساس بالفردية هو المُحبِط الرئيس أمام التنمية الاقتصادية، من هنا فإنَّ النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يؤدّي إلاّ إلى تقدم الأفراد وليس إلى تقدم المجتمع لأنّهُ يقوم على مبدأ الفردية ويفصل بين الفرد والمجتمع بحاجز المصالح.

---

(١) خطبة: ١٨٨.

(٢) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٠/٢٦٢ رقم٦٠.

(٣) غرر الحكم: ٧٤٦٢

من هنا فإنَّ النظام القادر على التخفيف من غلواء الفردية، ودمج مصالح الأفراد بمصالح المجتمع هو الأقدر على التنمية الاقتصادية، لأنَّ التنمية بحاجة إلى حجم كبير من الإحساس بالمسؤولية الجماعية والّتي بدونها سيشعر الأفراد أنَّ عملهم في مجال التنمية ليس إلاَّ ضرباً من العبث.

ولقد أبدى الإسلام أهمية كبرى للجماعة وجعلها سبباً للتقدم، واعتبر الفردية سبباً للتأخر والسقوط.

وأمامنا نصوص كثيرة في هذا المضمار نختصرها في ثلاث دوائر:

الدائرة الأولى: النصح بالاندماج مع الجماعة.

الدائرة الثانية: الربط العملي مع الجماعة.

الدائرة الثالثة: التعاطي الاقتصادي مع الجماعة.

ففي الخطوة الأولى يقول أمير المؤمنين عليه السلام في حثِّهِ على الالتصاق بالجماعة:

«الصق بذوي المروءات... فإنَّهم جماعٌ من الكرم»[1].

ويقول أيضاً: **«والزموا السواد الأعظم فإنَّ يد الله مع الجماعة وإيَّاكم والفُرقة فإنَّ الشاذ من النَّاس للشيطان، كما أنَّ الشاذ مِن الغنم للذئب»**[2].

وينظر الإمام علي عليه السلام أنَّ الرابطة الاجتماعية هي عقد كالعقود فكان لا بُدَّ من الوفاء له.

وهذا ما قال به جان جاك روسو بعد ألف عام تقريباً من زمن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) باب الرّسائل: رقم ٥٣.

(٢) باب الخطب: رقم ١٢٧.

يقول الإمام علي عليه السلام «**والزموا ما عُقِدَ عليه حَبْلُ الجماعة وبُنيت عليه أركان الطاعة**»[1].

في الوقت نفسه حذّر أمير المؤمنين عليه السلام مِن الانخراط في المجتمعات الضالة لأنّها ستنسف مقومات التقدم في الأفراد والمجتمع.

يِصف الإمام عليه السلام المجتمع العراقي بعد غارة الضحاك بن قيس يقولُ فيها: «**أيُّها النَّاس المجتمعة أبدانهم المختلفة أهواؤهم**... ثمَّ يُبيّن عجز هذه الجماعة... **ومن فاز بكُم فقد فاز والله بالسهم الأخيب،ومن رمى بكم فقد رمى بأفوق ناصِل، أصبحتُ والله لا أُصدِّقُ قولكم ولا أطمعُ في نصركُم، ولا أُوعِدُ العَدُوَ بكم**»[2].

وفي الخطوة الثانية يحثّ الإسلام على إنجاز العبادات بطريقة جماعية، فصلاة الجماعة وصلاة العيد وصلاة الاستسقاء، وهناك حثٌّ متواصل على التردد إلى المساجد وإلى بيت الله الحرام للحفاظ على الشخصية الجماعية للأمّة الإسلامية.

وفي الخطوة الثالثة: شجع الإسلام على العطاء، وجعله مفتاحاً إلى أعماق الجماعة.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**وعليكُم بالتواصل والتباذل**»[3] ثمَّ يوصي واليه مالك الأشتر «**وأفسح له في البذل ما يُزيل علّته**»[4]، والبذلُ يقودُ المجتمع إلى الصلاح وينزعُ عنه العداوات والبغضاء.

ففي وصفه للمتقين يقول الإمام عليه السلام: «**يُعطي من حرمه، ويصل من**

(١) باب الخطب: رقم ١٥١.

(٢) باب الخطب: ٢٩.

(٣) باب الخطب: ٤٧.

(٤) باب الرّسائل: رقم ٥٣.

قطعهُ»[1]، فهو إيجابي يتغلب على عواطفه، ولا تقوده الكراهية إلى تحطيم المجتمع بل يقوده حسّه الجماعي إلى قيادته نحو الخير فيُعطي من حرمه ولا يتعلل بما سبق له من الحرمان، ويصل من قطعهُ مِن أقربائه ولا يتعلل بأعمال السلبيين من النَّاس فهو إيجابي حتّى لو كان الجميع سلبيين، فإيجابيته هي الطريق لإصلاح المجتمع وتخليصه مِن براثن الشر والرذيلة.

يقول عليه السلام أيضاً: **«من بذل معروفه كثُر الراغب إليه»**.

«من بذل برّه انتشر ذكره»[2].

وهي نتيجة طيّبة يحصل عليها الإنسان بالبذل، مكانة اجتماعية مرموقة سمعة طيبة بين النَّاس، امتلاك قلوب الناس، ومن هذا الموقع المهم يستطيع الإنسان أن يؤدّي أكبر الأدوار في إصلاح المجتمع وسد الهفوات والثغرات فيه لأنّه بالبذل تنتشر فضيلة الإحسان بين النَّاس ليكون المجتمع محسناً.

يقول الإمام عليه السلام: **«الكريم من بذل إحسانه»**[3].

* * *

(١) باب الخطب: ١٩٣.

(٢) غرر الحكم: ٨٨٣٢.

(٣) غرر الحكم: ٨٧٤٧.

تنمية الموارد البشرية

الإنسان التنموي:

تعتبر الموارد البشرية حجر الزاوية في أيّ تقدمٍ اقتصادي، وقد تناولنا حتّى الآن الجانب النوعي مِنَ الموارد البشرية، وبقي أن نقف وقفة تأمل للجانب الكمي نتسائل عن مدى مساهمة الموارد البشرية الكمية في عملية الانتاج والتطور الاقتصادي.

لا يخفى هناك نوعان مِن البيئات الاجتماعية الّتي يتولد فيها المجتمع، فهناك بيئات متخلفة وهناك بيئات متحضرة، ففي البيئة المتخلفة يصبح كل شيء مدعاة إلى التأخر حتّى عوامل التقدم تتحوّل على أيدي أناس متخلفين إلى عوامل هدم وتأخر.

لننظر إلى الثروة المعدنية الّتي حباها الله لبعض الشعوب المتخلفة في مجاهيل إفريقيا كيف تحولت هذه النعمة إلى نقمة على أيادي البشر، فعندما لا يستطيع شعبٌ مِنَ الشعوب استثمار هذا المعدن سيكون سبباً لتدفق المستعمرين والمستغلين وأرباب الجشع والاحتكار مِنَ الكارتيلات والمؤسسات. وبطبيعة الحال يصبح الكم السكاني في مثل هذه المجتمعات

عاملُ انحطاط وتأخر كما أيّ أمرٍ آخر، لكن في البيئات المتحضرة المزدحمة بالنشاط والانتاج يصبح عاملُ السكان عاملاً إيجابياً ومثمِراً. وأمامنا شاهدٌ مِن واقع منطقتنا الإسلامية، يقولُ «دورين وورند» في كتابه الأرض والفقر في الشرق الأوسط: «وقد توسعت الزراعة في الأعوام الأخيرة توسعاً سريعاً نتيجة ازدياد سكان البلاد»[1].

وفي مراحل التحرك والنهوض يصبح عدد السكان عاملاً إيجابياً في توسيع نطاق النشاط الاقتصادي لأنَّه يعطي بيد الخطط الاقتصادي أيادي عاملة إضافية يستثمرها في المجالات الاقتصادية المعطلة، وقد قامت دعوة الإسلام على زيادة النسل مِن خلال بعض النصوص الواردة عن الرَّسول الأكرم ﷺ منها: «**تناكحوا تكاثروا فإني أباهي بكم الأمم**»[2].

ويبدو أنَّ هذهِ الدعوة كانت مرحلية، وليس قانوناً في كل زمانٍ ومكان، حيث كان الإسلام في بداية تأسيسه يشهد نهوضاً كبيراً، فكان للكم السكاني أثرٌ إيجابي في تقدم المجتمع الإسلامي، لكن هذا لا يعني أن يظل المسلمون على هذا الخط التصاعدي في تكثير الأولاد بدليلِ أنّنا لا نجد في كلمات أمير المؤمنين عليه السلام ما يُشير إلى الإكثار مِن النسل، بل بالعكس نجد ذماً في بعض النصوص للكثرة الضالة، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**وأمّا بنو عبد شمس... وهم أكثر وأمكر وأنكر**»[3].

وفي نصوص أخرى نجد أنَّ الإمام يعمل على تغيير وجهة نظر النَّاس نحو كثرة الأولاد، ففي النص التالي نكتشف قوانين مهمة في الحياة بما فيها الناحية الاقتصادية، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**ليس الخير أن يكثر**

---

(١) وورند: الأرض والفقر في الشرق الأوسط، ص١٦٤.

(٢) المجلسي: بحار الأنوار، ٢٥٩/١٧ رواية ٤.

(٣) نهج البلاغة: باب الكلمات القصار، رقم ١٢٠.

مالك وَوَلَدُكَ، ولكنَّ الخير أن يكثر علمك، وأن يَعْظُم حِلمُكَ وأن تُباهي النَّاس بعبادة ربّك، فإن أحسنت حَمِدْتَ الله، وإنْ أسأتَ استغفرت الله، ولا خيرَ في الدُّنيا إلاَّ لرجلين: رجل أَذْنَب ذُنوباً فَهُو يتداركها بالتَّوبة، ورجلٌ يُسارِع في الخيرات»[١].

نستجلي من هذا النص الرؤى التالية:

في مرحلة التخلف لا فائدة مِن المال والولد، لأَنَّهما سيكونان وبالاً على الإنسان.

العلم هو السبيل للانقلاب على الواقع المتخلف.

لا بُدَّ من اقتران العلم بالأخلاق الحميدة.

لا بُدَّ أن تتقوى روابط المؤمن بالله تبارك وتعالى.

حينما تصبح البيئة صالحة يتولد مِن رحمها الإنسان الَّذي وصَفهُ الإمام؛ بأَنَّهُ يُسارع في الخيرات.

فلا بُدَّ إذن مِن تغيير الواقع ليتغير كل شيء، فالواقعَ المريض مثلهُ مثل الإنسان المصاب بالحمى، فلا يُفرِّق بين العسل والعلقم فكلاهما مُرّان في فمه.

نعود لنقول مِن جديد بأَنَّ الموارد البشرية إذا احتسبت بقيمة الكم فهي مؤثرة في الاقتصاد إذا كان المجتمع ناهضاً، وإلاَّ فالأفضل أن يتوقف المجتمع عن الإكثار مِن محنه ومصائبه بزيادة النسل.

لكن هناك قضية يطرحها أصحاب نظرية تحديد النسل يقولون: إنَّ التطور التكنولوجي قلّل مِن الحاجة إلى الأيدي العاملة، ويضربون مثلاً على

---

(١) المصدر نفسه: رقم ٩٤.

ذلك: خلال شق قناة ويلاند في كندا اكتفي بخمسة عمال فقط لإزاحة كتلة مِنَ التُراب كان لا بُدَّ من استخدام أربعة آلاف عامل إبان شقِ ترعة السويس لإزاحة كمية مماثلة لها، ويستشهد أيضاً بصناعة المصابيح حيث نرى اليوم شخصاً واحداً يؤدّي في فترة ساعة عملاً كان يستدعي القيام به تسعة آلاف ساعة عام ١٩١٤م[١]. وهو كلامٌ صحيح لا نقاش فيه، لكن مَن يقول بأنَّ مصادر الانتاج في العالم محصورة بهذا المقدار الموجود والمستخدم. صحيح أنّنا اليوم في غنى عن الأيادي العاملة الكثيرة، لكن لسنا في غنى عن هذه الأيادي إذا أردنا أن نستثمر الحجم القائم من الأراضي الصحراوية ونبدلها بالتقنية، وبالأيادي العاملة إلى أراضي صالحة للزارعة، وكذلك إذا أردنا أن نستثمر ما هو موجود في البحار والأنهار مِن ثروات سمكية، وما هو موجودٌ في باطن الأرض مِن المعادن.

بالطبع إنَّ فتح مجالات الاستثمار بحاجة إلى أيادٍ عاملة جديدة، وكلما أردنا أن نتقدم فلا بُدَّ مِن وجود هذه الأيادي، وإلاّ فسيكون التراجع محتوماً.

إنَّ دول أوروبا الغربية تعاني اليوم مِن مشكلة تناقُص العدد السكاني فيها، فقد أدّت دعوات تحديد النسل إلى توقف النسل في هذه الدول، وهناك خشية مِن انقراض الجنس الأوروبي في بعض الدول بعد فترة مِن الزمن إن ظلت معدلات التناقص السكاني على حالها.

إنَّ مشكلة السكان ليست مشكلة العدد فقديماً كان الأب يرجو الحصول على أولاد يساعدونه في الانتاج بل المشكلة كيفية استثمار مَن يأتي إلى الحياة، فقبل أن نفكّر باللقمة الّتي تملأ بطنه لنفكر في كيفية استثمار هذا

(١) برتراند غارد: مرجع سابق، ص١٧.

الإنسان حتَّى لا يتحول إلى طاقة معطلة، فيصبح عاملاً من عوامل التأخر. وفي المجتمعات الناهضة يصبح العدد دليلاً على القوّة والمنعة، فلنفترض جدلاً؛ لو كان المجتمع الياباني اليوم ضعف عدده الحالي أما كان انتاجه ضعف ما هو عليه الآن. فالمشكلة ليست إذن في عدد السكان بل في استثمار هذا العدد لأنَّ عدم الاستثمار سيولد العجز في المجتمع حتَّى لو كان عدد السكان ضئيلاً أو محدوداً.

تنمية الموارد الطبيعيّة

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وخلق معهُ ما يقتاتُ به في حياته، فوضَعَ لكل فم طعاماً، وطلبَ منه السعي مِن أجل أن يحصل على حصته مِن رغيف الخبز وإلاّ فإنَّهُ سيفقد سهمه من الحياة.

وموارد الحياة كثيرة ومتنوعة ومتشعبة، وفي كل يوم يتوصل العلماء إلى نوع جديد مِن هذه الموارد، في كل يوم يكتشف الإنسانُ مصدراً جديداً من مصادر الطاقة، وفي كل يوم يكتشف معدناً جديداً مِن المعادن. وفي كل يوم يكتشف مصدراً جديداً للغذاء، فمن الوهم التصور أنَّ العالم بجميع موارده وكأنَّهُ لقمة عيش صغيرة، بل مِن الخطأ الفادح أن نعتقد بأنَّ موارد الأرض لا تكفي البشرية، ذلك الاعتقاد الخاطىء الَّذي قامت عليه النظرية الرأسمالية إنَّ المشكلة لا تكمن في الطبيعة الَّتي جعلها الله كريمة، بل المشكلة في محدودية المعرفة البشرية، فقد تأتينا الأيَّام بمصادر جديدة للغذاء لم تكتشفها البشرية بعد.

يقول «برتراند بوغارد» في كتابه المشكلات الاقتصادية الكبرى في العصر الحديث: «إنَّ غنى الطبيعة مُرتبط بسعة المعرفة الإنسانية، فكلَّما

تحسنت معرفتنا بهذه الطبيعة تحسنت استفادتنا منها»[١]. ثمَّ يقول: «توجد أمامنا إمكانات انتاجية غير محدودة، ليس ذلك فحسب، بل أمامنا أيضاً إمكانات انتاجية مجانية تقريباً لا نعرف الاستفادة منها»[٢].

وأحياناً يكون صعوبة استغلال الموارد هي السبب في تعثر الواقع الاقتصادي: فهناك بلدان فقيرة، لكنَّها تمتلك ثروات كبيرة إنْ كان بمقدورها استثمار هذه الثروات.

يعطينا «بيتر بائر» نماذج عن الإمكانات المجمدة في الدول الفقيرة: «في لوكاجا الواقعة بين نهري النيجر وبنو في نيجريا وعلى ارتفاع ٣٣٠ ميل من سطح الأرض فيها أحجار الحديد لكن لصعوبة إيصالها إلى الأسواق لم تستثمر».

ثمَّ يذكر: «وفي غينيا ودول إفريقية أخرى هناك أنواع مِن الأشجار المرغوبة الأخشاب، لكن تكاليف الحمل والنقل حالت دون استثمارها»[٣].

وإلى جانب الجهل، وصعوبة الاستثمار، هناك سببٌ آخر لهدر موارد الطبيعة هو؛ الأعراف الحاكمة في التجارة الدولية والَّتي تدفع بدولة غنية ككندا إلى حرق آلاف الأطنان من الحبوب كافية لإطعام فقراء إفريقيا بحجة الحفاظ على معدلات العرض والطلب.

ويذكر لنا برتراند بوغارد: «أنَّ بعض الصيادين يرمون بقسم مِن صيدهم في البحر حين يكون كبيراً، لماذا؟ لأنَّ انخفاض الأسعار يفوق أحياناً بنسبة الوفرة»[٤].

ولسنا بحاجة إلى إعطاء المزيد مِن الأدلة، فكل واحدٍ مِنَّا شاهدٌ على ما يجري في عالمنا اليوم مِن هدرٍ متعمدٍ لإمكاناته الهائلة، وليس أدل على ذلك

(١) برتراند غارد: ص١٦.
(٢) المرجع نفسه: ص١٨.
(٣) المرجع نفسه: ص٧١.
(٤) المرجع نفسه: ص٢٠.

مِن معدلات الإنفاق العسكري في العالم على صنع وتجارة الأسلحة المُدّمرة. كذلك ما يشهده العالم مِن تدمير للطبيعة الجميلة ولإمكاناتها الهائلة، وأقل ما اقترفته يد التدمير الثقب الَّذي أحدثته نفايات المعامل في طبقة الأوزون وأثره المُدّمر على حياة النبات والحيوان.

فالمشكلة لا تكمن في الطبيعة بل في الإنسان الَّذي حوّل الطبيعة إلى أداة للتدمير، فبدلاً مِن الاستفادة من الطاقة الذرية في انتاج الطاقة المفيدة وجدناه يتسابق على صنع القنابل الذرية، فكان لا بُدَّ مِن إعادة الصورة القاتمة عن الطبيعة والنظر إليها بمنظارٍ إيجابي صادق، وهنا نقف ملياً أمام النظرة الإسلامية المتفائلة نحو الطبيعة وما تحملها هذه النظرة مِن حوافز تدفع بالبشرية إلى الارتماء في أحضان هذه الثروة الإلٰهية الَّتي حباها للإنسان ليحيا سعيداً كريماً في هذه الدُّنيا.

يقول الدكتور إبراهيم العسل: «يرى الاقتصادي الإسلامي أنَّ جوهر المشكلة الاقتصادية هو عدم السعي الدائم والجاد للإنسان للاستفادة مِن الخيرات الوفيرة المليء بها الكون، ويرى الباحث أنَّ التاريخ الاقتصادي يُؤكّد هذه الحقيقة، فقديماً كانت الأرض تمثل الندرة بما تقله مِن انتاج زراعي، وعندما سعى الإنسان بشكل مكثف وأدخل التحسينات والتقنية في زراعة الأرض أدّى هذا إلى وفرة المحصول مع أنَّ مساحة الأرض نفسها لم تتغيّر وإنَّما كان العنصر الَّذي تغيّر هو الاجتهاد والجهد الإنساني»[1].

وأمامنا نصوص كثيرة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام تبيّن هذه الحقيقة، وتكشف الطريق لمن يُريد أن يسلك السبيل القويم لإعمار الأرض. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في كلامه لولده الحسن عليه السلام :

(١) إبراهيم العسل: التنمية في الإسلام، ص٩٨.

«واستعنتهُ على أمورك، وسألتهُ مِن خزائن رحمته ما لا يقدِرُ على إعطائِهِ غيرهُ من زيادة الأعمار وصحة الأبدان وسعة الأرزاق، ثمَّ جعل في يديْكَ مفاتيح خزائنه بما أذنَ لك فيه مِن مسألته، فمتى شئت استفتحت بالدُّعاء أبواب نعمته، واستمطرْت شآبيب رحمته»[1]. فكل ما يحتاجه الإنسان موجودٌ في الطبيعة، وجعل ثروات الطبيعة في خزائن، وجعل لها مفاتيح وهذه المفاتيح هي التوكل على الله والاستعانة به، وقد وضعها بأيادي البشر.

فالرازق هو الله تبارك وتعالى، ولمّا كانت قدرة الله غير محدودة فقد كفِلَ رزق عباده مهما كثروا ومهما توالدوا. وأمامنا عشرات النصوص الّتي تكشف بوضوح عن هذه الحقيقة، وتدلل بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ موارد الطبيعة لا نفاد لها، وأنَّ الله تبارك وتعالى عندما خلق البشر خلق معهم وسائل الحياة من طعامٍ ولباس وما شابه.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«ومن عاش فعليه رزقه»[2].

«دعا كل طائر باسمه وكفل له برزقه»[3].

«قسم أرزاقهم وأحصى آثارهم»[4].

«عياله الخلائق ضمن أرزاقهم»[5].

«وإله الخلق ورازقه»[6].

---

(١) نهج البلاغة: باب الوصايا، رقم ٣١. والشآبيب: جمع الشؤبوب ـ بالضم ـ: وهو الدفعة من المطر، وما أشبه رحمة الله بالمطر ينزل على الأرض الموات فيحييها.

(٢) المصدر نفسه: خطبة، ١٠٩.

(٣) المصدر نفسه: خطبة، ١٨٥.

(٤) المصدر نفسه: خطبة، ٩٠.

(٥) المصدر نفسه: خطبة، ٩١.

(٦) المصدر نفسه: خطبة، ٩٠.

«فاعتصم بالَّذي خلقك ورزقك وسواك»[1].

«الرزق مقسوم، الحريصُ محروم»[2].

«الرزق يطلبُ من لا يطلبه»[3].

«إنَّك... مضمون الرزق»[4].

«لا يملك إمساك الأرزاق وإدرارها إلاَّ الرزاق»[5].

وعشرات النصوص الأخرى المشابهة الدالة على ما أعدّ الله سبحانه وتعالى من أرزاق لخلائقه.

وهناك نصوص بحاجة إلى التأمل مثل:

«وأرفع لكم المعاش» يقول ابن أبي الحديد في شرحه لهذا النص أي جعلهُ رفيعاً أي واسعاً مُخصباً[6].

ونتأمل هذا النص: **«لو شئت لاتخذتُ من هذا الماء نوراً»**[7].

فأي عقل جبار كان يستطيع أن يدرك مقولة أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك اليوم.

طبعاً: اليوم وبعد أن اتسعت معارف البشرية تمكنوا أن يدركوا أنَّ الطاقة المستخرجة مِن ذرة الهيدروجين الموجودة في الماء هي أعظم بكثير من الطاقة المتولدة من ذرة اليورانيوم المخصبة. فالماء هو المصدر الأكثر والأقوى للطاقة.

* * *

(١) المصدر نفسه: رسائل ٣١.
(٢) غرر الحكم: ٩١٧٨.
(٣) المصدر نفسه: ١/ ٣٧٠.
(٤) المصدر نفسه: ٣/ ٥٠.
(٥) المصدر نفسه: ٦/ ٤١٥.
(٦) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٦/ ٢٤٤.
(٧) أحمد أمين: التكامل في الإسلام، ٣/ ٥١.

معوقات في طريق استثمار الموارد الطبيعية

ذكر تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٦م الصادر عن البنك الدولي إحصائية لعام ١٩٩٣م ذكر: أنَّ المستغل مِنَ الأرض المحصولية هو ١١٪، أمّا الأرض المرعية فهو ٢٦٪[1] فلو تم استخدام كل هذه الأرض بشكلٍ جيد لكفت البشرية حاجتهم إلى الطعام. فهناك أكثر مِن سبب يمنع من وصول الموارد إلى بعض الشعوب، وبالتالي ظهور الفقر والفاقة في المجتمعات، فهناك أسباب كثيرة ذكرنا قسماً منها في فصل الفقر وسنذكر هنا المعوقات الَّتي تحيل دون استثمار الموارد سواء البشرية منها والطبيعيّة.

ومن هذه المعوقات:

أولاً: البطالة:

والمقصود بها عدم مشاركة قسم كبير من أفراد المجتمع في النشاط الاقتصادي، ويؤدّي هذا إلى تناقص الانتاج، وبالتالي إلى زيادة النمو السكاني على زيادة الانتاج، الأمر الَّذي سيتسبب في الفقر. وتعود البطالة إلى ثلاثة عوامل:

---

(١) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦م، ص٢٥٥.

العامل الأول: ويرتبط بالأفراد أنفسهم، فقسمٌ مِن هؤلاء الأفراد تعودوا الكسل وحب الترف، وقد عالج الإسلام مشكلة هؤلاء الأفراد بحثهم على العمل ومطالبتهم الذهاب إلى ميدان العمل والتخلص مِن الكسل، وقد ذكرنا نصوصاً كثيرة وردت في نهج البلاغة تدعم هذه الفكرة.

العامل الثاني: يرتبط بظروف العمل، حيث لا يجد الفرد المجال الَّذي يُريد أن يعمل فيه، فعند تدني المستوى الاقتصادي في المجتمع تنخفض سوق العمالة، فلا يجد الإنسان فرصته في العمل على رغم قدرته على القيام بالأعمال والأسلوب الَّذي سلكهُ الإسلام في معالجة هذا الأمر يشتمل على:

١ ـ **منع تكدس الأموال:** يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**فلا يغرنك سواد النَّاس مِن نفسِك، وقد رأيت من كان قبلك مِمَّن جمع المال...**» ثمَّ يقول في الخطبة نفسها:

«**أما رأيتم الَّذين يأملون بعيداً، ويبنون مشيداً، ويجمعون كثيراً، كيف أصبحت بيوتُهم قبوراً، وما جمعوا بوراً، وصارت أموالهم للوارثين**».

ثمَّ أنَّه يصف بعض النَّاس كأنَّهم كسرى وقيصر في الخطبة ١٣٢ من نهج البلاغة، فيقول عنهم: «**ومَن جَمَعَ المال على المال فأكثر، ومن بنى وشيَّد وزخرَفَ ونجدَ**»[1].

٢ ـ **استثمار الأموال في أعمال الخير**، وإذا حصل الإنسان المؤمن على المال فإنَّ أفضل ما يقومُ به هو استثمار هذه الأموال في أعمال الخير، وهذا يفتح أبواباً جديدة أمام مَن لا يجد عملاً. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«**مَن بذل ماله جلّ**»[2].

---

(١) نهج البلاغة: باب الرّسائل الكتاب ٣.

(٢) غرر الحكم: ٨٥٥٨.

«مَن بذل ماله استرق الرقاب»[1].

«مَن بذل في ذات الله ماله عجّل له الخلف»[2].

«خير الأموال ما أعان على المكارم»[3].

٣ ـ الدعوة إلى البحث عن العمل بصورة جديدة، فإذا لم يجد الفرد عملاً في مكانٍ ما فبمقدوره أن يسافر إلى مكانٍ آخر، أو أنّه يركب الأهوال والصعاب ليصل إلى مبتغاه، فالعمل لا يأتي إلى الإنسان بالراحة، بل لا بُدَّ مِنَ المشقة والنصب يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«ركوب الأهوال يكسب الأموال»[4].

ويقول الإمام لولده الحسن عليه السلام: «فاسع في كَدْحِكَ، ولا تكُن خازِناً لغيركَ»[5].

وينسجم هذا النص مع الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا﴾[6].

فالعمل الجاد هو مفتاح الخير، فإذا انفرج بوجه الإنسان فرصة فتح بكده فرصة أخرى جديدة.

العامل الثالث: السلطة والظروف السياسية، فقد يؤدّي الظلم السياسي إلى تخلخل في الأنشطة الاقتصادية، فتكون هناك طبقة محرومة وأخرى متخمة، وقد يكون منشأ ذلك الظروف الأمنية غير المستقرة مثل الحروب

---

(١) المصدر نفسه: ٨٥٦٤.

(٢) المصدر نفسه: ٨٥٨٢.

(٣) المصدر نفسه: ٨٢٩٢.

(٤) المصدر نفسه: ٨٣٤٦.

(٥) نهج البلاغة: باب الرسائل، ٣١.

(٦) سورة الانشقاق، آية: ٦.

الداخلية والقلاقل والاضطرابات الأمنية الَّتي تجعل مِن النشاط الاقتصادي كورقة في مهب الريح. وهنا يأتي عامل السلام ليُعيد كل شيءٍ إلى نصابه وليدفع بالوضع الاقتصادي إلى الاستقرار والطمأنينة، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لمالك الأشتر:

«ولا تدفعنَّ صُلحاً دعاك إليه عدوّكَ ولله فيه رِضى، فإنَّ في الصلح دَعَة لجنودِك وراحةً مِنْ همومك وأمناً لبلادِكَ».

فالاستقرار والأمن عاملان مهمان في تنشيط عجلات الاقتصاد وفي تحريك حوافز العمل والانتاج.

ثانياً: حالات شبه البطالة:

من مظاهر التخلف الاقتصادي أنَّ الكفاءة العملية لقطاع العمال في الدول النامية هي أقل ممَّا هو قائم في الدول المتقدِّمة. فعندما نقول بأنَّ معدلات قوَّة العمل هي ٥٠ بالمائة فهذا لا يعني أنَّ جميع هذا العدد يُساهم في العمل بشكلٍ كافٍ، فهناك دائماً حجمٌ معين مِن العمالة المفيدة الَّتي يقدمها العامل بالرغم مِن وجوده في العمل كل الوقت المخصص له.

وتعود أسباب هذه الحالة إلى العوامل التالية:

١ ـ **العوامل الطبيعية**: فقدرة الأرض على الزراعة تفرض على المزارعين اعتماد خُطة الزراعة الموسمية: أي أنَّهم يزرعون في مواسم خاصة ثمَّ يتركون العمل بعد ذلك بانتظار الموسم القادم.

فمثلاً أيَّام العمل بالنسبة إلى الفلاح الإيراني لا تتجاوز عن ١٠٨ أيام[1] أي أنَّه يعمل أقل مِن ثلث السنة، وعلى غرار ذلك بقية الفلاحين في الدول الأخرى.

---

(١) قره باغيان: اقتصاد التنمية، ١/ ٤٦ (بالفارسية).

والمشكلة قابلة للحل، والحل يكمن في إشاعة قانون إحياء الأرض وتنظيمه ضمن أسس مقبولة، فعندما تكون الأرض غير مستعدة للزرع فإنّه سيتجه إلى أرضٍ أخرى، وهكذا لا يبقى الفلاح عاطلاً عن العمل.

وقانون إحياء الأرض هي مِن الأحكام الهامة في الاقتصاد الإسلامي، وقد شرعه رسول الله ﷺ وسار عليه أمير المؤمنين عليه السلام القائل: **«من أحيا أرضاً ميتةً من المسلمين فليعمرها وليؤدِ خراجها»** يمكنها من تنفيذ برامجها الاقتصادية الأخرى.

٢ ـ **عوامل نفسية**: فهناك دائماً عمالٌ لا يعطون مِن أنفسهم ما هو مطلوب منهم، فهم يقدِّمون خلال ثمان ساعات ساعتين مفيدتين بينما الباقي من الوقت يذهب في مهب التواني والكسل وقد حثَّ الإسلام على التخلص مِن التواني وهو الفتور والقصور في أداء العمل.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«مَن أطاعَ التواني ضيّع الحقوق»(١).

وعن رسول الله ﷺ يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«فبلّغ رسالات ربه غير وانٍ ولا مقصّر»**(٢).

فكان على الفرد استفراغ كل جهدهِ مِن أجلِ العمل المثمر.

٣ ـ **ضعف الكفاءة**: في بعض الحالات يكون سبب العجز هو ضعف الكفاءة الفنية أو العلمية. وهنا يأتي دور العلم والتجربة في اكتساب الخبرة والحصول على الكفاءة المطلوبة. ويكاد يكون بيّناً عند الدول الصناعية أنَّ العمالة الماهرة هي الغالبة في سوق العمال، فلا تجد عاملاً أميّاً. وفي الدول

---

(١) نهج البلاغة: قصار الكلمات: ٢٣٩.

(٢) المصدر نفسه: خطبة، ١١٦.

المتقدِّمة يحسب العمل غير الماهر وغير الفني في خانة الأميِّين - وقد حثَّ الإسلام العامل إلى التعلم وإلى استفراغ ما بوسعه مِن جهدٍ في التعليم. يبيِّن أمير المؤمنين في النص المتقدم علاقة العلم بالعمل.

«العامل بغير علم كالسائر على غير طريق، فلا يزيدهُ بعدهُ عن الطريق الواضح إلاَّ بُعداً عَن حاجته»[1].

وعن استغلال العامل لآخر دقيقة من وقته يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«فليعمل العامِلُ منكم في أيَّام مهله قبل إرهاقِ أجلِهِ، وفي فراغِهِ قبل أوان شُغلِهِ، وفي متنفسه قبل أن يؤخذ بكظمِهِ»**[2].

ويقول في كسب التجربة: **«ومن التوفيق حفظ التجربة**[3]**»**. وبالتجربة والعلم يكتسب العامل الكفاءة.

ثالثاً: الجهل بالموارد الطبيعية:

لم تحقق بعض الدول المعرفة الكاملة بإمكاناتها المادية، ونستطيع أن نقرر هنا بأنَّ الله سبحانه وتعالى جعل لكُلِّ أمة نوعاً مِن النعم، فليست هناك أمة فقيرة وأمة غنية، بل هناك أمة جاهلة لا تدري ما أعدّه الله لها، وهي بحاجة إلى وقتٍ طويلٍ حتَّى تطور وسائلها العلمية كي تتمكن مِن اكتشاف مصادرها الطبيعية، فمثلاً؛ دول الخليج لم تكن تمتلك قبل قرنين سوى حفنة من الرِّمال فوق صحراء مديدة، وربَّما ندب البعض ممَّن سَكَنَ تلك الأرض حظهُ العاثر لأنَّهُ وُلِدَ في تلك الأرض، أمَّا اليوم فقد اختلف الأمر إذ يكفي لأيِّ إنسان يحمل جنسية ذلك البلد حتَّى يعيش على أحسنِ ما يُرام. ولربَّما هناك مَن يتألم على واقعه المُزري لكنَّهُ في الغد سيطرب على أنغام المعامل والمصانع الَّتي ستملأ بلاده.

---

(١) المصدر نفسه: خطبة، ١٥٤.

(٢) المصدر نفسه: خطبة، ٨٦.

(٣) المصدر نفسه: قصار الكلمات، ٢١١.

فيوم أمس تناقلت الإذاعات أخباراً من قزاغستان مفادها أنّها اكتشفت مقادير كبيرة مِن الفحم الحجري تبلغ ٢٠٠ مليون طن بالقُرب مِن إحدى محطات سكك الحديد ممّا يسهل أمر نقلها.

وأوروبا نفسها لم تكن قبل ستة قرون سِوَى أرض جرداء مِن الحضارة تعيش عالة على حضارة الشرق.

ولقد اكتشفت شعوب أوروبا نفسها بعد ليلٍ بهيم، وبالعلم اكتشفت الطبيعة الّتي تحيط بها، فحولت الصخور الصماء إلى طاقة خلاقة، وحولت الحديد إلى أبراج مرتفعة، وإلى وسائل للنقل. وقد أمر القرآن الكريم الإنسان إلى السعي فقال: ﴿فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ﴾[1]. وعلى نهج القرآن الكريم حثَّ أمير المؤمنين عليه السلام الإنسان على السعي من خلال السفر. يقول في ذلك: «**ما أجمل في الطلب مَن ركب البحر للتجارة**»[2].

ويقولُ أيضاً: «**فانظروا إلى مواقع نِعم الله عليهم حين بعث إليهم رسولاً، فعقد بملَّته طاعتهم وجمع على دعوته أُلفتهم، كيف نشرتِ النعمةُ عليهم جناح كرامتها وأسالت لهم جداولَ نعيمِهَا**»[3].

فهي دعوة لفتح العيون أمام ما أسدى الله سبحانه على عباده مِن النعم الّتي لا تحصى ليكتشفوا من خلالها الموارد الضرورية لحياتهم.

رابعاً: عجز استغلال الموارد نتيجة النقص العلمي أو الفني:

فهناك دولٌ كثيرة تمتلك موارد طبيعية لكنَّها فقيرة على رغم غناها لأنَّها

(١) سورة الملك، آية ١٥.

(٢) الكليني: الكافي، ٥/٢٥٦.

(٣) نهج البلاغة: خطبة، ١٩٢.

لا تستطيع استثمار هذه الموارد فوجود المصادر الغنية لا يحقق شيئاً، وبالتالي فهو لا يؤثر بحالة التقدم، إذ يبدأ التقدم عندما يتحسس أفراد المجتمع بأهمية هذه المصادر ويسعون للحصول عليها، هذا أولاً أمَّا الأمر الثاني فهو توفر وسائل التقنية الكافية[١].

فلقد أثبت التاريخ أنَّ التغيير في نمط وسائل الانتاج له أثرٌ كبير في دفع مستويات الانتاج إلى الأرقام التصاعدية. فبريطانيا خلال الفترة (١٧٤٠ ـ ١٧٦٠م) عندما استخدمت طرقاً جديدة في الزراعة استطاعت أن تحدث انقلاباً زراعياً، وفيما بعد استطاعت فرنسا بالاستفادة من تجارب البريطانيين أن تُزيد مِن انتاجها الزراعي على رغم محدودية الأرض فيها[٢].

وفي بعض الدول الَّتي تعاني مِن قلة الموارد الطبيعيّة فعندما تستخدم الطرق الجديدة تستطيع أن تحقق قفزة في الانتاج، مثال على ذلك؛ دولة اليابان ـ فعلى رغم مواردها الطبيعيّة المحدودة إلاَّ أنَّها استخدمت وسائل التقنية الحديثة فاستطاعت أن تقفز إلى قمة التقدم الحضاري. ويعود الفضل في ذلك إلى قدرتها الهائلة على استغلال الموارد الأولية الَّتي تمتلكها أو الَّتي تستوردها من الخارج، والعامل المؤثِّر الآخر في استغلال الموارد الطبيعية هو سهولة وسائل النقل البرية والبحرية من وإلى أماكن هذه الثروة الطبيعية. فعدم وجود وسائل للنقل لا تتيح للدولة قدرة نقل الموارد ويجعل مِن غير المقدور القيام بأعمال الاستثمار.

إذن مشكلة الفقر في بعض البلدان ليس عدم وجود المواد الأولية، بل عدم القدرة على استغلالها أو استغلالها بطريقة سيئة، وعليه فنحن نضم صوتنا مع الدكتور مرتضى قره باغيان حيث يقول: إنَّ الاعتقاد بأنَّ الأرض

(١) قره باغيان: مرجع سابق، ١/ ٧٩.
(٢) المرجع نفسه: ١/ ٧٩.

غير كافية، وأنَّ ما فيها من فلزات ومواد معدنية وماء وغابات ومصادر للطاقة غير كافٍ أيضاً ليس إلاَّ مجرد وهم، ففي قارة أمريكا هناك موارد معدنية كثيرة مثل النحاس والبوكسايت والذهب، وفي آسيا يوجد النفط والذهب والبلاتين والحديد والفحم الحجري، وفي دول أمريكا اللاتينية يوجد النفط والحديد والنحاس وثروة كبيرة مِن الغابات. وهناك ثروات لم تمسها يد البشر في كُلٍّ من أمريكا وجنوبها[1]. وسيكون بمقدور هذه الدول استغلال مواردها الطبيعية إذا ما قررت ذلك، وإذا ما أمنّت لنفسها الوسائل الضرورية لهذا الأمر.

وطريق الوصول إلى هذه الوسائل هو العلم والتجربة، يقول الإمام أمير المؤمنين عَلَيْتَلِارُ : «**فاتعظوا عباد الله بالعبر النوافع**»[2].

وفي المرة التالية يحثُّ الإمام النَّاس الإسراع نحو الطبيعة لاستغلال مواردها فنجده في الخطبة الَّتي خطبها عند الاستسقاء يحمل هذا التأكيد على أهميّة استغلال موارد الطبيعة يقول الإمام عَلَيْتَلِارُ : «**ألا وإنَّ الأرض الَّتي تقلكم، والسَّماء الَّتي تظلكم مطيعتان لربّكم، وما أصبحتا تجودان لكم ببركتهما توجعاً لكم، ولا زلِفة إليكُم، ولا لخير ترجوانهِ منكم، ولكن أُمِرتا بمنافعكم فأطاعتا، وأقيمتا على حدود مصالِحكُم فقامتا**»[3].

فليس الأرض وحدها بل حتَّى السَّماء فيها منافع للنَّاس، وإذا تمّ للإنسان استغلال الأرض فإنَّه لم يستغل بعد ما هو موجود من ثروات في الكواكب والنجوم الأخرى مع تأكيد الإمام عَلَيْتَلِارُ على وجود هذه المنافع فما أروع شمعة الأمل الَّتي يُضيئها الإمام عَلَيْتَلِارُ أمام البشرية، فإذا ما ضاقت

---

(١) المرجع نفسه: ١/ ٤٣.

(٢) النهج: خطبة، ٨٥.

(٣) المصدر نفسه: خطبة، ١٤٣.

الأرض على الإنسان فإنَّهُ سيحصل على ما يغنيه في هذه السَّماء الواسعة الَّتي لم يستطع الإنسان حتَّى الآن على كشف مواردها النافعة للبشرية، يقول الإمام أيضاً: «**مَن وجد مورداً عذباً يرتوي منه فلم يغتنمهُ يوشك أن يُظمأ ويطلبه فلا يجده**»[1].

* * *

(١) غرر الحكم: ١٠٨٣٠.

العوامل المؤثرة في التنمية

بالإضافة إلى عاملي الموارد البشرية (من حيث الكم والكيف) والموارد الطبيعية (من حيث التنوع والوفرة) هناك ثلاثة عوامل أخرى أساسية تؤثر في التنمية هي:

١ ــ تكوين الرأسمال.

٢ ــ الإدارة الجيدة للمؤسسات العامة والخاصة.

٣ ــ الأساليب والتطور التقني.

أولاً: تكوين الرأس المال:

لا شك أنَّ عملية التنمية بحاجة إلى موارد مالية ضخمة إذ بدونها يصبح مِن غير المقدور فتح الطرق وبناء الجسور وإنشاء المعامل وشراء الوسائل الطبية، وإنشاء محطات انتاج الكهرباء. والرأسمال بمعنى ادخار الوسائل المادية الَّتي لها القابلية على الانتاج المجدد، فبعد فترة مِن الزمن من عملية الادخار يزداد رأس المال ويتركز على شكل موارد محدودة، وتسمى هذه العملية بتكون رأس المال[1] وقد بحث المفكر الاقتصادي «لوئيس» هذا

(١) قره باغيان: ١/ ٩٢.

الموضوع واستنتج أنَّ قيمة تمركز رأسمال في الدول النامية لا تزيد عن ٥٪ بينما الحجم المقدر للرأسمال المتمركز يجب أن لا يقل عن ١٢ ـ ١٥٪[١].

والمشكلة في هذه الدول هي أنَّ عملية تركيز رأس المال تقوم بها الدولة بمفردها بينما الشعب لا دخل له في هذا الأمر.

من هنا؛ كان لا بُدَّ مِن إشراك النَّاس في هذه العملية حتَّى يتم تنفيذ برامج التنمية، وذلك برفع مستوى الوعي السياسي والاقتصادي لشعوب تلك الدول وإحساسها بضرورة الادخار لأنَّ الادخار هو العامل الأساسي في عملية تمركز رأس المال، ويقوم الادخار الشعبي على مبدأ خفض المصروفات والاكتفاء بالحد الضروري مِن الحاجات الحياتية.

بعد هذا الشرح الموجز لعملية تمركز رأس المال وأهميّته في خطط التنمية نأتي إلى موقف الإسلام من هذه القضية. فهل يؤيد الإسلام تمركز رأس المال أم لا؟.

للوهلة الأولى عند مطالعة أي كتاب في الاقتصاد الإسلامي يظهر للقارىء أنَّ الإسلام يحارب جمع الأموال، لذا نجدهُ يعمل على تفتيت هذه الأموال من خلال الضرائب الَّتي يضعها على الأموال، ومن خلال قانون الإرث.

عند مناقشة هذا الرأي لا بُدَّ أن نفصل بين الادخار والتكديس، فالآيات والرِّوايات الَّتي وردت في موضوع المال جاءت ـ لمكافحة تكديسه، بمعنى جمع المال وعدم الاستفادة منه، فقد ورد في القرآن الكريم: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[٢] فهم يجمعون المال مِن أجل المال، ولا ينفقون منه حتَّى على أنفسهم، وعلى غرار القرآن الكريم جاء أمير المؤمنين عليه السلام ليعزز هذه الفكرة، يقول الإمام عليه السلام:

---

(١) المصدر نفسه: ١/ ١٣٩.

(٢) سورة التوبة، آية: ٣٤.

«لا ترغب في اقتناء الأموال»[1].

ويقول أيضاً: «فلا يغرنك سواد الناس من نفسك وقد رأيت مَن كان قبلك ممَّن جمع المال»[2].

فالمال إذا كان هو الهدف أصبح ـ كما يقول الإمام عليه السلام: «المال يعسوب الفجّار»[3]. لأنّه سيدفع إلى الطغيان وإلى ارتكاب الفجور. أمّا إذا كان جمع المال مِن أجلِ الإنفاق والاستثمار فهو عمل محبب ويؤجر عليه المسلم.

جاء في القرآن الكريم: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[4] وأيضاً: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[5].

﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[6].

وعلى هذا النسق ذهب أمير المؤمنين عليه السلام في خطبه ورسائله فورد عنه عليه السلام:

«اجتماع المال عند الأسخياء أحدُ الخصبين»[7].

فهناك الأرض، وهنا المال بيد السخي، فعندما يكون الغني كريماً

---

(١) نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، ٢٠/ ٣٣٣/ ٨١٨.
(٢) نهج البلاغة: خطبة، ١٣٢.
(٣) نهج البلاغة: الكلمات القصار، ٣١٦.
(٤) سورة البقرة، آية: ٢٦١.
(٥) سورة البقرة، آية: ٢٦٢.
(٦) سورة البقرة، آية: ٢٧٤.
(٧) نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، ٢٠/ ٣٣٥/ ٨٣٩.

تكون الأرض كريمة أيضاً لأنّها ستزدهر بوجود المال، وهذا هو الخصب. ويشكل هذا الأمر موقفاً واضحاً من الأموال الّتي تجتمع للاستثمار، فهي تؤدّي وظيفة مهمة في المجتمع.

أمّا ما ذهب إليه بعض المفكرين إلى أنَّ الإسلام يتخذ سياسة اقتصادية قائمة على تفتيت المال، فليس في كل الأوقات والأموال، بل أنَّ هذه السياسة جاءت ـ لتدعم فكرة الاستثمار وليس ضدها. فمتى يفتت الإسلام المال؟

أولاً: عند الموت: حيث انتهت قدرة صاحب المال على الاستثمار فهنا يعطي الإسلام فرص جديدة لاستثمار هذا المال عند توزيعه على ورثة الميت.

ثانياً: عند الضرائب: والضريبة ليست تفتيتاً للمال لأنّها ليست بكبيرة، هذا مِن ناحية ومن ناحية أخرى فإنَّ الأموال الّتي تؤخذ كضرائب سيتم الاستفادة منها في أنشطة اقتصادية مختلفة فهي ستكون عند اجتماعها رأسمال بأيدي الدولة تستطيع عبرها تنفيذ برامج التنمية، فإذن الضرائب هي عامل مساعد على تكوين رأس المال بعكس ما يتصور أنّهُ عامل مفتت.

صحيح أنّها ستُنقص مِن أموال الأغنياء إلاّ أنّها ستزيد من أموال الدولة، فهي في الطرف الآخر تساعد على تكوين المال المطلوب لإقامة الجسور وبناء المعامل وشراء الأجهزة التقنية وفتح الجامعات والمعاهد وإيجاد فرص العمل للعاطلين.

ويقوم الادخار على أمرين: الرغبة القوية في الادخار والتقليل من الإنفاق.

ففي نطاق الأمر الأول يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«إنَّ للدُّنيا رجالاً لديهم كنوز مذخورة»[1].

«رحم الله امرءاً... اكتسب مذخوراً واجتنب محذوراً»[2].

أمّا في مجال التقليل مِن الإنفاق فقد أورد الإمام عليه السلام نصوصاً كثيرة في الحث على الإنفاق وتجنب التبذير ولا مجال لذكرها لكثرتها.

كذلك وردت نصوصاً تطلب من المرء أن يكتفي بأقل ما يمكن مِن المعيشة، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«لا تسألوا فيها (الدُّنيا) فوق الكفاف»**[3].

ويقول أيضاً: **«طوبى لمن ذكر المعاد... وقنع بالكفاف»**[4].

ويقول أيضاً: **«ومِن اقتصر على بُلغة الكفاف فقد انتظم الراحة»**[5].

وفي وصفه للمتقين: **«حاجاتهم خفيفة»**، من وصيته لهمّام.

والكفاف هنا ليس بمعنى البُخل... لأنَّ البخيل يحبس أمواله، بل الكفاف هو وسيلة لغاية أسمى. ونسأل إذا اكتفى الإنسان بحاجاته الضرورية فماذا سيفعل بأمواله؛ طبعاً سيدخرها لما هو أنفع، فعقيدة المؤمن في المال تختلف عن عقيدة الآخرين، فهو يرى المال وسيلة لإسعاد المجتمع.

فكما الثري سعيدٌ بماله، عليه أن يعمل على إسعاد الآخرين أيضاً، وذلك مِن خلال استثمار المال في أعمال الخير، وفتح مجالات العمل لمن لا عمل له. وأمامنا نموذج صارخ عن اقتصاد الكفاف هو طلب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مِن عُمّاله:

---

(١) غرر الحكم: ٢٢٧٦.
(٢) خطبة، ٧٦.
(٣) خطبة، ٤٥.
(٤) الكلمات القصار: ٤٤.
(٥) الكلمات القصار: ٣٧١.

«أدقوا أقلامكم وقاربوا بين سطوركم، واحذفوا عنّي فضولكم، واقصدوا قصد المعاني، وإيّاكم والإكثار، فإنَّ أموال المسلمين لا تحتمل الإضرار»[1].

ثانياً: الإدارة الجيدة للمؤسسات العامة والخاصة:

وخصائص هذه الإدارة هي القدرة على استثمار آخر قطرة مِن الموارد سواء الطبيعية أو البشرية، الإدارة الجيدة هي القادرة على تجنيد طاقات المجتمع المادية والمعنوية في طريق التنمية. الإدارة الجيدة هي القادرة على حل مشكلات التعليم والنقل والاتصالات، وهي القادرة على كسب أكبر كمية مِن العملات الصعبة عن طريق الصادرات، الإدارة الجيدة؛ هي الإدارة القادرة على إحداث توازن نوعي بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، وهي الإدارة القادرة على إحداث التوازن بين العرض والطلب، وبالتالي الإدارة الجيدة هي الإدارة القادرة على الحفاظ على الأمن وسلامة العمال وسلامة رأس المال.

من هنا جاء دور الإدارة في التنسيق بين أدوات الانتاج المتنوعة مِن أجل البلوغ بالانتاج إلى أعلى مستوى له في الكمية والجودة. وتقوم الإدارة الجيدة على أربع مقومات.

١ ـ التحسس بالزمن وأنَّ الوقت ليس لمصلحة الانتاج، وأنَّ أكبر رأسمال للإنسان هو الزمن، فلا بُدَّ مِن استغلاله الاستغلال الأمثل.

٢ ـ ترتيب الأولويات فهناك مراحل كثيرة تنظِّم عمل المدير الَّذي يقوم بإدارة الانتاج، لكن مِن أين يبدأ؟ وما هي الخطوات الَّتي يجب اتباعها؟ هذهِ هي المسألة المهمة في الإدارة الجيدة.

---

(١) الصدوق: الخصال، ص٣٠.

٣ ـ التخطيط الناجح؛ وإيجاد علاقة مباشرة بين وسائل الانتاج المختلفة وكيفية ربط مقومات النهوض والتقدم لدى شعبٍ من الشعوب وهي قواعد مهمة للتخطيط الناجح.

٤ ـ تنظيم شؤون العاملين المساهمين في الانتاج.

وقد منحت الدول الصناعية الكبرى عامل الإدارة أهمية كبرى واعتبرته الأساس الضروري لأية عملية تنموية في أيِّ مجالٍ من مجالات الانتاج.

والإسلام ومن خلال اهتمامِهِ بالشأن الإداري قادرٌ على إحداث ثورة انتاجية لا تسبقه إليها أية دولة في العالم، ونستدل على قوَّة الإدارة الإسلامية من خلال مقولات سجلها لنا التاريخ عن أمير المؤمنين عليه السلام نوردها على شكل نقاط.

١ ـ **أهمية الوقت**: يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«ما أسرع الساعات في الأيَّام وأسرع الأيَّام في الشهور وأسرع الشهور في السنة وأسرع السنة في العمر»**[١].

وهذا النص يعتبر الناقوس الَّذي يقرعه الإمام بوجه كل إنسانٍ يعيش في هذه الحياة فهو يصور له الوقت وكأنَّهُ يمضي بسرعة، فهو أسرع منه فلا بُدَّ من اللحاق به على عجلٍ وإلاَّ خسِرَ أكبر رأسمال له وهو الزمن.

ويقول الإمام: **«نفسُ المرء خطاه إلى أجله»**[٢].

أي أنَّ كل نفس بمثابة خطوة إلى الموت فإذا كان مقدراً للإنسان أن يتنفس عدد معين مِن الأنفاس فكل نفس سينقص من هذا العدد المحدود بالتالي سيقربه إلى أجله. وهذا أروع تعبير يصوّر لنا العمر، وهو أروع دافع

(١) غرر الحكم: ٣٠٥٤.

(٢) نهج البلاغة: الكلمات القصار، ٧٤.

إلى استثمار الوقت حتَّى اللحظة الواحدة لأنَّها محسوبة في مجموع اللحظات الَّتي سيعيشها الإنسان.

٢ ـ **الترتيب بين الأهم والمُهم**: يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«**من اشتغل بغير المهم ضيّع الأهم**»[١] وهو ما نشاهده مِن ضياع تعيشه بعض دول العالم الثالث حيث انشغلت في التوافه فضيعت المهم ثمَّ الأهم. ولمَّا كانت طاقة الإنسان محدودة فكان لا بُدَّ من التركيز على المهم، يقول الإمام: «**إنَّ رأيك لا يتسع لكل شيء ففرغه للمهم**»[٢].

ويقول أيضاً: «**دع ما لا يُعنيك واشتغل بمهمك الَّذي يُنجيك**»[٣].

وعندما يقرر الإنسان المضي في طريق الأهم ويترك ما يشغله من الأمور الثانوية في حياته فإنَّه سيتبدل وسيقرر المثابرة والمجاهدة إلى آخر لحظة، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**من كبرت همته كبر اهتمامه**»[٤].

ونتيجة التقيد بقاعدة الأهم فالمهم هو حسن التدبير والإدارة وهو أحد أهم عوامل النجاح في الحياة، ويربط الإمام بين عامل الوقت وقاعدة الأهم فالمهم فيقول: «**العمر أقصر مِن أن تعلم كل ما يُحسن بك علمه، فتعلّم الأهم فالأهم**»[٥].

وكثيرٌ من قضايا التنمية تتعلق بهذه القاعدة. فهناك مَن يعتبر الصناعة أهم من الزراعة وبالعكس، فالَّذي يحدد طبيعة الأهم والمهم هو الظرف والإمكانات وليس الخيار العفوي.

---

(١) غرر الحكم: ١٠٩٤٤.
(٢) المصدر نفسه: ٥٥٥.
(٣) المصدر نفسه: ١٠٩٤١.
(٤) المصدر نفسه: ١٠٢٧٧.
(٥) نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، ٢٠/ ٢٦٢/ ٦١.

٣ ـ **التفكير والتخطيط**: يقول أمير المؤمنين عليه السلام في الدعوة إلى فتح أبواب العقل: «**رحم الله امرءاً تفكّر فاعتبر واعتبر فأبصر**»[١].

ويقول أيضاً: «**فإنّما البصير من سمع فتفكّر ونظر فأبصر**»[٢].

ويقول أيضاً: «**ولا علم كالتّفكُّر**»[٣].

وهناك دعوة إلى ممارسة الأعمال من خلال التخطيط السليم.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«**مَن استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ**»[٤].

والتخطيط هو من نظم الأمور، فالإنسان المنظّم هو الّذي يخطط لكل شيء في حياته، ولا ينسى أمير المؤمنين عليه السلام أن يوصي أولاده في آخر كلمة له في الحياة: «**الله الله في نظم أمركم**».

أمّا كيف يتم التخطيط، فيجيب الإمام عليه السلام في رسالتِهِ إلى مالك الأشتر.

«**وأكثر مُدارسة العلماء ومناقشة الحُكماء في تثبيت ما صَلَح عليه أمر بلادك، وإقامة ما استقام به النّاس قبلك...**».

فلا بُدَّ مِن تأسيس مجلس للتخطيط يضم العلماء والحكماء لتدارس أوضاع النّاس عن كثب، ولمعرفة ما يحتاجهُ النّاس مِن أمورهم بتنظيم شؤون المشاركين في الانتاج. ففي عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر صورة مفصلة عن تنظيم شؤون العاملين في الدولة، وإدارة أمور الانتاج من خلالهم.

---

(١) نهج البلاغة: باب الخطبة، ١٠٣.

(٢) المصدر نفسه: باب الخطبة، ١٥٣.

(٣) الكلمات القصار: ١١٣.

(٤) الكلمات القصار: ١٧٣.

يقول الإمام: «**واعلم أنَّ الرعية طبقتان...**».

ثمَّ يأتي إلى طبقة طبقة يطلعهُ على أهم مشكلاتها، وكيف تتمكن مِن أداء وظائفها، وعلاقة وظيفتها بالمهمة الأساسية للدولة وهي العمارة.

وهذا العهد قطعة نادرة مِن الفكر الإداري بحاجة إلى وقفة خاصة تستنطق المهام الإدارية الَّتي يجب على الدولة القيام بها لتطوير العمران ثمَّ توزيع أثر ذلك على طبقات الشعب، ففي هذه القطعة الفريدة نلاحظ قواعد في الإدارة، ومواصفات الرجل الإداري الجيد، وكيف يمكن للمدير ضبط موظفيه. وكيف يتوصل إلى مشكلتهم، وكيفية حله لها.

ثمَّ يُبيّن الإمام الأمراض الَّتي قد تداهم المُدير أثناء عمله وكيفية علاجها، فهي بحق ميثاقٌ في النظام الإداري لا مثيل له، ويعدُّ مفخرة مِن مفاخر البشرية.

ثالثاً: الأساليب الحديثة والاستفادة من التطور التقني:

أصبح التقدم مرهوناً اليوم باستخدام الأساليب الحديثة في الانتاج باستعمال الأجهزة والطرق التقنية الجديدة، فقد أدى استخدام هذه الطرق وتلك الأساليب إلى التقليل مِن الزمن وإلى الإكثار من الناتج بينما كان رأس المال في السابق يتآكل في الأجور وفي المتغيرات الظرفية. بينما اليوم أصبح بالإمكان التحكم بالأسعار للمواد الَّتي يُراد صنعها قبل أن يبدأ المعمل بالاشتغال. وأصبح الانتاج ممكناً بأسعار مغرية. فالمتوجات الزراعية الَّتي كانت تنتج في السابق كانت تكلف الكثير من الرأسمال بينما بات المتوج نفسه لا يكلف إلاَّ جزءاً ضئيلاً مِن الرأسمال السابق، وذلك بسب قلة الأجور المدفوعة وكثرة المنتوجات الَّتي يدرها رأس المال نفسه.

وقد تقدمت الدول الصناعية أشواطاً إلى الإمام نتيجة استخدام التقنية الحديثة فأصبحت تفيض بمنتوجاتها المتنوعة الزراعية منها والصناعية.

وأخذت دول العالم الثالث تقلِّد الغرب في أساليب التقنية الحديثة فأصبحت تعاني مِن الازدواجية بين الاقتصاد الحديث والقديم. وقد تسببت هذه الازدواجية إلى بروز آثار وخيمة منها: البطالة الواسعة والهجرة الكبيرة من الريف نحو المدينة، ويعودُ ذلك إلى أسباب تتعلق بعدم الأخذ الجيد للتقنية. فقد تعاملت مع التقنية بطريقة التقليد الأعمى للدول الصناعية.

فالدول الصناعية تقدمت اقتصادياً لأنَّها أنتجت التقنية واستخدمتها، بينما هذه الدول استوردت هذه التقنية دون أن يكون لديها الاستعداد العلمي الكافي.

مِن هنا كان الأخذ بناصية العلم هو الَّذي يقود العالم النامي إلى التقنية المناسبة لها، بينما استيراد هذه التقنية دون أن تكون المجتمعات بمستواها من حيث المعرفة والعلم ستكون جسماً غريباً في هذا المجتمع فمتى ما دخل المجتمع أصبح عامل قلقٍ واضطراب وتخلخل فيه.

من هنا كان لا بُدَّ من نيل العلم القادر على انتاج التقنية المناسبة، لأنَّ كل بلد هو بحاجة إلى نمطٍ معين مِن الأساليب التقنية وإلاَّ فإنَّ استيراد التقنية غير كافٍ لأنَّنا سنضطر عند استيراد الأجهزة إلى استيراد الخبرة الفنية أيضاً وهذا هو معلم من معالم التبعية للدول الصناعية.

أمَّا التقنية المبتنية على الرُّوح المُبدعة والعقل النيِّر فهي التقنية القادرة على توكيد استقلال البلاد، بل إنَّها ستجعل هذه البلاد في غنى عن الدول الأخرى، بينما استيراد التقنية سيجعل بلادنا في حاجة دائمة إلى الغرب، وهذا ما يخالف الهدف السامي الَّذي تقوم عليه خطط التنمية الاقتصادية. حيث ذكرنا ضمن أهداف التنمية الاستغناء عن الخارج، بل جعل الآخرين في حاجة إلينا.

أمَّا العلم الموصل إلى التقنية فهو كما يعبر عنه أمير المؤمنين عليه السلام

بغور العلم حيث يقول: «**فَمَنْ فَهِمَ عَلِمَ غوْر العِلم، ومَن عَلِمَ غوْر العلم صَدَرَ عن شرائع الحُكم**»[1].

غور العلم هو باطن العلم وسره الَّذي تحاول كل دولة أن تحتكره لنفسها. وكان انتصار الغرب بالعلم عندما أدرك سرَّ العلم وروحه فأخذ يتقدم بتطبيقه على الواقع، ويوم كان المسلمون يمتلكون سرّ العلم كانوا متقدِّمين على الأمم. أمَّا اليوم فقد أصبحوا مقلدين لدول الغرب فلم يتقدموا، أو أنَّهم تقدموا بخطوات ثقيلة، وليس أمامهم إلاَّ العودة إلى جذورهم العلمية ليتمسكوا بالعلم الَّذي أخذه الغرب منهم، ويشرعوا في تأسيس الجامعات الَّتي تهتم بالعلوم التطبيقيَّة المتناسبة والعلوم الَّتي أبدعها المفكرون الإسلاميون مِن أمثال ابن سينا والرازي والخوارزمي ومن شابههم.

لقد تقدم المسلمون بالأمس بالإيمان والعلم، واليوم أيضاً سيتقدمون بالإيمان والعلم معاً وإلاَّ سيبقى الغرب هو المتقدِّم على المسلمين إلى ما شاء الله من العصور.

* * *

(١) قصار الحكم: ٣١.

العوامل المساعدة في التنمية

ذكرنا حتّى الآن العوامل الأساسية المؤثّرة في التنمية الاقتصادية، وإلى جانب هذه العوامل هناك عوامل ثانوية تساهم بصورة غير مباشرة في تنامي النشاط الاقتصادي، وبالتالي إلى نمو الموارد الانتاجية.

هذه العوامل المساعدة هي:

١ ـ العامل الفكري.

٢ ـ العامل الاجتماعي.

٣ ـ العامل السياسي.

٤ ـ العامل القانوني.

٥ ـ العامل الإبداعي.

أولاً: الأفكار البناءة:

للفكر أثرٌ كبير في تقدم الشعوب، فإذا كان الفكر جامداً فإنّه يؤدّي إلى الجمود، وقد ألمحت تقارير الأمم المتحدة حول التنمية إلى أهمية الفكر

الَّذي يقود المجتمع، وأثره في القيم والعادات والتقاليد الَّتي لها مدخلية في تسريع أو إبطاء عملية التنمية[1].

فالمجتمعات الَّتي تنقاد للخرافة تعتبر الكسب إهانة للإنسان لا يكون من نصيبها التقدم مثل مجتمع الجزيرة العربية قبل الإسلام. وقد جاء الإسلام بأفكار بناءة وقضى على تلك الأفكار المثبطة للعزائم، تمكّن الإسلام أن يتقدم على بقية شعوب الأرض نتيجة تلك الأفكار، وعندما انطفأت شعلة تلك الأفكار في النفوس خلد المجتمع الإسلامي إلى النوم عندما تحوّل الدعاء إلى مجرد الطلب بدون السعي، وتحوّل الرزق إلى جلوسٍ في البيت لأنَّ الله هو الرازق لعباده، والتوكل إلى تواكل.

إنَّ نفضة جديدة في أفكار وقيم المجتمع سيُعيده إلى عافيته، فيُعاد للمجتمع الإسلامي حيويته واستعداده للتقدم مِن جديد. يقول أمير المؤمنين عليه السلام في منافحاته لهذه الأفكار المخدرة: «**فتواكلتم وتخاذلتم حتَّى شُنت عليكم الغارات**»[2].

«**الداعي بلا عمل كالرامي بلا وتر**»[3].

«**الزهد كله بين كلمتين مِن القرآن؛ قال الله سبحانه: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾**»[4].

هذا في مجال تصحيح بعض المفاهيم والكلمات الَّتي أصبحت رائجة في المجتمع كقيم مرجعية، أمَّا في نطاق الدفع بالإنسان إلى العمل فهناك جملة كبيرة مِنَ الأقوال والنصوص الَّتي مِن شأنها حثّ الإنسان على اختيار

(١) راجع تقرير التنمية لسنة ١٩٩٦م.

(٢) نهج البلاغة: باب الخطب، ٢٧.

(٣) قصار الحكم: ٣٣٧.

(٤) قصار الحكم: ٤٣٩. والآية هي ٢٣ من سورة الحديد.

طريق المثابرة والعمل وعدم التلكؤ والتباطؤ بل المثابرة والمواظبة الدائمة. وقد ذكرنا نتفاً مِن هذه الأقوال في موضوعات سابقة عن العمل وعن صفات الإنسان المنتج، ولا مجال لذكرها الآن.

ثانياً: الرُوح الجماعية:

جانب من التنمية يقوم على أكتاف المجتمع، إذ لا بُدَّ مِن قيام تعاون بين أفراد المجتمع لإنجاز الأعمال الكبيرة؛ فالتنمية هي حصيلة التعاون الجماعي، فبدون الجماعة لا يتكون رأس المال المطلوب، ولا يتم استصلاح الأراضي ولا يتحقق الانتاج المطلوب.

هذا من جانب ومن جانب آخر فإنَّ الرغبة في التنمية لا بُدَّ وأن يُرافقها شعورٌ عارم بالمسؤولية الجماعية، وأنَّ قدر الإنسان أن يعيش مع الآخرين، وأنَّ سعادته لا تتحقق إلاَّ عندما يكون الجميع سعداء.

إنَّ حبّ الأثرة وروح الأنانية هما أكبر المعوقات في طريق التنمية على عكس ما ذهبت إليه الرأسمالية الَّتي تعمل على تحفيز العامل الفردي في المجتمع فتنتج تنمية أحادية في ذلك المجتمع. ويقوم الإسلام بتزكية الإنسان وتطهيره مِن الأنا والغرور وتجعله متواضعاً محباً للآخرين يسعى مِن أجل الخير فهو يحب الخير للغير كما يحبه لنفسه. وهذه هي أهم خصائص المجتمع التقدمي القادر على تسلق جدران المستقبل فالمجتمع التنموي هو المجتمع المتحرك والمثابر والَّذي أعضاؤه كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى. والإسلام هو دينُ التعاون والجماعة.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«فإنَّ يدُ الله مع الجماعة وإيَّاكم والفُرقة»**[1].

---

(١) خطبة: ١٢٧.

«والزموا ما عقد عليه حبل الجماعة»[١].

«فإنَّ جماعة فيما تكرهون مِن الحق خيرٌ مِن فرقة»[٢].

فالاندماج بالجماعة حتَّى لو كان غير ملائم للرغبة الشخصية، يقول الإمام عليه السلام في مجال التعاون:

«والتعاون على إقامة الحق»[٣].

وهل هناك أكثر مِن العمران وإصلاح الأرض وزرعها واستثمار الأموال والاستفادة منها في المجتمع. هل هناك أكثر أهمية مِن إقامة الحق؟

ثالثاً: العامل السياسي:

يرجع التقدم الاقتصادي في الدول الصناعية إلى العامل السياسي الَّذي يُوفر للشعب الأمن والاستقرار والمشاركة الفعلية في القرارات وتنفيذ المشاريع، والملاحظ أنَّ هذه الدول تعيش حالة الاستقرار لفترة لكن هذه التطورات لم تمس شكل وطبيعة الأنظمة الحاكمة، وعلى عكس هذهِ الدول شهدت دول العالم الثالث الانقلابات والتبدلات السياسية الهائلة فلم تشهد استقراراً حتَّى نسبياً ممَّا جعل الأوضاع القانونية والإدارية في حالة تغيّر مستمر، الأمر الَّذي سلب من هذه الدول حالة الاستقرار المطلوبة لبرامج التنمية والتوسع الاقتصادي يقول لويس: سلوك الحكومات له دور مباشر في انطلاق أو ركود النشاطات الاقتصادية[٤].

أهم الشرائط الَّتي يجب أن تتوفر في الحكومة القادرة على إدارة دفة الاقتصاد هي:

---

(١) خطبة: ١٥١.

(٢) خطبة: ١٧٦.

(٣) غرر الحكم: ١٠٣٤٨.

(٤) Lewis, A.W. The theory of Economic Growth, 1995.

١ ـ التزام رجال الحكومة بالضوابط الاقتصادية، وتجنب التبذير والإسراف.

٢ ـ توفير أجواء المشاركة الشعبية في مختلف الأنشطة الحياتية.

٣ ـ دعم الأنشطة الاقتصادية مادياً ومعنوياً.

٤ ـ حل المعوقات الّتي تحول دون تحقق النشاط الاقتصادي الأمثل.

٥ ـ توفير الأمن الاقتصادي.

٦ ـ توفير أجواء تكافؤ الفرص للجميع.

وقد حقق الإسلام قفزة نوعية في إيجاد النظام السياسي النموذجي الّذي يُوفّر للأُمّة كل وسائل التقدم والرُّقي. وقد ضمَّ القرآن الكريم بين دفتيه الكثير مِن الآيات المؤشرة إلى هذه الحقيقة، وعلى نسق القرآن الكريم ورد في كلام أمير المؤمنين عليه السلام ما يقرر هذه الحقيقة الثابتة ويؤكّد على الشروط الّتي ذكرناها في النظام السياسي المؤهل لمسايرة سياسة التنمية الاقتصادية.

ففي مجال الالتزام والتمسك بالمعايير الاقتصادية لدينا العشرات مِن النصوص الّتي فيها إمّا توبيخ للولاة الّذين يتجاوزون حقوق الآخرين، أو أنّهم يُسرفون في الأموال.

نلاحظ ذلك في كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى زياد ابن أبيه: «**إنّي أُقسم بالله قسماً صادقاً لئن بلغني أنّك خنت من فيء المسلمين شيئاً صغيراً أو كبيراً لأشدَّن عليك شدةً تدعُكَ قليل الوفرة ثقيل الظهر ضئيل الأمر**»[١].

ومن ذلك رسالته إلى ابن حنيف، وهو يلومه على حضوره مأدبة أقامَها أحد الأثرياء.

---

(١) رسائل: ٢٠.

وكتب إلى أحد عماله: **«بلغني أنّك جرّدت الأرض فأخذت ما تحت قدميك، وأكلت ما تحت يديك فارفع إليَّ حسابك»**[(١)].

وفي نطاق دعوة ولاته إلى الاقتصاد وتجنب التبذير والإسراف يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«أدقوا أقلامكم، وقاربوا بين سطوركم، واحذفوا عني فضولكم واقصدوا قصد المعاني وإيّاكم والإكثار فإنّ أموال المسلمين لا تحتمل الإضرار»[(٢)].

أمّا عن تهيئة الأجواء للمشاركة الشعبية فيقول الإمام عليه السلام:

«وإنّما عمادُ الدِّين... العامة من الأمة، فليكُن صِفُوكَ لَهم وميلك معهم»[(٣)].

ويقول في مكانٍ آخر: **«وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار»**[(٤)].

فالشورى هي أسلوب في الحُكم يرسم أبعاد العلاقة بين الراعي والرعية، فالمناخ الّذي يوجده الإسلام يحسس الأُمّة بمسؤوليتها الكبيرة الأمر الّذي يجعلها تخوض غمار العمل وكأنّها هي المسؤولة عن تصريف أموال الدولة.

وفي نطاق دعم النشاط الاقتصادي يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر:

«وليكُن نظرك في عمارة الأرض أبلغ مِن نظرك في استجلاب الخراج

---

(١) رسائل: ٤٠.

(٢) بحار الأنوار ١٠١/ ٢٧٥ باب٤.

(٣) رسائل: ٥٣.

(٤) رسائل: ٦.

لأنَّ ذلك لا يُدرك إلاَّ بالعمارة، ومن طلب الخراج بلا عمارة أخرب بالبلاد وأهلك العباد»[1].

وعن حل المشكلات الَّتي تتراكم على قوى الانتاج فنلاحظ رسالة الإمام عليه السلام إلى مالك الأشتر، فبعد أن يُقسم القوى العاملة إلى تجّار وصنّاع وكسبة؛ يبيّن الإمام عليه السلام فيما بعد ذلك المشكلات الَّتي تواجه هذه الطبقات والَّتي إذا ظلت ستؤدّي حتماً إلى عجز الأنشطة الاقتصادية فكان على الدولة القيام بمواجهة هذه المشكلات ومكافحتها بالطريقة الَّتي ستؤدّي حتماً إلى الازدهار والتقدم.

يقول الإمام عليه السلام في ذلك: **«ثمّ استوصِ بالتجّار وذوي الصناعات، وأوصي بهم خيراً»**[2].

وأمّا الأمن الاقتصادي الَّذي يُساعد كثيراً على زيادة الانتاج بتوفير الطمأنينة على استثمار الأموال بلا خوف ولا خشية مِن ظُلم وإجحاف أو ما شابه، فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام موقفاً واضحاً مِن الأموال الَّتي استولى عليها الخليفة عثمان بن عفان: **«والله لو وجدته قد تزوج به النِّساء ومُلك به الإماء لرددته فإنَّ في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق»**[3].

هذا النص يؤكّد على مبدأ الأمن الاقتصادي الَّذي يوفر الإسلام من خلاله العدالة الَّتي يوجدها للمجتمع، فكان الإمام عليه السلام صلباً في سياسته العادلة، يرسل برسالة توبيخ إلى واليه بمجرد سماعه عن تجاوز قام به هذا الوالي:

---

(١) رسائل: ٥٣.

(٢) رسائل: ٥٣.

(٣) خطبة: ١٥.

«أمَّا بعدُ فقد بلغني عنك أمرٌ إنْ كُنْتَ فعلتهُ فقد أسخطت ربّك وعصيت إمامك وأخزيت أمانتك، بلغني أنّك جردت الأرض فأخذت ما تحت قدميك وأكلت ما تحت يديك، فارفع إليّ حسابك، واعلم أنَّ حساب الله أعظمُ مِن حساب النَّاس والسَّلاَم»(١).

وكتب كتاباً مماثلاً إلى «مصقلة» عندما سمع أنّه يُقسم الفيء على أقربائه مِن الأعراب، فإذا كان الحاكم هكذا يتعامل مع كبار موظفيه يحاسبهم بهذا الشكل الصارم الَّذي لا يعرف التردد ولا التخاذل في تطبيق القانون، فحريٌّ بهذا المجتمع أن يسوده القانون وأن يرفرف فوق جناحيه الأمن والاستقرار.

أمَّا الفرص فهي للجميع بشكل متكافيء، والحياة كلها فرص وهي متاحة للجميع بشكل مساوي، ونعم الله ليست حصراً على جماعة دون جماعة، لأنَّه ليس لله شعباً مختاراً، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا المضمار: **«الرزق مقسومٌ والأيَّام دول والنَّاسُ شرع سواء»**(٢). فنعم الله هي للجميع بلا استثناء والزمن هو رأسمال كل إنسان في هذه الحياة، فلا بُدَّ من المبادرة (والأيَّام دول) والنَّاس سواسية في استثمار هذه النعم وفي امتلاك الزمن والمبادرة إلى العمل.

رابعاً: العامل القانوني:

نقصد قانون الأرض الَّذي يتحكم في ملكية الأراضي الزراعية وغير الصالحة للزراعة، وقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون مشكلة الأرض هي أساس المشاكل الاقتصادية، إذ تعكس في هذه المشكلة واقع الاستغلال

---

(١) رسائل: ٤٠.

(٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد ٢٠/٢٧٨ حديث ٢٠١.

والاستعباد لجهد المزارع وسيكون باعثاً لقلة الانتاج، يقول رودين وورند في أسباب الفقر في منطقة الشرق الأوسط: والسبب في ذلك قلّة انتاج الأرض وفداحة حُصة مالكي الأرض[1].

ثمّ يقول: إنَّ انخفاض مستوى الانتاج ومساوىء نظام الأرض يتوقف أحدهما على الآخر[2].

ولـمّا اتجه الاقتصاديون المعاصرون إلى تنمية الصناعة فلم يعيروا مسألة الأرض الأهمية المطلوبة، إلاَّ أولئك الاقتصاديون اليساريون الّذين يعتقدون بأنَّ التحولات الاقتصادية تنجم عن طفرات وانقلابات نتيجة لعامل التناقض.

ولـمّا كانت مشكلة الأرض لا تتعلق بالزراعة فقط بل هي مرتبطة باستخراج المعادن وإقامة السدود لاستخراج الطاقة وإنشاء المصانع والموانىء وما شابه ذلك فإنَّها تحظى بأهمية فائقة لا يمكن تجاهلها، وقد حلّ الإسلام مشكلة الأرض بصورة جذرية عندما جعل الإحياء سبباً لحيازة الأرض بالإضافة إلى الأسباب العُرفية. فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «**من أحيا أرضاً ميتةً فهي له**» فعندما يوضع هذا القانون في إطار منظّم يصبح سبباً للتقدم ليس المدني وحسب بل الحضاري أيضاً. إذ بهذا القانون يتولد الشعور بالمسؤولية لدى أبناء الشعب، وهو حجر الزاوية في كلّ تقدم. ولـمّا كان مقياس الملكية هو الانتاج فإنَّ لهذا الانتاج آثار كبيرة على مسيرة الشعوب. فهذا القانون بالإضافة إلى آثاره الاقتصادية يوجد النهوض وحب الحركة في الشعوب الّتي تؤمن بأنَّ الإحياء هو مِن مصلحتها وأنَّ عليها أن تُباشر بتنفيذ هذا القانون لتسعد في الحياة. ونجد في البرنامج الّذي اقترحه دروين وورند لحل المشكلة الاقتصادية في الشرق الأوسط ما يشابه قانون إحياء الأرض، فقد

---

(١) وورند: الأرض والفقر في الشرق الأوسط؛ ص٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٠٨.

اقترح إحداث أنواع من الملكية الجماعية، وإبقاء الماء ملكاً للدولة، أي ملكاً مشاعاً بين النّاس(١).

فقانون إحياء الأرض ليس فقط ينقذ الشعوب من الفقر والفاقة بل يجعلها تعيش في بيئة ينتشر فيها الجمال، حيث لا نجد شبراً مِن الأرض جرداء، فالخُضرة تمتد مع الأُفق لتشارك الإنسان في العزف على سمفونية الانتصار على جبروت الطبيعة، وجعلها طيّعة لينة مستعدة لتلبية حاجاته دائماً.

خامساً: عامل الإبداع:

لمّا كانت التنمية هي الخروج على الواقع المألوف وتحريك المجتمع باتجاه الانتاج الكبير فإنَّ شطراً منها تعتمد في الأساس على القدرة الإبداعية للإنسان في مجال الاختراع وفي نطاق ابتكار الأفكار البناءة. فتقدم المجتمع الأوروبي في الواقع مدينٌ للأفكار الثورية الّتي انتشرت في عصر النهضة الفكرية بين القرنين السابع عشر والثامن عشر والّتي تحولت إلى صاعق في تفجير المجتمع نحو الازدهار والرُّقي.

وبعد أن تفجّر تلك الأفكار الطاقة المخزونة في الشعوب يأتي الدور لبعض الأفراد الّذين يستطيعون أن يقدموا الانتاج أشواطاً كبيرة إلى الأمام بمخترعاتهم. فاختراع الآلة البخارية والكهرباء والسيارة ساهمت بشكل كبير في زيادة الانتاج، وتطوير كفاءة الموارد الطبيعية وحتّى البشرية.

يقول شومبيتر: أهم مسألة في الانتاج هو إيجاد الظروف المناسبة لخلق المُبدعين الّذين يعملون على التسريع في عملية الانتاج. ثمّ يقول بعد ذلك؛

---

(١) المصدر نفسه: ص١٩٨.

ليس من الضروري أن يتحلى كلّ النّاس بهذه الصفة فيكفي أن يكون بعض النّاس مُبدعين[١].

وقد درس علماء الاقتصاد الإبداع، وأرجعوا سبب وجوده إلى عامل التربية، وبالأخص في فترة الطفولة فالأب الّذي يحتضن أولاده بالعطف والحب ويحترم كفاءتهم وينمي طاقاتهم فيدخلوا في المجتمع كمُبدعين وأصحاب كفاءات، وعندما يكون الأمر معكوساً فيقابلوا بالاستهانة، ويجابهوا بالإهمال وعدم الاحترام فإنَّ ذلك سيقضي على ڤيروس العبقرية.

ويعتبر مَلكُل لند من الّذين درسوا مشكلة الإبداع في العالم الثالث وتوصَّل إلى أهمية مرحلة الطفولة في إيجاد القدرة على الإبداع، ويعتقد ملكُل لند أنَّ ڤيروس الإبداع كان منتشراً في الولايات المتحدة قبل ٨٠ ـ ٩٠ عاماً بينما هي اليوم منتشرة في الصين وروسيا ودول العالم الثالث، وباعتقاد ملكُل أنَّ نمو الڤيروس الذهني ناتجٌ عن الإصلاحات الأيديولوجية الّتي تستثير الهمم وتدفع بالشعوب إلى الأمام. وأثبتت دراسة ملكُل لند في ولاية آندرا برادش بالهند: لا المال ولا العادات الاجتماعية مسؤولة عن تناقص عامل الڤيروس الذهني، بل وجد للتعليم أثرٌ كبير في إيجاد هذا الڤيروس[٢].

وأخيراً ما توصل إليه هذا العالم مطابقٌ لمقولة أمير المؤمنين عليه السلام لكميل بن زياد:

«يا كميل العلم خيرٌ من المال، العلم يحرُسك وأنت تحرسُ المال، والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو على الإنفاق، وصنيع المال يزول بزواله»[٣].

---

(١) 2.5 Schumpeter A Theory of Economic Dever 69.

(٢) 2.6 Mc Clelland, M.the Achieving Society, p.150.

(٣) قصار الحكم: ١٤٧.

وفي وصيته إلى ولده الحسن عليه السلام يتجلى برنامج تربوي متكامل يشتمل على مختلف جوانب الحياة من اقتصادية واجتماعية وسياسية: يقول الإمام عليه السلام لولده في حثّه على تلقي العلم النافع:

«واعلم أنَّه لا خير في علم لا ينفع، ولا يُنتفع بعلم لا يحقُّ تعلمهِ».

ويقول عليه السلام أيضاً: **«وإنَّما قلب الحدث كالأرض الخالية ما أُلقي فيها مِن شيء قبلته، فبادرتك بالأدب قبل أن يقسو قلبك ويشتغل لبُكَ، ليستقبل بجدٍّ رأيك مِن الأمر ما قد كفاك أهل التجارب بُغيته وتجربته، فتكون قد كفيت مؤونة الطلب»** وهذه هي مقومات تربية المواهب حيث يسعى الإمام عليه السلام إلى زرع حاسة البحث والتقصي عن الحقائق مِن خلال العلم النافع، ومن خلال تجارب الآخرين، ثمَّ يبدأ الإمام عليه السلام بسرد تجاربه في الحياة طالباً مِن ولده الاتعاظ بها والأخذ بنتائجها.

* * *

مفاهيم لا بدّ أن تصحّح

هناك مفاهيم وأفكار أولدتها الحركة الاقتصادية المتسارعة في الدول الصناعية، وحاولت الدول النامية أن تتقمص هذه الأفكار وأن تُقلِّد الغرب في الحركة والسكنة، فكان لا بُدَّ مِن تحديد تلك المفاهيم الخاطئة الَّتي وردت إلى الدول النامية، ومنها الدول الإسلامية بالرغم من أنَّ هذه المفاهيم قد تكون صحيحة في أماكن ولادتها.

من هذه المفاهيم والأفكار:

أولاً: الاتجاه نحو تصنيع المجتمع:

فالأخذ بالصناعة هو أمرٌ ضروري لا جدال فيه، فبدون الصناعة لا يمكن للمجتمع أن يعتمد على نفسه، لكن أن تتكون الصناعة على حساب المجتمع فهذا أمرٌ مرفوض.

لقد اقتنعت بعض الدول النامية أنَّ معيّار التقدم هو النسبة العالية من العاملين في حقل الصناعة والَّتي تفوق نسبة المُزارعين أو بشكل أوضح كلما تقلص دور الزراعة واتجه النَّاس إلى الصناعة كان التقدم والرُّقي. ويضرب هؤلاء مثلاً بالهند وبنغلادش ونيبال وأفغانستان وڤيتنام حيث أنَّ (٧١ بالمائة)

من قوّة العمل في هذه الدول تشتغل في الزراعة بينما هذه النسبة في الولايات المتحدة هو (٢ بالمائة) وفي كندا (٥ بالمائة) وفي ألمانيا (٤ بالمائة)[١].

ولمّا كانت التنمية عند هؤلاء هو الإكثار من السلع، فقد أكّدت على الصناعة واعتبرت معيّار التنمية هو تعبئة الطاقات البشرية والمادية نحو الصناعة.

قد تصدق هذه الأفكار في الولايات المتحدة وكندا وألمانيا لأسباب لا مجال لذكرها، لكن هذا لا يعني أنّها ستصدق أيضاً في العالم الثالث الّذي يُعاني من نقص في الكوادر العلمية ونقص في رأس المال، ونقص في الخبرة الصناعية، وقد أدّى تقليد الغرب في هذه الفكرة إلى انهيار الزراعة في هذه الدول، وقد تبع ذلك هجرة كبيرة من الريف إلى المدينة، ثمّ تبع ذلك تضخم سكاني كبير في المدينة، تبع ذلك ضعف استيعاب المؤسسات الاقتصادية للأعداد الكبيرة مِن المهاجرين، تبع ذلك البطالة أو بطالة مقنعة تنتشر في صفوف أهل المدن تبع ذلك مفاسد اجتماعية وانتشار السرقات والاحتيال وما شابه. تبع ذلك انهيار المجتمع وعدم تمكن الدول من حل هذه المعضلة، تبع ذلك تناقص المواد الغذائية، الأمر الّذي جعل الدولة تتجه إلى الدول الكبرى للحصول على الديون لشراء المواد الغذائية، وبمعنى صريح لم تؤدِ فكرة تصنيع البلاد إلى التقدم الاقتصادي المنشود، بل أدّت إلى انهيار المجتمع وتفكك العائلة، وإلى تبعية صارخة للدول الأجنبية، وإلى مديونية لا نهاية لها، وهذا هو واقع الدول النامية الّتي نمت على الطريقة الغربية، ونظرة واحدة إلى هذه الدول تكشف لنا عن وجود هذه المشكلات، وكان الأوفق بهذه الدول أن لا تُضحي بالزراعة من أجل التوسعة في الصناعة،وأن لا تقضي على الريف من أجل توسعة المدن.

لقد صار حال هذه الدول حال الغراب الّذي أراد أن يتعلم مشية الإنسان

---

(١) تقرير عن التنمية: ١٩٩٦م.

فنسي مشيته، كان الأولى لهذه الدول الزراعية أن تخطط لبرامج التنمية فيها، وأن تكون الصناعة فيها تابعة للزراعة وليس العكس حَتَّى تبني قاعدة اقتصادية قوية، وبعد ذلك تبدأ بتوسيع النشاط الصناعي فيها بعد أن طورت الزراعة واكتفت ذاتياً في طعامها، وتعطي فرصة الأولوية للصناعة للدول الَّتي لا يمكنها أن تصبح دولاً زراعية، فيكون لدينا دولاً تتقدم في الزراعة ودولاً تتقدم في الصناعة، وكلها تخدم الإنسانية، وبعضها يخدم البعض الآخر.

يجب أن ننظر إلى المجتمعات البشرية وكأنَّها مجتمعاً واحداً، فقد ذابت الحدود بين هذه المجتمعات وأصبح بمقدور الحكومات والدول التنسيق في مجالات التنمية المختلفة، وتوزيع الأدوار بين المجتمعات فالدول الَّتي لها خبرة زراعية تبقى دولاً زراعية، والَّتي ليس لديها الخبرة تتحول إلى مجتمعات صناعية.

ومن الممكن تحقيق هذه الخطوة في توزيع الأدوار بين التجمعات السكانية الَّتي تعيش ضمن الدولة الواحدة.

نعود لنذكر مجدداً أهمية التخطيط والبرمجة، وتحديد الاختيار بين الأهم والمهم فبعض الدول يجب أن تعطي الأولوية إلى الزراعة وهي أغلب دول العالم الثالث، وتنسجم هذهِ الفكرة مع الموقف الإسلامي الَّذي يعتبر الزراعة هي أساس الحياة وأنَّ الزراع هم كنوز الأرض، كما ورد عن رسول الله ﷺ حيث قال: «**الزارعون كنوز الله في أرضه**»[(١)]. وكان أمير المؤمنين عليه السلام يوصي بالفلاحين خيراً[(٢)].

النَّاس يستطيعون أن يعيشوا بدون الطائرة والسيارة، لكنَّهم لا يستطيعون العيش بدون الحنطة والشعير.

---

(١) التهذيب: ١/ ٣٨٤، رواية ٢٥٩.

(٢) الكليني: الكافي، ٥/ ٢٨٤ رواية ٣.

ثانياً: المقاييس غير الواقعية:

يقوم تصنيف دول العالم إلى دول غنية وأخرى فقيرة، دول متقدِّمة ودول نامية على أساس الأرقام القياسية والَّتي على رأسها بالطبع معدلات الدخل القومي غير الصافي (G.N.P).

والواضح أنَّ الأرقام الَّتي يثبتها الاقتصاديون عن معدلات الدخل القومي لا تعكس الحالة الواقعية للمجتمع، فقد ثبت الاقتصادي الإيراني قره باغيان عشرة معوقات في طريق محاسبة الدخل القومي، وبالتالي فإنَّ الدخل القومي لا يمكننا أن نعتبره مقياساً دقيقاً للواقع الاقتصادي لمجتمعٍ ما.

صحيح أنَّه يعكس جانباً مِن الواقع الاقتصادي لكن ليس كلّ شيء هذا من جانب ومن جانب آخر فإنَّ تقدم الشعوب لا يمكن قياسه بالأرقام، لأنَّ التقدم هوحالة تشترك فيها العوامل الذاتية في الإنسان مع العوامل الخارجية، وطالما كانت هذه العوامل غير ثابتة فإنَّ من الصعب تحديد كفاءة الشعوب بالأرقام، فقد ينهض الشعب من سباته بين عشية وضحاها ويقلب كلّ ما حوله، يبدأ من جديد في الصعود نحو سلم الرُّقي، فهذه تايلند الَّتي كانت تعتبر من بين الدول النامية وفي الدرجة الثانية أي ذات الدخل المتوسط أصبحت من الدول الصناعية الَّتي غزت منتوجاتها قارات العالم.

من هنا لا بُدَّ مِن ملاحظة الواقع الرُّوحي للشعوب ومدى كفاءتها النفسية لخوض غمار التنمية، وإضافة هذا العامل إلى العوامل الأخرى الَّتي لا يمكن قياسها بالأرقام.

المعجم الاقتصادي
لنهج البلاغة

الأبيض: **Silver**

هو الفضة، والأحمر هو الذهب[1] يقول ابن خلدون: وكان عليّ عليه السلام يقولُ: «**يا صفراءُ يا بيضاء غُرِّي غيري**»[2].

الإجارة: **Lease**

هي بيع المنافع، وشرعاً هي بيع نفع معلوم بعوضٍ معلوم، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**وأمّا وجه الإجارة فقوله عز وجلّ: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[3] فأخبرنا سبحانه أنّ الإجارة أحد معايش الخلق...**»[4].

الاحتكار: **Hoarding**

الجمع والإمساك، والاحتكار هو حبس الطعام لفترة الغلاء.

---

(١) الشرباصي، أحمد: المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص٩٠.

(٢) ابن خلدون: المقدّمة، ص٢٠٤.

(٣) سورة الزخرف، آية: ٣٢.

(٤) المجلسي: بحار الأنوار، ٦/٣٤١، نقلاً عن المحكم والمتشابه، ص٥٨.

في رسالته لمالك: «فامنع من الاحتكار... في كثيرٍ منهم... واحتكاراً للمنافع»[١].

إحياء الموات: Revival

إحياء الأرض الَّتي لم تُزرع ولم تعمّر ولا جرى عليها ملك أحد، وذلك بمباشرة عمارتها، وتأثير شيء فيها

وقيل إحياء الموات هو إحياء الأرض الميتة ببنيانٍ أو زرع.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«من أحيا أرضاً ميتة من المسلمين فليعمرها، وليؤد خراجها إلى الإمام»[٢].

الأجر: Reward

هو المال المدفوع مقابل منفعة سواء كان عملاً أو أرضاً أو آلةً، يقول الإمام: **«إنَّما الأجر في القول باللِّسان والعمل بالأيدي والأقدام»**[٣].

الإسراف: Extravagance

هو إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«إعطاء المال في غير حقِّهِ تبذيرٌ وإسراف»**[٤].

الاستثمار: Exploitation

استثمر الشيء جعلهُ يثمر. وقد ورد هذا اللفظ في كلام أمير المؤمنين عليه السلام

---

(١) رسالة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.
(٢) الحر العاملي: وسائل الشيعة، ٢/١٤٣.
(٣) قصار الكلمات: ٤٢.
(٤) باب الخطب: ١٢٦.

بالمعنى المتداول اليوم. يقول الإمام: «وبعضهم يحب تثمير المالُ»[١]، زيادة المال من خلال العمل.

إعواز: **Lack of money**

من العوز وهو الفقر وسوء المال في المعيشة، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«خراب الأرض مِن إعواز أهلها»**[٢].

الاقتصاد: **Economy**

علم يبحث في كل ما يتعلق بالثروة والمال والتكسب والتملك والإنفاق والاقتصاد.

ويبحث أيضاً في مسائل الانتاج والاستثمار ووسائل الانتفاع والخدمات، ومسائل التوفير والادخار، ومسائل الغنى والفقر[٣].

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«الاقتصاد ينمي القليل»**[٤] **«لا هلاك مع اقتصاد»**[٥] ويقول: **«الاقتصاد نصف المؤنة»**[٦].

الإقطاع: **Land distribution**

إنَّهُ استقطعه أي سألهُ أن يجعل له قطاعاً يتملكه، ويستبِّد به وينفرد به والإقطاع أن يُقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبتها وتسمى أيضاً الأرضون، جمعها قطائع، واحدها قطيعة. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«ولا تقطعن لحاشيتك قطيعة»**[٧].

---

(١) قصار الحكم: ٩٣.
(٢) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.
(٣) الشرباصي: المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص٣٦.
(٤) غرر الحكم: ٨٠٦٢.
(٥) غرر الحكم: ٨٠٧٥.
(٦) غرر الحكم: ٨٠٥١.
(٧) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.

الأكارون والأكّار: **To furrow**

الحراثون، أي الَّذين يعملون في حراثة الأرض فقد ورد في الكافي، وكان يكتب ويوصي بالفلاحين خيراً وهم الأكارون[١] ويقول الإمام عليه السلام: «**الدُّنيا مزرعة إبليس وأهلها أثرة حراثون**»[٢].

الإنفاق: **Infeudation**

وهو صرف المال في الحاجة، يقول الإمام عليه السلام في وصف المؤمنين: «**طوبى لمن... وأنفق الفضل مِن ماله**»[٣].

الأود: **Extert oneselfe**

الكد والتعب يُقال: قام بأود عائلته، يُراد أنَّه قام بإعالتها، يقول الإمام: «**إنِّي لعالمٌ بما يُصلحكم ويُقيم أودكم**»[٤].

البُخل: **Avarice**

هو منع الإنسان من مال نفسه، وقيل البُخل ترك الإيثار عند الحاجة، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**إذا بخل الغنيّ بمعروفٍ باع الفقير آخرته**»[٥].

البقاع: **Piece of Land**

قطعة مِن الأرض.

ومعنى آخر: مستنقع الماء مفردها البَقْعَةَ بفتح الباء، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**فإنَّكُم مسؤولون حَتَّى عَنِ البِقَاع والبهائم**»[٦].

---

(١) الكليني: الكافي، ٥/ ٢١٤/ ٣.

(٢) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج٢٠/ ٣٢٥ رقم ٧٢٠.

(٣) قصار الكلمات: رقم ١٢٣.

(٤) خطبة: رقم ٦٩.

(٥) قصار الكلمات: ٣٧٢.

(٦) المعجم المفهرس للنهج: خطبة ١٦٧، أول خطبة له بعد تولي الخلافة..

بيت المال: Public treasury

مكان خزن الأموال وله أحكامٌ في الشريعة، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«ولا ينبغي لي أن أدَعَ الجُنْدَ والمِصْرَ وبيتَ المالِ وجباية الأرضِ... ثمَّ أخرُج من كتيبةٍ أتْبَع أُخرَى»**[1].

البيع: Selling

إعطاء المثمَّن وأخذ الثمن، أو أخذ المثمَّن وبذل الثمن، وهو مِن الأضداد نحو: «بعتهُ هذا الثوب» أي أعطيتهُ إيّاه وأخذتُ ثمنه و«بعتهُ هذا الثوب» أي اشتريته منه وأعطيتهُ ثمنه والبياعة جمعها بياعات: ما يُباع. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«في كثير منهم (التجّار) تحكماً في البياعات»**[2].

وفي لفظ البيع هذا النص: **«فيستحلون الخمر بالنبيذ... والربا بالبيع»**[3].

التُّراب: Dust

وجمعها أتربة وتِرْبان: الأرض[4] وما نَعُمَ منها[5] يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«مَن وجد ماءً وتُراباً ثمَّ افتقر فأبعده الله»**[6].

التبذير: Waste

هو صرف الشيء فيما لا ينبغي بخلاف الإسراف الَّذي قيل إنَّه صرف[7].

---

(١) المعجم المفهرس للنهج: خطبة ١١٩.

(٢) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.

(٣) خطبة: ١٥٦.

(٤) الصحاح: ٢/ ٩ (تراب).

(٥) المنجد في اللغة: ص٦٠.

(٦) قرب الإسناد: ٥٥ وسائل الشيعة، ١٧/ ٤١.

(٧) المنجد في اللغة: ص٣٠.

شيء فيما ينبغي زيادة على ما ينبغي، وأصلها اللغوي بَذرَ أي نشر يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**إعطاء المال في غير حقّهِ تبذيرٌ وإسراف**»[(١)].

التِبْر: **Gold**

الواحد «تِبرة» وهو ما كان من الذهب غير مضروب أو غير مصوغٍ أو من تراب معدِنه. فإذا ضُرب سُمِيّ دنانير أو درهم، ولا يُقال تِبْر إلاَّ للذهب، وبعضهم يقوله للفضة أيضاً.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**فوالله ما كنزتُ من دُنياكم تِبْراً**»[(٢)] وهو الذهب.

التجارة: **Trace**

هي التصرُف في رأس المال طلباً للربح.

وقيل عبارة عن شراء شيء بيع بالربح، وقيل التجارة تقليب المال وتصريفه لطلب النماء[(٣)].

وقد ورد اللفظ كثيراً في كلام أمير المؤمنين عليه السلام: «**ولا قوام لهم... جميعاً إلاَّ بالتجارة**»[(٤)].

وورد أيضاً لفظ التجارة: «**الرعية طبقات... ومنها التجار**»[(٥)].

---

(١) المعجم المفهرس: خطبة، ١٢٦.

(٢) المعجم المفهرس: كتابه ٤٥.

(٣) الشرباصي: المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص٧١.

(٤) كتابه إلى مالك الأشتر: ٥٣.

(٥) كتابه إلى مالك الأشتر: ٥٣.

الترف: Pleasure-Seeking

التنعُّم ورجلٌ مُترف: أي منعَّم موسَّعٌ عليه، وقيل المُترف المتنعِّم يصف معاوية: «**فإنَّك مُترف**»[(١)].

التنافُس: Competition

نَفَسَ، نافَسَ نِفاساً فلاناً في الأمر، فاخره وباراه فيه، وتنافَسَ القوم في الأمر: بالغوا فيه وتزايدوا، كأنَّ كل واحدٍ منهم يُريد أن يُظهِرْ قوَّة نفسه[(٢)] وقد ورد هذا اللفظ في كلام أمير المؤمنين ﷺ في التنافس في أمور الدُّنْيا: «**هذا ما كُنتم تتنافسون فيه بالأمس**»[(٣)].

والتنافس في أمور الحُكم: «**لم يكُن الَّذي كان مِنَّا منافسة في سلطان**»[(٤)].

الثروة: Affluence

مأخوذة مِن ثرا بمعنى الكثرة تستخدم للمال والقوم، وفي الاصطلاح: كل شيء قادر على سد احتياجات النَّاس في ذات الوقت له حجمٌ محدود وهي تستخدم في المال يقول الإمام أمير المؤمنين ﷺ: «**وبُلغتها أزكى من ثروتها**»[(٥)] والثراء: المال الكثير، وأثرى الرجل، كثُر ماله وثرى القوم وأثروا كثرت أموالهم يقول الإمام: «**إنْ قيل أثرى قيل أكدى**»[(٦)].

---

(١) كتابه إلى معاوية: رقم ١٠.

(٢) المنجد في اللغة: ص٨٢٦.

(٣) المعجم المفهرس: قصار الكلمات، ١٩٥.

(٤) المعجم المفهرس: خطبة، ١٣١.

(٥) المعجم المفهرس: قصار الكلمات، رقم ٣٦٧.

(٦) المصدر نفسه: ٣٦٧.

الثمن: **Price**

ثمن كل شيء قيمتهُ، وقيل الثمن ما استحق به الشيء، ويُقال الثمن للأشياء المادية، ويُجمع على أثمان. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«ويأكلُ قرص الشعير من ثمنها»[1].

الجباية: **Collection**

بكسر الجيم، جمع الزكاة، أو جمع المال يُقال جبى المال أو الخراج يُجبيه جبياً وجبايةً جمعهُ إجباء. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«لا ينبغي لي أن أدع الجُند. . . وجباية الأرض»**[2].

الجد: **Serious**

مأخوذ من جَدَّ، جِداً: اجتهد، يُقال جَدَّ في الأمر: حقّق، اهتم ـ أجَدَّ في الأمر ضد هزل: اجتهد. وأجَدَ الأمر: حقّقه، أحكمهُ ـ يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«جَدَّكَ لا كدَّكَ له»**[3].

الجدب: **Infertillity**

الجدْب: العيْب، يُقال جَدَبَ جَدْباً. فلاناً: عابه ومنها أخذ معنى الجَدْب وجَدُبَ جدوبَةً المكان: انقطع عنهُ المطر فيبست أرضه.

وأجْدَبَ القومُ: أصابُهم الجَدْبُ، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«وأخرجَ نبتها بعد جدوبها»**[4].

---

(١) المعجم المفهرس: خطبة ١٦٠.

(٢) خطبة: ١١٩.

(٣) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٤١ رقم ٩١٨.

(٤) خطبة: ١٨٥.

الجهُد: Effort

مأخوذة مِن جَهدَ جَهْداً في الأمر: جدَّ وتعبَ، وجُهِدَ بلغ جهده وجاهَدَ مجاهدة وجهاداً بذل وسعهُ، واجتهد في الأمر جدَّ وبذل وسعَهُ، يقول الإمام أمير المؤمنين ﷺ: **«ثم عُمّرتُم في الدُّنيا ما الدُّنيا باقيةٌ، ما جَزَتْ أعْمَالُكُم عَنْكُمْ - ولو لم تُبْقُوا شيئاً من جُهْدِكُم»**(١).

الجَوْ: Air

جمعها أجواء: ما بين الأرض والسَّماء، ما اتسع في الأودية، البر الواسع، وجَوُّ كُلِّ شيء بطنه وداخلهُ وجوّ البيت داخلهُ، وهو الحالة مِن البرودة والحرارة والرطوبة والرِّياح ولها تأثير على الزراعة والنقل البحري والجوي. يقول أمير المؤمنين ﷺ في خلق العالم:

«فَتَقَ الأَجْوَاء وَشَقَّ الأَرْجاء». وقال في خلق السَّماوَات:

«فَرَفعهُ في هواءٍ مُنفتِق، وَجَوٍّ منفهق»(٢).

الجود: Liberality

الكرم وقيل في تعريفه: صفة هي مبدأ إفادة ما ينبغي لا لعوضٍ.

يقول الإمام أمير المؤمنين ﷺ في امتداح الجود: **«الجود حارس الأعراض والحلم فدام السفيه»**(٣) **«العدل يضع الأمور مواضعها والجود يُخرجها من جهتها»**(٤).

---

(١) خطبة: ٥٢.

(٢) المعجم المفهرس: الخطبة رقم ١.

(٣) المعجم المفهرس: قصار الكلمات، رقم ٢١١.

(٤) المعجم المفهرس: قصار الكلمات، رقم ٤٣٧.

Totill the earth **الحرث:**

كسب المال وجمعه، والحرث: الزرع، وقيل هي الأرض الّتي تُستنبت بالبذر والنّوى والغرس، يقول الإمام عليه السلام: **«المال والبنون حرثُ الدُّنيا والعمل الصالح حرث الآخرة»**(١).

Ambitious **الحرص:**

طلب الشيء باجتهاد في إصابته، وقيل الحرص ضد القناعة وهو طلب زوال نعمة الغير: وقيل طلبُ ما لا يُقسم، يقول الإمام: **«فإنَّ البخل والجبن والحرص غرائز شتى»**(٢).

Descent **الحَسَب:**

بفتحتين المال، وقيل شرف الأصل، يقوْل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«من أبطأ به عمله لم يسرع به حسبهُ»**(٣).

Grudge **الحَسَد:**

تمني زوال نعمة المحسود إلى الحاسد، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«وإنَّما طلبوا هذه الدُّنيا حسداً»**(٤).

The truth **الحق:**

النصيب والحظ، وفي اللغة حقَّ حقاً: ثبتَ ووجَبَ واستحقَّ:

---

(١) المعجم المفهرس: خطبة، رقم ٢٣.
(٢) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.
(٣) المعجم المفهرس: قصار الكلمات، ٢٣.
(٤) المعجم المفهرس: خطبة، ١٦٩.

استوجب، استأهل. يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي»**[1].

الحُكرة: **Random**

اشترى السلع حُكرة: أي جملة، وقيل جُزافاً، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«فمن قارف حُكرة بَعدَ نَهيِكَ إيَّاه فَنكِّل بِهِ»**[2].

الخراج: **Landerevenue**

الإتاوة والجمع أخراج واخاريج وأخرجة، وقيل الخراج بكسر الخاء: هو في اللغة ما حصل مِن ريع أرض أو كرائِها وسمي به ما يأخذه السلطان، فيقع على الضريبة والجزية، ومال الفيء، وفي الغالب يختص بضريبة الأرض[3].

الدرهم: **Dirham**

وهو لفظٌ فارسي مُعَّرب، وجمعهُ دراهم ودراهيم، وهو ستون عشيراً، والعشير عُشر القفيز، القفيز عُشر الجريب، والدراهم ستة دوانق.

وكان لفظاً متداولاً في زمن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إذ ورد على لسانه: **«فلم ترغب في شراء هذه الدار بدرهمٍ فما فوق»**[4].

الدوَلة: **State**

ما يتداول من المال فيكون لقومٍ دون قوم، والدولة: الانتقال من حال

---

(١) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.

(٢) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.

(٣) المعجم الاقتصادي الإسلامي: ص١٢٩.

(٤) المعجم المفهرس: كتابه، رقم ٣.

الشدة إلى حال الرخاء وسُميت الدول لأنَّها تتداول من قبل الجماعات فكل يوم جماعة له السلطة فيها.

فبمعنى التداول للمال جاء هذا النص: «**فيتخذوا مال الله دولاً**»[١].

ويمعنى الدولة الكيان السياسي المعروف جاء هذا النص: (يا مالك): «**قد جرت عليها دولٌ قبلك**»[٢].

الدين: Debt

مالٌ واجبٌ بالذمة بالعقد أو الاستهلاك أو الاستقراض، وقيل الدين كل شيء غيرها حاضر، والجمع ديون، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**إنَّ الرَّجُل إذا كان لَهُ الدَّيْن الظنونُ، يجب عليه أن يُزَكيهِ، لِما مضى إذا قبضهُ**»[٣].

الدينار: A gold coin of early Islamicera

لفظٌ فارسيٌّ مُعرَّب، وأصلهُ دِنَّار بتشديد النون، لأنَّ جمعهُ دنانير، والدينار ستون حبّة، والحبّة تساوي حبّة الشعير أو حبة الخردل ويُسمى المثقال من الذهب دينار. وكان اللفظ مستعملاً في العصر الإسلامي الأول للدلالة على سعر المثقال من الذهب، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**بلغني أنَّك ابتعت داراً بثمانين ديناراً**»[٤].

الذخيرة: Reserve

ذَخَرَ الشيءَ: خبأهُ لوقت الحاجة أو أعدَّهُ لدُنياه أو لآخرته.

---

(١) المعجم المفهرس: كتابه، ٦٢.

(٢) كتابه إلى مالك الأشتر: ٥٣.

(٣) من غريب كلامه: رقم ٦ حسب المعجم المفهرس.

(٤) المعجم المفهرس: كتاب، رقم ٣.

وهو خزن الفائض من المال لوقت الحاجة. وهو عملٌ محمود إذا كان بقصد ثواب الآخرة يقول الإمام عليه السلام لواليه مالك: «**وتفقد أمر الخراج... بما ذخرت عندهم**»[1] ويقول له أيضاً: «**أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح**»[2].

Plureal of dhar **الذراع:**

ذَرَعَ الثوب: قاسهُ بالذراع. وهو ستُّ قبضات، والذراع ما يُذرع به أيضاً قضيباً كان أو حديداً. وذارعَ الرجل: باعهُ بالذِراع لا بالعدد. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب له إلى معاوية: «**ألاَ تَرْبَعُ أيُّها الإنسانُ على ظلْعِكَ، وتعْرِفُ قُصُور ذرْعِكَ**»[3] وهو كناية عن الضعف.

Gold **الذهب:**

وقد استخدم الإمام عليه السلام اللفظين الذهب والتبر للدلالة على معنى واحد: يقول عليه السلام في الذهب: «**فاخزن لسانك كما تخزن ذهبك وورقك**»[4].

Intereset, Gain **الربح:**

وهو الفرق بين سعر الكلفة والبيع وهو يتم في البيع، وبدون البيع لا يكون ربحاً. ومقدار الربح يُقوم على أساس التراضي بين البائع والمشتري قام أمير المؤمنين عليه السلام على دار ابن أبي معيط، وكانت تُقام فيها الإبل، فقال عليه السلام: «**يا معاشِرَ السماسرة أقلوا الأيمان فإنّها منفقة للسلعة ممحقة للربح**»[5].

---

(١) المعجم المفهرس: كتابه إلى مالك، رقم ٥٣.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المعجم المفهرس: من كتاب له إلى معاوية، رقم ٢٨.
(٤) قصار الحكم: ٣٨١.
(٥) الكليني: الكافي، ٥/١٦٢/٢.

الرِّبا: Usury

في الأصل: الزيادة، ربا الماء يربو: زاد وارتفع، وهو في الشرع الزيادة على أصل المال مِن غير عقد تبايع وقِيل: هو فضل خالٍ عن عوض شرطٍ لأحد المتعاقدين[١]. وهو محرمٌ شرعاً وقد يقع الرِّبا نتيجة الجهل بالأحكام: **«مِن اتَّجر بغير فقهٍ فقد ارتطم في الرِّبا»**[٢].

وقيل الرِّبا في اللغة بمعنى الفضل وفي الشرع مُشترك بين مُقيد للملك الفاسد. والثالث فضلٌ شرعي خالٍ عن عوض شرطٌ لأحد المتعاقدين في عقد المعاوضة.

الرِّزق: Subsistence

اسمٌ لما يسوقهُ الله إلى الحيوان فيأكلهُ، فيكون متناولاً للحلال والحرام وقيل الرزق العطاء الجاري دنيوياً كان أو أخروياً. يقول الإمام: **«تكفَّل لكم بالرزق وأُمرتُم بالعمل»**[٣].

الرخاء: Favour

مأخوذة مِن (رَخِي) أي لان وسهُل، كان هشاً فهو رَخْو ورِخْو رخاءٌ بالنسبة إلى العيش: اتسع وكان هنيئاً، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في وصفه للنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: **«اللّهُمَّ اجمع بيننا وبينه في برْد العيش وقرارِ النعمة... ورخاء الدّعة»**[٤].

---

(١) الشرباصي: المعجم الاقتصادي، ص١٩٠.

(٢) قصار الكلمات: ٤٤٧.

(٣) المعجم المفهرس: خطبة، رقم ١١٤.

(٤) المعجم المفهرس: خطبة، ٧٢.

الرشوة: **Bribery**

لها معنيان لغويان الأول: أرشى الدلو: جعل لها رشاءً، والرِشاء هو الحبل عموماً.

والمعنى الثاني: أرشى القومُ في دمه: اشتركوا فيه والرشوة من المكاسب المحرمة، يقول الإمام عليه السلام فيمن لا يجوز له التصدي لإمامة المسلمين: «**المُرتشي في الحُكم فيذهب بالحقوق، ويقف بها دُون المقاطِع**»[1].

الرعي: **Pastor**

رَعَى الأميرُ رعيَّتَهُ: ساسها وتدبَّر شؤونها. ورعى عليه حرمتَهُ: حفظها. والراعي جمعها رعاة ورُعيَان: وهو كلّ مَن وَلِي أمرَ قوم والرعية جمعها رعايا؛ القوم: عامة النَّاس الَّذي عليهم راع. ورعيةُ الملك: الخاضعون لأوامره، ومنه رعيَّة الأسقف ونحوه. ورَعى رعْياً الماشية: سرّحها في الكلأ. وقد ورد اللفظان في كلام أمير المؤمنين عليه السلام:

ففي المعنى الأول ورد: «**إذا أدّت الرعية إلى الوالي حقهُ**»[2].

وفي المعى الثاني ورد: «**أتمتلىء السائمة مِن رعيها**»[3].

الرِّياش: **Well Clothing**

المال والأثاث، وحسن الملبس، وارشاش الرجل: أصاب خيراً، وراشهُ الله ريشاً؛ حَسُنت هيئته وأصاب خيراً فرأوا ذلك عليه. يقول الإمام

---

(١) المعجم المفهرس: خطبة، رقم١٣١.

(٢) خطبة ٢١٦، المعجم.

(٣) كتابه رقم ٤٥، المعجم.

أمير المؤمنين عليه السلام في هذا المعنى: **«ألبسكم الرياش وأسبغ عليكم المعاش»**[١].

الزخرف: **FLash**

يعني الذهب، وهو يُشبّه به كل مموهٍ مزوَّر[٢] يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام : **«إذا نظرت إليه ذكرت الدُّنيا وزخارفها»**[٣].

الزَّراع: **Cultivator**

زَرَعَ زرعاً: طرح الزُرعة أي البذر في الأرض، والزرَّاع جمعها زَرَّاعون وزَرَّاعة: الكثير الزَّرْع. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام : **«يرهبها (الجرادة) الزَرَّاع في زرعهم»**[٤].

الزكاة: **Zakat**

في اللغة، الزيادة، وفي الشرع: عبارة عن إيجاب طائفة مِن المال في مال مخصوص لمالكٍ مخصوص. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام : **«الزكاةُ جعلت مع الصلاة قُرباناً لأهل الإسلام»**[٥].

السرف: **Extravagancy**

مجاوزة الحد المعروف لمثلِهِ، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام : **«إعطاء المال في غير حقِّهِ تبذيرٌ وإسراف»**[٦].

---

(١) خطبة ١٨٢، المعجم.
(٢) الجوهري: الصحاح، ٣/١٣٦٩ (زخرف).
(٣) خطبة ١٦٠، المعجم.
(٤) خطبة ١٨٥، المعجم.
(٥) خطبة ١٩٩، المعجم.
(٦) خطبة ١٢٦، المعجم.

السعر: **Price**

الَّذي يقوم عليه الثمن وجمعهُ أسعار، وأسعروا وسعرّوا تسعيراً، اتفقوا على سعرٍ. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **وليكن البيعُ سمحاً بموازين عَدْلٍ. وأسعارٍ لا تُجحِف بالفريقين مِن البائع والمُبتاع»**[١].

سعي: **Tracing**

سَعَى الرجل يسعى سعياً مشى وعدا كذلك إذا عمل وكسب[٢].

يقول الإمام في هذا المعنى: **«فاسع في كدحك»**[٣].

السَفْتجة: **Promissory note**

بفتح فسكونٌ ففتح: سفته بمعنى المحكم وهي إقراض لسقوط خطر الطريق، وقيل السفتجة البوليصة، وفي المصباح: السُفتجة فارسيٌّ معرب وفسرها بعضهم فقال: هي كتاب صاحب المال لوكيله أن يدفع مالاً قرضاً يأمن به من خطر الطريق[٤].

والسفتجة: هي أن يدفع إلى تاجرٍ مالاً قرضاً، ليدفعهُ إلى صديقه في بلدٍ وإنَّما يدفعهُ على سبيل القرض، لا على طريق الوديعة، لأنَّ التاجر لا يدفع عين ذلك المال، بل إنَّما يؤديه مثله فلا يكون وديعة، وإنَّما يُقرضهُ ليستفيد المُقرض سقوط خطر الطريق، وبعبارة أُخرى، هي أن يقرض إنساناً ليقضيه المستقرض في بلدٍ يريده المقرض ليستفيد به خطر الطريق، وهو في معنى الحوالة، وقيل: السفتجة أن تعطي في بلدك مالاً لآخر، وتكون مُسافراً

---

(١) كتابه ٥٣ إلى مالك: المعجم.

(٢) الجوهري: الصحاح مادة (سعي).

(٣) كتاب رقم ٣١، المعجم.

(٤) الفيتوري: المصباح المُنير، ص٢٧٨.

إلى بلدٍ، ويكون لمن أعطيته المال عميل في هذا البلد فتستوفي مالك من ذلك العميل فتستفيد أمن الطريق. وقد ورد لفظ سفاتج وهو جمع سفتجة في كلام أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «**لا بأس أن يأخذ الرجل الدراهم بمكة وتكتب لها سفاتج يعطوها بالكوفة**»[1].

السفّه: **Silly**

قال الجوهري: السفه ضد الحلم وأصله الخفة والحركة[2] وقال الراغب الأصفهاني: خفّة في البَدن ومنهُ قيل زَمامٌ سفيهٌ: كثيرُ الاضطراب وَثوْبٌ سفيهٌ: رَدِيءُ النسج. واستُعْمل في خِفةِ النفس لنُقصان العقل[3] وحكم السفيه هو منعه مِن التصرف بماله حسب الآية ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾[4] ويقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**آسى أن يلي أمر هذه الأُمّة سفهاؤها**»[5] فإذا لم يجوز الشرع تصرف هؤلاء بالمال فكيف يحق لهم التصرف بأرواح النَّاس.

السلعة: **Goods**

بكسرٍ فسكون؛ هي المتاع ويُرادفهُ العرض ويُقال له: العين، وهو غير الدراهم والدنانير والفلوس الرائجة. والسلع في اللغة هوالمثْل والتِرب. يُقال: «هذا سِلْعُ ذاك» أي مثله و«غلامان سلعان» أي أحدهما في عمر الآخر والسِلْعَة جمعها سِلَع: المتاع وما يُتاجَر به. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**ولا سلعة أنفقُ بيعاً . . . . مِن الكتاب**»[6].

---

(١) الكليني: الكافي، ٥/٢٥٦.

(٢) الجوهري: الصحاح ٤/ ٢٢٣٤ (سفه).

(٣) الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، ص٢٣٤ (سفه).

(٤) سورة النساء، آية: ٥.

(٥) كتابه ٦٢، المعجم.

(٦) خطبة ١٧، المعجم.

السَلَف: **Advance money**

وهو بيع مضمونٌ في الذمة مضبوط بمال معلوم مقبوضٌ في المجلس إلى أجل معلوم بصيغة خاصة[١] وهو السلم نفسه، يقول الإمام في السلف: «**لا بأس بالسلف ما يُوزن فيما يُكال، وما يكال فيما يوزن**»[٢].

السَّهم: **Share**

الحظ والنصيب، وجمعه أسهُم وسهمان وسهام وسهمة:

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**ولم يمنعهم سهمهم من الإسلام**»[٣].

السمسرة: **Brokevage**

السِّمسار؛ بالكسر المتوسط بين البائع والمشتري جمع سماسرة وسمسار الأرض العالم بها وهي بهاء[٤] يقول الإمام: «**يا معاشر السماسِرة، أقلوا الأيمان**»[٥].

السوق: **Market**

بضم السين، تُذكر وتؤنث مشتقة مِن سوق النَّاس بضائعهم وسُمي السوقَ سوقاً لنفاق السلع منه، وهو الموضع الَّذي يجلب إليه المتاع. يقول الإمام عليه السلام في وصفه للمنافقين: «**ولكُلّ باب مفتاحاً، ولكُلّ ليلٍ مصباحاً، يتوصَّلُونَ إلى الطَّمعَ باليأس ليقيموا بِهِ أسواقَهُمْ، ويُنفقوا به أغلاقَهُمْ**»[٦].

---

(١) الروضة البهية: ١/ ٣١٢.

(٢) التهذيب: ٧/ ٤٤/ ١٩٢.

(٣) خطبة ١٢٧، المعجم.

(٤) الفيروز آبادي القاموس المحيط: ص٥٢٦.

(٥) الكليني: الكافي، ٥/ ١٦٢/ ٢.

(٦) خطبة ١٩٤، المعجم.

To ask the Price **السوْم:**

عرض السلعة على البيع، أصله سام وهو الذهابُ في ابتغاء الشيء، فهو لفظ لمعنى مُرَكب ومن الذهاب والابتغاء[1] يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**وهم خلالكم يسومونكم ما شاؤوا**»[2].

Avarice (from other money) **الشحّ:**

هو بُخل الرجُل مِن مال غيرهِ، وفي النهاية: الشح أشدّ البُخل وهو أبلغ من المنع مِن البُخل، وقيل هو البُخل مع الحرص، يقولُ أمير المؤمنين عليه السلام: «**في كثيرٍ منهم ضيقاً فاحشاً وشُحاً قبيحاً**»[3].

Policeman **شرطيّ:**

الشُرط جمعها الشُرْطة وهم الطائفة مِن خيار أعوان الولاة، وسمّوا بذلك لأنّهم علّموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها.

وهي من المهن المذمومة يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في منتصف اللّيل: «**إنّها لساعةٌ لا يَدْعو فيها عبدٌ إلاّ استُجيبَ لَهُ، إلاّ أنْ يكون عشاراً أو عريفاً أو شُرْطياً**»[4].

Sail **الشراء:**

شريتُ المتاع أشريتهُ: إذا أخذتهُ بثمن أو أعطيتهُ بثمنٍ فهو مِن الأضداد

---

(١) الراغب الأصفهاني: مفردات، ص٢٥٠.

(٢) خطبة ١٦٨، المعجم.

(٣) كتابه إلى مالك رقم ٥٣، المعجم.

(٤) قصار الكلمات: ١٠٤.

والفاعل شارٍ والجمعُ شُراة يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«فلم ترغب في شراء هذه الدَّار»**[1].

الشرك: **Participation**

الشِّركَة والمُشارَكَةُ؛ خَلْطُ المِلكين وقيل هو أن يُوجَد شيءٌ لاثنين فصاعِداً عَيناً كان ذلك الشيء أو مَعنًى كَمُشارَكَة الإنسانِ والفَرَسِ في الحيوانية[2] وهو بكسر فسكون بمعنى الاشتراك في الأرض، وهو أن يدفعها صاحبها إلى آخر بالنصف أو الثلث أو غير ذلك.

يقول الإمام في شركاء أموال الصدقات: **«وإنَّ لك في هذه الصدقة نصيباً مفروضاً، وحقاً مَعلوماً، وشُركاءَ أَهْل مسكنةٍ وضعفاء ذوي فاقة»**[3].

الشُكر: **Thank**

عبارة عن معروفٍ يُقابل النعمة سواءٌ أكان باللِّسان أم باليد أم بالقلب، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«والشُكر زينة الغني»**[4].

الصدقة: **Alms**

بفتح الصاد والدال هي العطية، تبتغي بها المثوبة من الله تعالى، وقيل عطية يُراد بها المثوبة لا التكرمة، وهي أعمُّ مِن الزكاة.

ويقول الراغب: والصدقةُ ما يُخرجهُ الإنسان مِن ماله على وجه القُربَة كالزكاة لكن الصَّدقة في الأصل تُقال للمُتطوِّع به والزكاة للواجب[5].

---

(١) كتابه رقم٣، المعجم.
(٢) الراغب الأصفهاني: المفردات، ص٢٥٨.
(٣) من عهد له إلى بعض عماله: رقم ٢٦، المعجم.
(٤) قصار الكلمات: رقم ٦٨، المعجم.
(٥) الراغب الأصفهاني: المفردات، ص٢٧٨.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«استنزلوا الرزق بالصدقة»**[1].

الصرف: **Exchange**

الصرفُ ردُّ الشيء من حالةٍ إلى حالةٍ أو إبدالهُ بغيرهِ، يُقال صَرفتهُ فانصَرف قال تعالى ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ﴾[2]، ومنها تصريف الرِّياح، يعني صرفها من حالٍ إلى حالٍ، ومنه تصريف الكلام وتصريف الدراهم[3].

والصرف هو بيع ثمن بثمن وفي الشريعة هو بيع الأثمان بعضها ببعض. وقد ورد هذا المعنى في كلام أمير المؤمنين عليه السلام: **«لوددتُ أنَّ معاوية صارفني بكم صرف الدينار بالدرهم»**[4].

الصلاح: **Correction**

الصلاح ضد الفساد وهما مختصان في أكثر الاستعمال بالأفعال وقد ورد كثيراً في كلام أمير المؤمنين عليه السلام. وممَّا يرتبط بالموضوع علاقة الرزق بإصلاح النَّاس وهو إزالة ما في النَّاس مِن فقر وفاقة ومن كل ما ينجم عن الفقر مِن فسادٍ وشرٍّ. يقول الإمام إلى واليه مالك الأشتر: **«ثمَّ أسبغ عليهِمْ الأرزاق، فإنَّ ذلك قوَّةٌ لَهُم على استصلاح أنفسهِم»**[5].

صوافي الإسلام: **Booties Earth**

صوافي جمع صافية وهي أرض الغنيمة[6] وصوافي الإسلام أرض الغنائم

---

(١) قصار الكلمات: رقم ١٣٧، المعجم.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٥٢.

(٣) الراغب الأصفهاني: المفردات ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٤) خطبة ٩٧، المعجم.

(٥) كتابه إلى مالك: رقم ٥٣.

(٦) شرح محمد عبده: ص٦١٦.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «واجعل لهم قِسماً من بيت مالك وقِسماً مِن غلات صَوافي الإسلام في كُلّ بلد»[١].

الصناعة: Industry

مأخوذة مِن الصنع وهو إجادةُ الفِعل، فكلُّ صُنعٍ فعلٌ وليس كلُّ فِعلٍ صُنعاً، وعُبِّر عن الأمكِنة الشريفة بالمصانع قال: «وتتخذون مصانع» وكُنّي بالرشوة عن المصانعة[٢].

والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها الأفعال الاختيارية من غيرِ رويةٍ، وقيل: العلم المتعلق بكيفية العمل، والصناعة حرفة الصانع وعمله الصُنعة، والصناع الَّذين يصنعون بأيديهم.

وقد ورد لفظ الصناعة كمهنة من المهن في كلام أمير المؤمنين عليه السلام ففي كتابه إلى مالك: «ومنها التجار وأهل الصناعات»[٣].

الضمان: Insurance

ضَمن الشيء: غرَّمُه إيَّاه، ألزمهُ إيَّاه، تضامَنَ العرفاءُ: ضمن بعضهم بعضاً تجاه صاحب الحق، يُقال هم متكافلون متضامنون به أي لصاحب الحق أن يطلب حقَّهُ كله ممَّن أراد منهم، واللفظة في اصطلاح الفقهاء، والضامِن الكفيل والملتزم، والضمان: عبارة عن التزام ردّ مثل الهالك إن كان مثلياً أو قيمته إنْ كان قيمياً، وقد ورد هذا اللفظ في كلام أمير المؤمنين عليه السلام: «مَن ضمن تاجراً فليس له إلاّ رأس ماله، وليس له من الربح شيء»[٤].

---

(١) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.

(٢) الراغب الأصفهاني: ص٢٨٧.

(٣) كتابه إلى مالك: رقم ٥٣، المعجم.

(٤) الكليني: الكافي، ٥/ ٢٤٠/ ٣.

Food **الطعام:**

اسم جامع لكل ما يؤكل وإنّه لطيب المطعم، وقيل الطعام هو البر خاصة. يقول الإمام: «**هيهات أن يغلبني هواي... إلى تخير الأطعمة**»[١].

Injustice **الظلم:**

وضع الشيء في غير موضعه، وفي الشريعة عبارة عن التعدي عن الحق إلى الباطل، وهو الجور، وقيل هو التصرف في ملك الغير ومجاوزة الحد، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**لا تظلم كما لا تحبُّ أن تُظلم**»[٢].

Poor **العائل:**

هو الفقير: يُقال عال الرجل عيلةً، إذا افتقر. وأمّا أعال إذا كَثُرَ عِيالهُ، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**ما عال مَن اقتصد**»[٣].

Loan **العارية:**

بتشديد الياء وتخفيفها نسبة إلى العار لأنَّ طلبها عار، أو إلى العارة مصدر ثانٍ لأعرتهُ إعارة، كالجابة للإجابة، أو من عار إذا جاء وذهب لتحولُها من يد إلى أخرى، أو من التعاور وهو التداول، وهي من العقود الجائزة تثمر جواز التصرف في العين بالانتفاع مع بقاء الأصل غالباً[٤] وهي تمليك منفعة بلا بدل، يقول الإمام: «**المال عارية**»[٥].

---

(١) كتابه: رقم ٤٥، المعجم.
(٢) كتابه: رقم ٣١، المعجم.
(٣) قصار الكلمات: ١٤٠، المعجم.
(٤) الشهيد الثاني: الروضة البهية، ٢٨٨/١.
(٥) غرر الحكم: ٨٣٢٧.

العامل: Worker

العمل في العرف الإسلامي يطلق تارة، ويراد به الجهد والمشقة الَّتي تقابل بالمال وعلى ذلك بنى الفقهاء قاعدتهم المشهورة «عمل المسلم محترم».

ويطلق العمل ويراد به مطلق الفعل، وتترتب على المسؤولية والضمان والمؤاخذة، وذلك كإتلاف مال الغير[١]. فيصبح الإنسان الَّذي يقوم بالعمل هو العامل.

أمَّا العامل بالاصطلاح الإسلامي الاقتصادي فهو الَّذي يُنظِّم الحسابات ويكتبها، وقد كان هذا اللقب في الأصل إنَّما يقع على الأمير كلامه المتولي للعمل ثمَّ نقله العُرف إلى هذا الكاتب وخصهُ به دون غيره[٢].

وهو ما قصد به أمير المؤمنين عليه السلام في كلامه: **«ثمَّ انظُر في أمور عُمّالِكَ فاستعملهم اختباراً»**[٣]. ثمَّ يقول: **«ولا تقْصُر بِهِ الغَفلةُ عَن إيراد مُكاتباتِ عُمّالِكَ عَلَيكَ»**[٤].

العدل: Justice

العدالة والمُعادلةُ لفظٌ يقتضي معنى المُساواة ويُستعمل باعتبار المضايفة والعَدْل والعِدْل يتقاربان، لكن العَدْلُ يستعمل في ما يُدْرَكُ بالبصيرة كالأحكام، والعِدْلُ والعَديل فيما يُدْرَكُ بالحاسّة كالموزونات والمعدوداتِ والمكيلات[٥].

---

(١) القرشي، باقر شريف، العمل وحقوق العامل: ص١٤١.
(٢) الشرباصي: المعجم الاقتصادي، ص٢٨٧.
(٣) كتابه إلى مالك الأشتر: ٥٣.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الراغب الأصفهاني: المفردات، ٣٢٤.

وهو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، ففي اصطلاح الفقهاء العدل هو من اجتنب الكبائر ولم يصرّ على الصغائر، وقيل العدل هو الاعتدال والاستقامة.

يقول الإمام عليه السلام في تفصيل معنى العدل وأقسامه:

«والعدل مِنها على أربع شُعَب، على غائِص الفَهْم، وغوْرِ العِلْم، وزُهْرَةِ الحُكمْ ورساخةِ الحلْم، فَمَنْ فَهمَ عَلِمَ غَوْرَ العلم، وَمَنْ عَلِمَ غَوْرَ العلم صَدَرَ عَن شرائعِ الحُكَمْ، ومَن حَلُمَ لم يُفرط في أمرهِ وعاش في النّاس حميداً»[1].

الـعُـدم: **Destitution**

الفقر والعِدْم والعَدَم الفقدان، وقد غلب على فقدان المال، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«مَن وصلك وهو معدم خير لك ممَّن جفاك وهو مُكثر»**[2].

الـعَـرَبُـون: **Earnest**

أصلها (العَرَب) بفتح العين والراء، قال بعضهم هو أن يشتري الرجل شيئاً أو يستأجرهُ ويُعطي بعض الثمن أو الأجرة، ثمَّ يقولُ إن تمَّ العقد احتسبناهُ وإلاَّ فهو لك ولا آخذه منك[3].

وكان يستخدم في زمن الإمام أمير المؤمنين بكثرة بدليل وروده في كلامه عليه السلام: **«لا يجوز العربون إلاَّ أن يكون نقداً من الثمن»**[4].

---

(١) قصار الكلمات: رقم ٣١، المعجم المفهرس نهج البلاغة.

(٢) غرر الحكم: ٩٤٣٩.

(٣) الفيتوري: المصباح المنير، ص٤٠١.

(٤) الكليني: الكافي، ٥/٢٣٣/١.

العَرْض: **Offer**

إظهار الشيء للشارين ليشتروه، والعَرَض بفتحتين، كل شيءٍ سوى النقدين؛ أي الدراهم والدنانير، وقيل القرُوض الأمتعة الّتي لا يدخلها كيلٌ ولا وزن، ولا يكون حيواناً ولا عقاراً. وقد ورد هذا المعنى في كلام أمير المؤمنين عليه السلام: **«الفقر والغنى بعض العرض على الله سبحانه»**(١).

العَرْطَبَة: **Drum**

وهي الطنبورُ، وقد قيل أيضاً: إنَّ العَرْطَبَةَ الطَّبْلُ، فصاحب العرطبة الّذي يضرب بالطبل؛ يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«إنَّها لساعة لا يدعو فيها عبدٌ إلاَّ استُجيب لَهُ، إلاَّ أنْ يكون عَشَّاراً أو عَريفاً أو شرطياً أو صاحِبَ عَرْطَبةٍ»**(٢) وهي من الأعمال المذمومة.

العريف: **Spy**

مَن يتجسس على أحوال النَّاس وأسرارهم فيكشفها لأميرهم(٣).

وأصله المعرفة بأحوال النَّاس، وتعريف الآخرين بها. وهي من الأعمال المذمومة. كما ورد فيما سبق عن أمير المؤمنين عليه السلام: **«إلاَّ أن يكون عَشاراً أو عريفاً أو شُرطياً...»**(٤).

العُشار: **Custom duty**

وهو مَن يتولى أخذ أعشار الأموال وهو المكاس(٥)، وكان في الأصل

---

(١) قصار الكلمات: ٤٥٢.
(٢) قصار الكلمات: ١٠٤، المعجم.
(٣) شرح محمد عبده على النهج: ص٦٨٠.
(٤) قصار الكلمات: ١٠٤.
(٥) شرح محمد عبده: ص٦٨٠.

العشار؛ مَن يأخذ بضائع الكفار الَّتي يقدمون بها مِن دار الحرب إلى بلاد الإسلام إذا شرط عليهم ذلك، وللإمام أن يُزيد فيه وأن يُنقص عنه وأن يرفعه إذا رأى في ذلك المصلحة، ورد عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**إلاَّ أن يكون عَشاراً أو عريفاً أو شرطياً**»(١).

العفو: Pardon

عَفو المال ما يفضل عن المنفعة، وقيل: العفو أجل المال وأطيبهُ وقال الراغب الأصفهاني: العفو القصدُ لتناوُلِ الشيء يُقال عَفاه واعتفاه أي قصدهُ مُتناوِلاً ما عِندَه(٢) وعفو المال؛ ما يفضلُ عن النفقة ولا عسر على صاحبه في إعطائه. يقول الإمام عن ذلك: «**وإنَّما أمرنا أن نأخذ منهم العفو**»(٣).

العمران: Building

العِمارة نقيض الخراب، يُقال عَمَرَ أرضهُ يُعمرُها عِمارةً وهي تستخدم للبنيان(٤) وغير البنيان بدليل الآية: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي ٱلْخَلْقِ﴾(٥) فالعُمُرُ هنا اسمٌ لمُدَّةِ عِمارةِ البَدَنِ بالحياة فهو دون البَقاءِ فإذا قيل طالَ عمُرُهُ فمعناه عَمارَةُ بدنِهِ بروحِهِ(٦).

واستخدم ابن خلدون في مقدمته العِمارة والعمران في مقابل البداوة ويقصد به التحضُّر(٧) وقد قصد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام هذا المعنى عندما

---

(١) قصار الكلمات: ١٠٤.

(٢) الراغب الأصفهاني: ص٣٣٩.

(٣) القرشي: العمل وحقوق العامل في الإسلام، ص٣٢٨.

(٤) الفيتوري: المصباح المنير، ص٤٢٩.

(٥) سورة يس، آية: ٦٨.

(٦) الراغب الأصفهاني: المفردات، ص٣٤٧.

(٧) راجع مقدمة ابن خلدون في موضوع العمران والبداوة.

كتب إلى واليه في مصر يطلب منه: «**وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج..**» وأيضاً: «**فإنَّ العمران محتملٌ ما حملته**»[(١)] ويقصد في ذلك الزراعة وتوفير جميع مقومات السعادة والرفاه للنَّاس.

العَمَل: Job

العملُ؛ كل فعل يكونُ من الحيوانِ بقصْدٍ فهو أخَصُّ مِن الفِعل لأنَّ الفِعْل قد يُنسَبُ إلى الحيوانات الَّتي يقعُ فيها فِعْلٌ بغير قصْدٍ، وقد يُنسب إلى الجمادات[(٢)] والعمل اقتصادياً هو إحداث الشيء والجمعُ أعمال، وهو يشمل الشيء الحسن، فالحسن هو العمل الصالح الَّذي يدخل فيه كل عمل فيه صلاح للإنسان أو النَّاس يقول الإمام أمير المؤمنين عَلَيْتَلِا : «**والعملُ الصالح حرثُ الآخرة**»[(٣)].

عيال الرجُل: Provide For One's Family

هم الَّذين يسكنون معهُ، ويجب عليه نفقتهم كغلامه وامرأته وولده الصغار، يقول أمير المؤمنين عَلَيْتَلِا : «**الخلق عيال الله وأحبُّ النَّاس إلى الله أشفقهم على عياله**»[(٤)].

العين: Money

يطلق على النقد نحاساً كان أم فضة أم ذهباً، لكن عند الراغب الأصفهاني وقيل للذَّهَبِ عَينٌ تشبيهاً بها في كوْنها أفْضَل الجَواهِر[(٥)].

---

(١) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.

(٢) الراغب الأصفهاني: المفردات، ص٣٤٨.

(٣) خطبة: ٢٣.

(٤) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٠/ ٣٤٠/ ٨٩٣.

(٥) الراغب الأصفهاني: ص٣٥٥.

الغش: **Fraud**

اسمٌ مِن الغَش وهي الخيانة، نقيض النُصح وهو مأخوذ مِن الغشش أي المشرَب الكَدِر: في كُلِّ شيء؛ الحقد وسواد القلب وعُبوس الوجه، ويقول الفيتوري: غِشٌ بالكسر لم ينصحهُ وزيَّن له غير المصلحة[(١)] وقد وردت اللفظة في كلام أمير المؤمنين كثيراً في المعنى العام والمعنى الخاص المتعلق بالمعاملات. ففي المعنى العام يقول: «**وأقطع الغِش غِشُ الأئمَّة**»[(٢)] وفي المعاملات ورد: «**المرء المسلم ما لم يغش**»[(٣)].

الغارم: **Debtor**

الغُرْمُ ما يَنُوبُ الإنسان في مَالِه مِنْ ضَررٍ لغير جناية منه أو خيانةِ والغريمُ يُقالِ لمنْ له الدَّيْنُ ولمن عليه الدَّيْنُ[(٤)]. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**وليعطِ منهُ الفقير والغارم**»[(٥)].

الغامر: **Glutwater**

ما لم يُزرع ممَّا يحتمل الزراعة من الأرض، وسُمي غامراً لأنَّ الماء تغمرهُ. يقول الإمام في هذا المعنى: «**ويعلم... النينان في البحار الغامرات**»[(٦)].

الغصب: **Rape**

هو أخذ مال الغير ظُلماً وعدواناً، والغصب في الشرع هو أخذ مال

---

(١) الفيتوري: المصباح المنير، ص٤٤.
(٢) كتابه: رقم ٢٦.
(٣) خطبة: ٢٣.
(٤) الراغب الأصفهاني: المفردات، ص٣٦٠.
(٥) خطبة: ١٤٢، المعجم المفهرس.
(٦) خطبة: ١٩٨، المعجم المفهرس.

متقَّوم محترم بلا إذن مالكه بلا خفية، وقوله بلا إذن مالكه احترازٌ عن الوديعة وقوله بلا خفية لتخرج السرقة. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في عواقب الغصب: «**الحجر الغصيب في الدار رهنٌ على خرابها**»(١).

الغلاء: **Deavness**

غلا في الأمر يغلو غلواً أي جاوز فيه الحد، وغلا السعر غلاءً(٢).

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**ولا أغلى ثمناً من الكتاب**»(٣).

هذا في الأسعار أمّا في المعنى الأول وهو تجاوز الحد فيقول عليه السلام: «**هلك فيَّ رجلان محبٌّ غالٍ**»(٤).

غَلاّت: **Crop**

أصلها أغلَّ يُقال أغلّتِ الأرض: أعطت الغَلّة صارت ذات غَلّة والغَلّة جمع غَلاّت وغِلال: الدَّخل مِن كراء دارٍ أو فائدة أرضٍ ونحو ذلك يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لواليه مالك الأشتر: «**واجعَلْ لَهُم قِسْماً من بيت مالك وقِسْماً مِنْ غَلاّت صوافي الإسلام في كل بلد**»(٥) أي مِن ثمار أراضي الغنيمة وهي صوافي الإسلام.

الغلول: **Traitorously in booties**

غَلَّ يَغُلُّ إذا خان(٦) وهو الخيانة في المغنم، والسرقة من الغنيمة قبل أن

---

(١) قصار الكلمات: ٢٤٠، المعجم.
(٢) الجوهري: الصحاح، ٤/٢٤٤٨.
(٣) خطبة: ١٧، المعجم.
(٤) قصار الكلمات: ١١٧، المعجم المفهرس.
(٥) كتابه إلى مالك الأشتر: ٥٣.
(٦) الراغب الأصفهاني: المفردات، ص٣٦٣.

تقسم، قال أمير المؤمنين عليه السلام: **«وَقد أدبرت الحيلة وأقبلت الغيلة»**[١].

الغبن: **Injury**

الغَبْنُ أنْ تبخس صاحِبكَ في مُعاملةٍ بينك وبينهُ بضربٍ مِن الإخفاء، فإن كان ذلك في مال يُقالُ غَبَنَ فلانٌ، وإن كان في رأي يُقالُ غَبنَ وغَبنْتُ كذا غبناً إذا غَفَلْتَ عنه فعددْتُ ذلك غَبناً[٢] يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«من أعطاها غير طيب... مغبون الأجر»**[٣].

الغنى: **Wealth**

عدم الاحتياج إلى الغير... والغني ذو الوفر... يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«والشكرُ زينة الغنى»**[٤].

غنيمة: **Booty**

ما أصاب المسلمون مِن أعدائهم أهل الحرب وأوجف عليه المسلمون بالخيل والركاب. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«ولا ادخرت من غنائمها وفراً»**[٥].

الفاحش: **Abusive**

ما عَظُمَ قُبحهُ مِنَ الأفعالِ والأقوال، ويُطلق على البُخل، والفاحش هو البخيل جِداً أو المتشدد في بُخلهِ. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن بعض التجار: **«في كثيرٍ منهم ضيقاً فاحشاً»**[٦].

---

(١) خطبة: ١٩١.
(٢) الراغب الأصفهاني: المفردات، ص٣٥٧.
(٣) خطبة: ١٩٩.
(٤) قصار الكلمات: ٦٨، المعجم.
(٥) كتابه: رقم ٤٥، المعجم.
(٦) كتاب: رقم ٥٣، المعجم.

الفقر: **Poor**

أصل الفقير هو المكسورُ الفِقار[(١)] والفقر هو عبارة عن فقد ما يُحتاج إليه من الضروريات وهو عامٌ للإنسان ما دام في دار الدُّنيا، أمَّا الفقر فهو عدم المقتنيات الَّتي تتطلبه المعيشة.

يقول الإمام عليه السلام في مصرف الزكاة: **«أهل المسكنة والفقر»**[(٢)] وقد ذكرنا بالتفصيل عن الفقر في الفصل الثالث.

الفِلزّ: **Metal**

هو ما في الأرض مِن الجواهر المعدنية كالذهب والفضة والنحاس والرصاص يقول الإمام: **«وضحكت عنه أصداف البحار من فلز اللجين»**[(٣)].

الفيء: **War-booty**

ما أفاء الله على رسوله مِن المشركين دون قتال من المسلمين، أو سفرٍ تجشموه، وقيل: ما صالح عليه المسلمون بغير قتال، وفي النهاية الفيء ما حصل للمسلمين من أموال الكفار[(٤)] يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«هذا المال ليس لي ولا لك وإنَّما هو فيء للمسلمين»**[(٥)].

القتر: **To spare**

تقليل النفقة وهو بإزاء الإسراف وكلاهما مذمومان وأصلُ ذلك مِن القتار والقتر هو الدُّخانُ الساطع من الشِّواء والعُودِ ونحوهما فكأنَّ المُقتِر

---

(١) الراغب الأصفهاني: ص٣٨٣.
(٢) خطبة: ١٩٢، المعجم.
(٣) خطبة: ٩١، المعجم.
(٤) ابن الأثير: النهاية، [فيء].
(٥) خطبة: ٢٣٢.

والمُقتِّرَ يتناولُ مِنَ الشيء قُتارَهُ[1]، يقول الإمام عليه السلام: «كُن مُقدراً ولا تكُن مُقتراً»[2].

القرض: **Loan, lend**

قطع جزءٍ مِن المال بالإعطاء على أن يُرد بعينه، أو يُردّ مثله بدلاً منه، وهو ما تعطيه غيرك مِن المال لتُقضاه، والجمع قروض وهو من الأعمال المحمودة الّتي دُعي المؤمن إليها يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**فقدموا بعضاً يكن لكم قرَضاً**»[3].

القِسط: **Justice**

نصف الصاع والقسط هو النصيب بالعدل كالنصف والنصفة[4].

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن المؤمنين: «**ويأمرون بالقسط ويأتمرون به**»[5].

القِسم: **Division**

إفراز النصيب، يُقَال قسمتُ كذا قسماً وقسمةً وقِسمةُ الميراث[6].

ويقول أمير المؤمنين عليه السلام في هذا المعنى: «**كل نفسٍ بما قَسَم لها من زيادةٍ أو نقصان**»[7].

---

(١) الراغب الأصفهاني: المفردات، ٣٩٢.
(٢) قصار الكلمات: ٣٣.
(٣) خطبة: ٢٠٣.
(٤) الراغب الأصفهاني: المفردات، ٤٠٣.
(٥) خطبة: ٢٢٢، المعجم المفهرس.
(٦) الراغب الأصفهاني: المفردات، ص٤٠٣.
(٧) خطبة: ٢٣.

Uprightness **القصد:**

استقامة الطريق، ويُقال الاعتدال والتوسط في الإنفاق، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**سيرتهُ القصد وسنته الرُشد**»[1].

Contentment **القناعة:**

الاجتزاء باليسير مِن الأعراض المحتاج إليها[2] يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**كفى بالقناعة ملكاً**»[3].

Food, Victuals **القوت:**

وهو ما يُقوّم به بدن الإنسان من الطعام[4] وما يمسكُ الرمق وجمعهُ أقوات. يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء**»[5].

Basis, Foundation **القوام:**

ما يُعاش به، وما يقوم بحاجة الإنسان الضرورية، والقوام: العدل يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**ثمَّ لا قوام للجنودِ إلاَّ بما يخرج الله لهم مِن الخراج**»[6].

Value **القيمة:**

ثمن الشيء بالتقويم وأصله الواو وقومت السلعة تقويماً: ثمنتها.

(١) خطبة: ٩٤.
(٢) الراغب الأصفهاني: المفردات، ٤١٣.
(٣) قصار الكلمات: رقم ٢٢٩.
(٤) الجوهري: الصحاح: ١/ ٢٦١.
(٥) قصار الكلمات: ٣٢٨.
(٦) كتابه: رقم ٥٣، إلى الأشتر.

وهي في الماديات والمعنويات يقول أمير المؤمنين عليه السلام : **«قيمة كل امرىء ما يحسنه»**[١].

الكسل: **Indolence**

هو التثاقل عمّا لا ينبغي التثاقل عنه، ولأجل ذلك صارَ مَذموماً[٢] يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام : **«إيّاكم والكسل فإنّه من كسل لم يؤدِ لله حقاً»**[٣].

الكسب: **Trade**

ما يتحراه الإنسان ممّا فيه اجتلابُ نفع وتحصيل حَظٍ ككسبِ المال[٤]، وهو طلب الرزق، والكسبُ يُقال فيما أخذه لنفسه ولغيره ولهذا قد يتعدى إلى مفعولين فيُقال كسبتُ فُلاناً كذا. يقول أمير المؤمنين عليه السلام : **«ما كسبت فوق قوتك فأنت فيه خازنٌ لغيرك»**[٥].

الكرم: **Generosity**

هو الإعطاء بسهولة، والكريم من يوصل النفع بلا عوض، فالكرم إنفاقه ما ينبغي بلا عوض يقول أمير المؤمنين عليه السلام : **«وأكرم عشيرتك فإنّهم جناحك الّذي به تطير»**[٦].

الكفاف: **Sufficiency**

ما كان بقدر الحاجة، ولا يفضل منه شيء ويكف عن السؤال، يقول أمير

(١) قصار الكلمات: ٨١.
(٢) الراغب الأصفهاني: المفردات، ٤٣١.
(٣) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٢٠/ ٢٦٣/ ٨٠.
(٤) الراغب الأصفهاني: المفردات، ٤٣٠.
(٥) قصار الكلمات: ١٩٢.
(٦) رسائله: ٣١.

المؤمنين عليه السلام: **«طوبى لمن ذكر المعاد... وقنع بالكفاف»**[1].

الكفاءة: **Aptitude**

أصلها كفوء، يُقال فُلانٌ كفءٌ لِفُلان في المُناكحة، والكفاءة حالة يكون بها الشيء مساوياً لشيء آخر، التكافؤ: التساوي بالانطباق يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«من سوء الاختيار مغالبة الأكفاء ومعاداة الرِّجال»**[2].

الكلأ: **Plant**

هو النبات والعُشب، سواءٌ رطبهُ ويابسهُ، ويقول الجوهري هو العشب[3]. يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«وأخبرتهم عن الكلأ والماء»**[4].

الكنز: **Treasure**

هو المال المدفون تحت الأرض، يقول الإمام: **«فوالله ما كنزتُ مِن دُنياكم تبراً»**[5].

الكيل: **Measure**

من كال يكيلُ كيلاً للقمح وغيره: عيَّن كميته ومقداره بواسطة آلة مُعدَّة لذلك كالصاع أو الذراع ونحوهما وقيل الكيل السعر، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: **«لا بأس بالسَّلم كيلا معلوماً إلى أجلٍ معلوم»**[6].

---

(١) قصار الكلمات: ٤٤.
(٢) غرر الحكم: ١٠٥٧٥.
(٣) الجوهري: الصحاح، ١/ ٦٩.
(٤) خطبة: ١٧٠.
(٥) كتابه: رقم ٤٥، المعجم المفهرس.
(٦) الكليني: الكافي، ٥/ ١٨٤/ ١.

المال: Money

هو كل ما يتمول مهما كانت عينه[١] وقد جاء بهذا المعنى في كلام أمير المؤمنين عليه السلام: «**فالمال لا يبقى لك ولا تبقى له**»[٢] فهو ليس النقد الَّذي يتداول به: «**يا كميل العلم خيرٌ من المال**»[٣] فهو مطلق المال.

المؤنة: Provision

اسم لما يتحمله الإنسان من ثقل النفقة الَّتي ينفقها على مَن يليه من أهله وولده، يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**وتنزل المعونة على قدر المؤونة**»[٤].

المجاعة: Famine

نقيض الشبع يُقال: «عامُ مجاعة» والجوع الأغبر: الأشد.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**وانظر إلى ما اجتمع عِندك من مال الله فاصرفهُ إلى من قبلك من ذوي العِيال والمجاعة**»[٥].

المحترف: Professional

هو صاحب الحرفة، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**إنَّ الله يحب المحترف الأمين**»[٦].

---

(١) النبهاني: النظام الاقتصادي الإسلامي، ص٦١.
(٢) الرسائل: ٣١.
(٣) قصار الحكم: ١٤٧.
(٤) قصار الكلمات: ١٣٩.
(٥) كتابه: رقم ٦٧، المعجم.
(٦) من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٩٥.

المسألة: **Need**

هو سؤال المعونة من الغير، أو سؤال النّاس المعونة، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**المسألة خباء العيوب**»[1].

المسكين: **Needy**

من لا شيء له بخلاف الفقير، وقيل المسكين هو الّذي يسأل، وهو قول مجاهد، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**ثم الله الله في الطبقة السفلى... من المساكين**»[2].

المساومة: **Bargain**

هي بيع شيء من غير اعتبار ثمنه الأول؛ أي الشيء الّذي اشترى به البائع... وقيل هو عرض البيع على المشتري للبيع مع ذكر الثمن يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**وهم خلالكم يسومونكم ما شاؤوا**»[3].

المساواة: **Equality**

سُوى وسَوَاءٌ وَسَطٌ ويُقالُ سواءٌ وسِويٌ أي يستوي طَرَفاه يقول تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[4] أي يستوي الأمران في أنَّهُمَا لا يُغنيان والمساواة مُتعارَفةٌ في المثمناتِ يُقالُ هذا الثوْبُ مُساوي كذا وأصلُهُ مِن ساواه في القَدْرِ.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**المسلمون في قسمة هذا الفيء سواء**»[5].

---

(١) قصار الكلمات: ٦.

(٢) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.

(٣) خطبة: ١٦٨.

(٤) سورة البقرة، آية:٦ وسورة يس، آية ١٠.

(٥) خطبة: ٤٣.

Oppressed **المستضعفون:**

الضَّعفُ خِلافُ القوَّةِ وقد ضعُفَ فهو ضعيفٌ، والضعفُ قد يكُونَ في النَّفْس وَفِي البَدَنِ وفِي المال وقيلَ الضَّعفُ والضُّعْف لغتان.

قال الخليل الضُّعفُ بالضم في البدن، والضَّعْفُ في العقل واستضعفتهُ وجدتهُ ضعيفاً[1] قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**وكانوا قوماً مستضعفين قد اختبرهم الله بالمخمصة**»[2].

Interests **المصالح:**

مفردها المصلحة، ما يبعث على الصلاح: ما يتعاطاه الإنسان من الأعمال الباعثة على نفعهِ أو نفع قومه، يُقال «هو من أهل المفاسد لا المصالح» أي هو مِن أصحاب الأعمال الَّتي تبعث على الفساد لا على الصلاح. يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**اللَّهُمَّ... فدلني على مصالحي**»[3].

Bribe **المصانعة:**

الرشوة، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**لا يقيم أمر الله سبحانه إلاَّ من لا يصانع**»[4].

Merchant **المضطرب:**

اضطرب تحرّك وماج، ويطلق المضطرب على المسافر المتحرك.

والتاجر المضطرب هو المتنقل من مكان لآخر. يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**ومنهم المضطرب بماله**»[5].

---

(١) الراغب الأصفهاني: المفردات، ص٢٩٦.

(٢) خطبة: رقم ١٩٢، المعجم.

(٣) خطبة: ٢٢٧.

(٤) الكلمات القصار: ١١٠.

(٥) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.

المطارح: **Merchandise**

الطرّح المكان البعيد[1] يقول أمير المؤمنين عليه السلام عن التجار: **«وجلابها من المباعد والمطارح»**[2].

المعادن: **Mineral**

مأخوذ من عَدَن: توطن، ومنها جنات عدن أي جنات إقامة ومنهُ سُمي المعدن بكسر الدال لأنَّ النَّاس يُقيمون فيه الصيف والشتاء[3].

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«ولو وهب ما تنفست عنه معادن الجبال»**[4].

المعاش: **Subsistence**

ما تكون به الحياة، ما تعيش به من المطعم والمشرب يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«وأسبغ عليكم المعاش»**[5].

المغرم: **Creditor**

كالغرم وهو الدين يقول الإمام: **«ويدفع بها عنه المغرم»**[6].

المقدار: **Quantity**

لغة هو الكمية واصطلاحاً هو الكمية المتصلة الَّتي تتاول الجسم

---

(١) الجوهري: الصحاح، ١/٣٨٧.
(٢) كتابه إلى مالك الأشتر: ٥٣.
(٣) الصحاح: الجوهري، ٤/٢١٦.
(٤) خطبة: ٩١، المعجم المفهرس.
(٥) خطبة: ١٨٢، المعجم المفهرس.
(٦) خطبة: ٢٣، المعجم المفهرس.

والخط والسطح بالاشتراك. يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «حَتَّى إذا بلغ الكتاب أجله والأمر مقاديره»[1].

المقل: **Having a small capital**

هو القليل المال، «**المقل غريبٌ في بلدته**»[2].

المكافأة: **Reward**

هي مقابلة الإحسان بمثله أو بزيادة. يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**من أحسن العمل حسنت له المكافأة**»[3].

الملح: **Salt**

هو المادة المنتشرة على سطح الأرض بشكل واسع يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**لا يحل منع الملح والنَّار**»[4].

الملك: **Possession**

اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون مطلقاً لتصرفه فيه، وحاجزاً عن تصرف غيره فيه[5]، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**إذا ملكت فاعتق**»[6] وهو ملك اليمين.

المماكسة: **Bargain**

مَكَسَ في البيع يمكسُ بالكسر مَكساً وماكَسَ مماكسة ومكاساً،

---

(١) خطبة: ١٠٩.
(٢) قصار الكلمات: ٣.
(٣) غرر الحكم: ٢٨٥٦.
(٤) الكافي: ٥/٣٠٨/٢٩.
(٥) الشرباصي: المعجم الاقتصادي، ص٤٤١.
(٦) غرر الحكم: ٨٢٩٠.

والمكس أيضاً: الجباية والمكسُ ما يأخذه العَشّارُ[1]. يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «**لا تماكس في البيع والشراء**»[2].

المنافع: **Interests**

كل شيء يُنتفع به، منافع المنزل: مرافقها كالبئر وموضع الغسيل إلخ.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام عن القضاة والعمّال والكتّاب: «**فإنّهم مواد المنافع**»[3].

النسيئة: **Credit transaction**

نسأ الشيء: أخرّه والنسيء التأخير، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**ليس له إلاّ أقل النقدين إلى الأجل الّذي أجله بنسيئة**»[4].

النفل: **War-Booty**

الغنيمة وجمعهُ أنفال، والنفْل هو ما يحصلُ للمسلمين بغير قتال وهو الفيء يقول الإمام عليه السلام: «**إنّ للقائم بأمور المسلمين الأنفال**»[5].

النقد: **Cash**

ما يُعطى من الثمن معجّلاً. يقول الإمام عليه السلام: «**ما شرع... أو نقدت الثمن من غير حلالك**»[6]. ويقول عليه السلام: «**لا يجوز العربون إلاّ أنْ يكون نقداً من الثمن**»[7].

---

(١) الجوهري: الصحاح، ٢/٩٧٩.
(٢) ابن أبي الحديد: ٢٠/٣٠٦/٥٠٢.
(٣) كتابه إلى مالك الأشتر: رقم ٥٣.
(٤) التهذيب: ٧/٥٣/٢٣٠.
(٥) وسائل الشيعة: ٦/٣٧١.
(٦) كتابه: رقم ٣.
(٧) الكافي: ٥/٢٣٣/١.

النمو: **Growth**

هو ازدياد الجسم بما ينضم إليه ويداخلهُ في جميع الأقطار نسبة طبيعية، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: **«وصلة الرحم منماة للعدد»**[١].

النمارق: **Small carpet**

النمرق والنمرقة وسادة صغيرة: **«فاستبدلوا بالقصور المشيدة والنمارق الممهدة»**[٢].

الورق: **Note**

المال من الدراهم وإبل وغير ذلك[٣] الورق: الدراهم المضروبة.

يقول الإمام عليه السلام: **«فاخزن لسانك كما تخزن ذهبك وورقك»**[٤].

إذن: الورق هي الدراهم المضروبة.

الوزن: **Weight**

معرفة قدر الشيء يُقال وزنته وزناً يقول الإمام عليه السلام: **«وليكن البيع سمحاً بموازين عدل»**[٥].

الوسع: **Affordibility**

الجدّة والطاقة ـ يقول الإمام عليه السلام: **«مَن وسع عليه في ذات يده... فقد أمن مخوفاً»**[٦].

---

(١) قصار الكلمات: ٢٥٢.

(٢) خطبة: ٢٢٦.

(٣) الجوهري: الصحاح، ٣/١٥٦٥.

(٤) قصار الكلمات: ٣٨١.

(٥) كتابه إلى مالك: رقم ٥٣.

(٦) قصار الكلمات: ٣٥٨.

الوفر: **Plenty**

المال الكثير، وهو الزيادة في الثروة، «**شدّة تدعك قليل الوفر**»[1].

الهبة: **Donation**

بكسر ففتح في الشرع تمليك العين بلا عوض: «**لا تحجزه هبة عن سلب**»[2].

الوديعة: **Deposit**

وهي استنابة في الحفظ[3] «**وأول وديعة ترتجعها من ودائع نعمك عندي**»[4].

الهدية: **Present**

ما يؤخذ بلا شرط الإعادة، يقول الإمام عليه السلام: «**لأن أهدي لأخي المسلم هدية تنفعهُ أحبّ إليّ من أن أتصدق بمثلها**»[5].

اليسار: **Wealth**

الغنى وأيسر الرجل صار ذا يُسر، اليُسر ضد العُسر، يقول الإمام: «**اللَّهُمَّ صن وجهي باليسار**»[6].

---

(١) كتابه: ٢٠.
(٢) خطبة: ١٩٥.
(٣) الروضة البهية: ص٣٨٤.
(٤) خطبة: ٢١٥.
(٥) الكافي: ٥/١٤٣/١.
(٦) الخطبة: ٢٢٥.

المصادر والمراجع

- **آدم متز**: الحضارة الإسلامية، تعريب محمد عبد الهادي أبو ريده، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **الآمدي**، عبد الواحد محمد التميمي: غرر الحكم ودرر الكلم، مكتب الإعلام الإسلامي - قم، سنة ١٣٦٦ هـ.ش.
- **ابن أبي الحديد**: شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التُراث العربي، مصر.
- **ابن الأثير**: النهاية في غريب الحديث، دار الكتب الإسلاميّة، إيران.
- **ابن خلدون**: المقدمة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- **ابن شعبة الحراني**: تحف العقول عن آل الرّسول، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩١٩م.
- **ابن منظور**: لسان العرب، تعليق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م.
- **اقتداري، علي محمد**: التنمية الاقتصادية في الدول النامية، جامعة طهران، ط٢، ١٣٤٣هـ. ش، [بالفارسية].

- **أمين أحمد**: التكامل في الإسلام، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
- **بائر، بيتر**: اقتصاديات الدول النامية، ترجمة علي أصغر هدايتي، مؤسسة فرانكلين، ط١، ١٣٤٥هـ. ش، [بالفارسية].
- **البخاري**، أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن: صحيح البخاري، أفست عن الطبعة المصرية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **بلاك يوجين**: سياسة الإنماء الاقتصادي، ترجمة عبد الرزاق الربيعي، مؤسسة فرانكلين، بغداد، ١٩٦٦م.
- **بوغارد برتراند**: المشكلات الاقتصادية الكبرى في العصر الحديث، القاهرة.
- **توفيكو**: الأكاذيب، طبع القاهرة، قديم.
- **الجزيري، عبد الرحمن**: الفقه على المذاهب الأربعة، طبع مصر، ١٩٦٩م.
- **الجوهري**: صحاح اللغة، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار الكتاب العربي، مصر.
- **جيفرنس**: الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتح باشا، ط٢، ١٦١٣م.
- **جيفيني**: أصول علم الاجتماع، طبع القاهرة.
- **الحبيب فائز**: التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، ١٩٨٥م.
- **الحر العاملي، محمد بن الحسن**: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الحميري**: قُرب الإسناد، الطبعة الحجرية، قم.
- **دسوقي إبراهيم**: الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومناهجه، مؤسسة الرّسالة، بيروت.

- **دشتي محمد**: المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة، نشر إمام علي عليه السلام، قم، ١٣٦٩هـ. ش.
- **الدلجي، أحمد بن علي**: الفلاكة، والمفلكون، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٣٨٥هـ. ش.
- **دورين وورند**: الأرض والفقر في الشرق الأوسط، مكتبة المثنى، نقله إلى العربية حسن السلمان، ١٩٥٠م.
- **الراغب الأصفهاني**: مفردات ألفاظ القرآن، المكتبة المرتضوية، قم، ١٣٦٢هـ. ش.
- **زين الدّين العاملي**: الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة، مكتب الإعلام الإسلامي طبع قم، ١٣٦٥هـ. ش.
- **السعدي، صبري زاير**: نحو تخطيط الاقتصاد العراقي، ط١، دار الطبيعة، بيروت، ١٩٧٤م.
- **السيوري، المقداد**: كنز العرفان في فقه القرآن، المكتبة المرتضويّة، قم، ١٣٨٤هـ. ق.
- **الشافعي، محمد زكي**: التنمية الاقتصاديّة، طبع بيروت، ١٩٨٥م.
- **الشرباصي، أحمد**: المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م.
- **الصدر، محمد باقر**: اقتصادنا، ط١١، دار التعارف، بيروت، ١٩٧٩م.

الإسلام يقود الحياة، مؤسسة الإعلام الإسلامي، إيران.
- **الصدوق، محمد بن علي بن الحسين**: فقه من لا يحضره الفقيه، دار الكتب الإسلاميّة، قم.
- **الطوسي، أبو جعفر بن الحسن بن علي**: التهذيب، دار الكتب الإسلاميّة، قم.

المبسوط، دار الكتب الإسلاميّة، قم.
- **الطحاوي، إبراهيم**: الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً، دراسة مقارنة، المطابع الأميرية، ١٩٧٤م.
- **فاجر ليند**: التعليم والتربية والتنمية القومية، مؤسسة أمير الكبير، طهران [بالفارسية].
- **الفيتوري**: المصباح المُنير، تحقيق محمد محيي الدِّين، القاهرة.
- **الفيروز آبادي**: القاموس المحيط، أُفست عن طبع بيروت، قم.
- **القرشي، باقر شريف**: العمل وحقوق العامل في الإسلام، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
- **قره باغيان، مرتضى**: اقتصاد التنمية والنمو، نشر في طهران، ١٣٧٣هـ. ش، [بالفارسية].
- **القمي، عباس**: سفينة البحار، طبع إيران.
- **عبده، محمّد**: نهج البلاغة، دار الذخائر للمطبوعات، قم ١٤١٢هـ. ق.
- **العسل، إبراهيم**: التنمية في الإسلام، المؤسسة الجامعية، بيروت.
- **عفر، محمد عبد المنعم**: السياسات الاقتصاديّة والشرعيّة، وحل الأزمات، مطبوعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلاميّة، ط١، ١٩٧٨م.
التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، القاهرة، ١٩٩٢م.
- **العياشي، محمد بن مسعود**: تفسير العياشي، المكتبة العلمية الإسلاميّة، طهران.
- **غزالة، سليمان**: الاقتصاد السياسي، طبع لبنان قديم.
- الكفراوي، محمود: سياسة الإنفاق العام، طبع القاهرة.

- **الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب**: الكافي، دار الكتب الإسلاميّة، قم.
- **لودويك، ج ماي**: التعريف بعلم الاقتصاد، ترجمة علي أصغر هدايتي، ط٢، فرانكلين، ١٣٥٢هـ. ش.
- **المبارك، محمد**: نظام الإسلامي الاقتصادي، دار الفكر، لبنان.
- **المجلسي، محمد باقر**: بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت.
- **المحقق الحلي، نجم الدين جعفر بن الحسن**: شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، تعليق السيد صادق الشيرازي، انتشارات استقلال طهران.
- **المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين**: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمَّد محيي الدِّين، دار المعرفة، بيروت.
- **معلوف، لويس**: المنجد في اللغة، ط١٧، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٣م.
- **مغنية، محمد جواد**: تفسير الكاشف، دار العلم للملايين، ط٣، بيروت ١٩٨٠م.
- **النبهاني، تقي الدين**: النظام الاقتصادي الإسلامي، طبع بيروت.
- **وجدي، محمد فريد**: دائرة معارف القرن العشرين، طبع القاهرة.

المراجع من الدوريات والتقارير والرسائل

- مجلة النبراس العدد الأوَّل السنة ١٩٨٩ طبع إيران.
- مجموعة غنّس للأرقام القياسية، مؤسسة نوفل، بيروت.
- تقرير عن التنمية لعام ١٩٩٦م، البنك الدولي، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- جريدة همشهري، الدولة والصناعة والتنمية.

عدد الأحد ١١/آب، سنة ١٩٩٦م [بالفارسية].
- رسالة دكتوراه: أحمد برادر، الملكية في الإسلام، جامعة المعقول والمنقول سنة ١٣٣٩هـ. ش.

المصادر باللغة الإنكليزية

- Lewis, A.W.The Theory of Economic Growth 1951.
- MC. Clelland, M.The Achieving Society, 1961.
- Schumpeter, N.Theory of Economic Development.

الفهرس

الفصل الأول
الاقتصاد بصورة عامة

الفصل الثاني
السياسات الاقتصادية

الفصل الثالث
الفقر والغنى

الفصل الرابع
التنمية الاقتصادية